كميل الطويل

الحركة الإسلامية المسلّحة في الجزائر

من "الإنقاذ" إلى "الجماعة"



دار النهار

الحركة الإسلامية المسلّحة
في الجزائر

كميل الطويل

الحركة الإسلامية المسلّحة في الجزائر

من "الإنقاذ" إلى "الجماعة"



الطبعة الأولى، تشرين الثاني ١٩٩٨

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٩٦١-١-٧٣٨١٥٩

ISBN 2-84289-100-7

مقدمة وتمهيد

يعيش العالم الإسلاميّ اليوم صراعاً فكرياً شديداً بين تيّاراته المختلفة. ولا تكاد دولة واحدة تنجو من هذا الصراع الذي يحمل أوجهاً عدة بعضها فكريّ وبعضها دمويّ. والجزائر، بلا شكّ، ساحة مهمّة تتجلّى فيها بوضوح الأوجه المختلفة لهذا الصراع.

لا يقلّ هذا الصراع - المخاض الذي يعيشه العالم الإسلامي، ونحن على عتبة الألفية الثالثة، أهميّة عن المخاض الذي عاشته أوروبا المسيحية منذ القرن السادس عشر. فقد شهدت أوروبا في تلك الحقبة صراعاً مصيرياً، فكرياً من بعض أوجهه ودموياً من أوجه أخرى، بين الكنيسة وأصحاب فكرة التحرّر من سلطتها. وانتهى ذلك الصراع الأوروبي، كما يتجلّى اليوم، بانتصار تيّار التحرّر من سلطة الكنيسة وتبنّي أوروبا سياسة فصل الدين عن الدولة.

وقد كاد الأمر نفسه يتكرّر في العالم العربي في القرن العشرين، وتحديداً في منتصفه. إذ بدا، لفترة من الزمن، أن شعوب هذا العالم، وهي إسلامية في غالبيتها العظمى، تسير على خطى الأوروبيين. ومع انتشار الأفكار الشيوعية والإشتراكية والقومية العربية (بصيغتيها الناصرية أو البعثية)، تراجع التيّار الإسلاميّ تراجعاً واضحاً حتى بات كأنه في موقع الدفاع عن آخر معاقله، مثل إشرافه على المؤسّسات الدينية ودوائر الأحوال الشخصية.

لكنّ تراجع التيّار الإسلامي هذا لم يستمرّ طويلاً. إذ بعد سنوات فقط من تطبيق هذه الأفكار «الغربية»، بدأت الحركات الإسلامية في العالم العربي هجومها المضاد، مركّزة على المطالبة بضرورة تطبيق الشريعة. لكنّ هذا الهجوم اختلف بحسب التيارات المشاركة فيه. إذ في وقت قال جزء من التيّار الإسلاميّ إنّ الطريقة الواجب اعتمادها للتعاطي مع الأمر الواقع في العالم العربي، هو الإفادة ممّا يمكن من أفكار الغرب والتخلّي عمّا لا يتوافق منه مع الإسلام. واعتبر هذا التيّار - الذي ضمّ شريحة واسعة من جمهور التيّار الإسلاميّ - أنّ الانتقال إلى الحكم الإسلاميّ لا بدّ أن يكون سلمياً. لكن، في المقابل، ظهر تيّار آخر يعتبر أن لا سبيل لإقامة «الحكم الإسلامي» سوى بـ «الجهاد» لأنه الطريقة التي اعتمدها المسلمون الأوائل، وعبرها تمّ انتشار الإسلام في الأصقاع التي هو فيها الآن.

ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات، راح الصراع بين التيّارين يميل إلى أصحاب الرأي الأوّل. إذ بدأت حكومات العالم العربيّ، في تلك الفترة، تتبنّى سياسة انفتاح على معارضيها وبخاصّة على الإسلاميّين منهم. ورأى هؤلاء أنّ فتح باب الديموقراطية أمامهم يتيح لهم ممارسة العمل السياسيّ والوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات. ولا شكّ أنّ انفتاح السلطة على هذا التيّار الإسلاميّ قد ساهم في تعزيز مواقعه على حساب التيّار الآخر (الجهادي). لكنّ غالبية الأنظمة العربية لم تكن لتثق حتى بالتيّار الإسلاميّ الذي يسير في طريق الديموقراطية، وتعتبره واجهة للتيّار الآخر. وهذا ما حصل بالطبع في الجزائر عام ١٩٩٢، عندما ألغت السلطة - باسم الحفاظ على الديموقراطية - نتائج الانتخابات الاشتراعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد فجّر إلغاء تلك الانتخابات الصراع مجدّداً بين تيّاري الحركة الإسلامية: تيّار التغيير سلماً، وتيّار التغيير حرباً (أو «جهاداً»). وقد بدا لفترة من الزمن أن تيّار التغيير السلمي، وعلى رأسه «جبهة الإنقاذ»، انتقل في شكل شبه كامل إلى تيّار «الجهاد المسلّح»، وعلى رأسه «الجماعة الإسلامية المسلّحة». لكن بعد سنوات من الحرب الدمويّة في هذا البلد، اضطرّت «الإنقاذ» إلى مراجعة

موقفها في اتجاه العودة إلى معسكر تيّار التغيير سلماً.

كيف ينتهي هذا الصراع بين تيّارات الحركة الإسلامية، ولمن تكون الغلبة فيه؟ هل تكون لتيّار التعايش مع الواقع ومحاولة الإفادة من المُتاح وتبنّي أفكار التعدّدية والديموقراطية والتغيير السلمي؟ أم تكون لتيّار التشدّد الذي يرفض الديموقراطية والتعدّدية ويعتبر الجهاد وسيلته لإقامة «الدولة الإسلامية»؟

يعرض هذا الكتاب حالة بلد من البلدان الإسلامية يتصارع فيها هذان التيّاران. وعلى رغم أنه في مجمله تأريخ لمرحلة من مراحل تاريخ الأزمة الجزائرية الراهنة (من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧)، إلاّ أنّ فحواه يتضمّن شرحاً وافياً للخلاف بين التيارين، وهو شرح ينطبق في الوقت نفسه على طبيعة الصراع بين التيّارات الإسلامية في معظم الدول العربيّة. بين تيّار التعايش مع الأمر الواقع والتغيير سلماً، وهو تيّار جزء كبير من «الإنقاذ»، وتيّار رفض الحلول الوسط مع «المرتدين»، وهم، في نظر أصحاب هذا التيّار، حكّام الدول العربيّة. لكنّ هذا التيّار سيكون، مثلما يأمل الكتاب أن يُظهر، ضحية جمود أفكاره وعدم ليونته. إذ تبيّن بعد سنوات من السير في سياسة هذا التيّار أن لا مجال للتعاطي مع الأمر الواقع سوى بالتعايش معه، وليس برفضه جملة وتفصيلاً، مثلما فعلت «الجماعة المسلّحة». وليس سرّاً أن سياسة «الجماعة» نفسها كانت سبباً رئيسياً في تراجع «جبهة الإنقاذ» عام ١٩٩٧، إلى معسكر السلم، بعدما بدا أنها قد شارفت على الزوال من الساحة إثر انضمام جزء كبير من قيادتها في ١٩٩٤، إلى «الجناح الجهادي-السلفي» تحت راية «الجماعة المسلحة».

لكن على رغم وصول «جبهة الإنقاذ» إلى قناعة السلم وتبنّيها التعدّدية، فمن الواضح أنّ الحركة الإسلاميّة تحتاج إلى سنوات عديدة لحسم الأمور في ساحتها. إذ في الوقت الذي يتّسع فيه تيار الاعتدال في الحركة الإسلاميّة في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، ينحسر في أنحاء أخرى. فها هي اليوم حركة «طالبان»، ممثّلة التيّار المتشدّد، تزداد قوّة وتكاد تفرض سيطرتها على كامل أفغانستان. لكن لا بدّ من الإشارة في

هذا الإطار، إلى أنه كلّما ازداد «اعتدال» بعض الإسلاميّين، ازداد «تشدّد» بعضهم الآخر. والمثال واضح في الجزائر، إذ كلّما اتّجهت «الإنقاذ» إلى الاعتدال والقبول بالحلول الوسط ازدادت «الجماعة» في تشدّدها حتى باتت مؤخّراً تحكم على الشعب بالكفر.

إنها، من دون شكّ، أزمة من أهمّ الأزمات التي يعيشها الإسلام في العصر الحالي. قد تتحمّل الحكومات العربيّة جزءاً من المسؤوليّة عن الوضع الراهن، ولا شكّ أن سياستها ستساعد في ميل الدفة لمصلحة طرف دون آخر، إلاّ أنها تبقى قضيّة إسلاميّة على العلماء والمفكّرين الإسلاميّين الحسم فيها. هل ينتصر التيّار الواقعي، تيّار التعايش مع العالم، أم ينغلق المسلمون على أنفسهم وينقطعون عن العالم؟ هذا ما سوف تُظهره السنوات المقبلة.

أزمة الجزائر

لكلّ أزمة في العالم تعقيداتها. وأزمة الجزائر، بل الأصحّ مأساتها، لا تشذّ عن هذه القاعدة. وعلى رغم ما قد تبدو عليه هذه الأزمة، في ظاهرها، من بساطة بالغة، إلاّ أنّ أحداً لن يختلف على شدّة تعقيدها إذا تعمّق في أسبابها.

يُقال إنها أزمة بين حكم ديكتاتوريّ يرفض التنازل عن السلطة، وبين جماعات مسلّحة مصمّمة على إطاحته وإقامة دولة إسلاميّة في مكانه. وقد يُقال أيضاً إنها أزمة بين حكم يرفض التخلّي عن مسؤوليته لأن ذلك سيعني وصول حزب لا يؤمن بالديموقراطية ولا التعدّدية إلى سدّة السلطة، مع ما يحمله ذلك من مخاطر على الدولة بأسرها إذا ما قام هذا الحزب بإلغاء الوسيلتين اللتين أوصلتاه إلى الحكم. إنهما تحليلان مختلفان كلّياً لمفهوم الأزمة. تحليلان ينطلق كلّ منهما من النظرة التي يودّ القارئ أن يرى الأزمة من خلالها. لكنّ هذا الاختلاف في التحليل لا ينسحب على تحديد أطراف الأزمة. إذ من المسلّم به أنّ طرفي الأزمة الأساسيّين هما الحكم الجزائري والجماعات الإسلامية.

غير أن هذا الوضوح الظاهر لهويّة أطراف الأزمة يُخفي في باطنه تعقيدات بالغة. فمن هي هذه الجماعات الإسلامية، ومن هو الحكم الجزائري؟

لن تكون الإجابة عن هذين السؤالين بالأمر الهيّن طبعاً. فالجماعات الإسلامية، مثلما يدلّ عليها اسمها، هي مجموعة جماعات بعضها معروف والآخر مجهول. ولعلّ أهم هذه الجماعات المعروفة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وأهم الجماعات المجهولة «الجماعات الإسلامية المسلّحة». وإذا كان هذا التقسيم أولياً مُبسّطاً لتعقيدات ساحة الجماعات الإسلامية في الجزائر، فإن الإجابة عن سؤال من هو الحكم الجزائري لن تكون، بكلّ تأكيد، بسهولة الإجابة عن السؤال الأول. فالحكم الجزائريّ، وهذا ليس سراً، ينقسم تيّارات متعدّدة، وإن كان يتكلّم بواجهة واحدة. إذ هناك في البدء «المؤسّسة» (لو بوفوار-السلطة) التي يُقال إنها تدير البلد من وراء ستار، ولا يعرف سوى قلة ممن تتكوّن بالضبط. وفي هذه «المؤسسة» تيّارات عدّة، تتصارع حيناً وتتوافق أحياناً كثيرة. وهناك رئاسة الجمهورية ومعها الحكومة أيضاً، وهما من يُفترض أن يُشكّلا الواجهة الرسميّة للدولة، وإن لم يكونا الجهة التي تحكم فعلاً. أو على الأقلّ هذا ما يُقال.

إن الغاية من هذا الكلام هو التأكيد، منذ البدء، أنّ أي إجابة توفي هذين السؤالين حقّهما لن يكون محلّها في هذا الكتاب. إنّ هذا الكتاب محاولة للإجابة عن بعض التساؤلات التي تُطرح بخصوص طرف واحد من طرفي الأزمة، وهو الطرف الإسلامي. إنه محاولة لتقديم قراءة وتحليل وتقويم لمسيرة هذا القطاع المهمّ من قطاعات الشعب الجزائري، منذ بدء عهد التعدّدية في ١٩٨٩ ولغاية اليوم. وحتى في معالجته للتيّار الإسلامي، سينحصر البحث بالطرفين الأكثر بروزاً في الساحة الجزائرية، وهما الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ والجماعة الإسلاميّة المسلّحة.

إنّ أيّ معالجة منطقيّة لأحداث الجزائر الحالية لا بدّ أن تنطلق من طرح السؤال الأساسي: من هي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» التي جرّ فوزها الساحق في الانتخابات الإشتراعيّة في ٢٦ كانون الأوّل (ديسمبر)

١٩٩١، إلى الوضع الذي تعيشه الجزائر اليوم؟ إذ إنّ معرفة ماهية هذه الجبهة، وكيفية تكوينها، والأطراف التي ساهمت في صنعها ستتيح لمتتبّعي الأحداث الجزائرية فهم كثير من الحساسيّات والانقسامات التي شهدتها هذه الجبهة بعد انتقالها إلى العمل المسلّح إثر إلغاء الانتخابات واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢.

بعد الإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من الإجابة عن سؤال ثان لا يقلّ أهميّة عن الأوّل، وهو يتعلّق بـ «الجماعة المسلّحة». إذ يجب معرفة من هي هذه الجماعة التي خرجت فجأة في الظلام، بعد إلغاء الانتخابات في ١٩٩٢، ونشطت في الظلام، وفيه أيضاً استُلّت الخناجر لتنفيذ واحدة من أبشع حروب الإبادة ضدّ المدنيّين في القرن العشرين.

هذا الكتاب بحثٌ في أصول نشأة «الإنقاذ» و«الجماعة»، وفي طريقة تعاطيهما مع الأزمة الجزائرية. إنه محاولة لتأريخ مرحلة بالغة الأهمية من تاريخ الجزائر الحديث. إنه طرح يعيشه العالم الإسلاميّ اليوم. أزمة يحاول كثيرون تجنُّبها والتظاهر بأنها غير موجودة.

واذا كان الكاتب يشكر كل من ساهم في إخراج هذا الكتاب الى النور، فإنه يؤكّد في المقابل ان الآراء الواردة فيه هي آراؤه وحده لا يتحمّل مسؤوليتها أي شخص من الذين تحدّثوا إليه أو نقل عنهم.

الفصل الأول
الجبهة الاسلامية للانقاذ

نشأت الجبهة الاسلامية للانقاذ في اعقاب الانفتاح السياسي الذي شهدته الجزائر إثر اضطرابات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨ وإقرار التعددية السياسية - في دستور شباط (فبراير) ١٩٨٩- للمرة الاولى في البلاد منذ نيل الاستقلال في ١٩٦٢ . وقد نشأت هذه الجبهة كتكتل جمع تيارات اسلامية عدة بعضها كان موجوداً بالفعل في الساحة منذ فترة طويلة وإن لم يكن يمارس نشاطاً علنياً بسبب احتكار جبهة التحرير الوطني، بوصفها الحزب الوحيد الحاكم، النشاطات السياسية كافة في البلاد. لكن هذه التيارات الاسلامية لم تكن متجانسة أصلاً، إذ كانت القاعدة الشعبية لمؤيدي «الانقاذ» تضم في شكل أساسي السلفيين والجهاديين. لكن هؤلاء لم يكونوا لوحدهم. إذ ان تيارات أخرى ساهمت، في فترات مختلفة، في تكوين «الانقاذ»، مثل بعض تيارات «الاخوان المسلمين»، بصيغتهم المحلية، ممثلة بجماعة «الجزأرة» التي كان يتزعمها الشيخ الراحل محمد السعيد وجزء من جماعة الشرق الجزائري التي كان يتزعمها الشيخ عبدالله جاب الله. وعلى عكس التيار المحلي لـ «الاخوان»، فإن التيار العالمي لـ«الاخوان» في الجزائر، ممثلاً بالشيخ محفوظ نحناح والشيخ الراحل محمد بوسليماني، لم يشارك في تأسيس «الانقاذ». ولا شك ان الحديث عن التيارات التي تكونت منها الجبهة الاسلامية، سيفيد لاحقاً في فهم اسباب تفككها بعد انتقالها الى العمل السري.

يتناول هذا الفصل تحديداً خمسة مواضيع. يتعلق أولها بتيار «الجزأرة» ذلك انه يسبق بتكوينه نشوء «الانقاذ» بسنوات. ويروي ثانيها بعض تفاصيل تأسيس الجبهة الاسلامية وانضمام «الجزأرة» اليها. وفي حين يتحدث الثالث عن فترة الإضراب الذي أعلنته «الانقاذ» في أيار (مايو) ١٩٩١ وانتهى باعتقال قيادتها، يتعلق الرابع بمؤتمر باتنة الذي أفرز قيادة جديدة لـ «الانقاذ» كان لـ «الجزأرة» نصيب بارز فيها. أما الخامس فيسرد بعض الاحداث التي رافقت حل «الانقاذ» وانتقالها الى العمل السري في بداية ١٩٩٢.

أ. تيار «الجزأرة»

يستمد هذا التيار الذي كان بدأ يظهر في جامعات العاصمة الجزائرية في أواخر الستينات وبداية السبعينات، أفكاره في شكل أساسي من أفكار المفكر الجزائري المعروف مالك بن نبي الذي يُوصف بانه أحد ممثلي «المدرسة العقلية الاصلاحية في الجزائر». ويعتمد هذا التيار أساساً على طلاب الجامعات وحاملي الشهادات العليا، وهو بذلك ليس تياراً شعبوياً بل، على العكس، تيار نخبوي الى حد كبير.

وثمة من يقول ان زعيم «حركة مجتمع السلم» («حماس» سابقاً) الشيخ محفوظ نحناح، الذي يُعتبر أحد ممثلي الفرع العالمي لـ «جماعة الاخوان المسلمين» في الجزائر، هو من اطلق اسم «الجزأرة» على أتباع هذا التيار، بعدما كان لقّبهم سابقاً بـ «الباديسية» نسبة الى الشيخ عبدالحميد باديس، و«البنابية» نسبة الى مالك بن نبي[1]. وكان ذلك عندما برزت في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، وكان نحناح قد خرج آنذاك (في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٨٠) من السجن، قضية الاختلاف بين المحلية والعالمية في الحركة الاسلامية. إذ ظهر في الجزائر من يقول ان تيار «الاخوان المسلمين» لا يمكن ان يُدار بالطريقة نفسها التي تديرها به القيادة المصرية للجماعة. واعتبر اصحاب هذا التيار ان للجزائر خصائص تختلف عن بقية المجتمعات الاسلامية، وسعوا تالياً الى عدم مركزية قرار

الحركة الإسلامية في يد قيادة الاخوان المصريين. ولم يكن جزائريو الحركة الإسلامية الوحيدين بالطبع في العالم العربي في مطالبتهم بادارة شؤون الحركة الإسلامية في كل بلد بحسب متطلبات واقعه وتاريخه. إذ ظهرت أحزاب إسلامية عديدة في العالم العربي تحمل فكر جماعة الاخوان، لكنها تطالب بتميز تيارات «الاخوان» في الدول العربية عن «الاخوان» في مصر[٢].

واذا كان هذا جزءاً من الاختلاف بين «الجزأرة» و«الاخوان»، فان معارضي «الجزأرة»، وعلى رأسهم بعض السلفيين والجهاديين، يأخذون عليها انها تقدم العقل على النص في بعض القضايا التي لا يبيحها الشرع. ولعل ذلك ينطلق من اعتماد بعض مفكري «الجزأرة»، شأنهم في ذلك شأن العديد من العلماء الاصلاحيين، على بعض فتاوى علماء عصر النهضة امثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا الذين حاولوا - بدرجات مختلفة من النجاح - التوفيق بين الدين والعلم في نهاية القرن الماضي وبدايات هذا القرن. ولم يكتف كثير من علماء التيار الإصلاحي الحاليين بفتاوى علماء عصر النهضة في سعيهم الى التوفيق بين الاسلام ومتطلبات العصر، إذ ذهبوا الى ابعد من ذلك بكثير. وتكفي مقارنة سريعة لبعض ما وصل اليه علماء الاصلاح الحاليون، مثل الدكتور حسن الترابي والشيخ راشد الغنوشي، بافكار علماء عصر النهضة، لمعرفة مدى التطور الذي حققه علماء الاصلاح. واذا كان معروفاً ان العلماء السلفيين الحاليين يعترضون أصلاً على كثير من فتاوى علماء عصر النهضة، خصوصاً تلك التي يرون فيها تغليباً للعقل على النص، فانه لا يجب بالتالي استغراب مدى اعتراضهم أيضاً على فتاوى العلماء الاصلاحيين الحاليين[٣]. وعلى رغم لجوء السلفيين والجهاديين الى بعض فتاوى علماء النهضة، فان اعتمادهم الاساسي، بعد الكتاب والسّنة وسيرة السلف الصالح، ينصبُّ على مؤلفات علماء تيارهم السلفي أمثال شيخ الاسلام ابن تيمية (تكفير من يحكم «بغير ما أنزل الله») والشيخ محمد بن عبدالوهاب («مجموعة التوحيد»).

ولا بد من الاشارة في هذا الاطار الى ان السلفيين والجهاديين يختلفون في ما بينهم في الحكم على «الجزأرة». إذ في وقت تعتبر غالبيتهم ان افكار «الجزأرة» تدخل في إطار الاجتهاد المسموح به في الاسلام، فإن آخرين من غلاة المتشددين السلفيين يعتبرون ان «المؤمن» ببعض آرائها يخرجُ عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي الاطار الذي يجمع الغالبية العظمى من المسلمين في العالم. ومن بين هذه الاراء، مثلاً، القبول بالديموقراطية التي يعتبر السلفيون، في غالبيتهم العظمى، انها «كفر» وان من «يؤمن» بها مرتد عن الاسلام. إذ ينطلق هؤلاء من قاعدة بسيطة تقول ان الديموقراطية، بمفهومها الغربي، نقيض الاسلام الذي ينص على ان «الحكم لله» وحده، فيما تنص الديموقراطية على ان الحكم انما هو للشعب. وفي هذه النقطة تحديداً يختلف السلفيون أيضاً. إذ يُفضّل معظمهم ان لا يحكم بالكفر على «الجزأرة»، بسبب سيرها في الديموقراطية مثلاً، باعتبارها تقبل بها بينما هي «جاهلة» بمضمونها، وهي قاعدة تقوم على «العُذر بالجهل» ويُلجأ اليها لتفادي الحكم بالكفر. غير ان قلة من السلفيين تُصرّ على ان «العُذر بالجهل» لا يصح اللجوء اليه لمنع الحكم بالكفر: فما هو كُفر لا يجوز القول عنه سوى انه كُفر.

واذا كان موضوع الحكم بالكفر على الاصلاحيين من دعاة الديموقراطية، ومن بينهم جماعة «الجزأرة» بالطبع، غير مطروح عند الغالبية العظمى من التيارات الاسلامية، فإنه ليس كذلك أبداً لدى الجزء القليل الباقي الذي يضم غُلاة السلفيين والتكفيريين. وسيطرح هذا الموضوع نفسه بقوة في الساحة لاحقاً عندما وافقت «الجماعة الاسلامية المسلحة» على انضمام «الجزأرة» الى صفوفها في العام ١٩٩٤. وقد أثار ذلك الانضمام استغراباً واسعاً في حينه سببه الأساسي الاختلاف الشاسع بين فكر «الجزأرة» وفكر «الجماعة». وقد بررت الأخيرة وقتها قبولها ضم «الجزأرة» الى صفوفها بأنها وافقت على شرط «التوبة من الافكار البدعية»، مثل الديموقراطية والانتخابات والحزبية، واعتماد المنهج السلفي[٤]. وكانت هذه النقطة إحدى النقاط التي لجأ اليها متشددو

«الجماعة» عندما انقضوا على «الجزأرة» في نهاية ١٩٩٥، بعدما اعتبروا انها لم تتب حقاً من بدعها.

واذا كان هذا بعض الانتقاد الذي يُوجه الى «الجزأرة»، فإن لا بد من تسجيل ان أصحاب هذا التيار يرفضون أصلاً وصفهم بانهم «جزأرة» أو القول ان أفكارهم تخرج عن عقيدة أهل السنة والجماعة. وقد نفى الزعيم السابق لهذا التيار الشيخ محمد السعيد بنفسه الانتقادات التي توجه الى تياره. إذ سأله بعض أعضاء الجماعات المسلحة بعد ابرام «عقد الوحدة» عام ١٩٩٤، عن حقيقة «ما يقال عنكم انكم من واجهة ما يسمى (...) جماعة الجزأرة»، فأجاب:

«هذا في الحقيقة داخل في (إطار) التنابز بالالقاب. ونحن، والحمد لله، على عقيدة أهل السنّة والجماعة وعلى هدي السلف الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان. ولذا فهذه التسمية هي من صنع اعداء الاسلام الذين يضعون هذه الالقاب من أجل تشويه سمعة المسلمين وسمعة العاملين من اجل اعلاء كلمة الله. ولهذا أنا أقولها اليوم بصراحة: مهما كانت هذه الاتهامات ومهما كانت هذه الاشاعات، فانا بريء من كل فكرة تخالف ما في كتاب الله وسنّة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وهدي سلف الامة من الصحابة ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين»[٥].

محمد السعيد

اذا كان تيار «الجزأرة» يُنسب فكرياً الى الراحل مالك بن نبي، فان ظهوره المنظّم في الثمانينات ارتبط بالشيخ محمد السعيد في درجة اساسية. وتقول اوساط تيار «الجزأرة» ان السعيد بدأ نشاطه الاسلامي باكراً، إذ كان يحضر، بين ١٩٦٢ و١٩٦٥، حلقات العلم الشرعي في مسجد النصر في باب الواد (العاصمة) مع الشيوخ أحمد سحنون وعباسي مدني وعمر العرباوي، ثم بدأ ينشط، اعتباراً من ١٩٦٩، مع «جماعة التبليغ» في مسجد فارس في القصبة (العاصمة). وفي تلك السنة، إلتحق بجامعة الجزائر وبدأ يحضر حلقات العلم التي يديرها مالك بن نبي، الأب

الروحي لـ «الجزأرة». وفي الفترة ذاتها بدأ يعطي دروساً دينية في الجامع الكبير في العاصمة. لكن ظهوره الأساسي في الساحة الاسلامية يعود الى ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ خلال التجمع الذي أقيم في الجامعة المركزية بدعوة من الشيوخ أحمد سحنون وعبداللطيف سلطاني وعباسي مدني. وتحدث السعيد وقتها في التجمع، واعتقلته قوات الامن مع منظميه[٦]. وعيّن «المجلس الاستشاري» لـ «الجماعة الاسلامية» («الجزأرة»، مثلما كانت تسمّي نفسها آنذاك)، عام ١٩٨٤، الشيخ السعيد أميراً على هذه الجماعة التي كانت لا تزال تنشط آنذاك في صورة سرية في بعض المساجد والجامعات[٧]. ومن الزعماء البارزين لهذا التيار الدكتور محمد بوجلخة والدكتور مصطفى ابراهيمية والطيب برغوث. ويُقال ان الاخير بات الزعيم الفكري لهذا التيار منذ قتل الشيخ السعيد عام ١٩٩٥.

ب. تأسيس «الانقاذ»

مع بداية عهد التعددية في الجزائر، في ١٩٨٩، بدأت الساحة السياسية تشهد تأسيس احزاب من اتجاهات مختلفة بما فيها الاتجاه الاسلامي الذي انقسم بين مؤيد للفكرة متحمس لخوض غمار المعترك السياسي، وتيار آخر يرفض الحزبية والانتخابات أو يتحفظ عنهما وعن نيات الحكم.

وقد ظهرت فكرة تأسيس الجبهة الاسلامية للانقاذ بعد اضطرابات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨. إذ جرى تعديل الدستور في شباط/ فبراير ١٩٨٩ للسماح بالتعددية الحزبية. حينها بادرت شخصيات اسلامية مقتنعة بضرورة تنظيم الساحة الاسلامية في إطار حزب، الى الاتصال بناشطين اسلاميين معروفين لاقناعهم بصواب فكرة تأسيس حزب اسلامي. ويُقال ان فكرة تأسيس الجبهة الاسلامية حَملها من شرق الجزائر سعيد قشي، ومن الوسط علي بن حاج والهاشمي السحنوني وعباسي مدني، ومن الغرب محمد كرار. وبعد هذه الاتصالات التمهيدية، حصل

اجتماع تم فيه تأسيس الجبهة. وقد حصل ذلك في مسجد السّنة في باب الواد في شباط (فبراير) ١٩٨٩. وفي آذار (مارس) تم الاعلان رسمياً عن تأسيس الجبهة في مسجد ابن باديس في القبة، وكان الشيخ الراحل عبدالباقي صحراوي هو من أعلن تأسيسها. وقد قال صحراوي وقتها كلمته الشهيرة: اننا نؤسس الجبهة الاسلامية للانقاذ، هذه الجبهة التي لا تركع إلا لله[٨].

لكن تأسيس هذا الحزب الاسلامي الذي لم ينل الترخيص الرسمي من وزارة الداخلية حتى ايلول/ سبتمبر ١٩٨٩، لم يكن محل ترحيب واسع في الساحة الاسلامية الجزائرية. ذلك ان هذه الساحة كانت مُحتكرة، وإن في شكل غير رسمي، من قيادات اسلامية تعتبر انها أحق وأجدر في إدارة شؤون الاسلاميين الجزائريين من قادة الجبهة الاسلامية. فالشيخ محفوظ نحناح والشيخ محمد بوسليماني كانا يشرفان منذ فترة طويلة على تيار اسلامي معروف في الجزائر هو التيار العالمي لـ «الاخوان المسلمين». كذلك فإن الشيخ محمد السعيد كان يُشرف بدوره على تيار آخر ناشط منذ السبعينات هو تيار «الجزأرة»، وهو بطريقة أو بأخرى يُعتبر صيغة محلية لتيار «الاخوان» العالمي. أما في شرق الجزائر فكان هناك تيار إخواني محليّ آخر يشرف عليه الشيخ عبدالله جاب الله. وقد وجدت هذه القيادات جميعها نفسها فجأة في مواجهة ناشطين اسلاميين مُصرّين على تأسيس حزب جديد مستقل يستوعب التيارات الاسلامية المختلفة.

مع طرح فكرة تأسيس «الانقاذ»، بدت «الجزأرة» مترددة في دخول معترك العمل السياسي. ويقول منتمون الى هذا التيار ان قياديي «الجزأرة» اختلفوا في تلك الفترة في موضوع العمل السياسي العلني الذي كانت «الانقاذ» تستعد لمباشرته بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج. وكان من بين الاسباب التي تذرّع بها المتحفظون عن المشاركة في العمل السياسي العلني الشك في نيّات السلطة، إذ قالوا انها ستستخدم التعددية لكشف معارضيها، مما سيسمح لها بضربهم في الوقت الملائم بعد ان يكونوا قد كشفوا عن انفسهم بخروجهم من السرية التي التزموها منذ

الاستقلال. وأثّر ذلك التحفظ في ما يبدو في بداية النشاط السياسي العلني لـ «الجزأرة». إذ جادل قادة هذا التيار ضد تأسيس «الانقاذ» في شباط (فبراير) ١٩٨٩، وفضّلوا ان يُمارسَ العملُ الاسلامي في إطار يجمع كل التيارات. وتم اقتراح الشيخ أحمد سحنون ليقود هذا الاطار الجامع الذي أُطلق عليه اسم «رابطة الدعوة الاسلامية». وقد عبّرت هذه الرابطة في شكل غير مباشر عن مخاوف الجزأرة وغيرها من التيارات الاسلامية. إذ اعتبرت ان العمل الدعوي يجب ان يأتي قبل السياسي، وهو ما يبدو انه يتعارض مع ما كان المتحمسون لتأسيس «الانقاذ» يسعون اليه(٩).

وتقول اوساط «الجزأرة» ان الشيخ أحمد سحنون الذي يعتبر العديد من الاسلاميين انه يشكل غطاء تنشط «الجزأرة» في ظلّه، أوفد الشيخ محمد السعيد الى الاجتماع التأسيسي لـ «الانقاذ» الذي كان يُعقد في مسجد السنّة في باب الواد، بهدف إقناع المؤسسين بإرجاء إعلان الجبهة. وكان مبرر سحنون لطلب تأجيل إعلان تأسيس «الانقاذ» حصول تشاور أوسع مع قادة التيارات الاسلامية المتعددة في الجزائر(١٠). وألقى السعيد كلمة في مؤسسي الجبهة، لكنه لم يفلح في اقناعهم بتأجيل إعلان خطوتهم، بل ان بعضهم، خصوصاً بعض السلفيين من أنصار الشيخ الهاشمي السحنوني، كادوا يعتدون عليه. وبين الاجتماع التأسيسي لـ «الانقاذ» في شباط (فبراير) والاعلان الرسمي عنها في آذار (مارس) عُقدت اجتماعات عدة بهدف تذليل الخلافات بين مؤسسي «الانقاذ» وبقية التيارات الاسلامية. وكان من بين تلك الاجتماعات ذلك الذي استضافه الشيخ أحمد سحنون في منزله في بداية آذار وحضره مدني وبن حاج وأسفر عن اتفاق على تشكيل «رابطة الدعوة الاسلامية» برئاسة سحنون نفسه. لكن ذلك الاجتماع لم يؤد الى إقناع بن حاج ورفاقه بعدم اعلان تأسيس الجبهة. ويُنقل عن بن حاج قوله في هذا الاطار ان عدم اعلان الاجتماع التأسيسي لـ «الانقاذ» في شباط ظهور الجبهة الى العلن كان «تأجيلاً» فقط للاعلان وليس تراجعاً عنه، في إشارة الى عدم اقتناع المؤسسين بطلب الشيخ

سحنون تأجيل اعلان الجبهة. وكان سحنون برر طلبه تأجيل تأسيس «الانقاذ» بان من الافضل «توحيد صوت الأمة وتوفير إطار منظم لتوجيه الجهود»[١١]. ويقول أحد ناشطي «الجزأرة» في الخارج ان «الرابطة الاسلامية للدعوة برئاسة الشيخ سحنون كانت مشروعاً جامعاً طموحاً يصبو الى ايجاد متحدث باسم الأمة وضميرها، وشاملاً لكل الحركات الاسلامية والشخصيات الدعوية، ولم تكن ملكاً خاصاً لـ «الجزأرة» تتصرف فيه كما تشاء»[١٢].

ويتحدث السيد قمرالدين خربان عن خلفية ذلك الاجتماع التأسيسي لـ «الانقاذ» بالقول:

«لا بد من ان نرجع قليلاً الى الوراء لندرك الاوضاع التي كانت تسود الساحة الاسلامية آنذاك ونعرف آراء قياداتها. في ذلك الوقت كانت في الجزائر جماعتان معروفتان: جماعة الشيخ محمد السعيد رحمه الله وجماعة الاخوان المسلمين بقيادة الشيخ محفوظ نحناح. هاتان الحركتان هما من كان يسيطر على النشاط الاسلامي في ذلك الوقت. وإضافة اليهما كانت توجد حركة سلفية عفوية، بمعنى انها كانت غير منظمة، في حين كانت الحركتان الأوليان منظمتين. وغالبية قادة الجبهة الاسلامية وانصارها كانوا ينتمون تقريباً الى التيار السلفي. لقد جمعت «الانقاذ» أنصاراً من كل التيارات الموجودة في الساحة، لكن ابرزهم كان من التيار السلفي الذي كان يناصر الشيخ علي بن حاج. وقد اقترح الاخوة أمر تأسيس الجبهة على جميع الدعاة والشخصيات المعروفة، وبينهم الشيخ نحناح زعيم جماعة الاخوان والشيخ محمد السعيد زعيم جماعة الطلبة كما كانوا يسمون انفسهم، اللذان استشيرا في هذا الامر لكنهما رفضا. كان تفكير تياريهما أن من غير المعقول ان يأتي شخص لا تنظيم له ولا حركة ليؤسس تنظيماً جديداً فيما هناك تنظيم آخر منظم أصلاً. فرفض الشيخ نحناح والشيخ السعيد والدعاة الذين كانوا يعملون في اطار الجماعتين (الاخوان والجزأرة)، المشاركة في تأسيس الجبهة. ولذلك عندما القى الشيخ السعيد كلمته في الاجتماع التأسيسي لـ «الانقاذ» مطالباً

بحصول استشارة أوسع قبل تأسيس الجبهة، غضب بعض الحاضرين لانهم كانوا يعرفون جيداً انهم عرضوا أمر تأسيسها سابقاً على جميع الدعاة وانهم هم من رفض تأسيس الجبهة. قال بعض الحضور: إلى متى نبقى ننتظر لنؤسس الجبهة؟ هذا كان موقف الاخوة الهاشمي السحنوني وعلي بن حاج وبعض المؤسسين. كان لسان حالهم يقول: هل يجب ان ننتظر حتى يؤذن لنا قبل ان نبادر الى تأسيس حركتنا؟ والمعروف ان تلك الفترة كانت فترة تسابق على تأسيس الأحزاب من التيارات العلمانية والاشتراكية والوطنية. فهل نبقى لا نفعل شيئاً؟ وكان الشيخ محفوظ نحناح قالها صراحة في خطبه: انها لعبة من لعب المخابرات لاحصاء الحركة الإسلامية وضربها فلا ننخدع. وهو الذي قال أيضاً ان السياسة لاهلها فاتركوها. أما الشيخ محمد السعيد، رحمه الله، فكان رفضه تأسيس الجبهة منطلقاً من ان له تنظيمه الموجود في الساحة، وان هذا التنظيم هو الاولى بأن يُعهد اليه تحريك الشعب بدل اللجوء الى تأسيس حزب جديد»[١٣].

ولا بد من الاشارة في هذا الاطار الى ان الخلاف بين التيار السلفي و«الجزأرة» يعود الى ما قبل تأسيس «الانقاذ»، وتحديداً الى صدامات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨. إذ في وقت قاد السلفيون، وعلى رأسهم بن حاج، مسيرات خريف الغضب في شوارع العاصمة الجزائرية، دعا قادة «الجزأرة» وعلى رأسهم سحنون، الى وقف التظاهرات واعتبروها اعمال شغب.

وإضافة الى تحفظ بعض قادة «الجزأرة» عن نيات الحكم واعتراضهم على تأسيس حزب ينافس أصلاً جماعتهم الموجودة في الساحة، فليس مستبعداً ان تكون السياسة «الشعبوية» التي بدا ان قيادة «الانقاذ» تعتمدها قد ساهمت ايضاً في تردد «الجزأرة» في الانضمام الى الجبهة الاسلامية. وفي هذا الاطار يُنقل عن قياديين في «الجزأرة» قولهم في المفاوضات مع مدني للانضمام الى «الانقاذ»، ان دخول المعترك السياسي العلني «مغامرة» يجب ان تُدرس في شكل واف. لكن زعيم «الانقاذ» كان يرد

بأن الشعب هو مقياس الحكم على النجاح او الفشل لاي فكرة تُطرح في الساحة[١٤]. ولا يُعتقد ان مثل هذه الافكار «الشعبوية» كان يمكن ان تلقى كثيراً من القبول لدى «الجزأرة»، خصوصاً انها، كما سلف، ليست تياراً شعبياً بل تيار نخبة.

وإضافة الى ذلك، ربما ساهم عامل آخر أيضاً في تأخير انضمام «الجزأرة» الى «الانقاذ»، وهو اشتراط قيادة الجبهة الاسلامية على الراغبين من التيارات الاسلامية الاخرى في الانضمام اليها ان يدخلوا في صورة «فردية» وليس بصفتهم تياراً. وهذا ما تم فعلاً مع جماعة الشيخ عبدالله جاب الله في قسنطينة في الشرق الجزائري (حركة النهضة لاحقاً) التي وافق اعضاء فيها على الانخراط في «الانقاذ» في صورة فردية، علماً ان بعضهم كان اختلف مع جاب الله وابتعد من جماعته قبل تأسيس «الانقاذ» بسنوات[١٥].

ويؤكد الشيخ رابح كبير، في روايته لتفاصيل نشوء الجبهة الاسلامية وانضمامه اليها من صفوف جماعة الشيخ عبدالله جاب الله، ان «حواراً بين القيادات الاسلامية» سبق اعلان «الانقاذ»، وان بعض القادة الاسلاميين عارض تأسيسها «لكن الشيخ عباسي (مدني) كان مصراً على رأيه وكان يقول لمعارضيه ان القانون يتشكل حالياً في الجزائر والقانون يأخذ في الاعتبار الظروف والاوضاع الموجودة، فاذا لم تكن موجوداً فلن يحسب القانون حسابك»[١٦]. ويشير الى ان الشيخ عبدالله جاب الله شارك في التجمع التأسيسي الاول لـ «الانقاذ» قبل ان ينسحب منها «على رغم ان الرأي الاخوي داخل «الجماعة الاسلامية» (جماعة جاب الله) هو الانضمام الى الجبهة وجرى بالفعل تصويت داخل مجلس شورى الجماعة وكانت الغالبية مع دخول الجبهة. لكن الموضوع أرجئ حتى اخذنا نبتعد تدريجاً عن الجبهة الاسلامية. واستمريت في موقعي داخل الحركة ولم اتركها إلا عندما لاحظت اننا أخذنا نقدم انفسنا كعمل سياسي اسلامي بديل من الجبهة الاسلامية. وهنا وقع الخلاف بيني وبين أخي عبدالله جاب الله وكان لنا لقاء لم اقتنع فيه بوجهة نظره... وكان لقاء أخيراً».

واذا كان القرار النهائي لجاب الله عدم الانضمام الى «الانقاذ»، فإن الشيخ محمد السعيد عاد وانضم اليها على رغم معارضته الاولية لتأسيسها. لكن ذلك لم يتم سوى بعدما اثبتت «الانقاذ» انها قوة لا يُستهان بها في الساحة الجزائرية. وقد حصل ذلك عندما دعت الجبهة الاسلامية الى تنظيم مسيرة في ٢٥ رمضان (٢٠ نيسان/ ابريل) ١٩٩٠ تنطلق من ساحة اول ماي الى المرادية حيث يقع مقر الرئاسة. وكانت الجبهة الاسلامية وقتها في تنافس حاد مع جبهة التحرير الوطني. إذ بعد قرابة سنة من تأسيسها، كانت «الانقاذ» ظهرت في الساحة الجزائرية بقوة، لكنها لم تكن تعرف حجمها الحقيقي بالضبط. لذلك فإن نوعاً من الريبة ظهر في صفوفها عندما ردت جبهة التحرير الوطني على دعوتها الى تنظيم المسيرة بالدعوة الى مسيرة مضادة في اليوم نفسه. وقد تجلّى ذلك التوتر بين الاسلاميين وقتها عندما دعا الشيخ أحمد سحنون، بناء على نصيحة تيار «الجزأرة»، الى الغاء مسيرتي «الانقاذ» وجبهة التحرير، منعاً للعنف الذي قد يحصل اذا اصطدمتا. لكن العنف الذي خشيته «الجزأرة» لم يحصل، إذ أعلنت جبهة التحرير «تأجيل» مسيرتها عشية موعد تنظيمها. أما «الانقاذ» فترجمت دعوتها على الأرض بجمع عشرات الآلاف في مسيرة ضخمة هزّت الجزائر. وبعد فترة من تلك المسيرة جاءت الانتخابات البلدية التي حققت فيها «الانقاذ» انتصاراً كبيراً تمثّل في فوزها بنحو ٨٦٠ بلدية من أصل ١٥٦٠ تقريباً[١٧]. وكرّست تلك الانتخابات التي كانت قمة الانتصارات التي حققتها «الانقاذ» حتى ذلك التاريخ، وجود تلك الجبهة كقوة لا يُستهان بها في الساحة السياسية الجزائرية.

ويؤكد قمرالدين خربان ان غالبية التيارات الاسلامية التي كانت تحفظت في البدء عن تأسيس «الانقاذ»، طلبت الانضمام اليها بعد فوزها في انتخابات البلديات. ويشير الى ان تيار الشيخ محمد السعيد وجماعة الشيخ محفوظ نحناح وجماعة الشيخ عبدالله جاب الله «طلبوا الانضمام الى الجبهة. فانعقد مجلس الشورى لدرس هذا الموضوع. وبعد مناقشة حادة وصلنا الى قرار بقبول جميع التيارات في الجبهة ولكن ان يتم دخول

اعضائها بصورة فردية وليس كمجموعات. وبُلّغ هذا الامر الى هذه التيارات، ثم بدأت بعد ذلك حركة الدخول في الجبهة. وكان مجلس الشورى انتدب شخصين من الجبهة للاتصال بكل جماعة من الجماعات. الشخصان اللذان اتصلا بتيار الشيخ محمد السعيد كانت مساعيهما محمودة واسفرت عن انضمام بعض الاخوة من تياره الى الجبهة. اما الذين ذهبوا الى لقاء جماعة الشيخ نحناح، فعلى رغم الرغبة الصريحة في الانضمام الى الجبهة، إلا ان اللقاء لم يتكلل بالنجاح. وتكرر هذا الفشل مع جماعة الشيخ جاب الله أيضاً. واعتقد ان الوسطاء يتحملون جزءاً من مسؤولية فشل تلك الاتصالات. وأذكر ان الوسيطين مع جماعة الشيخ محفوظ نحناح كانا الشيخين بن عزوز الزبدة ومحمد كرار. التقى وسطاء الجبهة مع الشيخ الراحل محمد بوسليماني، ويُروى لي، إذ انني لم أحضر اللقاء، انه (بوسليماني) قال للوسطاء ان عليكم ان تتفهموا ان حركة الاخوان المسلمين لديها رصيد تاريخي كبير ومن الصعب ان تذوب في الجبهة. ويروى ايضاً ان الوسطاء ردوا عليه بانهم يتفقون معه ان الاخوان حركة عريقة ومن الصعب عليها ان تذوب في الجبهة. إذن اتفق الطرفان على عدم انضمام الاخوان الى «الانقاذ»، علماً ان التوجيهات الى الطرفين، قبل اللقاء، كانت تنص على ان هدفه تحقيق الوحدة. لقد كان الوسطاء الذين اتصلوا بجماعة الشيخ محمد السعيد، رحمه الله، وكان بينهم آنذاك الشيخ الهاشمي السحنوني، الوحيدين بين الوسطاء الذين تكللت مساعيهم بالنجاح»[١٨].

ويوضح قريبون من «الجزأرة» ان انخراط انصار هذا التيار في الجبهة الاسلامية جاء بالتدريج[١٩]. إذ ان الشيخ السعيد دعا الى مؤتمر لانصار جماعته لدرس قضية الدخول في «الانقاذ». لكن خلافات ظهرت في ذلك المؤتمر ازاء هذا الموضوع، بين تيار أيّد الانضمام الى «الانقاذ» وبين تيار آخر عارضه. فكان ان تقرر ترك حرية الاختيار لمن يشاء ان ينضم الى «الانقاذ»، وهذا ما فعله كثيرون من أنصار «الجزأرة». وترفض «الجزأرة» ان تصف ما حصل في ذلك الوقت بانه انشقاق أو إنقسام داخلها، معتبرة

ان كثيرين من الذين انضموا الى «الانقاذ» من صفوفها، انما انضموا لتقديم الدعم الذي تحتاجه الجبهة الاسلامية في المناطق التي ينشطون فيها[٢٠].

وفي هذا الاطار يقول أحد اعضاء «المكتب التنسيقي» لـ «الانقاذ» في الخارج ان «ظهور الجبهة الاسلامية للانقاذ وخوضها المعترك السياسي وتبنّيها المشروع الحضاري الاسلامي طمأنا جل إطارات وقواعد الحركة الإسلامية (اي «الجزأرة») فدعّموا الحزب الاسلامي على كل المستويات لا للاحتواء كما يُشاع ويدّعيه من في نفسه شيء، ولكن للمؤازرة والتقويم والنصرة لأن مشروع الجبهة أكبر من ذواتنا وطموحاتنا الضيّقة، وقد امتنعوا عن تشكيل حزب (كالنهضة وحماس) لهذه الاسباب بالذات»[٢١].

واذا كان خربان يتحدث عن «نجاح» للاتصالات بين «الانقاذ» وتيار «الجزأرة»، فان الواضح ان كثيرين من اعضاء الجبهة الاسلامية، لا سيما من تيارها السلفي، بقيت عندهم شكوك في نيات المنضمين الجدد. إذ إضافة الى المآخذ التي كانت لديهم أصلاً على بعض جوانب المنهج العقائدي لهذا التيار، كان هؤلاء لم ينسوا بعد معارضة «الجزأرة» التظاهرات التي قادها السلفيون في اضطرابات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ولم ينسوا ايضاً معارضتها تأسيس الجبهة الاسلامية قبل ان تتحوّل الى تأييدها والانخراط فيها بعد فوزها الكبير («الانقاذ») في انتخابات البلديات والولايات وظهور التأييد الواسع الذي تحظى به في الاوساط الشعبية. وقد ظهرت بوادر ذلك الصراع الخفي بين بعض سلفيي «الانقاذ» و«الجزأرة» خلال احداث «العصيان المدني» في حزيران (يونيو) ١٩٩١ واعتقال قادة «الانقاذ». وقد حُسم ذلك الصراع لمصلحة تيار «الجزأرة» بتكريس دخوله «الانقاذ» وضمّه الى أعلى المراكز القيادية فيها (مجلس الشورى).

ج . «العصيان المدني»

جاء العصيان المدني في اعقاب إنسداد في الافق السياسي في البلاد. إذ كانت «الانقاذ» طالبت في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٩١ بانتخابات تشريعية

ورئاسية مبكرة تُجرى خلال ثلاثة اشهر. ويبدو ان الرئيس الشاذلي استجاب جزئياً، في صورة غير مباشرة، ذلك الطلب. إذ أعلن في الثالث من نيسان ان ٢٧ حزيران (يونيو) سيكون موعد الانتخابات الاشتراعية التي كانت أرجئت منذ مطلع السنة بسبب حرب الخليج الثانية، وباتت أصلاً جاهزة كي تُجرى في أي وقت بعدما أقر المجلس الشعبي الوطني (البرلمان الذي كان لا يزال تحت السيطرة الكاملة للحزب الوحيد جبهة التحرير الوطني) في آذار (مارس) قانون تقسيم الدوائر الانتخابية. لكن الشاذلي تجاهل بالطبع مطالبة «الانقاذ» بانتخابات رئاسية بعد الاشتراعية.

ويصف خربان الاجواء التي سبقت الاضراب الذي دعت اليه «الانقاذ» وموقفها من قانون التقسيم الانتخابي، فيقول:

«كنا نحتج لأن القانون (قانون الانتخابات) تغيّر. فرئيس الحكومة يومذاك مولود حمروش اراد تغيير التقسيم الانتخابي لأن التقسيم السابق فازت فيه الجبهة الاسلامية (انتخابات البلديات في ١٩٩٠) وبالتالي كان المطلوب تغييره كي لا يتكرر فوزها (في الانتخابات الاشتراعية). لكن القانون ليس أحجار شطرنج تحرّكها ساعة تشاء. بالتقسيم الجديد بات ملايين عدة من الجزائريين في العاصمة ممثلين بخمسة نواب او ستة. أما الجنوب حيث الكثافة السكانية ضئيلة، فبات ممثلاً بعدد كبير من النواب لا يتناسب ونسبة السكان فيه. لذلك احتجت الجبهة واعلنت إضراباً، وهذا حق يكفله لها الدستور»[٢٢].

في ٢٣ ايار (مايو) دعت «الانقاذ» الى إضراب عمالي عام لثلاثة أيام يبدأ اعتباراً من ٢٥ ايار، مطالبة باعادة النظر في قانون الانتخابات الاشتراعية واجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ومعلوم ان «الانقاذ» كانت تركز حملتها في ذلك الحين على الرئيس بن جديد عبر وصفه بـ «مسمار جحا» المطلوب اقتلاعه. ولعل التأييد الشعبي الواسع الذي كانت تتمتع به هذه الجبهة ساهم في ايهام بعض قادتها بان النظام ضعيف وانه بات في المستطاع اقتلاعه باقتلاع رأسه، رئيس الجمهورية. لكن الواضح أن قيادة «الانقاذ» كانت منقسمة في شأن كيفية التعامل مع الوضع. إذ فيما سعى

زعيم الجبهة الشيخ مدني الى الضغط على الحكومة باعلان إضراب عام مفتوح، رأى أعضاء آخرون في مجلس الشورى ان ذلك يخدم النظام ويمنحه مبرراً لضرب الجبهة. وثمة من يقول ان ١٧ عضواً في مجلس الشورى (من أصل ٣٨) عارضوا دعوة مدني الى إعلان الاضراب(٢٣).

واذا كان قرار الاضراب لثلاثة أيام مر من دون اعتراض في مجلس الشورى، فإن قرار تمديده وجعله اضراباً مفتوحاً لم يكن بالسهولة نفسها وكانت له عواقب أثرت على تركيبة الجبهة كلها. وفي هذا الاطار يعتبر أحد مؤسسي «الانقاذ» الشيخ بن عزوز الزبدة «ان الاضراب المفتوح كان خطأ من المفروض الا نقع فيه، لان الاعراف الدولية تجعل الاضراب المفتوح إما ان تكون نتيجته ان يسقُطَ النظامُ وإما ان يَقضي عليك. وقد نبهت الى هذا كثيراً. لكن لا رأي لمن لا يطاع». ويؤكد ان غالبية اعضاء مجلس الشورى كانت ضد الاضراب المفتوح على رغم ان «الاضراب كاضراب كان متفقاً عليه. ولكن الاضراب المفتوح خطير، وحذرت منه»(٢٤).

لكن قمرالدين خربان يؤكد ان مجلس شورى «الانقاذ» أيّد قرار الدعوة الى الاضراب المحدد بثلاثة أيام، ثم قرار تمديده. ويقول:

«ليس صحيحاً ان الشيخ عباسي اتخذ قرار التمديد من دون استشارة مجلس الشورى. لقد تمت كل الاجراءات داخل مجلس الشورى وبالغالبية. كنتُ غائباً (في العراق) عن الاجتماع الذي تقرر فيه اعلان الاضراب لمدم ثلاثة أيام. لكنني عدت مع بداية الاضراب، وحضرت اجتماع مجلس الشورى الذي تقرر فيه تمديد الاضراب وجعله مفتوحاً. كان الاضراب ناجحاً بنسبة كبيرة جداً. بلغت نسبة التجاوب مع الاضراب قرابة ٩٥ في المئة. ربما كان التجاوب مع الدعوة الى الاضراب بنسبة عشرين في المئة في اليوم الاول، لكنه اصبح ثلاثين في المئة في اليوم الثاني، وظل يرتفع حتى اصبح شاملاً في اليوم الخامس واضطرت الحكومة الى الرضوخ لمطالب الجبهة. أرسلت لنا الحكومة موفداً يقول: لماذا تستمرون في الاضراب إذا كانت مطالبكم مقبولة. في تلك الفترة،

أعلن الرئيس الشاذلي الاحكام العرفية (حال الحصار في الخامس من حزيران) وسقط مولود حمروش وجاء سيد أحمد غزالي رئيساً للحكومة. وأذكر ان غزالي ارسل الشيخ عبدالقادر وهو إمام في وهران، الى مجلس شورى الجبهة ليدعوها الى وقف الاضراب. كان هناك توتر كبير وقتها. إذ كانت قوات الامن هاجمت الساحات التي يتجمع فيها المعتصمون الذين لم يكونوا يقومون بأي شيء سوى الصلاة والتعبد»[٢٥].

ولا يبدو ان السلطة كانت تشارك رأي خربان ان المعتصمين كانوا «يصلّون ويتعبدون». إذ يظهر ان المؤسسة العسكرية لم تكن سعيدة ابداً بما اعتبرته «احتلالاً» من «الانقاذ» للساحات العامة، خصوصاً ان مؤيديها، وتحديداً «الافغان» بسراويلهم المميزة ولحاهم الطويلة، كانوا ينتشرون في الاماكن الاستراتيجية في العاصمة، وهو ما يُرجّح ان السلطة فسّرته تحدياً لهيبتها. فنزلت قوات الامن الى الساحات وأجلت أنصار «الانقاذ» عنها بعد مواجهات سقط فيها عشرات الضحايا وانتهت باعلان حال الحصار[٢٦].

وترفض الجبهة الاسلامية اعتبار تحركات مؤيديها من «الافغان» استفزازاً لرجال الامن. إذ يعلّق خربان على ذلك بالقول ان «الجزائر كانت تعيش حرية سياسية كاملة خلال فترة التعددية، ولم يكن أحد ليأبه بأحد اذا ما ارتدى لباساً افغانياً او حتى صينياً. لم يؤذ الاشخاص الذين كانوا يرتدون الزيّ الافغاني احداً، لم يحملوا السلاح ولم يكسروا زجاجة واحدة. إن النظام هو من هاجمهم فجراً والناس نيام. قُتل ما بين مئة ومئتي شخص في تلك الليلة»[٢٧].

في تلك الفترة كاد يحصل في الجزائر ما حصل لاحقاً بعد الغاء الانتخابات في بداية ١٩٩٢، إذ تعالت أصوات داخل جبهة الانقاذ تنادي باعلان الجهاد ضد الحكم، وهو أمر يُقر خربان بأنه كان من مؤيديه، إذ يقول:

«نعم كان هناك احتمال اتخاذ قرار باعلان الجهاد. يجب ان ندافع عن انفسنا اذا جاء النظام لقتلنا. نعم، انا كنتُ ممن أيّد ذلك. لم يكن عندنا

خيار. ماذا تفعل اذا اتاك أحد بالرشاش ليقتلك؟ إما ان تقتله، وإما ان تهرب. أقل شيء يمكن ان تفعله هو ان تقاوم. لذلك كانت الجبهة على وشك اتخاذ القرار باعلان الجهاد. ولم يكن ذلك محصوراً بالتيار السلفي - الجهادي في الجبهة. كان القرار مطروحاً على مستوى مجلس الشورى. أيده بعضهم وعارضه بعض آخر. الذي عالج الازمة وقتها كان رئيس الحكومة الذي ارسل مرسولاً يطلب انهاء الازمة سلمياً مع الموافقة على مطالب الجبهة. كان الاجتماع ساخناً جداً. كانت الجبهة في حيرة، إذ قُتل أخوة لنا. لكن في النهاية قررت الجبهة الاسلامية عدم الدخول في مواجهة وإنهاء الأمر ما دامت الحكومة تعد بانهاء الموضوع سلماً. واذكر ان الاخ علي بن حاج ذكر وقتها الآية الكريمة: «واذا جنحوا للسلم فاجنح لها». فجنحنا. لكنها كانت خدعة من النظام»[٢٨].

وسواء كان ذلك خدعة أم لا، فإن الأكيد انها كانت تأجيلاً لمواجهة محتومة. إذ ما كادت تمر أيام على انتهاء مواجهات الساحات، حتى ظهرت بوادر مواجهة جديدة بين الطرفين سببها هذه المرة الشعارات التي رفعتها «الانقاذ» على البلديات. إذ أرادت قوات الامن نزع شعار «البلدية الاسلامية» الذي رفعته «الانقاذ» محل الشعارات التي كانت تُرفع خلال حكم جبهة التحرير (من الشعب والى الشعب)، وهي خطوة من الطبيعي تفسيرها على انها لتأكيد هيبة الدولة في مواجهة «الجمهوريات الاسلامية» التي كانت ظهرت في بلديات «الانقاذ»[٢٩]. ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان شعارات «البلدية الاسلامية» لم تكن شعارات جديدة، إذ كان صار لها معلقة قرابة سنة، منذ فوز «الانقاذ» في انتخابات ١٩٩٠، عندما بادرت السلطة الى نزعها. وفي رأي العديد من قادة «الانقاذ» ان السلطة الجزائرية كانت تسعى الى استفزاز حزبهم ودفعه الى اتخاذ قرار لا مسؤول يبرر التحرك ضده وضربه بحجة انتهاك القانون.

وخلال تلك الفترة الحرجة من تاريخ الجبهة بدا ان «الانقاذ» كانت على شفا أول انقسام على نفسها منذ تأسيسها. إذ ظهر تيار في الجبهة يضم عدداً من «العقلاء» الذين اعتبروا ان الحكم الجزائري لن يسمح لها

بالاستمرار في سياستها الحالية حتى ولو أدى ذلك الى مواجهة مع أنصارها. واعتبر هؤلاء أيضاً ان السياسة المتشددة التي يعتمدها الشيخ عباسي مدني في التعامل مع الحكم هي سياسة كارثية على الجزائر و«الانقاذ». وفي مقابل تيار «العقلاء» هذا، ظهر تيار آخر يؤيد سياسة الشيخ مدني في الضغط على الحكم من دون السماح بالوصول الى نقطة الصدام واللاعودة. والى يسار هذا التيار الوسطي، كان هناك تيار ثالث ينادي باعلان الجهاد ضد الحكم.

وفي خضم هذا التنافس بين تيارات «الانقاذ» هذه، بادرت السلطة الى خطوة خلطت الاوراق داخل هذا الحزب الاسلامي. إذ اعتقلت قوات الامن في ٣٠ حزيران (يونيو) مدني وعدداً من قادة «الانقاذ» المؤيدين له وعلى رأسهم بن حاج وعبدالقادر بوخمخم وعلي جدي ونورالدين شيقارة وكمال قمازي وعبدالقادر عمر[٣٠]. ومع حصول هذه الاعتقالات، ظهر تيار «العقلاء» كقوة اساسية في مجلس الشورى اعتقد افراده ان في استطاعتهم تهدئة الاوضاع ومنع حصول صدام بين أنصار «الانقاذ» وقوات الأمن. ولعل الاتصال، العلني، الذي كان موجوداً بين بعض قادة هذا التيار ومسؤولين كبار في الدولة بما فيهم قادة في أجهزة أمنية، جعلتهم يُقدّرون خطورة الوضع وضرورة التهدئة في ظل اصرار السلطة على استخدام القوة - اذا تطلب الأمر - في مواجهة «الانقاذ». لكن هذا الاتصال بين «عقلاء» الجبهة والسلطة، ترك شكوكاً لدى بعض قياديي «الانقاذ» في انهم يعملون لمصلحة أجهزة الامن وينقلون اليها ما يحصل في اجتماعات الجبهة. ولا شك ان أجهزة الامن كانت تستخدم قناة الاتصال بهذا التيار في «الانقاذ» لايصال رسائل الى قيادة الجبهة وتحذيرها من عواقب الاستمرار في سياسة المواجهة مع الحكم. ولم يكن العديد من قياديي «الانقاذ» مستعدين في تلك الفترة للتمييز بين «العملاء» الحقيقيين لأجهزة الامن والتيار «المعتدل» في الجبهة الذي ينادي بتجنب المواجهة، لذلك سارعوا الى اطلاق نعوت على بعضهم بالعمالة أو الخيانة[٣١]. ولم يكن ذلك الخلاف بين تيارات الجبهة محصوراً في اروقتها

الداخلية، إذ انه خرج الى العلن وغطّته وسائل الاعلام في شكل واسع. ولعل الحدث الابرز في هذا الاطار كان ظهور بعض مؤسسي «الانقاذ» مثل أحمد مراني وبشير فقيه والهاشمي السحنوني، عبر شاشات التلفزيون الجزائري، ليشنوا حملة انتقادات للخط الذي تسير فيه الجبهة الاسلامية. وتركزت اتهامات هؤلاء وآخرين في مجلس شورى على ان «الاضراب المفتوح» كان فكرة مدني تحديداً ولم يحظ بموافقة المجلس. وكان بين أبرز معارضي خط مدني في ذلك الوقت الشيوخ بشير فقيه، وهو كان بلا شك من أقصى المنتقدين لزعيم «الانقاذ»، وأحمد مراني ومحمد كرار والهاشمي السحنوني وبن عزوز الزبدة وسعيد قشي. لكن معارضي مدني لم يتمكنوا، على رغم وجودهم الفاعل في مجلس شورى «الانقاذ»، من تشكيل قيادة تنافس قيادته[٣٢].

د. «مؤتمر الوفاء»

في ظل هذه الاجواء من الصراع بين السلطة و«الانقاذ»، وبين قياديي «الانقاذ» انفسهم على طريقة تسيير الجبهة في ظل غياب قادتها المعتقلين، ظهرت «الجزأرة» منقذاً لـ «الانقاذ» من ورطتها. وقد تم ذلك في تموز (يوليو) ١٩٩١، في مؤتمر عام لقيادات الجبهة الاسلامية في باتنة، عاصمة الاوراس، في شرق الجزائر.

عقد «لقاء الوفاء» في قاعة سينما في باتنة في ٢٥ و٢٦ تموز، وحصلت فيه، على ما يبدو، صفقة بين تيار في «الانقاذ» مؤيد لسياسات مدني وبين «الجزأرة» تم في نتيجتها تجميد عضوية بعض المشتبه في قربهم من الحكومة وبعض دعاة الصدام مع السلطة. وهكذا تم تجميد عضوية بن عزوز الزبدة وكرار والسحنوني، وهم محسوبون في شكل او آخر على السلطة أو معارضون لمدني، وقمرالدين خربان وسعيد مخلوفي، من المحسوبين على التيار المتشدد في «الانقاذ». وإذا كان سبب إبعاد الثلاثة الاول واضحاً كونهم عارضوا مدني، فإن إبعاد الأخيرين كان رسالة واضحة الى السلطة مفادها ان قيادة «الانقاذ» مصرّة على العمل الشرعي ولن تلجأ الى العنف.

ومعروف ان مخلوفي وخربان، وكلاهما ضابط سابق في الجيش، كانا يدعوان علناً الى «الجهاد» ضد الحكم الذي يُقال انه رد بتوجيه انذار الى «الانقاذ» بضرورة إبعادهما. غير ان مشككين في نيات «الانقاذ» يقولون ان الاجراء ضد الرجلين هدف الى إبعادهما من الواجهة، بينما كان المطلوب منهما ان يعملا على تحضير نواة عسكرية من مؤيدي «الانقاذ» استعداداً للمواجهة المقبلة مع الحكم. وقد غادر خربان بالفعل الجزائر الى اوروبا اولاً ثم الى باكستان حيث عمل في ما يبدو على إقامة اتصال بـ«افغان جزائريين»، بينما انتقل مخلوفي الى العمل السري محاولاً تنظيم خلايا لـ «الانقاذ» داخل الجزائر[٣٣]. ويكتفي خربان، في تحديد سبب مغادرته الجزائر، بالقول «انني خرجت بتوجيه من الشيوخ، من قيادة الجبهة. الهدف هو اعطاء صورة حقيقية في الخارج عما يحصل في الجزائر وتعريف الناس بقضية الجزائر»[٣٤]. لكن قادة آخرين في «الانقاذ» يؤكدون ان خربان لم يخرج بتكليف من «قيادة الجبهة» وتحديداً من مدني وبن حاج[٣٥].

ويقول الشيخ رابح كبير عن الاتصالات التي سبقت مؤتمر باتنة وخلفية الصراع على قيادة «الانقاذ»، انه التقى الشيخ عبدالقادر حشاني، الذي كان متخفياً، في تموز (يوليو) ١٩٩١ و«وجدنا ان مهمتنا الاولى اعادة تنظيم الجبهة وهيكلتها، فالضربة كانت قاسية وظهرت نيات الحكومة وخطتها لتقسيمها وشرذمتها. وكان الوضع أمامنا كالآتي: قادة الجبهة الرئيسيون معتقلون، والبقية اما انها خرجت عن خط الجبهة وأعلنت ذلك في التلفزيون مثل الهاشمي السحنوني وكرار. وأدعى بعضها تمثيل الجبهة ولكن لم يطمئن أحد الى نياته كسعيد قشي الذي تراجع عن استقالته (التي قدمها خلال الخلاف مع مدني على الاضراب المفتوح). ولجأ آخرون الى السرية مثل عبدالقادر حشاني. كما ان بعضهم لم يعد مؤثراً لتردده مثل بن عزوز (...) اتفقت مع حشاني على عقد مجلس وطني يمثّل جميع ولايات الوطن تستمد منه القيادة الحالية او اي قيادة أخرى الشرعية»[٣٦]. ويشير الى اتصالات سبقت عقد مؤتمر باتنة بينها اجتماع بين مجلس الشورى

القديم ومجلس الولايات المصغّر و«اتفقنا على الاحتكام الى مجلس وطني موسع. وكان الرأي الاقوى بين ممثلي الولايات هو الاستمرار على خط الشيوخ والسعي الى بناء الدولة الاسلامية. لكننا اتفقنا على ان لا نعلن ذلك لقشي في البداية. وقدمنا انفسنا اليه جهة محايدة وطلبنا ان توكل الينا عملية ترتيب اللقاء فوافق ووضع بعض الشروط لكنني شددت على ان تكون القاعة سيدة الموقف وألا يدخل أحد بشرط مسبق حيال السياسة المقبلة للجبهة فوافق وكتبت هذه الشروط.

وعُقد لقاء الوفاء في باتنة في صالة سينما وأحطنا المكان بحراسة جيدة، وكانت التعليمات ألا يسمح لأحد بالخروج قبل اعلان الاتفاق. وتنبه سعيد قشي الى مشروع لاعادة النظر في القيادة الحالية الممثلة في مجلس الشورى القائم فرفض وثار عندما ادرك خطتنا لتوسيع مجلس الشورى وحاول ان يخرج من القاعة فمُنع. وجرت لقاءات جانبية لتهدئة النفوس خصوصاً انه كان يوجد تيار متشدد يدعو الى تجميد عضوية قشي او طرده، ولم نكن نريد ذلك لئلا يخرج ويدّعي شرعية لا يمتلكها ووافق في النهاية ومن معه على انتخاب ٣ افراد من كل جهة لينضموا الى المجلس اضافة الى تثبيت عضوية الشيخ محمد السعيد زعيم المجموعة التي تُعرف بالجزأرة وكان له موقف مشرّف وشارك الجبهة في جهادها السياسي وكان يومها معتقلاً».

وما يشير اليه كبير تلميحاً في شأن خلفيات لقاء باتنة، يتحدث عنه أحد قادة «الانقاذ» بصورة أوضح. إذ يقول ان خلفيات اللقاء تعود بالفعل الى الخلافات التي حصلت في الجبهة بسبب الاضراب الذي دعت اليه في ايار (مايو). إذ اعترض أحد اعضاء مجلس الشورى، الشيخ قشي، على السياسات «المتهورة» التي قال ان قيادة الجبهة تسير فيها، وأعلن استقالته، وانتقل الى سطيف (شرق الجزائر) مسقط رأسه. لكنه، بعد اعتقال الشيوخ في آخر حزيران (يونيو)، عاد عن استقالته. وبعودته بدا لكثير من قياديي الجبهة ان مؤيدي الحكم داخل «الانقاذ» باتوا قريبين من إكمال سيطرتهم على الجبهة بعدما باتت لهم نسبة مهمة داخل مجلس الشورى

وهو مجلس غير منتخب يضم مؤسسي الجبهة. ويضيف القيادي «الانقاذي» ان قشي نقل، بعد عودته عن استقالته، الى اعضاء في مجلس الشورى رسالة من «مسؤولين كبار» في الحكم مفادها انه يُسمح للجبهة بالبقاء لكن شرط ان تُعيّن السلطة رئيسها. ويتابع ان أحد أعضاء مجلس الشورى رد عليه بالقول: «انت أصلاً استقلت من الجبهة، فما الذي اعادك؟». وقد رد قشي عليه بالقول انه عاد «لحقن الدماء وتسوية الاوضاع. واذا أردتم ان أغادر الآن فسأغادر». ويؤكد هذا القيادي ان قياديين في «الانقاذ» كانوا يعتقدون ان السلطة سمحت بعقد لقاء باتنة فقط لأنها كانت تتوقع انتخاب قشي رئيساً للجبهة.

ويوضح القيادي نفسه ان تيار قشي طلب في المؤتمر تجميد عضوية مخلوفي وخربان بسبب دعواتهما الى الجهاد، فيما طلب تيار آخر تجميد عضوية معارضي مدني وعلى رأسهم بن عزوز الزبدة وكرار والسحنوني. ويقول ان اعضاء كثيرين في المؤتمر رفضوا قبول عزل مخلوفي وخربان، مما أدى الى تهديد انصار قشي بالانسحاب من القاعة. وكان بعض منظمي المؤتمر يخشى ان يتدخل الجيش ويعتقل الحاضرين اذا خرج قشي من القاعة، إذ كان يُنظر اليه على انه الضامن لأمن المؤتمرين. وكان من بين التسويات التي تم السعي اليها تجميد عضوية مخلوفي وخربان من دون اعلان الامر في بيان الى وسائل الاعلام. لكن مؤيدي تجميد عضويتهما نجحوا في إخراج اعلان التجميد الى الإعلام(٣٧).

ويقول السيد عبدالكريم غماتي الذي كان من بين الاعضاء الجدد الذين أضيفوا الى مجلس شورى «الانقاذ» في مؤتمر باتنة، ان «اعادة النظر في هيكلية الجبهة الاسلامية للانقاذ كانت إحدى النقاط التي نوقشت في باتنة. فقد كان أعضاء في مجلس شورى الجبهة ادلوا بتصريحات صحافية تتعارض مع ما اتُفق عليه في القنوات الداخلية للجبهة الاسلامية. لذلك قرر ملتقى باتنة تجميد عضوية بعض الاعضاء (...) مثل الهاشمي السحنوني وبن عزوز الزبدة بسبب انتقاداتهما لقيادة الجبهة الاسلامية بعدما كان تقرر فصل بشير فقيه وأحمد مراني من الجبهة الاسلامية للانقاذ

بسبب تحميلهما القيادة مسؤولية أحداث حزيران («العصيان المدني»). كذلك جُمّدت عضوية الاخوين السعيد مخلوفي وقمرالدين خربان بناء على طلب من أعضاء في مجلس الشورى السابق (اي قبل التعديل الذي طرأ عليه في باتنة). إذ قالوا ان عندهم معطيات متوافرة في تلك الفترة تؤكد تعاملهما مع أجهزة في النظام الجزائري تدفعهما الى استعمال طُرق تخرج عن إطار التوجه السياسي للجبهة الاسلامية. وقال هؤلاء ان هناك من يسعى في الجبهة الى مباشرة عمل مسلح في وقت كانت الجبهة الاسلامية لا تزال تسير في العمل السياسي. ورأوا ان أجهزة تستعمل هذين العضوين (مخلوفي وخربان) لدفعهما الى اللجوء الى العمل العسكري. وعلى هذا الاساس طلب اعضاء في المجلس فصلهما. لكننا قلنا ان المعطيات التي تتحدثون عنها لا دليل عليها ولذلك لا يمكن فصلهما. فتم الاتفاق على حل وسط يقضي بان تُجمد عضويتهما في مجلس الشورى درءاً للمفسدة ريثما يتم التحقق من الاتهامات ضدهما. فاذا ثبتت يؤخذ ضدهما الاجراء المناسب، واذا لم تثبت يُرفع قرار تجميد عضويتهما»[٣٨].

ويؤكد غماتي ان السعيد قشي كان من الذين طالبوا بفصل خربان ومخلوفي في مؤتمر باتنة، وانه «لم يقل انه ينقل طلباً من السلطة بهذا المعنى. كانت للسعيد قشي بالطبع لقاءات مع اشخاص في مستوى عال في السلطة الجزائرية بما فيها أجهزة الامن. وكانت القيادات الوطنية للجبهة معارضة لأي توجه قد يُفهم منه انه يأتي بناء على أوامر من السلطة علماً اننا كنا في تلك الفترة في اوج معارضتنا لها. قاعدة الجبهة في الملتقى، ممثلة بنحو ٤٦ من المكاتب التنفيذية الولائية والمجالس الشورية لها، لم تكن لتقبل ان يأتي أمر من السلطة بتجميد عضوية فلان أوفلان. لهذا فإن قرار تجميد عضوية الأخوين مخلوفي وخربان لم يكن ليُقرّ لو انه جاء بناء على أمر من السلطة. صدر القرار بناء على مؤشرات ابداها بعض أعضاء مجلس الشورى، مثل السعيد قشي، الى ان الاخوين مخلوفي وخربان وراءهما أجهزة تدفعهما الى اللجوء الى العمل المسلح في وقت

كانت الجبهة الاسلامية لا تزال تعتمد العمل السياسي».

ويشرح غماتي فكرة توسيع مجلس شورى «الانقاذ» بالقول:

«فكرنا في عقد مؤتمر للجبهة الاسلامية للانقاذ إثر التطورات التي شهدتها الجبهة بعد اعتقال الشيوخ وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج في حزيران (يونيو). كنا سمعنا من الشيخ عباسي في لقائه الاخير مع المكاتب الولائية قبل اعتقاله، ان عنده تحفظات عن بعض اعضاء مجلس الشورى الوطني ونصح انه في حال اعتقاله او وفاته ان يلتقي الباقي المتبقي من أعضاء مجلس الشورى الوطني مع رؤساء المكاتب التنفيذية الولائية لتعيين قيادة جديدة أو رسم استراتيجية بديلة للمرحلة القادمة. كنا صعقنا بلا شك من الخلافات التي ظهرت داخل مجلس الشورى الوطني بسبب الاضراب تحديداً وظهور بعض اعضاء مجلس الشورى في التلفزيون لتحميل قيادة الجبهة مسؤولية الوضع. وكان لبعض المنتقدين اتباع وطموحات وهم ابلغونا صراحة انهم ينوون التقرب من السلطة والتعامل معها، في تغيير واضح للتوجه الذي كانت تسير فيه انذاك الجبهة الاسلامية للانقاذ. في تلك الفترة اشرف الشيخ محمد السعيد، رحمه الله، على اجتماع في العاصمة حضرته قيادات اسلامية من ٢٢ ولاية (من أصل ٤٨ ولاية) انتهى الى تشكيل قيادة جديدة بديلة للجبهة. لكن هذه القيادة البديلة قوبلت بانتقادات واسعة، إذ اعترض عليها اعضاء في مجلس الشورى رأوا ان هذه القيادة تسحب منهم حقهم في تولي قيادة الجبهة في ظل اعتقال قيادتها. كذلك قال بعض الاخوة ان القيادة الجديدة محسوبة في شكل كبير على تيار الشيخ محمد السعيد الذي كان اسمه واسم الشيخ عبدالقادر حشاني الوحيدين اللذين أعلنا من هذه القيادة. كذلك اعترض اعضاء في مكاتب الولايات والبلديات على بعض الذين شملتهم التعيينات في القيادة البديلة على اساس انهم لم يكونوا من العناصر المنخرطة في الجبهة وإن كانوا من القادة الاسلاميين المعروفين. وفي موازاة هذه القيادة ظهرت تيارت أخرى تود أيضاً قيادة الجبهة. فكان هناك تيار السعيد قشي يسانده عدد من قادة الجبهة مثل مختار ابراهيمي وعبدالله

حموش وبن عزوز الزبدة. في ظل هذه الانقسامات حصلت اتصالات بين قادة الجبهة لتقويم المرحلة. كان هناك اقتناع ان من الضروري وقف الانقسامات وعقد جلسات لمناقشة الخلافات وحلها بدل ان يقاطع تيار تياراً آخر. ولهذه الغاية اختار عبدالقادر حشاني ثلاثة ممثلين من الشرق وثلاثة من الوسط وثلاثة من الغرب للالتقاء باعضاء مجلس الشورى الوطني تحت اشراف السعيد قشي وسبعة اعضاء آخرين (ولم يحضر حشاني الاجتماع). ناقش هذا الاجتماع الذي شاركتُ فيه، شروط عقد مؤتمر موسع للجبهة وهو المؤتمر الذي عُقد في باتنة. خلال التحضير للمؤتمر ظهر اصرار من اعضاء في مجلس الشورى الوطني القديم على ان تنحصر المشاركة في المجالس الشورية الولائية ومكاتبها التنفيذية بحيث تشارك كل ولاية بثلاثة ممثلين تزكيهم المكاتب البلدية لتلك الولاية إضافة الى اعضاء مجلس الشورى الوطني القديم. وكان ذلك سببه ان اشخاصاً ليست عندهم تزكية من المكاتب الولائية او المجالس الشورية الولائية ارادوا ان يحضروا. في مقابل هذا المطلب لاعضاء مجلس الشورى القديم، طلبنا نحن ان يُمنع من الحضور بعض الاشخاص مثل أحمد مراني وبن عزوز الزبدة والهاشمي السحنوني لأننا اعتبرنا انهم قطعوا خطوات كبيرة في انتقاد الجبهة. وحُلّت هذه النقطة بقرار اتخذوه هم أصلاً بعدم الحضور. وهكذا بدأ التحضير للمؤتمر. مؤيدو قشي انطلقوا يُحضّرون للمؤتمر، ونحن ايضاً قمنا بالتحضير له. عُقد المؤتمر بحضور مؤيدي قشي ونحو ١٤ عضواً من أعضاء مجلس الشورى القديم الذي كان يضم نحو ٣٣ عضواً بعضهم في الاعتقال وبعضهم يهدد بسحب ملفه من وزارة الداخلية مما يعني حل الجبهة قانونياً (اذا سحب أكثر من ثلث من المؤسسين الـ ١٥ ملفاتهم من الاعتماد المودع في وزارة الداخلية). وهكذا تم اتخاذ قرار في الملتقى بتغيير مجلس الشورى القديم وتوسيعه بضم أعضاء جدد اليه يمثلون ولايات الشرق والغرب والوسط والجنوب (١٢ عضواً، ثلاثة من كل ناحية) إضافة الى الشيخ محمد السعيد».

وقد تم الاتفاق في باتنة على توسيع مجلس الشورى الوطني مبدئياً

بضم ١٢ عضواً جديداً اليه يمثّلون المناطق الجزائرية. إذ اتفق الحاضرون على تقسيم «التُراب الوطني»، اي الولايات الجزائرية الـ ٤٨، الى اربع مناطق هي: منطقة الشرق: ١٢ ولاية (تمثلت بـ ٣٦ مشاركاً اختاروا عنهم ثلاثة ممثلين لمجلس الشورى). منطقة الوسط: ١٢ ولاية (٣٦ مشاركاً اختاروا عنهم ثلاثة ممثلين). منطقة الغرب: ١٢ ولاية (٣٦ مشاركاً اختاروا عنهم ثلاثة ممثلين). منطقة الجنوب: ١٢ ولاية (حضر منها ٣٠ مشاركاً عن ١٠ ولايات واختاروا أيضاً ثلاثة ممثلين). وشارك في الملتقى ١٨ من مجلس الشورى الوطني القديم ١٤ منهم من المحسوبين على السعيد قشي و٤ في صف آخر (حشاني وقاسم تاجوري وعثمان عيساني وعاشور ربّيحي). كذلك شارك ١٣٨ من ممثلي الولايات، ليبلغ المجموع الكلي للحضور في ملتقى باتنة حوالي ١٥٦ عضواً.

وفي أي حال يمكن القول ان القرارات التي خرج بها مؤتمر باتنة حسمت كفة الصراع على قيادة «الانقاذ» في شكل كبير لمصلحة مؤيدي مدني وجعلت من «الجزأرة» جزءاً اساسياً من هيئة صنع القرار فيها. وكان القرار الأبرز الذي يصب في هذه الخانة تعيين الشيخ محمد السعيد عضواً في مجلس الشورى (من بين الاعضاء الـ ١٢ الجدد)، علماً انه أعلن توليه قيادة «الانقاذ» في الثاني من تموز (يوليو)، مباشرة بعد اعتقال الشيخ مدني. وقال السعيد وقتها في بيان اصدره بالاشتراك مع الشيخ عبدالقادر حشاني، ان الشيخ مدني أصرّ في آخر اجتماع معه قبل اعتقاله، على «المحافظة على بقاء الجبهة الاسلامية للانقاذ حزباً سياسياً». لكن قيادة السعيد فعلياً للجبهة لم تدم سوى أيام. إذ اعتقلته قوات الامن في السابع من تموز (يوليو) خلال عقده ندوة صحافية يعلن فيها انه عُيّن ناطقاً باسم «الانقاذ» وان الشيخ عبدالقادر حشاني، وهو من المؤسسين الشباب للجبهة عُيّن منسقاً لها. ووجهت السلطات اليه تهمة «انتحال» صفة (هي في هذه الحال صفة الناطق باسم «الانقاذ»). وكان السعيد أعلن في تلك ندوته الصحافية حصيلة مؤتمر سري جمع بعض المكاتب التنفيذية في الولايات واعضاء في مجلس شورى «الانقاذ» من الموالين لخط الشيخ

عباسي. وقد تم في نتيجة ذلك المؤتمر السري انشاء مكتب تنفيذي وطني موقت لادارة شؤون «الانقاذ» في ظل غياب قادتها المعتقلين.

وقد لقيت محاولة السعيد قيادة الجبهة في تلك الفترة اعتراضات واسعة من أعضاء في مجلس شورى «الانقاذ» لاعتبارات عدة بينها ان السعيد ليس أصلاً من مؤسسي «الانقاذ» ولا يملك حتى بطاقة عضوية فيها، بحسب ما يُنسب الى الشيخ الهاشمي السحنوني، فكيف يجوز ان يُصبح رئيسها[٣٩]. وكان اعضاء في مجلس الشورى يعتقدون ان المجلس أولى بقيادة الجبهة في ظل غياب قيادتها المعتقلة. ويبدو ان مؤتمر باتنة جاء ليحسم هذه النقطة، إذ اختار الشيخ حشاني لقيادة الجبهة واكتفى بـ«تثبيت» الشيخ السعيد عضواً في مجلس الشورى وليس رئيساً لـ «الانقاذ» مثلما كان يتمنى انصاره. وبذلك جاءت نتائج المؤتمر كتسوية، إذ ارضت بعض قادة التيار السلفي الذين لم يكونوا مرتاحين لـ «الجزأرة»، وعززت تيار مؤيدي مدني عبر اختيار الشيخ حشاني لقيادة «الانقاذ»، ووجهت ضربة قاضية لمعارضي نهج الشيخ عباسي في مجلس الشورى عبر قرار توسيع المجلس بضم الأعضاء الـ ١٢ الجدد اليه. وبذلك بات مجلس الشورى الجديد لـ «الانقاذ» يضم أكثر من خمسين عضواً، بعدما كان المجلس القديم، قبل اضراب حزيران ١٩٩١، يضم نحو ٣٨ عضواً. وبنتيجة قرارات المؤتمر تكرست قيادة جديدة لـ «الانقاذ» برئاسة عبدالقادر حشاني الذي تولى أيضاً رئاسة المكتب التنفيذي الوطني الموقت الذي بات يشرف على تسيير الجبهة.

وفي ما يأتي نص بيان ملتقى باتنة:

بيان ملتقى باتنة

«... بعد الهجمة الشرسة التي تعرضت لها الجبهة الاسلامية للانقاذ ظلماً وعدواناً لتشتيت صفوفها وشل حركتها وإبطال فعاليتها في الساحة السياسية قصد اجهاض الحل الاسلامي في الجزائر بعد ان ثُبت احتضان الشعب لها.

تضافرت جهود ابنائها المخلصين لرص صفوفها وتفويت الفرصة على اعدائها فانعقد ملتقى الوفاء - باتنة - الاوراس الأشمّ الذي ضم مجلس الشورى الوطني وممثلي مكاتب الولايات يومي:

١٣-١٤ محرم ١٤١٢ هـ الموافق لـ ٢٥-٢٦ جويلية ١٩٩١م الذي توصل الى النتائج التالية:

١ . تثبيت الشيخ عباسي مدني رئيساً للجبهة الاسلامية للانقاذ والشيخ علي بن حاج نائباً له.

٢ . تثبيت الشيخ محمد السعيد عضواً في مجلس الشورى الوطني.

٣ . تجميد عضوية الاخوة الآتية اسماؤهم في مجلس الشورى الوطني الى غاية إنعقاد المؤتمر:

ابن عزوز زبدة - الهاشمي سحنوني - محمد كرار - سعيد مخلوفي - قمرالدين خربان.

٤ . تكوين لجنة تحقيق تحقق اولاً مع كل اعضاء مجلس الشورى الوطني ثم مع بقية هيئات الجبهة الاسلامية للانقاذ.

٥ . أ) دعّم الملتقى مجلس الشورى الوطني باثني عشر عضواً يمثلون مختلف جهات البلاد ليوسع بعد اسبوعين بممثلين عن الولايات وبعض الفعاليات والكفاءات الاسلامية الموجودة على الساحة، التي اثبتت ولاءها ومصداقيتها تجاه الجبهة الاسلامية للانقاذ.

ب) يعين المكتب التنفيذي الوطني الموقت من بين اعضائه ملحقاً صحفياً لتبليغ التصريحات الرسمية».

تنظيم صف «الانقاذ»

وقد باشرت القيادة الجديدة لـ «الانقاذ» التي أفرزها ملتقى باتنة، فور انتهاء اللقاء، باعادة تنظيم صفوف الجبهة استعداداً للانتخابات الاشتراعية المقررة آخر السنة. وبحلول ايلول (سبتمبر) كانت القيادة الجديدة الممثلة بـ«المكتب التنفيذي الوطني الموقت»، قد اكتملت باعلان اسماء اعضائها، وهم[٤٠]:

١ . عبد القادر حشاني: مسؤول المكتب التنفيذي، رئيس اللجنة السياسية وملحق صحافي. وكان قبل ذلك يشغل منصب نائب رئيس اللجنة السياسية.

٢ . قاسم تاجوري: رئيس لجنة التنظيم. وهو عضو مؤسس لـ«الانقاذ» وكان يتولى سابقاً منصب نائب رئيس لجنة التنظيم.

٣ . عبدالكريم غماتي: رئيس لجنة الادارة والوسائل العامة. وكان قبل ذلك يرأس مكتب ولاية تيبازة عن «الانقاذ».

٤ . عاشور ربّيحي: رئيس لجنة المال. وهو عضو مؤسس، وكان يشغل المنصب نفسه سابقاً.

٥ . يخلف شراطي: رئيس لجنة الدعوة والارشاد. وكان قبل ذلك عضواً في اللجنة الوطنية للدعوة والارشاد.

٦ . عثمان عيساني: رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية. وهو ايضاً من الاعضاء المؤسسين وكان يشغل سابقاً منصب نائب رئيس اللجنة الوطنية للشؤون الاجتماعية (التي كان يتولاها الشيخ أحمد مراني).

٧ . عبدالرزاق رجام: رئيس لجنة الاعلام. وهو كذلك من الاعضاء المؤسسين لـ «الانقاذ» وكان يشغل منصب «رئيس الديوان» لدى الشيخ عباسي مدني.

٨ . نصرالدين تركمان: رئيس لجنة رعاية المجالس المنتخبة. ووظيفته السابقة رئيس مكتب ولاية المدية.

٩ . رابح كبير: رئيس اللجنة المكلفة العلاقات مع الجمعيات غير السياسية. وكان سابقاً عضواً في اللجنة الجهوية (شرق الجزائر).

ولا بد من الاعتراف بان هذه القيادة الشابة لـ «الانقاذ» استطاعت قيادتها بكثير من الحنكة السياسية خلال الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات. ويبدو ان السلطة الجزائرية فوجئت بالفعل والى درجة كبيرة بقدرة قيادة حشاني على المناورة. إذ ظلت هذه القيادة تماطل في إعلان موقف علني من الانتخابات مشاركة أو مقاطعة. إذ على رغم إعلان الرئيس بن جديد في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ان الانتخابات التشريعية

الاولى على قاعدة التعددية منذ الاستقلال ستجرى في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، لم تعلن «الانقاذ» مشاركتها رسمياً حتى ١٤ كانون الاول. وقد صدر هذا الموقف بعد نقاش طويل داخل «الانقاذ» بين معارضي المشاركة في الانتخابات ومؤيديها. ولا بد من الاقرار في هذا المجال ان إرجاء اعلان موقف «الانقاذ» من الانتخابات لا يعود فقط الى نية قيادة هذا الحزب في المناورة. إذ ان نقاشات واسعة كانت تدور بين قيادييها الذي انقسموا بين تيار معارض للمشاركة مُشكك في نيات السلطة وتيار يؤيد المشاركة باعتبارها تسحب البساط من تحت أقدام السلطة التي كانت تُحبّذ على الارجح دفع «الانقاذ» الى الابتعاد عن خط الاعتدال وبذلك تكون قدّمت مبرراً لضربها.

ويقول السيد رابح كبير، في هذا الاطار، ان «الانقاذ» دخلت «مرحلة الاستعداد لانتخابات كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ من دون ان نعلن موقفنا الرسمي وإن اعطينا انطباعاً باننا لن نشارك إلا بشروط تعجيزية للنظام مثل إطلاق الشيوخ. وكان ذلك مدروساً إذ اردنا ان ينشغل عنا النظام ويحسب لاحتمال عدم مشاركتنا بينما نعيد رص الصفوف إذ كنا نستعد للانتخابات وحصر المرشحين. وليس سراً ان قرارنا بدخول الانتخابات اتُخذ بعد مشاورة الشيوخ الذين قدموا مشورتهم وختموها بقولهم: أهل مكة أدرى بشعابها فنحن في المعتقل وانتم ادرى بالوضع خارج المعتقل»[٤١].

أما السيد عبدالكريم غماتي فيقول ان «قرار المشاركة في الانتخابات اتخذ في ٢ كانون الاول (ديسمبر). كان ذلك موقفاً سياسياً. قررت الجبهة ان تناقش قضية الدخول في الانتخابات مع قواعدها اولاً لترى هل نشارك فيها ام نقاطعها. وكان مقرراً ان يُناقش هذا الموضوع اولاً على مستوى البلديات ثم مجالس الشورى في الولايات قبل ان يُتخذ القرار النهائي في مجلس الشورى الوطني. وكانت الفكرة ان نضغط على النظام بالقول اننا لن نشارك في الانتخابات اذا لم يُطلق شيوخ الجبهة الاسلامية. كنا نعرف ان النظام يريد مشاركة الجبهة الاسلامية في الانتخابات لأنه

يعتقد انها لن تستطيع تجاوز نسبة ٢٥ في المئة من الاصوات. إذ افادت احصاءات اجراها ان الجبهة تعرضت لضربة قوية بفعل اعتقال قادتها والتضعضع الذي اصاب هياكلها، ولن تستطيع بالتالي ان تعود الى الساحة السياسية بالقوة التي كانت عليها قبل احداث الاضراب. إذن اردنا توظيف اعتقاد السلطة بضعفنا في سبيل إطلاق الشيوخ. كانت مناورة سياسية منا. كنا بالطبع نريد المشاركة في الانتخابات، لكن اردنا ان لا تعرف السلطة بذلك بهدف الضغط عليها لاطلاق شيوخ الجبهة. وفي اي حال وجدنا في ختام المشاورات التي اجريناها في الولايات ان الغالبية الساحقة من قواعد الجبهة تريد خوض الانتخابات. وصدر قرار المشاركة بالفعل بعد يومين من بدء الحملة الانتخابية»(٤٢).

والجدير ذكره ان السلطة كادت تجد في تلك الفترة المبرر الذي تبحث عنه لمنع «الانقاذ» من دخول الانتخابات. إذ هاجم مسلحون في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، اي قبل موعد الانتخابات باسابيع، مركز قمّار (ولاية الوادي) للجيش الجزائري على الحدود مع تونس، وقتلوا ثلاثة عسكريين بعدما مثّلوا بجثثهم. وسارعت اوساط المؤسسة العسكرية الى توجيه أصابع الاتهام الى الجبهة الاسلامية وهو اتهام رفضته الاخيرة بقيادة حشاني الذي دان الاعتداء على العسكريين. وروّجت أوساط «الانقاذ» آنذاك ان الهجوم على الثكنة تقف وراءه أجهزة الامن نفسها بهدف تشويه صورة الاسلاميين وتنفير الشعب من «الانقاذ» عشية الانتخابات. لكن تبين لاحقاً ان لا السلطة ولا «الانقاذ» كانت مصيبة في شكوكها. إذ ظهر ان منفذي العملية ينتمون الى جماعة اسلامية يقودها «الطيب الافغاني» وتضم عناصر من «الانقاذ» فعلاً لكنهم لا يأتمرون باوامر قيادتها(٤٣). ويؤكد غماتي في هذا الاطار «ان موقف الجبهة الاسلامية كان واضحاً من عملية قمار إذ دانتها ووجهت اصابع الاتهام الى اطراف معينة قد تكون وراء تحضيرها. ليس بالضرورة ان يكون النظام هو الذي نفذ العملية، لكن ربما هو الذي دفع الى تنظيمها بهدف اجهاض العملية الانتخابية واظهار ان الجبهة تريد الوصول الى السلطة بالعنف والارهاب. لم تكن

عندنا بالطبع ادلة على ان النظام متورط في العملية. لكن عند اتصالنا بالمكتب البلدي للجبهة الاسلامية للانقاذ لبلدية قمار ومسؤولي تلك الولاية للتحقق من القضية ذكروا ان مناضلي الجبهة الاسلامية لم يشاركوا قط في تلك الحادثة وان هناك عناصر قدمت من افغانستان وغير منخرطة في الجبهة الاسلامية للانقاذ كانت وراء ذلك الحادث وتحمل طروحات غريبة عن افكار الجبهة الاسلامية للانقاذ. وكان الاخ عبدالقادر حشاني رد في ذلك الوقت على تصريح وزير الدفاع خالد نزار عندما وجه التهمة الى الجبهة الاسلامية بالتورط في العملية، فأكد براءة الجبهة منها ولفت الى ان كل المؤشرات تفيد ان اطرافاً في النظام، وليس الجبهة، لها مصلحة في ان تحصل هذه العملية وفي هذا الظرف بالذات»[٤٤].

وقد جرت الدورة الاولى من الانتخابات في موعدها، وحققت «الانقاذ» مفاجأة لم يكن أحد من أركان النظام يتوقع ان تبلغ الحجم الذي بلغته. لم تكن المفاجأة بالطبع فوز «الانقاذ» بل مداه. إذ اكتسحت الجبهة، في الدورة الاولى، ١٨٨ مقعداً من المقاعد الـ ٤٣٠ في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، في مقابل ٢٥ مقعداً لجبهة القوى الاشتراكية و١٦ مقعداً لجبهة التحرير الوطني[٤٥].

في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ اعلن الرئيس الشاذلي تنحيه عن السلطة وحل المجلس الشعبي الوطني[٤٦]. ويقول الامين العام السابق لجبهة التحرير الوطني السيد عبدالحميد مهري ان الرئيس الشاذلي «كان يريد مواصلة الانتخابات لانه ليس له اي خيار آخر في الواقع. فالدستور، دستور ١٩٨٩، واضح لجهة ان حزب الغالبية هو الذي يشكل الحكومة. ومطالبة رئيس الجمهورية بايقاف المسار الانتخابي معناه مطالبته بالغاء الدستور الذي اقسم اليمين على احترامه. المشكلة سياسية في رأيي ومعالجتها انذاك واليوم كان يمكن ان تكون سياسية. ماذا جرى بالضبط وقتها لا أحد يستطيع الاجابة عنه بقناعة تامة. أي ان الملابسات التي أحاطت باستقالة رئيس الجمهورية او اقالته، لا تزال غير واضحة حتى اليوم. ولكن اريد ان اؤكد ان هذه الاستقالة او الاقالة جاءت نتيجة تحليل

خاطئ وناقص للأزمة وانها سببت استفحال العنف لسنوات طويلة وتعقيد الازمة مع فئات كثيرة من الشعب»[٤٧]. ويؤكد مهري أيضاً ان رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبدالعزيز بلخادم لم يكن يعرف مسبقاً لا بقرار حل البرلمان ولا استقالة الشاذلي، مع ان القانون ينص على معرفته بها.

واذا كان مهري يتحدث ببعض التحفظ عن تلك الفترة، فإن زعيماً آخر من الزعماء الجزائريين الذين كان لهم دور بارز في الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الفترة الحرجة يؤكد ان الجيش الجزائري بالفعل هو من يقف وراء قرار الغاء الانتخابات. ويكشف زعيم جبهة القوى الاشتراكية السيد حسين آيت أحمد ان قيادة الجيش كانت تفكّر في منحه منصب رئاسة المجلس الاعلى للدولة بدل الراحل محمد بوضياف الذي جيء به من المغرب بعد نفي استمر قرابة ثلاثين عاماً. ويعتقد آيت أحمد ان تفكير المؤسسة العسكرية في منحه الرئاسة، خلفاً للرئيس الشاذلي بن جديد، يرتبط في جزء منه بكونه معادياً للأصولية الاسلامية، وكان يُعتقد بالتالي انه سيقبل ان يتولى منصباً يقف عبره في وجه المتشددين الاسلاميين، لكنه رفضه. ويقول آيت أحمد عن خلفيات ما حصل بين الدورة الأولى من الانتخابات وقرار وقف المسار الانتخابي وإقالة الشاذلي بن جديد[٤٨]:

«أذكّر أولاً بأنني نظّمت تجمعاً قبل أسبوع من بدء الدورة الأولى من الانتخابات في قاعة حرشة في العاصمة، وقلت ان نظام الحكم يريد ان يوقف الدورة الثانية من الانتخابات. قُلت هذا الكلام قبل ان تُجرى الدورة الأولى. إذ كان كل شيء يدل على أنهم (العسكريين) مقبلون على إنقلاب. فقد كانوا أصدروا قانوناً يمكّن وزير الداخلية، وكان وقتها الجنرال العربي بلخير، من ان يطلب تدخل الجيش من دون المرور برئيس الجمهورية. وكانت هناك أدلة أخرى كثيرة على انهم سيتدخلون. وعندما جرت الدورة الأولى من الانتخابات وتبّين ان جبهة الانقاذ فازت بها، إتصل بي (وزير الدفاع) الجنرال خالد نزّار القائد الأبرز في الجيش، وحصل

لقاء بيننا (في وزارة الدفاع) استمر حوالى ثلاث ساعات في مكتبه بعدما أخرج جميع الضباط والعسكريين منه وبقيت أنا ومساعدي وهو ومساعده وكان ضابطاً برتبة كوماندون. وأعتقد انهم كانوا قد أخذوا وقتها قراراً بالتدخل لوقف الانتخابات، وربما كان يعتقد انني سأقبل أن أتولى المنصب الذي كان سيوكل (للرئيس محمد) بوضياف (أي رئاسة «المجلس الأعلى للدولة»). ربما قالوا: لماذا نذهب الى المغرب للإتيان بزعيم تاريخي (أي من مجاهدي الثورة) بينما لدينا زعيم تاريخي آخر هنا في الجزائر، ومن منطقة القبائل أيضاً؟ قلت له: من فضلكم لا تتدخلوا في الموضوع (الانتخابات). لأن رئيس الجمهورية عنده صلاحيات (تمكّنه من الوقوف في وجه جبهة «الانقاذ»)، وهناك دورة ثانية ودورة ثالثة أيضاً بسبب الطعون المقدمة. قال لي: يا حسين أعدك انه لن تكون (دورة ثانية). قلت له: اذا أخرجوا («الانقاذ») قانوناً في البرلمان المقبل من شأنه ان يهدد مبادئ الجمهورية ويخرق الدستور عند ذلك فإن رئيس الجمهورية موجود ونحن موجودون في الساحة أيضاً. وقلت له، في هذا الصدد، إنني أود أن أنظّم تظاهرة أبيّن فيها ان الشعب الجزائري لا يريد دولة إسلامية. وذكّرته بأننا كنّا نودّ القيام بتظاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٩١ لكن تدخّل الجيش لوقف تجمّعات «الانقاذ» في الساحات في الخامس من ذلك الشهر، حال دونها (...) قال لي: هذه المرة ستترككم تتظاهرون. أعدكم بذلك. وقمنا وقتها بتظاهرة (في الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢) رُفعت فيها شعارات ضد النظام البوليسي وفي الوقت نفسه ضد الدولة الأصولية».

غير أنه لا بدّ من التسجيل في هذا المجال أن الجيش الجزائري ينفي أنه ضغط على الرئيس الشاذلي للاستقالة. إذ يقول وزير الدفاع (السابق) خالد نزار، في روايته لتفاصيل مرحلة تنحي الشاذلي، ان النتائج التي حققتها «جبهةالإنقاذ» في الدورة الأولى «جعلت المسار الديموقراطي أكثر هشاشة» وان «حزباً لا يملك إلا الثلث من الأصوات كان سيحكم البلاد بطريقة استبدادية لا رجعة فيها. هذه هي العواقب التي أحسّ بحدوثها المجتمع المدني، حيث كانت البلاد ستتّجه إلى حرب أهلية»(٤٩).

وحدّد موقف الجيش مما كان يحصل بالقول: «مباشرة بعد الاطلاع على نتائج الدورة الأولى، عُقد اجتماع في عين النعجة، ضمّ السلطات العسكرية للبلاد لتقويم الوضع. وخرج المجتمعون بخلاصة مفادها ان الوضع خطير ويستلزم أكثر من أي وقت مضى تماسك الجيش الضامن النهائي للوحدة الوطنية وحامي النظام الدستوري. ولم يتعلّق الأمر في هذا الاجتماع أبداً باستقالة رئيس الجمهورية». وقال انه التقى في تلك الفترة الرئيس الشاذلي، بطلب من الأخير، أربع مرّات أوّلها في ١٨ كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٩١ وكان الشاذلي «تحت صدمة» الفوز الكبير لـ«الانقاذ»، وثانيها، بعد اجتماع قيادة الجيش في عين النعجة. أما اللقاء الثالث، بحسب خالد نزار، فحصل في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ وأعلن فيها رئيس الجمهورية «انه لا يرى حلاً آخر، وبكل أسف، غير تسليم الأمر للجيش(...) وفهمت منه انه كان ينوي الاستقالة، فأشرت إليه بضرورة توفير مهلة بضعة أيام قبل الإعلان عن هذا القرار. واتُّفق على تاريخ ١١ كانون الثاني (يناير) ليكون يوم الإعلان عن الاستقالة في الأخبار المتلفزة الثامنة مساء.

ويقول نزار انه التقى الشاذلي مرة رابعة «بناء على رغبة الرئيس لتقريب تاريخ إعلان الاستقالة» وان اللقاء حضره قائد الناحية العسكرية الأولى «وقد رفض الرئيس في هذه المرة أيضاً التوجه إلى الشعب (في خطابه إلى الأمّة) ولكنه رضخ لمبرراتنا في الاحتفاظ بيوم ١١ كانون الثاني (يناير) كتاريخ لإعلان الاستقالة، حيث اتّفق على أن تتمّ العملية أمام كاميرا التلفزيون بحضور المجلس الدستوري الذي سيتسلّم رسالة الاستقالة. وهكذا تمت الأمور».

وفي ١٢ كانون الثاني (يناير) سجّل «المجلس الاعلى للأمن» ان المسار الانتخابي يستحيل ان يكتمل «حتى تتوافر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات». وبناء على ذلك أُلغيت الدورة الثانية من الانتخابات (التي كانت مقررة بعد الدورة الاولى بشهر)، وتم تشكيل سلطة انتقالية (في ١٤ كانون الثاني/يناير) هي «المجلس الاعلى للدولة» الذي تكوّن من خمسة

اشخاص برئاسة محمد بوضياف الذي أقنع بتولي رئاسة المجلس وهو في منفاه في المغرب. وفي التاسع من شباط (فبراير) تم فرض حال الطوارئ، وفي الرابع من آذار (مارس)، أي بعد شهر من طلب قدمته وزارة الداخلية، أصدر القضاء الجزائري قراراً بحل «الانقاذ» مكرّساً انتقالها الى العمل السري، وفتح صفحة جديدة من تاريخ الصراع في الجزائر.

مصادر الفصل الاول :

١. نشرة «الثبات»، العدد الرقم واحد، تاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ص ٦، نقلاً عن نشرة «القضية» التي يُصدرها تيار «الجزأرة» في اوروبا. ويؤكد عضو «المجلس التنسيقي» للجبهة الاسلامية للانقاذ (المحسوب على «الجزأرة») السيد علي عمار عبدالحميد ان الشيخ نحناح كان أول من استخدم اسم «الجزأرة» بهدف «التقليل من شأن هذا الجناح الاسلامي الذي كان يرفض الانقياد للنظام العالمي لحركة الاخوان المسلمين». رسالة من عبدالحميد، المقيم في هولندا، بتاريخ ٤ آيار (مايو) ١٩٩٨. وقد أذن للكاتب بنشرها.

٢. لا بد من الاعتراف في هذا المجال ان القادة المصريين لـ «الاخوان» كانوا - وما زالوا الى حد كبير - مسيطرين على مقاليد التنظيم الدولي للجماعة الأم منذ تأسيسها على يد الشيخ الراحل حسن البنا عام ١٩٢٨. ولعل التنازل الاساسي الذي قدمه «اخوان» مصر لمصلحة التيار الاخواني العالمي هو قبولهم إختيار نائب غير مصري للمرشد العام لتنظيمهم الدولي، وهو اليوم المراقب العام السابق لـ «الاخوان» السوريين السيد حسن هويدي. راجع «الحياة» في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦.

٣. راجع البرت حوراني *Arabic Thought In The Liberal Age 1798-1939* الصادر عن Cambridge University Press، ويتناول حوراني في كتابه بالتفصيل افكار عدد من العلماء بينهم جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا. أما بالنسبة الى أفكار العلماء الاصلاحيين، فيمكن مراجعة الكتب والمقالات العديدة للشيخين الترابي والغنوشي.

٤. يؤكد هذه النقطة أمير «المنطقة الثانية» في «الجماعة المسلحة» حسان حطاب. إذ يُسأل «هل صحيح ان قيادة الجماعة المسلحة اشترطت على الشيخ (محمد) السعيد وتيار الجزأرة التوبة من الافكار البدعية (مثل الديموقراطية والحزبية والانتخابات) لقبول انضمامه الى الوحدة؟»، فيجيب: «نعم صحيح ان قيادة الجماعة الاسلامية المسلحة اشترطت على محمد السعيد ومن معه التوبة والتبرؤ من الافكار البدعية». حوار خاص مع حسان حطاب، آذار (مارس) ١٩٩٨.

٥. كلام الشيخ السعيد ورد في شريط تسجيلي اوردته نشرة «الانفال» العدد الرقم واحد بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، بعد أيام من إعلان «أمير الجماعة المسلحة» جمال زيتوني قتل الشيخ السعيد ورفاقه.

٦ . نشرة «الثبات»، العدد الرقم واحد، تاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ص ٦، نقلاً عن نشرة «القضية» التي تصدرها «الجزأرة» في اوروبا. والسعيد أب لاربعة أبناء وبنت. نشأ في مدينة سعيدة، ثم في الواداياس (منطقة القبائل)، ثم في العاصمة.

٧ . المصدر السابق نفسه.

٨ . مقابلة خاصة مع أحد مؤسّسي الجبهة الإسلامية قمر الدين خربان. لندن في نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

٩ . التفاصيل عن الاتصالات التي سبقت دخول «الجزأرة» في «الانقاذ» تعتمد أساساً على مقابلات مع قياديين في «الجزأرة» مثل أحمد الزاوي (بروكسيل، في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧) وفي «الانقاذ» (في بلجيكا والمانيا وبريطانيا).

١٠ . راجع نشرة «الثبات»، تاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ص ٦.

١١ . «الحياة»، الاثنين ٦ آذار (مارس) ١٩٨٩.

١٢ . علي عمار عبدالحميد في رسالة له بتاريخ أيار (مايو) ١٩٩٨ يرد فيها على اتهامات توجّه الى تيار «الجزأرة».

١٣ . مقابلة خاصة مع خربان، لندن في نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

١٤ . ينقل قياديون في «الجزأرة» عن الشيخ مدني قوله في المفاوضات معهم قبل انضمامهم الى «الانقاذ»، ان «القوا الفكرة الى الشعب وهو يتلقاها»، في إشارة الى ايمانه بان مقياس الحكم على نجاح «الانقاذ» أو فشلها هو الشعب. مقابلة خاصة مع قياديين في «الجزأرة»، بروكسيل في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧.

١٥ . سيكون لدخول «النهضويين» تأثير واضح لاحقاً على توازن التيارات داخل «الانقاذ». إذ في خضم الصراعات التي شهدتها الجبهة الاسلامية في ١٩٩٧، دعا بعض المتشددين فيها «المعتدلين» الذي انضموا اليها من جماعة الشيخ جاب الله الى العودة الى التنظيم الذي جاؤوا منه. وصدرت تلك الدعوات بعدما رأى بعض النهضويين السابقين ان تغيير اسم «الانقاذ» لا يجب ان يكون عائقاً امام عودة هذه الجبهة الى العمل السياسي. ومعلوم ان تغيير اسم الجبهة الاسلامية كان شرطاً اساسياً من شروط الحكم للسماح لها بالعودة الى الشرعية. ومن النهضويين السابقين الذين ساهموا في تأسيس «الانقاذ» عبدالقادر حشاني وعلي جدي وعبدالقادر بوخمخم. أما رابح كبير، وهو ايضاً من النهضويين، فلم ينضم الى «الانقاذ» إلا بعد تأسيسها.

١٦ . راجع رواية رابح كبير لتفاصيل نشوء «الانقاذ» وانضمامه اليها في مجلة «الوسط» العدد ٧٦ (تاريخ ١٢-٧-١٩٩٣).

١٧ . جرت انتخابات البلديات والولايات في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٠ وفازت «الانقاذ» فيها بـ ٨٥٣ بلدية من اصل ١٥٣٩ بلدية (بنسبة ٥٤,٣ في المئة من الاصوات)، وبـ٣١ ولاية من أصل ٤٨ (فازت جبهة التحرير الوطني بست ولايات والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية بمقعد واحد والمستقلون بولاية واحدة. ولم تسفر النتائج عن غالبية لأي حزب في تسع ولايات).

١٨ . لقاء خاص مع خربان. لندن في نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

١٩ . لقاء خاص مع أحمد الزاوي. بروكسيل في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧.

٢٠ . هذا الدعم قد يتمثل مثلاً في تقديم «الجزأرة» مرشحاً، على لوائح «الانقاذ»، في الانتخابات الاشتراعية المقبلة التي كان متوقعاً ان تتم بعد الانتخابات النيابية بأشهر . لكنها تأجلت مرتين، الاولى بسبب أزمة الخليج (آب/اغسطس ١٩٩٠- آذار/مارس ١٩٩١) والثانية بسبب أحداث «العصيان المدني» (آيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٩١).

٢١ . علي عمار عبدالحميد، في رسالة بتاريخ آيار (مايو) ١٩٩٨ .

٢٢ . لقاء خاص مع خربان . لندن، نيسان (ابريل) ١٩٩٨ .

٢٣ . مايكل ويليس في «التحدي الاسلامي في الجزائر»، ص ١٧٦ .

٢٤ . راجع نص المقابلة مع بن عزوز الزبدة في جريدة «القدس العربي»، العدد ٨١٧ بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ .

٢٥ . لقاء خاص مع خربان . لندن، نيسان (ابريل) ١٩٩٨ . ويتناقض كثيراً الرقم الذي اعطاه خربان لنسبة التجاوب مع الاضراب مع النسبة التي قدمتها الحكومة الجزائرية التي قالت ان التجاوب لم يتجاوز خمسة في المئة . مايكل ويليس، في «التحدي الاسلامي»، ص ١٧٧، نقلاً عن صحيفة «المجاهد» الحكومية تاريخ ١٨-٧-١٩٩١ .

٢٦ . تطبق الجزائر ثلاث حالات طوارئ: حال الحصار وهي الأدنى مرتبة، ثم حال الطوارئ فحال الاستثناء .

٢٧ . لقاء خاص مع خربان . لندن، في نيسان (ابريل) ١٩٩٨ .

٢٨ . لقاء خاص مع خربان . لندن، في نيسان (ابريل) ١٩٩٨ .

٢٩ . شهدت الجزائر منذ فوز «الانقاذ» في انتخابات البلديات في حزيران (يونيو) ١٩٩٠ تنامياً ملحوظاً في نشاط الاسلاميين الذين بدأوا حملة ضد ما يعتبرونه تصرفات منافية للاسلام في المجتمع الجزائري، مثل مهاجمة الحفلات الموسيقية ونوادي الرقص والنساء السافرات .

٣٠ . احيل مدني وبن حاج في ٤ تموز (يوليو) على محكمة البليدة العسكرية بتهمة «التآمر على أمن الدولة» .

٣١ . يبدي العديد من قياديي «الانقاذ» أسفهم للاتهامات بالخيانة التي كانوا يطلقونها على تيار «عقلاء» الجبهة، ويعترفون بانهم ظلموا بعضهم . لقاءات خاصة مع قياديين في «الانقاذ» .

٣٢ . اختلفت مصائر منتقدي النهج الذي كانت تسير به «الانقاذ» بقيادة مدني . إذ قُتل بشير فقيه في حادث سير، وتولى مراني وقشي حقائب وزارية بعد الغاء الانتخابات عام ١٩٩٢، وانتقل بن عزوز الزبدة (وهو شيخ ضرير) للعيش خارج الجزائر (تركيا) . وبقي السحنوني (ضرير أيضاً) وكرار في الجزائر من دون ان يقوموا بنشاط سياسي بارز .

٣٣ . أسس مخلوفي بُعيد بدء المواجهات في الجزائر عام ١٩٩٢ حركة مسلحة أطلق عليها إسم «حركة الدولة الاسلامية» .

٣٤ . لقاء خاص مع خربان . لندن، في نيسان (ابريل) ١٩٩٨ .

٣٥ . لقاء خاص مع عبدالكريم غماتي، بروكسيل (بلجيكا) في آيار (مايو) ١٩٩٨ .

٣٦ . مجلة «الوسط» العدد ٧٦ (تاريخ ١٢-٧-١٩٩٣) .

٣٧ . لقاء مع قيادي في «الانقاذ» يطلب عدم ذكر اسمه .

٣٨ . لقاء خاص مع عبدالكريم غماتي، بروكسيل (بلجيكا) في آيار (مايو) ١٩٩٨ .

٣٩ . مايكل ويليس في «التحدي الاسلامي في الجزائر»، راجع ص ١٨٨ .
٤٠ . راجع «النشرة الداخلية» للجبهة الاسلامية للانقاذ بتاريخ ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١ .
٤١ . مجلة «الوسط» العدد ٧٦ (١٢-٧-١٩٩٣) .
٤٢ . لقاء خاص مع غماتي في بروكسيل (بلجيكا) في آيار (مايو) ١٩٩٨ .
٤٣ . راجع المعلومات عن الجماعة التي نفّذت عملية قمار في الفصل الثاني .
٤٤ . لقاء خاص مع غماتي في بروكسيل (بلجيكا) في آيار (مايو) ١٩٩٨ .
٤٥ . فازت «الانقاذ» بـ ٣,٢٦٠,٣٥٩ صوتاً، وجبهة التحرير بـ ١,٦١٣,٥٠٧ أصوات وجبهة القوى الاشتراكية بـ ٥١٠,٦٦١ صوتاً . وعلى رغم أن اصوات جبهة التحرير كانت اكبر بكثير من اصوات جبهة القوى الاشتراكية، الا ان تقسيم الدوائر الانتخابية سمح لحزب السيد حسين آيت احمد بالفوز بعدد اكبر من المقاعد مقارنة بجبهة التحرير . ونشرت نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد ١ الصادر بتاريخ ٢٨ جمادي الثانية ١٤١٢ هـ الموافق ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢م . وبحسب هذه النتائج الرسمية فازت «الانقاذ» في الدورة الاولى بـ ١٨٨ مقعداً (من اصل ٢٣١ حُسمت نتيجتها في الدورة الاولى)، والقوى الاشتراكية بـ ٢٥، وجبهة التحرير بـ ١٦، والاحرار (المستقلون) بثلاثة مقاعد .
٤٦ . هدف إجراء حل البرلمان، على ما يبدو، الى منع تولي رئيسه السيد عبدالعزيز بلخادم سدة الرئاسة في حال شغور منصب رئاسة الجمهورية بحكم أن الدستور الجزائري ينص على تولي رئيس البرلمان مهمات الرئاسة . لكن القيادة العسكرية المتفطنة للتوجهات الوطنية-الاسلامية لرئيس البرلمان وتوقعها انه لن يقبل وقف مسار الانتخابات، لجأت الى دفع الشاذلي الى إعلان حل المجلس وبذلك يفرغ منصبا رئاسة الجمهورية والبرلمان . ولجأت القيادة العسكرية إثر ذلك الى الاستعانة بالمجلس الاعلى للامن الذي شكّل «المجلس الاعلى للدولة» ليتولى قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية .
٤٧ . لقاء خاص مع مهري، لندن في آيار (مايو) ١٩٩٨ .
٤٨ . لقاء خاص مع حسين آيت أحمد، لندن في ٩ تموز (يوليو) ١٩٩٨ .
٤٩ . راجع مقال اللواء خالد نزار في جريدتي «الوطن» (بالفرنسية) و«الخبر» (بالعربية) بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٩٦ .

الفصل الثاني
نشأة «الجماعة المسلّحة»

تختلف المعلومات في شأن التاريخ الدقيق لتأسيس «الجماعة الاسلامية المسلحة» الجزائرية. ويعود هذا الاختلاف الى عوامل كثيرة أهمها سرّية نشاط هذه الجماعة والغموض الذي يحيط بها. ويعود ايضاً الى الاختلاف بين تاريخ نشوئها كفكرة ثم ترجمة هذه الفكرة على الأرض. وفي الاجمال يمكن حصر تاريخ «الجماعة» بالقول انها ظهرت كفكرة في العام ١٩٨٩ بعد بدء السلطات الجزائرية في إطلاق عناصر «الحركة الاسلامية المسلحة» بقيادة مصطفى بويعلي. لكن ترجمة هذه الفكرة عملياً لم يتم سوى في العام ١٩٩٠ حين بدأ عدد من «الافغان الجزائريين» في العودة الى بلادهم بعد مشاركتهم في الجهاد الافغاني. وفي موازاة هؤلاء الافغان، كانت تتشكل في الجزائر جماعات أخرى تحمل فكر «الجماعة» السلفي نفسه وإن لم تنشط باسم «الجماعة الاسلامية المسلحة». واستمر هذا الوضع حتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ حين توحّد «الافغان» مع عدد من الجماعات السلفية تحت اسم «الجماعة الاسلامية المسلحة».

وقد يكون من المفيد قبل الحديث عن نشأة «الجماعة المسلحة» بهذا المسمى، التمهيد بشرح، ولو موجز، لساحة العمل المسلح في الجزائر بدءاً بـ «الحركة الاسلامية المسلحة». ذلك ان هذه الحركة التي قادها مصطفى بويعلي في الثمانينات، هي بحق الأم الشرعية للحركات المسلحة التي خرجت من رحمها في جزائر التسعينات. ولعل الفارق الاساسي بين

جماعات الثمانينات وجماعات التسعينات، ان بويعلي، بصفته فرداً، احتكر الى حد كبير فترة الثمانينات، بينما لم يستطع اي شخص بمفرده ان يلعب هذا الدور في التسعينات. لكن لا بد من الاعتراف ايضاً ان «الجماعة المسلحة» استطاعت الى حد كبير، وبنجاح ملحوظ، تجاوز عقدة زعامة الفرد الذي عانته «الحركة المسلحة». إذ فيما انتهت جماعة بويعلي عملياً بقتل أميرها في بداية العام ١٩٨٧، لم تتأثر «الجماعة المسلحة» كثيراً بمقتل قادتها، إذ توالى على إمارتها بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٧ أكثر من عشرة أمراء بعضهم لم يتولّ قيادتها سوى لبضعة اسابيع.

وفي الاجمال يمكن حصر الحديث عن الجماعات المسلحة بواحدة في الثمانينات هي جماعة بويعلي، وباثنتين في التسعينات هما «جماعة منصوري الملياني» (مع جماعة فرعية توحّدت معها هي «جماعة القطبيين») و«جماعة محمد علال» («موح ليفيي»). وشكّلت المجموعتان لاحقاً العمود الفقري لـ «الجماعة الاسلامية المسلحة».

ينقسم هذا الفصل الى قسمين. يتناول أولهما اربعة مواضيع هي: ١- جماعة بويعلي، ٢- جماعة الملياني، ٣- جماعة محمد علال، ٤- جماعة التكفير والهجرة. أما الجزء الثاني فيتعلق بمنهج «الجماعة المسلحة» وينقسم بدوره الى ثلاثة مواضيع.

وينحصر هذا الفصل بالجماعات التي لا تنتمي الى الجبهة الاسلامية للانقاذ التي سيأتي الحديث عن جناحها المسلح في الفصلين الرابع والثامن.

الجزء الأول

١. جماعة بويعلي

يُعتبر مصطفى بويعلي[1]، وهو أحد مجاهدي الثورة الجزائرية ضد الفرنسيين (١٩٥٤-١٩٦٢)، الناشط الاول الذي يقود تمرداً اسلامياً مسلحاً على دولة الاستقلال في الجزائر متهماً اياها بالردة. صحيح انه لم

يكن الاسلامي الاول الذي يعارض الحكومة الجزائرية لأنها «لا تطبق شرع الله». إذ سبقه الى ذلك كثيرون عارضوها سراً وعلناً فكان نصيبهم السجن او الاقامة الجبرية. وما فعله الرؤساء أحمد بن بلة (١٩٦٢-١٩٦٥) وهواري بومدين (١٩٦٥-١٩٧٨) والشاذلي بن جديد (١٩٧٩-١٩٩٢) بقادة اسلاميين مثل البشير الابراهيمي وعبداللطيف سلطاني وعمر العرباوي ومحفوظ نحناح وعباسي مدني، ليس سوى امثلة معدودة لحالات لا تحصى تكررت على مدى ٣٠ سنة من الاستقلال[٢].

وصحيح ايضاً ان اسلاميين آخرين سبقوا بويعلي الى «التمرد المسلح» في السبعينات، مثل الشيخ محفوظ نحناح ورفيقه الشيخ محمد بوسليماني اللذين سُجنا بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠ بتهمة محاولة قلب نظام الحكم والقيام بعمليات تخريب تمثّلت في الاشتراك في مخطط لقطع اعمدة هاتف تربط نقاطاً استراتيجية بين العاصمة وولاية البليدة[٣]. لكن حركة بويعلي تبقى الاوسع، إسلامياً، في تاريخ الجزائر المستقلة، كونها تطورت من عمل فردي الى ما يشبه الثورة المسلحة.

إذن كان بويعلي المعارض الاسلامي الاول للحكم الجزائري الذي حوّل معارضته تمرداً مسلحاً تحت شعار «الجهاد» ضد ما سماه «الحكم المرتد» الذي كان لا يزال يعتمد في ذلك الوقت نهجاً اشتراكياً. بدأ بويعلي تأسيس جماعته عام ١٩٧٩، وراح يطوف المساجد في العاصمة والمناطق القريبة منها ويتصل بالمشايخ والعلماء طالباً منهم تأييده بفتاوى تبيح عمله المسلح ضد الحكم. ويُنقل عن الشيخ محفوظ نحناح ان بويعلي اتصل بالفعل به، وان جوابه كان ان «نصحنا له واستنكرنا فكرته وتوجهاته وحمله للسلاح. وقلنا بالحديث الشريف «ليس منا من حمل السلاح علينا» و«لا يحل لمسلم ان يشير الى اخيه بحديدة»[٤]. كذلك يُقال ان الشيخ أحمد سحنون طرد بويعلي من بيته، وان الشيخ عباسي مدني قال عنه في مسجد القصبة: «من حمل السلاح علينا فهو كافر»[٥].

وعلى رغم ان حركة بويعلي كانت تُعتبر خارجة عن القانون، إلا انها كانت تحظى بتأييد لا يُستهان به في أوساط الناشطين الاسلاميين الشباب

المستائين من حكم حزب جبهة التحرير الوطني. وفي هذا الاطار يقول الشيخ رابح كبير ان بويعلي، بحكم نشاطه السابق في جبهة التحرير الوطني، «عرف حجم الفساد فيها (...) ما حمله على الاقتناع بان هؤلاء لا تنفع معهم إلا القوة. لكنها كانت فكرة مجموعة قليلة، إلا ان الشعب ظل يحمل لبويعلي احتراماً وتقديراً كبيرين على رغم انه رجل في حكم القانون خارج على النظام. لكن الصلة انقطعت بين الحكومة وشعبها الذي وجد في خروج بويعلي الى الجبال وثورته تحقيقاً للحلم الذي لا يستطيع ان يعيشه. وأذكر اننا في جماعتنا (جماعة الشيخ عبدالله جاب الله في قسنطينة) لم ننتقد مطلقاً تصرف بويعلي، وكنا نشير اليه كمجاهد. لكننا لم ندعمه مادياً لاقتناعنا بان مرحلة المواجهة المسلحة لم تحن بعد»[٦].

انتهى «جهاد» بويعلي في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ قرب المدية، جنوب العاصمة، عندما قُتل برصاص قوات الامن التي نصبت له مكمناً بعد تمكنها، بحسب روايات عديدة، من تجنيد أحد مساعديه للوشاية به[٧].

أسس بويعلي عام ١٩٧٩ حركة سمّاها «الحركة الاسلامية المسلحة» لكنها لم تباشر عملها المسلح سوى في العام ١٩٨٢. وقد قامت هذه الحركة، بنجاح حيناً وبفشل أحياناً كثيرة، بعمليات مسلحة عدة ضد منشآت للدولة الجزائرية ورموزها. وتُعتبر عملية الهجوم على ثكنة الصومعة، عام ١٩٨٥، واحدة من ابرز عمليات جماعة بويعلي التي تُتهم أيضاً بأنها خططت لاغتيال مسؤولين في الدولة وقتل رجال شرطة وسرقة اسلحة.

وقد تفرعت عن هذه الحركة الأم مجموعات عدة نشطت في مناطق مختلفة لا سيما في محيط العاصمة. وقد تم تقسيم الجزائر الى عشر نواحٍ على رأس كل واحدة منها «أمير» محلي. لكن قوات الامن كانت لهذه الجماعات بالمرصاد واستطاعت بنجاح لافت تفكيك بنيتها الاساسية واعتقال غالبية اعضائها وزجهم في السجون. وتم في الاجمال محاكمة مئتين وشخصين من اعضاء مجموعة بويعلي عام ١٩٨٧، نال ١٥ منهم

احكاماً بالبراءة، واستفاد عشرون من قرار بالعفو، وحكم على البقية بالسجن لفترات متفاوتة. وكانت اقصى هذه الاحكام من نصيب ثلاثة من أبرز مساعدي بويعلي هم منصوري الملياني وعبدالقادر شبوطي ومحمد لعمامرة، الذين قضت باعدامهم محكمة أمن الدولة (ألغيت في آذار (مارس) عام ١٩٨٩، في بداية عهد التعددية). وتم الافراج عن الثلاثة من ضمن ١٥ اسلامياً آخر في تموز (يوليو) ١٩٩٠[٨].

غير ان النجاح الذي لاقته السلطة الجزائرية في مواجهة الاسلاميين في الثمانينات لم يكن ليدوم طويلاً. إذ ستعيد فترة التسعينات الى واجهة الاحداث كثيراً من قدامى «جماعة بويعلي» الذين كانوا قد باتوا جميعاً خارج السجون في بداية عهد التعددية. ومن هؤلاء، طليعة ناشطي الدعوة السلفية المتشددة، سيبرز لاحقاً الشيخ علي بن حاج، ذلك الشاب صاحب الخطب النارية القريب من الاوساط الشعبية في أحياء العاصمة خصوصاً. كذلك سيبرز «الجنرال» عبدالقادر شبوطي ومنصوري الملياني اللذان سيتنافس، في بداية التسعينات، مؤسسو «الجماعة الاسلامية المسلحة» على التقرب منهما. ومنهم كذلك الهاشمي السحنوني، الذي يُتهم بانه ينتمي الى تيار التكفير والهجرة بسبب سلفيته المتشددة، وعزالدين باعة أحد ابرز الذين حملوا السلاح في العاصمة بعد الغاء انتخابات ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١.

وقد أعلن العديد من اعضاء جماعة بويعلي انضمامهم الى الجبهة الاسلامية للانقاذ إثر تأسيسها عام ١٩٨٩. ومن بين أبرز هؤلاء بن حاج والسحنوني اللذان شاركا في تأسيس «الانقاذ». لكن آخرين رفضوا الانضمام عضوياً الى «الجبهة الاسلامية للانقاذ» على رغم اعلان انتمائهم الى تيارها. ويُذكر في هذا الاطار، ان الدفاع عن ١٥ اسلامياً من جماعة بويعلي (بينهم شبوطي والملياني ولعمامرة)، أعلن أمام محكمة الجنايات في البليدة (٥٠ كلم جنوب العاصمة) في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، خلال النظر في استئناف الاحكام التي اصدرتها عليهم محكمة أمن الدولة عام ١٩٨٧، ان «المتهمين يرفضون أعتبارهم مجرمين عاديين، وانهم

يعلنون انفسهم جزءاً من حركة سياسية معترف بها الآن»، اي الجبهة الاسلامية للانقاذ[٩]. لكن هذا الاعلان عن انتماء المتهمين الى تيار «الانقاذ» لم يُترجمه عملياً من بين المحكومين الثلاثة بالاعدام سوى شبوطي الذي كان شارك، بعد خروجه من السجن، في المسيرات والتجمعات التي كانت تقيمها «الانقاذ». وفيما ابتعد لعمامرة من الواجهة الاسلامية بعد الافراج عنه، أخذ ملياني خطاً معارضاً لـ «الانقاذ» بسبب رفضه المبدئي لبعض سياساتها، مثل الحزبية والانتخابات والتعددية.

خروج المارد من قمقمه

اذا كانت الحكومة الجزائرية استطاعت في الثمانينات تفكيك الناشطين الاسلاميين المسلحين واحتواءهم، فان فترة التسعينات ستبرهن كم هي الصورة مختلفة وكم هو صعب اعادة المارد الى قمقمه اذا ما قُيِّض له الخروج منه. فالناشطون الاسلاميون في الثمانينات كانوا عديمي الخبرة الى حد كبير في مجال العمل السري المسلح. وكان يعوزهم ايضاً التأصيل الشرعي الذي يبرر لهم «الجهاد» المسلح ضد «الحكم المرتد». لكن هذا النقص في الخبرة والافتقار الى التأصيل الشرعي سيتغيران في شكل شبه كامل في سنوات التسعينات. فالاسلاميون لم تعد تنقصهم الخبرة في العمل المسلح بعدما قضى كثيرون منهم سنوات في افغانستان «يجاهدون» مع الفصائل الافغانية ضد الاحتلال السوفياتي «الكافر»، وبدأوا في العودة الى وطنهم متشبعين بنظريات الجهاد متشوقين الى تطبيقها على من يعتبرونهم «مرتدين» في الجزائر. واذا كانت سنوات افغانستان وفّرت للاسلاميين عامل الخبرة في العمل المسلح وطوّرت علمهم الشرعي ذي الاتجاهات الجهادية، فإن السلطة بالغائها الانتخابات الاشتراعية التي فازت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ، قدمت لهؤلاء الناشطين مبرراً شرعياً مُهماً لتبرير اعلانهم الجهاد تحت شعار «استعادة الحق المسلوب»، وليس فقط لقتال «الحكم المرتد»[١٠].

في الثمانينات كاد المارد الاسلامي ان يخرج من قمقمه، لكن الحكم

الجزائري استطاع اقناعه بالبقاء فيه مستخدماً سياسة العصا، عبر ضرب مسلحي جماعة بويعلي وسجنهم، والجزرة، عبر الانفتاح على الاسلاميين ديموقراطياً والسماح لهم بتأسيس حزب وخوض غمار العمل السياسي. ومهما قيل في ملابسات ما حصل في التسعينات وما قُدم من مبررات لقرار الغاء الانتخابات وحظر جبهة الانقاذ، فإن الأكيد ان ما حصل كان الشرارة التي ساهمت في إخراج المارد الاسلامي من القمقم الذي وضعته فيه دولة الاستقلال منذ ابصرت النور عام ١٩٦٢.

٢. جماعة «الافغان»:

إمارة الملياني

تُعتبر «جماعة الملياني» واحدة من أبرز جماعات العمل المسلح في الجزائر في التسعينات. ويتكون العمود الفقري لهذه الجماعة في غالبيته من جزائريين ذهبوا الى افغانستان للمشاركة في «الجهاد» ضد القوات السوفياتية (الروسية لاحقاً) ونظام الرئيس الراحل محمد نجيب الله. ومع انسحاب الجيش الاحمر من افغانستان في اواخر الثمانينات (انسحب آخر جندي سوفياتي من افغانستان في ١٩٨٩) وبدء تقدم فصائل المجاهدين نحو كابول (التي لم تسقط سوى في ١٩٩٢)، بدأ ما بات يعرف بـ«الافغان العرب» في البحث عن طريقة ما للرجوع الى بلدانهم لتطبيق ما اكتسبوه من فنون قتالية وافكار جهادية. ولا بد من الاعتراف في هذا المجال ان «الافغان» العائدين لم يحملوا جميعهم السلاح ضد الحكم في عهد التعددية. إذ ان العديد من هؤلاء «الافغان»، الذين تفيد تقديرات شبه رسمية في الجزائر ان عددهم بلغ نحو ١٢٠٠، شاركوا، بل قادوا، تظاهرات صيف ١٩٩١ في العاصمة الجزائرية وهم يرتدون الزي الافغاني التقليدي بعمامته الصوف الكبيرة وسرواله القصير(١١).

لكن الى جانب هذا الجزء من «الافغان» الذي قرر العمل في إطار «الانقاذ»، كان هناك جزء آخر من الافغان العائدين لا يؤمن أصلاً لا بديموقراطية الحكم ولا بمنهج «الانقاذ». إذ انهم عادوا من افغانستان

متيقنين ان الجهاد وحده هو السبيل لاقامة الدولة الاسلامية التي لا يمكن، في رأيهم، ان تقوم عبر صناديق الاقتراع والديموقراطية. عاد هؤلاء متحمسين لتطبيق ما تعلموه في افغانستان، لا تنقصهم الخبرة القتالية ولا المال. ما كان ينقصهم هو عالم دين أو شيخ معروف في الجزائر يتبنى أفكارهم. وهكذا، كان من اول ما فعله الشباب العائد الاتصال بالشيوخ المعروفين بتأييدهم التيار «الجهادي-السلفي». وكان من بين الاتصالات الاولى التي أجراها «الافغان»، مع بدء عودتهم الى الجزائر، تلك التي تمت مع «الجنرال» عبدالقادر شبوطي أحد أبرز زعماء التيار الجهادي في الجزائر[١٢].

لم يكن شبوطي جنرالاً بالمعنى الحقيقي للكلمة. فهو ليس ضابطاً متقاعداً في الجيش الشعبي الوطني الجزائري قرر الانضمام الى الجماعات المسلحة. إنما كانت تلك الرتبة العسكرية التي اطلقها عليه رفاقه في التيار الاسلامي بسبب خبرته في العمل المسلح منذ ايام حركة مصطفى بويعلي. شبوطي، إذن، كان «جنرالاً» من جنرالات «الحركة الاسلامية المسلحة»، وكان واحداً من ثلاثة فقط نالوا حكماً بالاعدام في هذه القضية، وهو أمر ساهم بلا شك في الاعلاء من شأنه في نظر الشباب الجزائري المتعاطف مع التيار الاسلامي. وعلى رغم مشاركة شبوطي، خلال العمل السلمي، في مسيرات «الانقاذ» وتجمعاتها، إلا انه لم يتراجع أبداً عن أفكاره الجهادية. إذ يُقال انه كان من دعاة عدم الدخول في اللعبة الديموقراطية التي اعتبرها «مناورة من السلطة لاسكات المعارضة» وكان لا يثق بنيات الحكم ويعمل سراً على إنشاء خلايا استعداداً للمواجهة الحتمية المقبلة مع الحكم[١٣].

ويُعتقد ان الاتصالات بين «الافغان» وشبوطي بدأت قبل «العصيان المدني» الذي أعلنته الجبهة الاسلامية للانقاذ في آيار (مايو) وانتهى في حزيران (يونيو) ١٩٩١ وأدى في نهاية المطاف الى اعتقال أبرز قادة «الانقاذ» وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج. في تلك الاتصالات عرض «الافغان الجزائريون»، وكان أحد ابرز قادتهم في ذلك الوقت

شخص يدعى قاري السعيد، على شبوطي احتضان عملهم ومباركة «جهادهم» ضد الحكم الجزائري. لكن غير واضح اذا كانت موافقة شبوطي على عرض «الافغان» كانت ستعني قبولهم ان يصبح أميرهم، وهو تفسير منطقي للعرض. لكن ذلك لا يمكن الجزم به قياساً على تجارب سابقة، كسابقة اتصال مصطفى بويعلي بعلماء جزائريين بارزين في الثمانينات للحصول على فتاوى منهم تؤيد عمله المسلح، من دون ان يعرض عليهم إمارة جماعته.

في أي حال، لم يثمر اتصال «الافغان» بشبوطي في اقناعه باعلان الجهاد ضد الحكم، على رغم اقتناعه الذي لا لبس فيه بهذه الفكرة. وربما كان رفضه تزعم «الافغان» عائداً الى كون الجبهة الاسلامية للانقاذ التي كان لا يزال قريباً من بعض قادتها (تيارها السلفي تحديداً)، كانت لا تزال تعتمد العمل السلمي وتستعد للانتخابات التي كانت مقررة قبل نهاية ١٩٩١. وربما كان رفضه عائداً ايضاً الى كونه كان لا يزال يحضّر سراً خلايا جماعته الخاصة «حركة الدولة الاسلامية» التي لم تباشر عملها العلني سوى في شباط (فبراير) ١٩٩٢، اي بعد شهر من الغاء نتائج الدورة الاولى من الانتخابات(١٤).

ولعل في البيانات التي أصدرها شبوطي عام ١٩٩٢ باسم «حركة الدولة الاسلامية»، ما يوضح بعض افكاره ويُفسّر الى حد ما علاقته بـ«الافغان»، من جهة، وبقادة «الانقاذ»، من جهة اخرى. فعشية بدء محاكمة شيوخ جبهة «الانقاذ» في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، وجّه شبوطي بياناً سماه «نداء الجهاد»، توجّه فيه الى الشعب الجزائري:

«ان شيوخك سجنوا لأنهم قالوا كلمة حق وعدل، سجنوا لأنهم ارادوا خير العباد واصلاح الفساد، سجنوا لأنهم ارادوا دولة الاسلام ودولة الحق والعدل، دولة الخير والسلام. لقد سجنهم الذين قادوا المؤامرة ضد الاسلام والجزائر بمصادرة اختيار الشعب... لقد سجنتهم العصابة المغامرة التي استهوتها الشهوات، شهوات التسلط والطغيان (...) اننا ندعو اخواننا المسلمين في جميع انحاء العالم لمساندة شيوخنا المعتقلين

ظلماً وعدواناً في محاكمتهم الجائرة، وان محاكمتهم هذه بمثابة محاكمة للارادة الشعبية، وان ذنب شيوخنا الوحيد هو الاخلاص في خدمة هذا الشعب»[١٥].

وإن دلّ على شيء هذا البيان الذي صدر قبيل بدء محاكمة قادة «الانقاذ»، فانه يدل على ان شبوطي كان لا يزال يكنّ احتراماً شديداً لشيوخ الجبهة الاسلامية، على عكس «الافغان» الذين كانوا يرفضون منهج قادة «الانقاذ» ويعتبرون انهم يستحدثون بدعة في الاسلام بقبولهم الديموقراطية والانتخابات والحزبية.

مع رفض شبوطي تزعم «الافغان»، لجأ هؤلاء الى قائد ثان من قادة جماعة بويعلي هو المنصوري الملياني. ولا يعرف بالتحديد اذا كان اتصال «الافغان» بالملياني بوشر قبل فشل الاتصال بشبوطي او بعده، أو حتى في موازاته. لكن المعروف ان الملياني ظل صديقاً لشبوطي، رفيقه في الجهاد، بعد خروجهما من السجن. وثمة من يقول ان ما جمع الرجلين كان أكثر من صداقة، إذ انهما كانا ينشطان سراً في إطار جماعة كانت لا تزال قيد التأسيس ويرأسها شبوطي. ويبدو ان هذه العلاقة التنظيمية بين الرجلين بدأت في الافتراق بعد دخول «الافغان» على الخط وعرضهم الامارة عليهما. ويؤكد «افغان جزائريون» ان زعيم هذا التيار، قاري السعيد، هو المسؤول عن خروج الملياني من إمارة شبوطي. إذ انه وعده بان «الافغان» العائدين لديهم إمكانات وطاقات بشرية مهمة وانهم يحتاجون الى «أمير» معروف في الجزائر ليقودوا الجهاد تحت رايته، وانهم يعرضون هذا المنصب عليه. ويبدو ان الملياني الذي كان يختلف منذ البدء عن شبوطي في موقفه من منهج «الانقاذ»، اقتنع بطرح «الافغان»، فقرر الخروج من إمارة شبوطي ليقود جماعته المستقلة[١٦]. ومع موافقة الملياني، وهو بحكم تجربته مع بويعلي يُعتبر الرجل الثاني بعد شبوطي في التيار الجهادي-السلفي، على عرض «الافغان» بات لهؤلاء زعيم معروف في الجزائر وللملياني جماعة.

وفي أي حال، لم تبدأ هذه الجماعة عملياتها المسلحة ضد الحكم

الجزائري سوى بعد إلغاء الانتخابات. ومن اولى عمليات الملياني تلك التي نُفّذت في شباط (فبراير)، بعد شهر من الغاء الانتخابات، واستهدفت قاعدة الاميرالية التابعة للقوات البحرية على شاطئ العاصمة الجزائرية. وقد أدت تلك العملية الى مقتل نحو عشرة عسكريين واثنين من «الافغان»، لكنها كانت في الوقت نفسه مؤشراً، في نظر العديد من الاسلاميين، الى مدى «الاختراق» الامني الذي يعاني منه «الافغان» منذ أيام بيشاور وقبل انتقالهم الى الجزائر. ذلك انه قبل تنفيذ العملية بفترة قصيرة، نفذت قوات الامن عمليات دهم واسعة اسفرت عن اعتقال مجموعات عدة بكاملها كانت تستعد للاشتراك في الهجوم على القاعدة العسكرية. ويُقال ان المجموعة الوحيدة التي استطاعت المشاركة في الهجوم كانت تلك المرتبطة بعسكريين ذوي ميول اسلامية داخل الاميرالية نفسها[١٧].

واذا كان أحداً لا يختلف على دور الملياني في تزعم «الافغان»، فان دور زعيم هؤلاء قاري السعيد سيثير لاحقاً خلافات داخل «الجماعة» بين «الافغان الجزائريين» ومؤيديهم من «الافغان العرب» من جهة، وبين زعماء «الجماعة» في الفترة التي تلت تولي جمال زيتوني (ابو عبدالرحمن أمين) إمارة «الجماعة» اواخر العام ١٩٩٤، من جهة أخرى. ففي حين يؤكد «افغان عرب» ان قاري السعيد لعب دوراً محورياً في تأسيس «الجماعة المسلحة»، في إشارة الى دوره في إقناع الملياني بتزعم «الافغان»، فان الذين تولوا إمارة «الجماعة المسلحة» بعد العام ١٩٩٤ يقللون كثيراً من دور هذا الرجل. إذ تؤكد «الجماعة المسلحة» ان قاري السعيد لم يكن من مؤسسيها ولا حتى من المشاركين في التأسيس وانه «ربما يكون حرّض واكد على الانضمام (اليها) او شيء من هذا القبيل ليس إلا»[١٨]. وبعد أن تشير الى اعتقال قوات الامن الجزائرية قاري السعيد في شباط (فبراير) ١٩٩٢، تلفت الى ان «جماعة الملياني» («الافغان») انضمت الى جماعة مسلحة أخرى هي جماعة موح ليفيي (محمد علال) تحت إسم «الجماعة الاسلامية المسلحة» في تشرين الاول (اكتوبر)

١٩٩٢، اي ان «الجماعة» ظهرت بعد ثمانية أشهر من اعتقال قاري السعيد ومن دون اي دور مباشر له[١٩].

من هو قاري السعيد؟

يُعتبر قاري السعيد من قادة «الافغان الجزائريين» الذين كانوا يعملون مع القائد الميداني أحمد شاه مسعود الملقّب بـ«أسد بانشير». وقد عمل لمدة عامين تقريباً في كتيبة «الافغان العرب» في شمال افغانستان التي كان يقودها عبدالله أنس أحد أقرب المساعدين العرب لمسعود والمتزوج من إبنة الزعيم الروحي لجميع المجاهدين العرب في افغانستان الشيخ الراحل عبدالله عزام[٢٠]. لكن علاقة قاري السعيد سرعان ما فترت مع عبدالله أنس، إذ اختلف معه وخرج من كتيبته والتحق بـ«القاعدة» التي يشرف عليها اسامة بن لادن وتضم أفراداً ينتمون الى «الفكر الجهادي» (مثل «الجماعة الاسلامية» و«جماعة الجهاد» المصريتين). وتعتبر تنظيمات «القاعدة» التي كانت تضم عرباً من جنسيات مختلفة (السعودية ومصر واليمن والجزائر وليبيا)، ان العمل الحزبي لا يجوز وان الديموقراطية كفر، وهو ما كانت الجبهة الاسلامية للانقاذ تسير فيه في عهد التعددية. ويبدو ان اقتناع قاري بأفكار جهاديي «القاعدة» أثّر في موقفه من «الانقاذ» التي كان يأخذ عليها منهجها الذي لا يتوافق مع منهج جماعات الجهاد.

ورأس قاري السعيد - بعد التحاقه بـ«القاعدة» - «المضافة» (بيت ضيافة) التي كانت للاسلاميين الجزائريين في بيشاور. وباتت هذه المضافة تحت اشرافه معقلاً لـ«الجماعة المسلحة» ومنبراً يتم فيها انتقاد منهج جبهة «الانقاذ». وكانت الانتقادات التي توجّه الى «الانقاذ» في ذلك الحين تتعلق بمنهجها الذي اعتبره انصار بعض التيارات الجهادية «كفرياً» بسبب قبوله الديموقراطية والحزبية. لكن ذلك الحكم بـ«الكفر» كان مقتصراً على منهج الجبهة وليس افرادها أو قادتها. وبهذه النقطة كان الجهاديون «الافغان» من أنصار «الجماعة» يختلفون عن التكفيريين الذين كانوا ينشطون في بيشاور وكانوا لا يُفرّقون بين الحكم بالكفر على منهج

«الانقاذ» والحكم بالكفر على اتباع هذه الجبهة كُفراً عينياً. لكن أنصار «الانقاذ» لم يُفرقوا بالطبع بين من يحكم على منهجهم بالكفر ومن يحكم عليهم بالكفر، لذلك كانوا يجمعون جميع معارضيهم في سلة واحدة. ومن هذا المنطلق يمكن فهم سبب اتهام «الجماعة المسلحة» بعد ظهورها في ١٩٩٢ بانها جماعة «تكفيرية» وهو اتهام كانت هذه الجماعة تنفيه بشدة.

في بداية التسعينات بدأ قاري السعيد في تنظيم عودة الشباب الذي شارك في «الجهاد الافغاني»، الى الجزائر استعداداً لبدء الجهاد في بلده هذه المرة. وفي وقت عاد هو نفسه الى الجزائر للاشراف على تشكيل «الجماعة»، بقي أحد اشقائه، وهو ايضاً من قدامى «الافغان»، في افغانستان.

لم ينته دور قاري السعيد باعتقاله في الجزائر في شباط ١٩٩٢، إذ سيكون له لاحقاً دور في التأسيس الثاني لـ «الجماعة» عام ١٩٩٤. ذلك انه التحق بـ «الجماعة» مباشرة بعد فراره من سجنه في عملية الهروب الكبير الذي شهده سجن تازولت الضخم في باتنة في اذار (مارس) ١٩٩٤. وكان له دور مهم في الاتصالات التي أدت في ١٣ آيار (مايو) ١٩٩٤ الى اعلان الوحدة بين «الجماعة المسلحة» والجبهة الاسلامية للانقاذ و«حركة الدولة الاسلامية». غير ان دوره في «الجماعة» الجديدة لم يدم سوى أقل من سنة. إذ قُتل مع أمير «الجماعة المسلحة» في قسنطينة (شرق الجزائر) خاطر بن مهند بودالي («ابو مصعب») في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤[٢١].

جماعة القطبيين

انتقلت إمارة «جماعة الملياني» بعد اعتقاله في تموز (يوليو) ١٩٩٢[٢٢] الى نائبه الدكتور أحمد الود. وينتمي الود الى تيار آخر من «الافغان» متأثر خصوصاً بنظريات الحاكمية والجاهلية للشيخ المصري الراحل سيّد قطب الذي أعدم عام ١٩٦٦. وبعد عودة انصار هذا التيار من افغانستان بات لهم وجود ناشط لا سيما في ولايات غرب الجزائر مثل تيارت وسيدي بلعباس.

وترفض «الجماعة المسلحة» الاقرار بأن القطبيين دخلوا فيها كتيار مستقل أيام إمارة الملياني، وتعتبرهم «افغاناً جزائريين» شاركوا، مثل كثيرين غيرهم، في الجهاد الافغاني وعادوا الى الجزائر وانخرطوا في العمل المسلح. لكن بعض قادة «الجماعة» يُقرون، في المقابل، بأن أحمد الود «كان ضمن جماعة القطبيين» لكنهم يقولون «انه تاب ورجع الى المنهج السلفي، بل انه تبرأ من هذا التيار (القطبي)»[٢٣].

ولم تدم إمارة أحمد الود طويلاً على جماعة الملياني. إذ اعتقلته قوات الامن بعد فترة من اعتقال الملياني ووضعته في سجن سركاجي في العاصمة. وقُتل الود مع نحو مئة سجين آخر خلال عملية التمرد في سركاجي في شباط (فبراير) ١٩٩٥.

٣. جماعة موح ليفيي

اذا كانت المجموعة الاولى التي تشكلت منها «الجماعة المسلحة»، وهي «جماعة الملياني»، تضم في الغالب شباناً جزائريين عائدين من افغانستان، فإن المجموعة الثانية كانت تجمعاً لخليط من المجموعات السلفية التي ضمت في الغالب شباناً من العاصمة والمناطق القريبة منها. ولعل الجماعة الابرز بين هذا الخليط من الجماعات كانت تلك التي تزعمها محمد علال، او «موح ليفيي» مثلما يُعرف في الجزائر، نسبة الى الحي الذي ينتسب اليه في العاصمة، وهو اسم مفرنس منذ ايام الاستعمار. أما «موح» فهو الاسم «مُحمّد» باللغة الجزائرية العامية.

ويصف إسلامي كان ينشط مع موح ليفيي، هذا الرجل بانه «شجاع، وصاحب اخلاق رفيعة على رغم انه ليس من ابناء الحركة الاسلامية الذين نشأوا في المساجد. كان مسجوناً في سجن البليدة لكنه فر منه مع عشرات من المساجين خلال عهد التعددية. ومن اوائل العمليات التي نفّذها بعد مباشرته العمل المسلح في ١٩٩٢ الاستيلاء على سيارة سفير السعودية في الجزائر»[٢٤].

كانت جماعة ليفيي تنشط على الاخص في العاصمة والمناطق المحيطة

بها. وعلى عكس اعضاء جماعة الملياني الذين تدرب معظمهم على السلاح في افغانستان وتشبعوا دراسات فقهية في أصول الجهاد، فان اعضاء جماعة موح لم يكونوا معروفين على نطاق كبير بعلمهم الشرعي الواسع. غير انهم كانوا، في المقابل، من القريبين الى المواطن العادي ويتمتعون بشعبية لا يستهان بها في اوساط الاسلاميين في العاصمة وضواحيها، خصوصاً في بوفاريك والبليدة والمدية. وإضافة الى هذه القاعدة الشعبية، كانت جماعة ليفيي تتميّز عن «الافغان» بانها كانت مزوّدة اسلحة رشاشة وذخائر استولت عليها خلال هجمات ضد مراكز عسكرية في نهاية ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢. وكان «الافغان» يعتمدون في تلك الفترة على الاسلحة الفردية التي يستولون عليها من عناصر الشرطة.

وقد كاد ليفيي ان يساهم في رسم صورة مختلفة تماماً لخريطة الحركة المسلحة في الجزائر لو قيّض له ان يعيش. إذ يُقال انه أعلن في الاجتماع الشهير الذي شهدته تمزقيدة (ولاية البليدة) في آخر آب (اغسطس) واول ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢، موافقته على وحدة الجماعات المسلحة تحت راية شبوطي الذي كان من المقرر ان يصبح «أميراً» على «المجاهدين» في ارجاء الجزائر كافة. لكن قُدّر لذلك الاجتماع ان يكون سبباً في افتراق الجماعات المسلحة بدل توحّدها. إذ هاجمت قوات الامن تمزقيدة بعد ساعات من انفضاض الاجتماع واشتبكت مع مجموعة ليفيي الذي قُتل مع أحد أبرز مساعديه نورالدين بوفارة. وترك مقتله شكوكاً في صفوف الجماعات التي حضرت اجتماع تمزقيدة، إذ باتت كل واحدة منها تشكك في ان المجموعة الاخرى مخترقة أمنياً. وكان السعيد مخلوفي، رفيق شبوطي في قيادة «حركة الدولة الاسلامية»، من أكثر الذين حامت حولهم الاتهامات وقتها. ولا شك ان خلفيته العسكرية لعبت دوراً مباشراً في ذلك[٢٥].

ولا يُعرف سبب تراجع جماعة ليفيي عن قبولها بإمارة شبوطي، على رغم اعلان أميرها موافقته على ذلك في اجتماع تمزقيدة. إذ سلكت هذه الجماعة طريقاً آخر بعد مقتل ليفيي وانتقال الامارة الى نائبه عبدالحق العيايدة («أبو عدلان»). إذ اتجه الأمير الجديد الى تحقيق وحدة مع

الجماعات المسلحة القريبة من منهج جماعته السلفي، بدل الدخول في وحدة شاملة تضم السلفيين مع غيرهم من التيارات التي قد لا يتفقون مع كثير من افكارها، مثل «الاخوان» و«الجزأرة» وحتى بعض التيارات الجهادية. وهذا ما تحقق فعلاً في عهده. إذ لم يكد يمر شهر على مقتل ليفيي وانهيار مشروع الوحدة في تمزقيدة حتى حقق العيايدة انقلاباً في ساحة العمل المسلح بتوحيد جماعته مع جماعة الملياني. وقد تمت وحدة الجماعتين في اجتماع حضره العيايدة، مُمثلاً جماعة ليفيي، وأحمد لحراني، ممثلاً جماعة الملياني التي كانت لا تزال في ذلك الوقت برئاسة أحمد الود. وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على ان تحصل هذه الوحدة تحت إمارة الود. ولم يحضر الاخير الاجتماع، كونه اعتقل في فترة حصوله، وبذلك انتقلت الامارة الى العيايدة. وأحمد لحراني إمام أحد مساجد باب الواد في العاصمة. ويُقال انه قُتل في معركة مع قوات الامن، لكن لا يُعرف تاريخها.

ويلقي كتاب «هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين» للأمير السابق لـ «الجماعة المسلحة» جمال زيتوني اضواء مهمة على خلفية وحدة جماعتي الملياني وليفيي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢[٢٦]. إذ يقول ان «الجماعة المسلحة» نشأت عن وحدة جماعات سلفية عدة في الجزائر. ويُعدد ان التيارات التي يمكن ان تُنسب الى تيار «الجماعة»، اي التيار السلفي، تبدأ بمجموعة مصطفى بويعلي، الذي ظهرت بعد مقتله عام ١٩٨٧، جماعات أخرى بينها الجماعة التي نفذت عام ١٩٨٩ عملية الهجوم على محكمة البليدة وكانت تحت إمارة نصرالدين كحيل (قتل)، وكذلك مجموعة اخرى مسؤولة عن تفجيرات حصلت سنة ١٩٩٠ بين افرادها عبدالرحيم غرزول (القارئ) وتوفيق بن طبيش وفرطاس علي (قتلوا جميعاً). كذلك جماعة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» التي كانت تنشط في حي القصبة في العاصمة بامارة محمد خير (قتل)، وجماعة «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» في بوفاريك عام ١٩٩١ بامارة علي الزوابري (قتل)، و«جماعة براقي».

ويوضح ان هذه المجموعات توحدت في آب (اغسطس) عام ١٩٩١ تحت إمارة نور الدين سلامنة الذي قتل في شباط (فبراير) عام ١٩٩٢، فخلفه محمد علال (موح ليفيي). ويضيف ان «هذه كانت هي النواة الاولى» لـ «الجماعة المسلحة» ناسباً اليها عملية الهجوم على مقر الدرك في منطقة بني مراد (ولاية البليدة) في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، في إشارة الى ان نشاط جماعة علال بدأ قبل الغاء الانتخابات في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢.

ويضيف زيتوني انه إضافة الى هذه الجماعات التي توحدت، كانت تعمل جماعات أخرى مثل جماعة عبدالرحمن دهان (ابو سهام) والطيب الافغاني (قُتلا) التي قامت بعملية الهجوم على ثكنة قمار على الحدود الجزائرية-التونسية في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. ومعروف ان تلك العملية جاءت في وضع حرج للجبهة الاسلامية للانقاذ التي كانت تستعد للانتخابات بعد أقل من شهر. وسارعت «الانقاذ» وقتها الى ادانة العملية، بل ان أوساطها اتهمت الاستخبارات الجزائرية بتدبير العملية لتشويه صورة الاسلاميين عشية اجراء الانتخابات. وتبيّن لاحقاً ان مجموعة الطيب الافغاني تقف وراء العملية، وان اعضاء محسوبين على «الانقاذ» شاركوا فيها. وحوكم أعضاء المجموعة المتهمة بعملية قمار في نيسان (ابريل) وآيار (مايو) ١٩٩٢ أمام محكمة عسكرية في ورقلة في الصحراء الجزائرية (٥٦٠ كلم جنوب العاصمة). وأفادت وكالة الانباء الجزائرية ان المحكمة أصدرت احكامها على المتهمين في ٤ آيار وقضت بالاعدام شنقاً على ١٣ من القريبين من الجبهة الاسلامية للانقاذ (١٢ حضورياً والاخير فار). وبين المحكومين بالاعدام عيسى مسعودي («الطيب الأفغاني»)، قائد المجموعة، وعمار الازعر الرئيس السابق لبلدية قمار خلال فوز «الانقاذ» بالانتخابات البلدية عام ١٩٩٠[٢٧]. ونفّذت السلطات الجزائرية في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٩٣ الحكم في اربعة من المحكومين بالاعدام في قضية قمار. وكان على رأسهم زعيم المجموعة عيسى مسعودي.

إمارة العيايدة

في أي حال، شهدت «الجماعة المسلحة» في ظل إمارة عبدالحق العيايدة تطوراً بارزاً في نشاطها المسلح وبدء تبلور منهجها. والعيايدة، شأنه شأن العديد من اعضاء جماعة ليفيي، من منشأ اجتماعي متواضع (كان حداد سيارات)، ويُعرف عنه انه كان مقداماً في العمليات التي شارك فيها. ويروي اسلامي جزائري كان مساعداً للعيايدة ان الاخير كان مع جماعته عندما قتلت شرطياً في إحدى المرات في اشتباك معه في العاصمة، فسقط ارضاً. فتقدم منه أحد المارة ونزع سلاحه وسلّمه الى العيايدة الذي سُعد بموقف هذا المواطن الذي «خاطر بنفسه لكي يُقدّم قطعة سلاح للمجاهدين»[٢٨]. وللعيايدة مواقف عديدة يهاجم فيها بعنف الجبهة الاسلامية للانقاذ ودخولها العمل الديموقراطي وموقفها من العمل المسلح بعد الغاء الانتخابات.

وقد استمرت إمارته حتى منتصف ١٩٩٣. إذ ان الاستخبارات الجزائرية استطاعت تعقّبه الى المغرب حيث كانت تُعقد اجتماعات دورية لاعضاء في مجلس شورى «الجماعة المسلحة» للتنسيق بين قادة الداخل ومؤيدي «الجماعة» في الخارج ودرس سبل نقل الاسلحة والتعزيزات البشرية الى الجزائر عبر المناطق النائية على الحدود المغربية. وأبلغ الجزائريون المغاربة في اذار (مارس) ١٩٩٣ بعنوان الفندق الذي ينزل فيه العيايدة في وجدة، قرب الحدود بين البلدين، وأرسلوا ضابطاً في الامن ابلغهم بالمعلومات التي في حوزتهم عن زعيم «الجماعة». لكن المغاربة لم يسلّموه سوى في الثاني من آب (اغسطس)، اي بعد اربعة أشهر من اعتقاله. ولا يزال هذا الموضوع يثير حتى اليوم شعوراً بالأسى لدى الجزائريين الذين يعتبرون ان المغاربة حرموهم بتأخير تسليم العيايدة كل هذا الوقت، فترة ثمينة جداً كان يمكن ان يستغلّوها في استنطاق «أمير الجماعة» لمعرفة الكثير عن جماعته. ويأخذ الجزائريون ايضاً من حادثة العيايدة دليلاً على ما يعتبرونه «غض طرف» مغربياً عن نشاطات الجماعات الاسلامية الجزائرية التي تتخذ من اراضي المملكة المغربية معبراً

لنقل الامدادات الى الجزائر[٢٩].

وحاكمت الجزائر العيايدة بعد تسلّمه. وأصدرت عليه المحكمة الخاصة في العاصمة، حكماً بالاعدام في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٤. وتجاوبت المحكمة في قرارها مع النيابة التي رفضت طلب الدفاع منح الموكل ظروفاً تخفيفية، وأقرت ثبوت التهم الآتية الموجهة اليه: «التآمر على أمن الدولة» و«محاولة اطاحة النظام» و«حمل السلاح ضد الجزائر» و«نشر الجريمة والتخريب». ونفى العيايدة في المحاكمة الاتهامات الموجهة ضده، وبينها أن يكون «أمير الجماعة» أو ان يكون شارك، مباشرة، في عمليات قتل أو أمر بقتل مدنيين. وقال انه لم يكن سوى سائق محمد علال (موح ليفيي)[٣٠]. وهو مسجون حالياً في سركاجي بعدما نجا من عملية التمرد التي شهدها في شباط (فبراير) ١٩٩٥ وقُتل فيها أكثر من مئة سجين.

وبعد اعتقال العيايدة في المغرب، تولى إمارة «الجماعة» خلفاً له عيسى بن عمار. لكن إمارته لم تدم سوى فترة وجيزة. إذ تولى الامارة في تموز (يوليو) ١٩٩٣ وقتلته قوات الامن في آب (اغسطس)[٣١].

٤ . التكفير والهجرة

واذا كانت الجماعات المذكورة آنفاً هي التي شكلت العمود الفقري لـ«الجماعة المسلحة»، فان من الضروري الحديث في هذا الاطار عن جماعة أخرى تنشط في الجزائر وتعد من بين الاكثر تشدداً، لجهة افكارها على الاقل، وهي جماعة «التكفير والهجرة». ومن بين المعلومات الاكثر وضوحاً عن هذه الجماعة تلك التي وردت في «السيف البتار» لـ «الجماعة المسلحة»[٣٢]. إذ يذكر هذا الكتيب ان «بدعة التكفير» بدأت تظهر علناً في الجزائر في سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١ «على يد رهط مفسدين عادوا من افغانستان، وقد حملوا هذا المعتقد الضال من بيشاور (باكستان) معقل جماعة التكفير». ويوضح ان هذه الجماعة كانت «تعتزل المساجد وتطلق عليها «مساجد الضرار» بحكم ان الناس مشركون وكفار».

ويضيف: «بدأت هذه العقيدة الضّالة تتأصل ابتداء من اطلاق قاعدة

«من لم يُكفّر الكافر فهو كافر» (...) ثم تلا ذلك الحكم على قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ بالكفر دون الاتباع»، أي ان القادة كفار لأنهم ينشرون منهجاً كُفرياً بين الناس (الديموقراطية)، في حين ان أتباعهم غير كُفار لأنهم وإن كانوا يسيرون في منهج كُفري إلا انهم لا يعرفون ذلك (قضية «العُذر بالجهل»). ويتابع: «حينئذ انشقت عنهم جماعة، ممن تعتقد بالخروج على الحاكم المرتد بالقتال، وأبى اهلها تكفير قادة الجبهة فضلاً عن اتباعهم، وذلك عند عقد لقاء في مسجد التقوى بباب الواد، فحكموا عليهم بالكفر والشرك».

ويتابع «السيف البتار»: «في هذه الفترة تأسست هذه الفرقة تحت اسم «أنصار التوحيد» واطلقوا على جماعة المرادية (اسم) «الجماعة الأم». ويشير الى ان جُل افراد هذه الجماعة «قدموا من افغانستان»، وان شخصاً يدعى سيف المغربي تولى قيادتها لفترة، وان جماعة تنشط في بلكور- مسجد لكحل - تحت إمارة أحمد حسين، إنضمت اليها. ويلفت الى أنباء عن ان أحمد حسين، المسجون في سركاجي، «تاب من بدعة التكفير وألّف رسالة في الرد» على هذه الجماعة من سجنه في العاصمة.

ويتابع «السيف البتار» ان جماعات تكفيرية أخرى كانت تنشط في الجزائر، مثل جماعة تنشط في مسجد صلاح الدين الايوبي (زعم انها تحت إمارة نور الدين صديقي)، وجماعة أخرى من باب الواد (زعم انها تحت إمارة ابو امنية الذي قال انه قدم من بيشاور حيث مكث ما يزيد على خمس سنوات، وهو حالياً في السجن «ولا يزال على عقيدة الخوارج»).

ويشير الى حصول «تغييرات كبيرة في منهج هذه الجماعة» عام ١٩٩١ بسبب عودة «الدكتور أحمد» بوعمارة (المعروف بـ «أحمد الباكستاني»)، أحد ابرز قادة هذه الجماعة، وكثيرين من اتباعه (على فترات متفرقة من تلك السنة)، من بيشاور الى الجزائر. ويلفت الى ان من بين تلك التغييرات في منهج هذه الجماعة انها باتت تنفي العذر بالجهل والتأويل، وباتت تكفّر جميع افراد الامة حتى من يعتقد بكفر الديموقراطية وكفر الحكام واعوانهم. ويذكر ان «الدكتور أحمد» ألّف في ذلك رسالة سماها

«الحجج الجلية في كفر اتباع الجبهة الاسلامية وكل من زاول دين الديموقراطية»، وان نور الدين صديقي كتب رسالة أخرى بهذا المعنى بعنوان «كشف الظنون في عقيدة خير القرون». ويورد ان جماعة التكفير والهجرة تعرضت لانشقاقات سنة ١٩٩٧، وتم عزل أميرها المعروف باسم «سيف المغربي»، وصار لكل جماعة منها أمير.

الجزء الثاني

٥. منهج «الجماعة»

بعدما عالج الجزء الاول من هذا الفصل نشأة «الجماعة المسلحة»، يبدو ضرورياً الآن تقديم موجز لأفكارها وشرح بعض أوجه خلافها مع الجبهة الاسلامية للانقاذ. ولن يتم الاعتماد هنا على منهج «الجماعة» مثلما صدر في كتاب جمال زيتوني «هداية رب العالمين»، لأن هناك من يقول ان هذا «المنهج المُخترق» يختلف عن المنهج الاول «الصافي» لـ «الجماعة» على يد أمرائها الاوائل. ولأن «الجماعة» لم تنشر في تلك الفترة اي دراسة متكاملة تشرح مبادئها ولا الاهداف التي تسعى الى تحقيقها، لذلك سيعتمد هذا الفصل، في شرحه منهج «الجماعة»، على كتابات بعض مسؤوليها الاوائل وخُطبهم. لكن اذا كان من خُلاصة يمكن الوصول اليها من خلال التطرق الى هذه الكتابات، فهي ان «الانحراف» الذي تقول الجبهة الاسلامية وبعض الجماعات الأخرى ان «الجماعة المسلحة» وقعت فيه أيام زيتوني، إنما هو بالفعل «انحراف قديم» قدم «الجماعة» نفسه. إذ سيظهر ان «الانحراف»، المتمثل مثلاً في تكفير قياديي «الانقاذ»، لم يظهر فجأة في عهد زيتوني عام ١٩٩٥، وإنما كانت بذوره موجودة منذ أيام العيايدة. كذلك سيظهر ان التفكير في نقل الحرب الى فرنسا بدأ فعلاً في أيام «الجماعة» الاولى لكنه لم يُترجم عملياً سوى في عهد زيتوني. والأمر نفسه ينطبق على قتل الصحافيين ونساء أفراد قوات الامن.

وسيتم الاعتماد في هذا الجزء، لشرح منهج «الجماعة»، على بيانها

الرقم ٢ الذي صدر في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، أي بعد ثلاثة أشهر من تأسيسها بتوحّد جماعتي الملياني وليفيي، وعلى شريط كاسيت للأمير السابق لـ «الجماعة» عبدالحق العيايدة (ابو عدلان)، وعلى مقابلة معه نشرتها نشرة «الشهادة» التي كانت تصدر عن «الجماعة المسلحة» عام ١٩٩٣[٣٣]. كذلك سيتم الاعتماد على مقابلة أجرتها نشرة «الانصار» القريبة من «الجماعة»، مع أحد قادة «الافغان الجزائريين» ممن شاركوا في تأسيس «الجماعة المسلحة»[٣٤].

أ) البيان الثاني

تتحدث «الجماعة المسلحة» في بيانها الرقم ٢، المؤرخ في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، عن أمور عدة سترد لاحقاً في بياناتها وستثير كثيراً من اللغط في شأن اهدافها. ويتضمن هذا البيان من دون شك ملامح استراتيجية شاملة بدا ان «الجماعة» كانت تُفكر فيها منذ فترة طويلة لكنها لم تعمد الى تنفيذها سوى في العام ١٩٩٥، اي بعد سنتين من كتابة البيان. فماذ يقول هذا البيان؟

يبدأ بيان «الجماعة المسلحة» بعموميات تُعنى بالوضع الامني المتدهور الذي كانت الجزائر تشهده في تلك الفترة (أواخر ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣). ثم ينطلق الى تحديد موقف «الجماعة» من جملة تطورات، فيورد الآتي:

«١. اننا كنا قد أعلنا من قبل ان فرض حظر التجول لا يغيّر من واقع المواجهة شيئاً، وها هي الاحداث والايام تثبت صدق ما ذهبنا اليه.

٢. إتساع رقعة الجهاد عبر كامل التراب الوطني كما خططت له الجماعة من قبل.

٣. عزم الجماعة الاسلامية المسلحة على مواصلة الدرب مهما كانت الظروف، ايماناً منها بصحة الغاية والوسيلة، ويقيناً منها بالتمكين والنصر.

٤. لئن لم ينته احفاد فرنسا من استخدام وسائل اسلافهم في ضرب المواطنين العزل، وصب جام غضبهم على العجزة والنساء، وتقتيل

مواطنين ابرياء كما فعلوا بالحراش، لتردن الجماعة الاسلامية بالمثل، ولتقتلن نساءهم وابناءهم، ولتمزقهن شر ممزق، قال تعالى: «وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به».

٥ . تحذّر الجماعة الاسلامية المسلحة الصحافة المرتزقة التي تشن حرباً إعلامية ضد الجهاد والمجاهدين، وتعتم على الحقائق التي تجري في البلاد، وتعامل الجزائريين كأنهم جماعة من البله الاغبياء وتقول لهم ما يلي:

أ) لن نقبل بعد اليوم تشويهاً للحقائق، وتعتيماً على ما يجري في البلاد.

ب) فإن لم ينتهوا على ما هم عليه من الغي والصد عن سبيل الله لنقتلنهم شر قتلة ولو تعلقوا بأستار الكعبة، مثل ما فعل قائدنا - محمد صلى الله عليه وسلم- بأسلافهم من مدرسة «ابن ابي سلول».

واضح من فحوى البيان ان «الجماعة المسلحة» توجه إنذاراً الى طرفين معنيين بحربها هما قوات الامن وعائلاتهم والصحافيون.

ففي الموضوع الاول، يبدو من بيان «الجماعة» انها كانت تفكر منذ نشوئها في طريقة قاسية للرد على ما كانت تعتبره «اعتداءات» تقوم بها قوات الأمن على أهالي عناصر الجماعات المسلحة. ولا بد ان أنباء رهيبة، بعضها مبالغ فيه من دون شك، كانت تصل الى أعضاء الجماعات المسلحة عن مس بشرف نسائهم اللواتي لم يلتحقن بأزواجهن في الجبال. كذلك كانت ترد معلومات عن اعتداءات تطاول بعض النساء بهدف انتزاع اعترافات من ازواجهن. والظاهر ان هذه الانباء فعلت فعلها بين الجماعات التي رأى المشرفون على إصدار الفتاوى فيها ان الوسيلة المثلى لوقف «الاعتداءات» على نسائهم يقوم على رد الصاع صاعين. ومن هذا المنطلق يمكن فهم خلفيات الفتوى الغريبة التي أصدرها جمال زيتوني في ١٩٩٥ عندما أصدر أمره بقتل أم «المرتد» من أعضاء قوى الأمن، أو زوجته او ابنته. ولا شك ان منطلق هذا التفكير («نساؤنا بنسائهم») كان سيفتح الباب في المستقبل أمام حصول تجاوزات رهيبة في حق النساء

اللواتي تعرضت مئات منهن للاغتصاب أو السبي، سواء تم ذلك على يد جماعات تعتقد انها تعمل باسم الاسلام أو تم على يد ميليشيات موالية للحكومة.

وفي الموضوع الثاني، يُظهر البيان ان «الجماعة» كانت تفكر منذ مطلع ١٩٩٣، في طريقة للرد على «الصحافة المرتزقة». وسواء كانت هذه الصحافة «مرتزقة» أم لا، فإنها وجدت نفسها في مواجهة مع الجماعات المسلحة لعاملين اساسيين اولهما يتعلق بضيق هامش الحرية التي يتيحها أصلاً الحكم للمعارضة، وثانيهما لأن شريحة واسعة من الصحافيين الجزائريين علمانية التوجه معارضة للاسلاميين. وفي مواجهة هذا النوع من الصحافة التي لا يمكنها إلا ان تكون معادية للجماعات المسلحة، وجدت «الجماعة» نفسها مجبرة على اعتماد سياسة إسكات الصحافيين ما دامت فشلت في دفعهم الى وقف الحملات عليها. ومثلما فتح التهديد بقتل نساء اعضاء قوات الأمن أمام حصول تجاوزات في حق النساء، تكرر الأمر نفسه مع التهديد للصحافيين. إذ ان عمليات قتل الصحافيين لم تميّز بين صحافي «مرتزق» وصحافي شريف، ولا بين صحافي معاد للاسلاميين عن اقتناع بمبادئ معينة وبين صحافي يهاجم الاسلاميين لان السلطة تتوقع منه ذلك.

واذا كان تبلور فكرة الرد على قوات الامن، بقتل نسائهم، أخذ قرابة سنتين قبل ان يدخل حيّز التنفيذ، فإن قرار الرد على الصحافيين لم يستغرق في المقابل سوى بضعة أشهر. إذ بدأ استهداف الصحافيين والمثقفين في منتصف ١٩٩٣ بإصدار «الأمير» الجديد لـ «الجماعة» سيف الله جعفر الافغاني (آب/ اغسطس ١٩٩٣) بيانه الشهير الذي أعلن فيه ان «من يحاربنا بالقلم نحاربه بالسيف».

العبايدة و«الانقاذ»

واذا كان هذا البيان يوضح جزءاً من افكار «الجماعة» في ذلك الوقت، فإن شريطاً سمعياً صدر للعبايدة مطلع ١٩٩٣ (اي قبل اعتقاله في

المغرب)، يوضح أكثر أفكار جماعته. يقول العيايدة في شريطه، في معرض انتقاده منهج الجبهة الاسلامية للانقاذ:

«لقد دخلوا الانتخابات وخالفوا نصائحنا واعتزلونا وهجرونا ورشحوا الى مناصب البرلمان افرادهم واعوانهم بطريقة سرية ماكرة خبيثة لعينة واستحوذوا على الكراسي وغلّطوا الامة. حذرناهم لكنهم أبوا إلا الدخول الى البرلمان الى هذه الدار الخبيثة، الى هذه الشجرة الملعونة وهم يعلمون ان التشريع لله سبحانه وتعالى. هؤلاء الناس الذين أفسدوا الجبهة الاسلامية للانقاذ والذين فتح لهم الباب بعض اخواننا من السلفية - غفر الله لهم - فتحوا لهم الباب وقلنا لهم لا تفتحوا الباب. ان هؤلاء (الانقاذيين) فسقة ومفسدون في الارض ويحبون الكراسي ويلهثون وراء المنصب ولا يؤمنون بالجهاد».

ويشكك العيايدة في مشاركة «الانقاذيين» في العمليات المسلحة عندما يتساءل:

«اين هم في ساحة الوغى؟ اين هم في ساحة المقارعة؟ لماذا لم يحملوا السلاح؟ هذا دليل على انهم يعتقدون ان القتال عنف والعياذ بالله، ومن اعتقد بذلك فهو كافر (...) لا ينبغي للمسلمين من الآن فصاعداً ان يزاولوا الانتخابات واللعبة الديموقراطية، تلك الفتنة، ومنذ الآن فصاعداً لا حزبية ولا تعدددية سياسية. فالأمة ارادت الاسلام».

ويهدد العيايدة بمحاكمة «الانقاذيين» الموجودين في اوروبا عندما يقول: «هؤلاء الذين يرسلون الساسة الى اوروبا ويجمعون الاموال ويتكلمون باسم المجاهدين فاننا نقول لهم: من اليوم فصاعداً لا احد ينبغي له ان يصرّح او يدلي بأي موقف او ان يعبّر او ان يقول انا أمثل المجاهدين او يعقد صفقة او يبرم اتفاقاً باسم المجاهدين. اننا نحذرهم من مغبة هذا السلوك الطائش الزائف ونقول لهم ان الجماعة الاسلامية المسلحة ستتخذ ضدهم الاجراء المناسب اذا واصلوا هذه الحماقة واذا صرحوا باسم المجاهدين او دعوا الى الحوار باسمهم. اننا نحذرهم وسنعرض امرهم امام المحكمة الاسلامية التي ستبت في امرهم وكان امر الله مفعولاً».

ويختم العيايدة شريطه بدعوة «الانقاذيين» الى العودة الى داخل الجزائر:
«... ان كل من ذهب الى الخارج عليه بالعودة الى الجزائر ليعمل مع اخوانه الجنود في الميدان ويجوع معهم ويعرى معهم ويكابد المشاق معهم وتدمى قدماه ويشج رأسه وربما يموت في سبيل الله. ثم بعد ذلك اذا عينته الجماعة للذهاب الى اوروبا فانه يذهب بأمر منها».

واذا كان من شيء يوضحه هذا الشريط فانه يوضح ثلاث نقاط اساسية تتعلق بموقف «الجماعة» من منهج «الانقاذ» وسياستها ازاء العمل المسلح وموقفها من قادة «الانقاذ» في الخارج.

ففي النقطة الاولى يميّز العيايدة بوضوح بين منهج «الجماعة» ومنهج «الانقاذ». فالأولى لا تقبل لا بالديموقراطية ولا الانتخابات ولا البرلمانات، بينما الثانية تسير فيها. وعلى رغم الهجوم الشديد للعيايدة على «اخواننا من السلفية» الذين افتوا لـ «الانقاذ» بدخول الانتخابات، وهو يقصد هنا بلا شك زعيم سلفيي الجبهة الاسلامية الشيخ علي بن حاج، إلا انه لا يحكم عليهم بالكفر بل يطلب الغفران لهم. وهو يذهب الى أبعد من ذلك، باعتماده على فوز «الانقاذ» في الانتخابات كمبرر إضافي لاعتماد العمل المسلح، إذ يعلل قرار الغاء الانتخابات والتعددية بان «الامة اختارت الاسلام».

أما في شأن سياسة «الانقاذ» من العمل المسلح، فإن العيايدة لم يكن مجافياً للحقيقة عندما أخذ على «الانقاذ» عدم لجوئها الى العمل المسلح بتساؤله عن وجودها في أرض المعركة. ويعترف العديد من قياديي «الانقاذ» بأنها دفعت غالياً ثمن ترددها في «اعلان الجهاد» بأن تقلّص وجودها الى حد كبير في مناطق وسط البلاد، في مقابل توسع نفوذ «الجماعة».

وعن قضية قياديي «الانقاذ» في الخارج، كان العيايدة واضحاً بقوله ان «الجماعة» ترفض ان يتحدثوا باسم «المجاهدين» أو يعقدوا صفقات أو يجمعوا الاموال باسمهم. وهو كان بالغ الوضوح بقوله ان هذه اساسية لدى «الجماعة» وان من يتجاهل هذا الانذار سيدفع الثمن بتحويله الى

«المحكمة الاسلامية» التي يعرف الجميع ان حكمها لن يكون سوى القتل. وقد أخذ هذا الموضوع كثيراً من الوقت لدى «الجماعة» قبل ان يتبلور في عهد جمال زيتوني باصداره بيان تهديد قادة «الانقاذ» في الخارج، بل وربما في تنفيذ هذا التهديد عبر اغتيال الشيخ عبدالباقي صحرواي في باريس عام ١٩٩٥.

سقوط الخلافة

في ٥ آذار (مارس) ١٩٩٣، وزعت نشرة «الشهادة» مقابلة مع عبدالحق العيايدة أوضح فيها بعض ملامح منهج «الجماعة». ولعل أهمية هذه المقابلة تكمن في انها تتميّز عن الشريط السمعي بكونها أكثر توازناً منه، لسبب اساسي يتعلق بالفرق بين المكتوب والمسموع. إذ في حين يستطيع الاول ان يركّز افكاره لتكون الاجابة أكثر وضوحاً وتماسكاً، بينما المسموع ربما يكون صادراً عن ساعة غضب فتتأثر الاجابة بالجو العام.

يقول الأمير السابق لـ «الجماعة» عن مبررات الجهاد في الجزائر:

«**أولاً**: ان المأساة الكبرى التي تعيشها الامة في هذا العصر هي سقوط الخلافة، لانها اصبحت تعيش حال نشاز غير طبيعية من جراء الفصل بين القيم والمثل والمبادئ العليا التي تؤمن بها والواقع الجاهلي المزري المفروض عليها.

ثانياً: ظهرت بعد سقوط الخلافة العثمانية حركات اسلامية عديدة كالجماعة الاسلامية في باكستان، جماعة الاخوان المسلمين، وجماعة التحرير وغيرها... ترمي كلها للعودة بكيان الامة الى وضعها الصحيح. فقامت بعمل ضخم في إحياء تراث الامة وفي الرد على الافكار الجاهلية وفي بث الوعي في اوساط المسلمين. غير انها عجزت بعد مسيرة طويلة عن الوصول الى اقامة حكم اسلامي، بل هي إما تتراوح (مكانها) وإما تتقهقر، وذلك لانها كانت دائماً تخالف سنة كونية ثابتة وهي ان هذا الدين لا تقوم له قائمة إلا بايجاد القوة التي تحميه والركن الشديد الذي يؤويه. وبعد تجربة اكثر من سبعين سنة رأينا ان الطواغيت ابداً لا يقهرون بالكلام

والموعظة الحسنة، ورأينا ان الحركات الاسلامية مع انتهاجها نهج الموعظة الحسنة وبُعدها عن استعمال القوة ورفع السلاح وسلوك درب الجهاد فانها كانت دائما تُضرب فيقتل الصالحون ويسجن الابرياء وترمل النساء وييتم الاطفال وتنتهك الحرمات.

ثالثاً: والتجربة الاسلامية التي سلكت درب الجهاد وحققت كثيراً من اهدافها بل وفرت كثيراً من المعطيات الاستراتيجية على المستوى العالمي هي التجربة الافغانية.

رابعاً: إن ارض الجزائر كانت دائماً حاجزاً امام مطامع الحملات الصليبية عبر التاريخ ومن هنا كانت على رأس قائمة المطامع العالمية. وبعد ان دنستها اقدام الصليبيين عملوا كل ما في وسعهم لطمس هوية الامة وإخراجها عن دينها. ان الكيد الذي سُلّط على بلادنا لم يسلط على اي منطقة اخرى من العالم الاسلامي. غير ان الله دائماً كان يقيض لهذه الامة من يذود عن دينها. فمن هنا كان عمل جمعية العلماء المسلمين عملاً ضخماً لا يعلم مقداره إلا الله، ثم بعد ذلك جاء الاستقلال وتربع على كرسي الحكم من أُشربوا حب الحضارة الغربية - سواء في شقها الشرقي او الغربي - وكره هذا الدين وتعاليمه ونظمه وقيمه وعقيدته وكثيراً من الاوجه الخبيثة الموجودة اليوم كانت بالامس لا تتحرج في الفخر بكونها ملحدة. ومن عايش فترة الستينات خاصة في الاوساط «المثقفة» والجامعية يعلم حقيقة هؤلاء الكفار. ولم تخل مرحلة من رجال يدعون الى الله ولا تأخذهم لومة لائم، ومن هذا الطراز كان الشيخ مصباح، والشيخ عبداللطيف سلطاني، والشيخ العرباوي، ومالك بن نبي - رحمهم الله جميعاً -.

ومرت الحركة الاسلامية في الجزائر بمراحل عدة حتى كانت حركة الشهيد بويعلي الذي ادرك ان السبيل الى اعلاء كلمة الله إنما يمر عبر طريق الجهاد، ولكنه كان وحده وكان الدعاة الى الله ما يزالون يعيشون في احلام وسراب وسذاجة فكرية وحركية كانت وما تزال تحتاج الى رصيد من التجربة والعلم. ثم جاءت أحداث أكتوبر (١٩٨٨) وظهرت الجبهة

الاسلامية للانقاذ التي رفعت راية الاسلام ونادت بوجوب تحكيم شرع الله وزكت الامة المشروع الاسلامي وأعلنت ولاءها لله ولرسوله وصودر اختيار الامة وظهرت قوة الكفر الحاقدة وتعرّت الاقنعة وظهر جلياً كرهها لله ولرسوله ولكتابه».

ويتابع: « اننا ما اقدمنا على هذا الامر (اعلان الجهاد) إلا بعد معرفة الادلة الشرعية الموجبة للجهاد. ونحن اليوم نعجب ممن افتوا بكون الجهاد فرض عين في افغانستان، ولم يفرضوا الجهاد في الجزائر وغيرها من بلاد المسلمين مع ان المعطيات الحاملة على إصدار الفتوى (في افغانستان) هي ذاتها الموجودة اليوم في الجزائر وغيرها».

«مرحلة الاعداد»

ويضيف العيايدة متحدثاً عن العمل المسلح:

«يجب ان نبين أمرين هامين:

اولاً: نحن كنا نُعد من زمن بعيد لقتال هؤلاء الطواغيت، وما آمنا في يوم من الايام ان الاسلام يُمكّنُ له عن طريق صناديق الاقتراع.

ثانياً: ونحن لم نكن ننوي الانطلاقة بعد، ولكن كنا نعد انفسنا في مرحلة الاعداد، ولكن الله قدّر واضطررنا (الى) اعلان الجهاد (بعدما) قُتل الابرياء العزل وسجن الدعاة والمخلصون من ابناء هذه الامة وبدأت تصفية حقيقية لابناء الحركة الاسلامية. وبطبيعة الحال كانت الانطلاقة صعبة ومضطربة، وكانت توجد في البداية جماعات جهادية عدة، غير ان النزول عند أمر الله بضرورة توحيد الصفوف – حيث يقول تعالى «إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص» وقال تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» – حمل القيادات الراشدة على الانضواء تحت راية جهادية واحدة. ومن هنا توحدت جماعة منصوري الملياني وجماعة الدكتور ابو أحمد، وجماعة موح ليفيي، وكونت الجماعة الاسلامية المسلحة. وفي حسبي اننا قد وصلنا الى تحقيق اهداف كبيرة سيكون لها دور مهم في مستقبل الجهاد وهي:

أولاً: توحيد الجماعات الاسلامية الجهادية تحت اساس فكري واحد هو اتباع منهج اهل السنة والجماعة وفهم السلف الصالح.

ثانياً: توحيد الصفوف وذوبان الكيانات مما يمنع التصدع واختلاف الكلمة.

ثالثاً: كسر مركب الخوف من الطواغيت ومن عدتهم وعتادهم.

رابعاً: جمع رصيد مهم من التجربة في الشؤون العسكرية والتنظيمية والسياسية والاعلامية وغيرها».

وعن «مستقبل الجهاد» في الجزائر، يقول العيايدة:

«... ان الله وعدنا بالنصر حيث يقول «يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم. تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون. يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم. واخرى تحبّونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين» - اننا نعيش مخاضاً حضارياً ستنبثق منه في اعتقادنا حضارة عالمية جديدة على نهج النبوة. فالعالم اليوم يشهد تهاوي الافكار الجاهلية عموماً. فالافكار الرأسمالية عُرّيت قديماً وها هي تتهاوى. الديموقراطية وكل النظم والمفاهيم الغربية - باستثناء بعض الحق الذي فيها - ليس لها مبررات في الوجود، وما وجودها الساعة إلا لوجود الترسانة الحربية الكبيرة التي تحميها وتنشرها بالقوة. وفي بداية هذا القرن كتب شبنغلر عن «تدهور الحضارة الغربية» وجاء بعده برتراند راسل ليقول بعد معرفة عميقة للحضارة التي ينتسب اليها: لقد انتهى دور الرجل الابيض. فلم تعد لدى الغرب قيم يصدرها اللهم إلا باستعمال وسائل الاكراه عسكرية كانت أم سياسية أم اقتصادية. وهذه الولادة التي نأملها يصاحبها، كأية ولادة، اعراض الوجع مما نراه اليوم حالاً بالمسلمين من اضطهاد وتنكيل في كل مكان من الولايات الاسلامية التي كانت تحت الحكم السوفياتي، في البوسنة، في فلسطين، وافريقيا، بل في كل مكان. وهذه ظاهرة صحيّة في اعتقادنا لأنها تدل على صحو الضمير ويقظة الفكر والتحسس لمعرفة

طريق الخلاص. ولا خلاص لهذه الامة إلا باتباع كتاب ربها وسنة نبيها.

إن النظم في العالم الاسلامي عامة وفي الجزائر خاصة قد تعرت امام الناس وسقطت كثير من الشعارات والرايات المزيفة. وهي اليوم في غاية الضعف واقل هزة ستودي بها بإذن الله. ومن هنا فالمرحلة مواتية للقضاء عليها.

تجمع كل العاملين المخلصين الذين رأوا بعد هذه التجربة ان السبيل الوحيد لاقامة دولة اسلامية هي الخروج على الحكام المرتدين الخونة. ومن هنا تنشأ عندنا قناعة لا تتزعزع في نصر الله. قال تعالى « ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز». ويرونه بعيداً ونراه قريباً».

وعن كلمته للحركات الاسلامية داخل الجزائر وخارجها:

«اننا نطالب كل مسلم ان يقوم بالواجب الشرعي المنوط بعنقه. اما الحركات الاسلامية خارج البلاد فندعوها إلى مساندة الجهاد الجزائري بما تملك من دعاية ومال ونصح.

اما الحركات الاسلامية داخل البلاد فهي في تصوري قسمان:

قسم يوالي الحكام الكفار يسير في ركابهم ويخضع لهم ويخنع خنوع العبيد. فهؤلاء نحن بريئون منهم وحكم الله فيهم واضح إذ يقول تعالى «ومن يتولهم منكم فهو منهم».

وقسم لا يوالي النظام، ولهؤلاء نقول ماذا تنتظرون للانضمام الى قافلة الجهاد؟ فانكم مستهدفون مثلنا سواء بسواء، واحذروا الحسابات الخاطئة، اننا لن نقبل مساومة على هذا الجهاد من اي طرف. ومن جهة اخرى الابواب مفتوحة لكل الطاقات. فالرجل وعمله والرجل وبلاؤه والرجل وسبقه، هذه هي المقاييس عندنا، ولا نقبل كيانات داخل الجماعة. ان التجربة الافغانية استخلصنا منها عبراً كبيرة وبعون الله ستتفادى تلك الاخطاء التي وقع فيها اخواننا. واقول ان الايمان والرجولة تدفعان المرء لكي يكون من اولي السبق لا ان ينتظر ربع الساعة الاخير لينضم عندما يظهر النصر، ثم القضية اعمق من ذلك، انها في الاصل هي الفوز بالجنة والنجاة من النار، وليست من يقود ويتصدر... ومن...

ومن... فاحذروا ايها الاخوة من الحسابات الضيقة على حساب المبادئ واحذروا ان تجدوا انفسكم في الخندق المقابل للخندق الذي كنتم تقاتلون فيه، واللبيب من الاشارة».

واذا كان من ملاحظات على كلام العيايدة هذا انه أظهر ان «الجماعة» ليست بعيدة عن الواقع الذي تعيش فيه والذي تسعى الى الانقلاب عليه، وانها على رغم تطرفها الفكري ليست جاهلة لا بالفلسفات الغربية ولا الشرقية. إن المبادئ التي تقوم عليها «الجماعة»، بحسب ما يُفهم من كلام العيايدة، هي الاسلام لا أكثر ولا أقل. ان خطاب «الجماعة» خطاب بسيط اللغة واضح لا يعتمد المواربة، مثلما قد يفعل غيرها من الأحزاب. القضية عندها سهلة: الجنة أو النار، وليس أسهل من الاختيار باي منهما تُريد «الجماعة» الفوز.

كذلك يتضح من كلامه ان «الجماعة» تنتمي الى التيار الجهادي الذي لا يؤمن بأن الدولة الاسلامية يمكن ان تقوم إلا بالجهاد المسلح.

«الجهاد فرض عين»

ويلقي قيادي من «الافغان الجزائريين» شارك في تأسيس «الجماعة المسلحة» بعض الضوء على مبادئها وخلفيات تأسيسها. ويقول هذا القيادي في مقابلة له مع نشرة «الأنصار»، ان «تكوين («الجماعة») الفعلي بدأ سنة ١٩٨٩، وبالتحديد بعد خروج بعض الاخوة من قيادات «الحركة الاسلامية المسلحة» سابقاً التي أسسها الشيخ بويعلي رحمه الله تعالى. والظروف جعلت الجماعة الاسلامية لا تعلن عن نفسها وتباشر العمل المسلح إلا بعد عملية قمّار (١٨-١١-١٩٩١)، اي بعد سنتين تقريباً من التكوين وجمع الاطارات والكوادر. وعدم الاعلان عن وجود الجماعة راجع لسبب رئيسي هو وجود الجبهة الاسلامية للانقاذ التي كانت في اوج قوتها. فكان الشارع غير مهيّأ للعمل المسلح نظراً الى وجود عمل سياسي مكثف من طرف الاخوة في الجبهة الاسلامية، فكان لزاماً علينا ان نترقب الاحداث، وما ستسفر عنه الاوضاع آنذاك. لكن بعد فشل اللعبة

الانتخابية (مع علمنا المسبق بالنتائج، ومعارضتنا الشديدة لمبدأ الانتخابات)، وانكشاف وسقوط القناع الذي كان الكفر يخفي وراءه وجهه القبيح، رأت الجماعة الاسلامية أن تباشر العمل المسلح، وذلك لتهيؤ كل الظروف الممكنة لاقامة جهاد مسلح وفق الكتاب والسنة»[٣٥].

ويضيف: «ليست الجماعة الاسلامية المسلحة جناحاً خاصاً للجبهة الاسلامية للانقاذ (مع احترامنا الكبير للشيوخ المسجونين). الإعلام المحلي أو الاجنبي يحاول إثبات ذلك، من أجل ايجاد تسوية سياسية. لكن الحقيقة غير ذلك. ثم كيف يمكن للجماعة ان تكون جناحاً للجبهة وميثاقها العملي، ومبادؤها تذهب الى عكس ما ذهبت اليه الجبهة الاسلامية. صحيح هناك بعض الافراد كانوا في الجبهة انضموا الى الجماعة لكن هذا لا يعني انها هي الجبهة (...) الجماعة الاسلامية حينما أسست وضعت نصب عينيها ان الجهاد فرض عين. إذا ديست أرض الاسلام بأقدام الكفر، أو طرأ تغير في الحاكم من الإسلام الى الكفر، أو اذا وقع المسلم أسيراً في يد العدو وجب تخليصه من الأسر، أو سبيت إمرأة من الشرق وجب على أهل الغرب تخليصها (...) شروط إقامة جهاد توافرت، فعلى ما القعود والنكوص؟ فوجود نظام كافر (مرتد) يحكم بغير ما أنزل الله وطرده وتنصيب إمام يحكم بشريعة الله كاملة غير منقوصة. ولم يكن في يوم من الأيام من منهج الجماعة الدخول في الانتخابات أو البرلمانات أو الدخول في دين الديموقراطية».

ويقول ان جماعته لن تتوقف عن القتال «إلى ان يُحكّم شرع الله كاملاً غير منقوص، تحكمه الفئة المؤمنة التي لا تستجيب لا لشرق ولا لغرب، إنما تستجيب لله الواحد القهار. ولن نتوقف حتى إقامة خلافة على نهج النبوة أو نهلك دونها (...) الله لم يأمرنا بمستحيل، بل أمرنا بما نستطيع القيام به. وسخّر لنا في ذلك هذا الكون لاستعماله. ونحن مطالبون بتنفيذ الاوامر ... و«وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله وعدوكم ...». فمتى اكتمل الاعداد والاستعداد سقطت جميع الاعذار الواهية. ونحن مأمورون باقامة الدين حتى لا تكون فتنة (الشرك

والكفر) ويكون الدين (الاسلام) كله لله وليس لأحد من البشر خصوصاً اذا كان كافراً».

ويوضح هذا القيادي موقف جماعته من الحصول على دعم من الخارج، مثل ايران والسودان، فيقول:

«اولاً لماذا نتلقى الدعم من الخارج. فالله قد تكفل لنا بالجهاد وتبعاته (...) ثم ثانياً شعبنا المسلم هو الذي يدعم جهاده المبارك (...) إيران لا يمكن ان نأخذ منها لأنها شيعة، وهل السودان قادر على دعم نفسه حتى يدعم غيره؟».

فتح روما

وعلى رغم نفي هذا القيادي تلقي «الجماعة» دعماً خارجياً، إلا انه يوضح نقطة جوهرية تؤمن بها جماعته وتتعلق بعلاقتها بالجماعات الجهادية الاخرى في العالم ونظرتها الى العالم باسره. إذ يقول «ان علاقتنا مع المجاهدين الآخرين لا تحتاج الى تعليق، لأنهم مسلمون (...) فنحن مع كل راية اسلامية جهادية واضحة في سبيل الله وفق الكتاب والسنة (...) ان الدين لله وليس للجزائر، والجزائر ليست هي الاسلام. إظهار هذا الدين لا يجب ان يكون في الجزائر فقط، بل يجب ان يعم العالم بأسره. نريدها خلافة اسلامية راشدة، وليست قومية عمية جاهلية!! ونحن نطمح ونرجو من الله أن نكون من الجنود الفاتحين لروما (...) نعم روما. فقد جاء في الصحيح ان الرسول صلى الله عليه وسلّم قال: ستُفتح عليكم رومية».

مصادر الفصل الثاني:

١. مصطفى بويعلي من مواليد ٢٧ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٨ في الدرارية. عمل في صفوف جبهة التحرير الوطني خلال حرب الاستقلال. تزوج سنة ١٩٦٢ وله ثمانية ابناء وبنات.

٢ . مصير هؤلاء الزعماء الاسلاميين كان السجن او الاقامة الجبرية .

٣ . سُجن الشيخ محفوظ نحناح ورفيقه الشيخ محمد بوسليماني بين ١٩٧٧ و١٩٨٠ بعد اتهامهما بمعارضة ميثاق ١٩٧٦ وتوزيع مناشير تحريضية وقطع اعمدة هاتف . ويشير السيد أبو جرة سلطاني في كتابه «جذور الصراع في الجزائر» الصادر عن «المؤسسة الجزائرية للطباعة» عام ١٩٩٥ ، ص ٩٥ ، ان السلطات الامنية ضبطت من القائمين بعملية قطع اعمدة الهاتف على «مخطط دقيق لقطع ١١ عموداً فقط من أصل ازيد من ١٥٠٠ عمود كانت تربط الشبكة الهاتفية بالعاصمة ، وتبين بعد تحديد المواقع ان هذه الاعمدة الـ ١١ المحددة في الخريطة هي الاعمدة التي تربط القطاعات الحيوية بالنقاط الاستراتيجية بين الولاية (البليدة) والعاصمة (الجزائر)» . ويقول سلطاني ان التساؤل المطروح في ذلك الوقت هو من اين حصل بوسليماني ونحناح على «الخريطة التفصيلية (السرية)» لشبكة الهاتف» . لكنه يتوقف دون القول اذا كان عمل الشيخين جزءاً من خطة اكبر للانقلاب على حكم الرئيس هواري بومدين . وسلطاني من قادة حركة «حماس» في الشرق الجزائري وأحد وزرائها في الحكومة الجزائرية .

٤ . «الاستاذ محفوظ نحناح : رجل الحوار» ، ابراهيم بن عمر ، دار «وحدة عيسات ايدير» ، الجزائر ، ١٩٩٥ . ص ١٦ .

٥ . المصدر السابق نفسه : «رجل الحوار» ، ص ١٦ .

٦ . رابح كبير يروي تجربته في الحركة الاسلامية الجزائرية ، مجلة «الوسط» العدد ٧٥ بتاريخ ٥-٧-١٩٩٣ .

٧ . قتلت قوات الامن بويعلي وثلاثة من اتباعه في مكمن في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ . وتفيد روايات عديدة ، بعضها من جزائريين كانوا على إتصال بمسؤولين في السلطة وبعضها الآخر من اشخاص كانوا في «الحركة الاسلامية المسلحة» ، ان سائق بويعلي هو من وشى به الى قوات الامن ، بعد اعتقاله وتعذيبه . وقُتل السائق ، ويدعى عمر طالبي ، في الحادث .

٨ . وكالة «رويترز» ، نقلاً عن اذاعة الجزائر ، في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٠ . راجع «الحياة» في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٩٠ . وأصدر الرئيس الشاذلي بن جديد ، بعد حملة واسعة لـ«الجبهة الاسلامية للانقاذ» ، عفواً رئاسياً في تموز (يوليو) ١٩٩٠ عن المعتقلين الاسلاميين .

٩ . راجع «الحياة» في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ ، نقلاً عما أوردته وكالة «رويترز» عن المحاكمة .

١٠ . سمح الغاء السلطة الجزائرية نتائج انتخابات ١٩٩١ ، بتكتل التيارات الاسلامية التي توالي «الانقاذ» وتقبل بالانتخابات ، مع التيارات الاخرى المتشددة التي لا تؤمن أصلاً بالانتخابات والتعددية السياسية (مثل «جماعة الملياني») .

١١ . التقدير الجزائري «شبه الرسمي» لعدد «الافغان» العائدين ورد في وكالة «فرانس برس» في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ .

١٢ . درس شبوطي في معهد تخريج الائمة في مدينة مفتاح ، شرق الجزائر العاصمة ، وعمل إماماً لسنوات عدة في مسجد في حي بن زرقة في منطقة برج الكيفان في ضواحي العاصمة . المصدر : نشرة «الانصار» العدد ٩٨ ، تاريخ ٢٥-٥-١٩٩٥ ، ص ١٤ .

١٣ . راجع يحيى ابو زكريا في «الحركة الاسلامية المسلحة»، دار العارف للمطبوعات (بيروت) ص٧٤ .

١٤ . يُعالج ظهور «حركة الدولة الاسلامية» في الفصل الثالث .

١٥ . راجع بيان «نداء الجهاد» الذي يحمل الرقم خمسة . نسخة منه مع الكاتب .

١٦ . حوارات خاصة مع «افغان عرب» واسلاميين جزائريين يعيشون في اوروبا .

١٧ . يروي أحد «الافغان الجزائريين» اللاجئين في أوروبا القصة الآتية التي يقول انها حصلت معه في الجزائر للتدليل على مدى «الاختراق» الذي كانت جماعته تعاني منها : «لقد جُمع العديد من الافغان الذين نزلوا الى الجزائر عام ١٩٩٢ في مكان واحد ثم قتلوا . كانوا ينزلون الى الجزائر عن طريق الأخ قاري السعيد ويتجمعون في مكان معين في سطيف (شرق الجزائر) . بعد تجمّعهم هناك، استقدمت قوات الامن قوات وحاصرتهم وقتلتهم عن آخرهم» . ويقول انه نجا من القتل لانه كان خارج المنطقة يشتري اغراضاً لاعضاء المجموعة عند وقوع الهجوم . مقابلة خاصة معه في شباط (فبراير) ١٩٩٨ . ومعلوم ان جزائريين يعيشون في المنفى يؤكدون ان بعض «الأفغان الجزائريين» هم أصلاً عملاء لأجهزة الأمن الجزائرية التي أرسلتهم إلى أفغانستان لجمع المعلومات عن «المجاهدين» الأفغان لمصلحة الاستخبارات السوفياتية . وقد تحدث الكاتب إلى مسؤولين جزائريين سابقين وأعضاء في أجهزة أمنية جزائرية أكدوا له أن الحكم الجزائري أرسل فعلاً أشخاصاً إلى أفغانستان لجمع المعلومات عما يحصل فيها واختراق الجماعات الإسلامية العربية التي كانت بدأت تتكوّن هناك .

١٨ . راجع كتاب «السيف البتار في من طعن في المجاهدين الاخيار وأقام بين اظهر الكفار»، الصادر عن «الجماعة الاسلامية المسلحة» . ويحمل الكتاب، غير المؤرخ، اسم عبدالمؤمن الزبير (ابو المنذر)، أحد قادة «الجماعة» . ص ١٢ . ووزّع أنصار لـ «الجماعة» في بريطانيا هذا الكتاب في بداية ١٩٩٧ .

١٩ . المصدر السابق نفسه، ص ١٢ .

٢٠ . اغتيل عبدالله عزام مع ابنيه، محمد وابراهيم، في بيشاور في باكستان في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ . وكان يُعتبر «أمير المجاهدين العرب» .

٢١ . على رغم ان مصادر إسلامية عديدة تؤكّد أن قوّات الأمن هي التي قتلت قاري السعيد في قسنطينة، إلا أن بعض المعلومات يقول أنه راح ضحية تصفيات داخل الجماعة المسلحة . ونقلت وكالتا «فرانس برس» و«رويترز» في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٤ عن الأجهزة الأمنية الجزائرية انها قتلت بودالي (٢٩ عاماً) في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) في اشتباك قرب باتنة (شرق) . وأوضحت أجهزة الامن ان بودالي متهم بأنه وراء عدد كبير من الاغتيالات في شرق الجزائر، وانه نظم في العام ١٩٩٢ عملية فرار الشيخ رابح كبير الى الخارج بينما كان تحت الاقامة الجبرية في مسقط رأسه في القل (شرق)، وهو أمر تنفيه أوساط كبير . وكانت «الجماعة المسلحة» عينته «أميراً» على «المنطقة الخامسة» (شرق البلاد) بعد التعديلات التي أدخلت على قيادتها في مطلع تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٤ في اعقاب تولي محفوظ طاجين (أبو خليل)، لفترة وجيزة، الامارة خلفاً للشريف قواسمي («ابو عبدالله احمد») الذي قتلته قوات الأمن في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ . وتلقى بودالي دروسه في الفقه

في سورية. وتميّز بعد عودته الى الجزائر في العام ١٩٩١ بخطبه النارية التي كان يلقيها في مساجد الأحياء الشعبية في قسنطينة. واختفى عن الأنظار بعد وقف الانتخابات وحل الجبهة الاسلامية للانقاذ في مطلع العام ١٩٩٢.

٢٢. حكم على الملياني، بعد اعتقاله، بالاعدام ونفذ فيه الحكم في آب (اغسطس) ١٩٩٣.

٢٣. مقابلة خاصة مع أمير «المنطقة الثانية» في «الجماعة المسلحة» حسان حطاب، آذار (مارس) ١٩٩٨.

٢٤. مقابلة مع قيادي اسلامي جزائري. بروكسيل، في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧.

٢٥. مخلوفي ضابط سابق في الجيش الجزائري، عمل صحافياً في «المساء» و«المنقذ» بعد خروجه من السلك العسكري. التحق بالجبهة الاسلامية للانقاذ، وله كتيب مشهور بعنوان «العصيان المدني». لجأ الى العمل السري في ١٩٩١، وكان من دعاة اعلان الجهاد خلال اضطرابات حزيران (يونيو) ١٩٩١.

٢٦. يحمل كتاب «هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين» لجمال زيتوني («ابو عبدالرحمن أمين») تاريخ ٦ شعبان ١٤١٦هجرياً. ووزّع في لندن عام ١٩٩٦.

٢٧. خلال محاكمة اعضاء مجموعة قمار، قال الشاهد علي شيبوب انه عثر على احد الحراس، الجندي احمد كسري، مقتولاً وكانت اعضاؤه التناسلية في فمه. وقال ان المهاجمين كانوا يرتدون عمائم ويصرخون الله اكبر. وقتل في الهجوم على قمار ثلاثة عسكريين، كما قتل ٢٩ شخصاً (بينهم اربعة جنود) في مطاردات تلت الهجوم. وشملت المحاكمة ٦٢ شخصاً حُكم بالبراءة على ١٦ منهم (بحسب ما افادت اذاعة الجزائر)، فيما حكم على آخرين بالسجن لفترات تتراوح بين اربع سنوات والسجن مدى الحياة. وفي ختام المحاكمة صاح المتهمون الذين دفعوا ببراءتهم، بـ «الله اكبر» وشعارات للجبهة الاسلامية للانقاذ. راجع تفاصيل المحاكمة في وكالة «رويترز» بتاريخ ٤ آيار (مايو) ١٩٩٢.

٢٨. مقابلة خاصة مع أحد معاوني العيايدة. بروكسيل، ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧.

٢٩. إتهم وزير الدفاع الجزائري السابق اللواء خالد نزار، في مقال له نشرته صحيفة «الوطن» الجزائرية بتاريخ الثاني من شباط (فبراير) ١٩٩٨، المغرب بعدم التعاون في قضية العيايدة. وروى نزار في المقال تفاصيل المفاوضات لتسلم العيايدة، مشيراً الى ان الرباط حاولت ابتزاز الجزائر بربط تعاونها في قضية «أمير الجماعة» بتعاون الجزائر معها في قضية الصحراء الغربية.

٣٠. راجع «الحياة» في ١٧-٠٦-١٩٩٤.

٣١. المعلومات المتوافرة عن عيسى بن عمار ضئيلة جداً. ولا يُعرف التاريخ الدقيق لمقتله، لكن يتردد انه سقط في اشتباك مع قوات الأمن في منطقة البليدة، جنوب العاصمة، في آب (اغسطس) ١٩٩٣.

٣٢. راجع «السيف البتار» الفصل الرابع، الصفحات من ٢٠ الى ٢٨.

٣٣. تتوافر نسخة من البيان الثاني لـ «الجماعة»، ونسخة من نشرة «الشهادة» التي تحوي المقابلة مع العيايدة. أما شريط العيايدة فقد نشرت مقتطفات منه مجلة «الوسط» في عددها

الرقم ٦٠ تاريخ ٢٢/٣/١٩٩٣ .

٣٤ . راجع المقابلة مع مسؤول «الجماعة» المؤلفة من خمس صفحات في العدد ١٧ من نشرة «الانصار» في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ .

٣٥ . المصدر السابق نفسه .

الفصل الثالث

بدء العمل المسلّح

يُربط بدء الازمة الجزائرية الحالية، غالباً، بتاريخ الغاء الانتخابات واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. لكن العمل المسلح، بالنسبة الى الجبهة الاسلامية للانقاذ، لم يبدأ في ذلك التاريخ، إذ تأخر – وثمة من يقول انه تأخر جداً – اعلانه الى منتصف العام ١٩٩٣، وكانت وقتها ساحة العمل المسلح قد انتقلت في شكل كبير الى جماعات مسلحة تتعارض مع «الانقاذ» في كل شيء تقريباً من المنهج الى الاستراتيجية.

ينقسم هذا الفصل الى قسمين. يتناول أولهما عملية التدرج الذي سارت فيها «الانقاذ»، بعد الغاء الانتخابات، من (أ) اعتماد استراتيجية المواجهة الشعبية والسياسية الى (ب) استراتيجية المواجهة المسلحة. كذلك يتناول المحاولات الاولى، الفاشلة، لتشكيل (ج) «الجيش الاسلامي للانقاذ» ليكون ذراعاً عسكرية للجبهة الاسلامية، وبداية (د) ابتعاد تيار «الجزأرة» عن «الانقاذ». أما القسم الثاني فيتناول التقدم الكبير الذي حققته «الجماعة المسلحة» على حساب «الانقاذ» في ١٩٩٣. وينقسم هذا القسم بدوره الى جزئين هما (أ) الخلاف بين «الجماعة» و«الانقاذ» بالنسبة الى عمليات الاغتيال وعلى رأسها قتل رئيس الحكومة السابق قاصدي مرباح، و (ب) سياسة «الجماعة» في استهداف الصحافيين والمثقفين والاجانب.

القسم الأول

أ) تحريك الشارع

مع الغاء نتائج الدورة الاولى من الانتخابات وبدء انتقال قادة الجبهة الاسلامية الى العمل السري - أو الى المحتشدات في الصحراء - اعتمدت قيادة «الانقاذ» استراتيجية تقوم على تحريك الشارع ضد الحكم الجزائري الذي كان بلا شك في وضع من أحرج ما مر فيه في السنوات الماضية. لكن الملايين الثلاثة الذين أدلوا بأصواتهم للجبهة الاسلامية قبل شهر فقط، لم يستطيعوا ان يحققوا لها ما حققه ملايين آية الله الخميني بشاه ايران، رضا بهلوي، في ١٩٧٩ في طهران. لقد كانت «الانقاذ» من دون شك تتوقع ان تتكرر على يدها التجربة الايرانية وتغادر «الطغمة» مطار الجزائر مثلما غادر الشاه بلاده في ذروة المواجهات بين المتظاهرين ورجال الأمن. لكن ذلك لم يكن ليحصل وفشلت الاستراتيجية الاولى لـ«الانقاذ»، استراتيجية المواجهة الشعبية.

إعتمدت «الانقاذ» في استراتيجية تحريك الشارع خطة ثنائية، تقوم على الدعوة الى تنظيم تظاهرات وتجمعات تطالب باحترام «كلمة الشعب» التي عبّر عنها في الانتخابات الأخيرة، وبدعوة العسكريين الى عصيان أوامر مسؤوليهم اذا طلبوا منهم اطلاق النار على المتظاهرين. وكانت قيادة «الانقاذ» متفائلة بإمكان نجاح هذه الخطة. إذ اعتقدت ان الشعب الذي أعلن تأييده مشروعها في الانتخابات قبل أيام فقط، سيستجيب نداءاتها وينزل الى الشارع مطالباً باحترام نتائج صناديق الاقتراع واستكمال المسار الانتخابي. واعتقدت أيضاً ان افراد الجيش الشعبي الوطني، سليل جيش التحرير، لن يطلقوا النار على مواطنيهم. وقد عبّر رئيس المكتب التنفيذي الوطني الموقت لـ «الانقاذ» الشيخ عبدالقادر حشاني عن ذلك عندما وجه نداءه الشهير الى افراد القوات المسلحة داعياً إياهم الى عدم توجيه النار على المواطنين، وهو النداء الذي فسرته السلطة بأنه تحريض للعسكريين على التمرد. ودفع حشاني ثمن ندائه ست سنوات في السجن، إذ بقي

معتقلاً من دون محاكمة من كانون الثاني ١٩٩٢ حتى تموز/ يوليو ١٩٩٧ عندما حوكم محاكمة سريعة وحكم عليه بالسجن، لكنه خرج منه بسبب قضائه فترة محكوميته. وفي أي حال، فشلت توقعات «الانقاذ» فشلاً ذريعاً، فلا الشعب تحرك في الشكل الذي كانت تتوقعه الجبهة الاسلامية، ولا عصى العسكريون رؤساءهم وامتنعوا عن اطلاق النار على المتظاهرين.

ويؤكد السيد عبدالكريم غماتي ان قيادة «الانقاذ» لم تكن تريد اللجوء الى العمل المسلح بعد الغاء الانتخابات. إذ يقول: «كان قرار مجلس الشورى في الجبهة الاسلامية للانقاذ واضحاً، إذ أكد ان الجبهة لن تستخدم سوى الوسائل السلمية في معارضة النظام. والوسائل السلمية التي فكّرت الجبهة الاسلامية في استخدامها كانت تنظيم مسيرات احتجاجاً على وقف المسار الانتخابي أو إرسال رسائل ووثائق تشرح وجهة نظرنا من الانقلاب أو تدين مخالفة النظام الدستور. وقد ناقشت خلية الأزمة في الجبهة الاسلامية موضوع المسيرات وإمكان تجميع الناس، مثلما حصل في ايران (خلال الثورة على الشاه)، وانزالهم الى الشارع في مواجهة الجيش على ان يبقوا في وجهه حتى اعادة الكلمة الى الشعب والتراجع عن الانقلاب. لكن الخلية رفضت هذه الفكرة لأن ارواحاً كانت ستسقط بسببها وكنا نرى ان النظام لن يتردد في قتل الناس اذا قاموا بمسيرات وتجمعات. لم نكن نريد ان يُستخدم السلاح في وجه المواطنين. لذلك اعتمدنا خطة أخرى. بدل عقد تجمعات متواصلة لا تتوقف إلا بعد التراجع عن الانقلاب، قررنا الدعوة الى تنظيم بعض المسيرات في المدن الكبرى، بعد صلاة الجمعة، للتعبير عن الاحتجاج على تصرف السلطة»[1].

والحق ان «الانقاذ» حاولت مراراً تحريك الشارع، خلال الاشهر الاولى الحرجة من ١٩٩٢، بدعوتها الى مسيرات وتجمعات لا سيما بعد صلاة الجماعة أيام الجمعة من كل اسبوع. ووقعت بالفعل اشتباكات عديدة محدودة بين مؤيديها وقوات الامن. لكن الغلبة كانت باستمرار

لقوات الامن التي نجحت في خلال أشهر معدودة فقط من بدء الازمة، في إحباط كافة التحركات الشعبية المساندة لـ «الانقاذ». وقد عمدت قوات الأمن الى اجراءات عدة لاحباط تحركات «الانقاذ»، كان أولها تطويق المساجد قبل الصلاة، ومنع حصول تجمعات خارجها. واذا كان ذلك وحده لا يكفي، فإن قوات الامن عمدت الى أجراء آخر تمثّل في حرمان «الانقاذ» ورقة اساسية من اوراقها، ألا وهي ورقة ناشطيها الذين كانوا يشرفون على تنظيم مسيراتها أيام العمل السلمي. إذ كان من الاجراءات الاولى التي أقدمت عليها السلطة إثر وقف المسار الانتخابي، إعتقال ما يقرب من ٤٠ الفاً من ناشطي الجبهة ونقلهم الى «محتشدات» (مراكز اعتقال كبيرة) أقيمت في عمق الصحراء.

وإضافة الى سياسة عقد التجمعات، لجأت «الانقاذ» الى اجراء اتصالات سياسية بهدف تكتيل معارضي الغاء الانتخابات في صفها ضد الحكم. وفي هذا الاطار عقد برلمانيون منتخبون على لوائح الجبهة الاسلامية لقاءات مع سياسيين جزائريين وأصدروا بيانات تدين «الانقلاب». ومن جملة هذه التحركات النداء الذي وجّهه النواب الـ١٨٨ لـ «الانقاذ» الى الرأيين المحلي والدولي وقالوا فيه ان برلمانيي الجبهة «لا يريدون إلا شيئاً واحداً هو استقرار البلاد، ولا يكون هذا الاستقرار إلا باحترام ارادة الشعب والمحافظة عليها». كذلك وجّه النواب بياناً آخر اعتبروا فيه ان المجلس الاعلى للأمن «تجاوز صلاحياته الدستورية» بتعيينه المجلس الاعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف. ورفض النواب الاعتراف بمجلس الدولة الذي وصفوه بانه «مجرد مجلس فرض وصاية على الشعب». كذلك وجّه برلمانيو «الانقاذ» رسالة الى بوضياف، على رغم عدم اعترافهم برئاسته، وصفوه فيها بانه «مجاهد» نظراً الى دوره في تنظيم ثورة الاستقلال. وجاء في تلك الرسالة: «ايها المجاهد... ان الذين أوصلوا البلاد الى هذه الأزمة يريدون ان يستغلوا شرعيتكم التاريخية لتحقيق غرضهم في التسلط على الشعب (...) ايها المجاهد انما جاؤوا بكم بعد ٣٠ سنة من النفي والتهميش لاستعمالكم في تحطيم ما كنتم تريدون

بناءه بالأمس وهو دولة جزائرية في إطار المبادئ الاسلامية (...) اللهم فاشهد اننا قد بلغنا ونصحنا وبرأنا ذمتنا»[٢].

وبخسارة ناشطيها وفشل خطط تحريك الشارع، الشعبي والسياسي، وجدت «الانقاذ» نفسها تسير مرغمة نحو اعتماد العمل المسلح، وهو خيار لا يبدو ان العديد من قادتها كانوا يحبذونه. ويؤكد ذلك عبدالكريم غماتي الذي يقول ان «الجبهة الاسلامية للانقاذ، ممثلة بـ «خلية الازمة»، لم تتخذ حتى تاريخ خروجي من الجزائر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، قراراً بالدخول في العمل المسلح. لقد طالبت الجبهة الاسلامية في كل البيانات التي أصدرتها منذ كانون الثاني (يناير)، بتراجع النظام عن الانقلاب واستكمال المسار الانتخابي. صحيح ان هناك من كان يخوض العمل المسلح ويكفّر الشرطة. لكن الجبهة لم تُقرّ رسمياً حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ مبدأ العمل المسلح. بل هي عارضت كثيراً من الاخوة الذين كانوا يريدون الخوض في القتال. والحقيقة ان الجبهة الاسلامية لم تدع في شكل صريح الى العمل المسلح الى غاية التحاق بعض قادتها بالجماعة الاسلامية المسلحة في آيار (مايو) ١٩٩٤»[٣].

ويؤيد كلام غماتي الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني السيد عبدالحميد مهري الذي يؤكد أيضاً ان قادة «الانقاذ» لم يكونوا يريدون مواجهة مسلحة مع الحكم وانهم أكدوا له ذلك بُعيد الغاء الانتخابات. ويقول في هذا الاطار: «بعد الغاء المسار الانتخابي اتصلت بنا قيادة الجبهة الاسلامية للانقاذ ورابح كبير على وجه التحديد، وطلبوا لقاء عاجلاً. التقيناهم مع وفد من جبهة التحرير الوطني وحددنا موقفاً مسبقاً طرحناه عليهم وطلبنا من ممثلي قيادة الجبهة الاسلامية للانقاذ التزام ثلاثة امور: الأول عدم اللجوء الى العنف، وثانياً حل كل المشاكل عن طريق الحوار، وثالثاً المحافظة على الوحدة الوطنية. وكانت استجابتهم كاملة، وقالوا اننا نؤكد جوابنا بعد رجوعنا الى مجلس الشورى. ونقلت هذا الحديث الى الاخ حسين آيت أحمد (زعيم جبهة القوى الاشتراكية) وكنت قلت لقيادة جبهة الانقاذ ان يتصلوا ايضاً بجبهة القوى الاشتراكية.

وتم الاتصال بين الاخ آيت أحمد وجبهة الانقاذ وأكد لهم الامر نفسه. واتصلت بمسؤول كبير إذذاك وأبلغته ما حصل، لكنه قال: ان لنا خطة غير هذا السبيل ونحن عازمون على تنفيذها»[٤].

ويُقرّ مهري في المقابل بأن تيارات «الانقاذ» لم تكن كلها تنادي بالعمل السلمي. ويقول: «هناك فصائل اسلامية كانت متبنية العنف حتى في الثمانينات ومارسته بالفعل. ومما لا شك فيه ان بعض الجماعات المنضمة الى الجبهة الاسلامية للانقاذ كانت تعتمد العنف وسيلة للوصول الى السلطة وتكوين دولة اسلامية. لكن مؤتمر باتنة أفرز غالبية زكّت اللجوء الى الوسائل السلمية والدخول في الانتخابات. وكان الطرف المنادي بالعنف صرح بان الديموقراطية لعبة في ايدي الحكام وان الانتخابات لعبة أيضاً في يدهم، وانها اذا لم تُحقق اغراضهم من خلال الانتخابات فانهم سينقلبون عليها. وهو ما وقع بالفعل مع الأسف الشديد وزكّى الطروحات المتطرفة في الحركة الاسلامية. لهذا من وجهة نظرنا ان ايقاف المسار الانتخابي لم يكن فقط خطأ حقوقياً وقانونياً، وانما كان ايضاً خطأ سياسياً كبيراً بحيث جعل انصار الحل السلمي وانصار الممارسة الديموقراطية، يبدون وكأنهم دخلوا في لعبة»[٥].

«خلية الأزمة»

مع الغاء الانتخابات في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ وبدء اعتقال قياديي «الانقاذ» وناشطيها، انتقلت قيادة هذه الجبهة الى العمل السري. وقد تولت الاشراف على هذه العمل مجموعة من قياديي الجبهة في اطار اتُفق على تسميته «خلية الازمة» التي أدارت في شكل شبه كامل شؤون الجبهة منذ حلّها في آذار (مارس) ١٩٩٢. ويكشف عضو هذه الخلية السيد عبدالكريم غماتي ظروف إنشائها، فيقول:

«عقدت الجبهة الاسلامية بعد الدورة الاولى من الانتخابات (٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١) وقبل موعد الدورة الثانية (التي كانت مقررة بعد ذلك بشهر) لقاءين لمجلس الشورى الوطني لدرس الاوضاع. إذ

كانت أنباء تفيد ان هناك تحركات لقادة الجيش تسعى الى وقف المسار الانتخابي. وهذه الانباء تسربت من بعض المسؤولين في النظام. لذلك ناقش لقاءآ مجلس الشورى كيفية التعامل مع الوضع في حال أوقفت السلطة المسار الانتخابي أو وقع انقلاب عسكري. الشيء الذي اتفق عليه مبدئياً في ذلك اللقاء ان تستمر الجبهة في استعمال كل الوسائل السلمية لارغام النظام على مواصلة الممارسة السياسية الحرة والتراجع عن أي مغامرة قد يقدم عليها، والعمل بكل الوسائل الممكنة التي تُقنع النظام بالاستمرار في الانتخابات. وقد رأينا في هذه اللقاءات ان المرحلة بالغة الخطورة، وان المستقبل قد لا يتيح لنا ان نجمع مجدداً اعضاء مجلس الشورى الوطني وعددهم نحو ٦٦ فرداً. فاقترح الاخ عبدالقادر حشاني تشكيل خلية للأزمة من ٥ أو ٦ أو ٧ أعضاء تسيّر عمل الجبهة الاسلامية في الظروف الصعبة بحيث انها تستطيع الالتقاء بسهولة أكثر وبحرية أكبر لدرس الوضع. لكن خلافات ظهرت بين الاعضاء الجدد والقدامى في مجلس الشورى الوطني في شأن تعيين أعضاء الخلية، فطلب حشاني ان تُعطى له حرية اختيار اعضاء الخلية والعمل معهم بشرط ان يكون الاعضاء من مجلس الشورى الوطني الذي يضم ممثلي الولايات، القدامى أو الجدد الذين انضموا في باتنة، ومن المكتب التنفيذي الوطني. إختار حشاني اعضاء الخلية من بين الذين عنده ثقة فيهم. وقد اعطى مجلس الشورى حشاني صلاحية تشكيل الخلية وحق اتخاذ قرارات بتسيير شؤون الجبهة اذا انتقلت الى العمل السري، لكنه اشترط ان تعود الخلية للتشاور معه (مجلس الشورى) في القضايا المصيرية. اتُخذ هذا القرار قبيل الانقلاب. وقادت الخلية الجبهة بعد الغاء الانتخابات»[٦].

لكن هذه الخلية لم تظهر أبداً الى العلن، وبقيت تصدر بيانات الجبهة بعد الغاء الانتخابات مثلما كانت تصدر قبله موقّعة من المكتب التنفيذي الموقت، وهو بمثابة الهيئة التنفيذية للجبهة في موازاة الهيئة التشريعية لها ممثلة بمجلس الشورى الوطني. ويشرح غماتي سبب عدم حمل بيانات الجبهة، في العمل السري، اي إشارة الى «خلية الأزمة»، فيقول: «لم

يكن يمكن الجبهة الاسلامية للانقاذ ان تُصدر رسمياً بياناتها باسم «خلية الازمة». إذ ان تشكيل الخلية إجراء تنظيمي داخلي اتخذته الجبهة، ويبقى الاطار الشرعي الذي تخرج منه القرارات هو المكتب التنفيذي الوطني الموقت. بقي الشيخ حشاني، على رغم رئاسته الخلية، يُعد بيانات الجبهة باسم المكتب الوطني حتى تاريخ اعتقاله في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. بعد ذلك تولى الاخ رابح كبير إصدار البيانات، فأصدر بياناً او بيانين ثم اعتُقل. بعد اعتقالهما اجتمع من تبقى من أعضاء الخلية، وبينهم الاخوة قاسم تاجوري ويخلف شراطي وعثمان عيساني وانا، واتفقنا على ان الذي يمضي بيانات الجبهة يجب ان لا يعطي النظام فرصة ليعتقله. إختار عيساني ان لا يقود تلك المرحلة، فاتفقنا على ان نكلّف الاخ عبدالرزاق رجام مسؤولية إمضاء البيانات وضمه الى الخلية ولكن ليس بصفته رئيساً لها. كانت صلاحيته ان يُصدر بيانات الجبهة الاسلامية ويدخل مباشرة في العمل السري لئلا يُعطي السلطة فرصة إعتقاله. وهذا ما حصل. إنتقل رجام الى السرية واستمر في إمضاء البيانات باسم المكتب التنفيذي الوطني»[٧].

هدام وكبير

وفي موازاة «خلية الأزمة» التي أشرفت على تسيير شؤون الجبهة الاسلامية في الداخل، ظهرت في الخارج قيادتان تولّتا التحدث باسم الجبهة وشرح وجهة نظرها الى الرأي العام الدولي. وقد خرجت هاتان القيادتان على دفعتين: الأولى في آذار (مارس) ١٩٩٢ وتمثلت في وفد ضم ثلاثة من النواب المنتخبين على لوائح «الانقاذ» هم شريف لحرش وأنور هدام والسعيد الهلالي، والثانية كانت بقيادة السيد رابح كبير وعضوية القياديين في الجبهة السيدين عبدالكريم غماتي والعربي النوي. وعلى رغم ان قياديي «الانقاذ» يرفضون التحدث بصراحة عن هذا الموضوع لحساسيته داخل الجبهة، فإن الواضح ان هيمنة تيار «الجزأرة» على وفد البرلمانيين كان سبباً اساسياً في ارسال وفد آخر من «سياسيي»

الجبهة وليس نوابها، لتمثيل «الانقاذ» في الخارج.

ويشرح السيد غماتي تفاصيل خروج «البعثة البرلمانية» وإتباعها بالوفد السياسي بقيادة كبير، فيقول:

«ليس سراً ان مشاكل تنظيمية حصلت داخل الجبهة الاسلامية بعد الغاء الانتخابات. كان مجلس الشورى الوطني يضم تيارات مختلفة ساهمت بلا شك الظروف الاستثنائية للعمل السري في تعقيده وتضخيمه. إذ شهدت بداية السنة توجيه ضربات كثيرة ومتلاحقة للجبهة. فقد اعتقل الاخ حشاني ثم الاخ رابح، ثم اعتُقلت انا في شباط (فبراير) وبقيت في مخفر تابع للمحافظة المركزية للشرطة في العاصمة من تاريخ الاعتقال في ١٢ شباط (فبراير) حتى ١٩ آذار (مارس) ١٩٩٢. بعد خروجي من السجن بقيت حراً لفترة قبل ان التحق مجدداً بخلية الازمة. كنت في تلك الفترة على اتصال باعضاء مجلس الشورى الوطني وبالخصوص مع رابح كبير، كما كُلفت بمتابعة ملف الشيوخ المسجونين مع المحامين. في خلال تلك الفترة حصلت أمور كثيرة أثارت حساسيات داخل الجبهة. من هذه الحساسيات تلك التي أبداها اعضاء في مجلس شورى الجبهة على البعثة البرلمانية للجبهة الاسلامية في الخارج. كانت فكرة إرسال وفد من برلمانيي الجبهة الى الخارج أُقرت قبل الانقلاب (...) اختار اعضاء الخلية في بداية مارس (آذار) ثلاثة نواب هم شريف لحرش (طبيب) من قسنطينة رئيساً للوفد، أنور هدام من تلمسان وكذلك السعيد الهلالي من باتنة. وهذا الثلاثي كُلف الذهاب الى الخارج كوفد برلماني يسعى الى الاتصال بالبرلمانيين في اوروبا وكذلك بالجمعيات غير الحكومية المكلفة حقوق الانسان. ولم يكلف هذا الوفد تمثيل الجبهة الاسلامية للانقاذ سياسياً لأن ذلك الامر يعتمد على المسؤولين السياسيين للجبهة الاسلامية ويتم بقرار مجلس الشورى الوطني للجبهة او بقرار الشيوخ وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج. غادر الوفد البرلماني الجزائر لكن سرعان ما حصل خلاف داخله فقرر لحرش المغامرة بالعودة الى الجزائر حيث اعتُقل. وبعد فترة صرنا نسمع انتقادات كثيرة من أعضاء في مجلس الشورى والمكتب

التنفيذي للبعثة البرلمانية. واستمر هذا الوضع حتى حزيران (يونيو)، إذ عُقد اجتماع - قبل نحو اسبوع من بدء محاكمة شيوخ الجبهة - ضم اعضاء في مجلس الشورى الذي كان لا يزال نحو ١٩ من اعضائه لا يزالون في الحرية. عقدنا الاجتماع في ضواحي العاصمة لنعيد تنظيم خلية الأزمة. من بين الاعضاء الـ ١٩ في مجلس الشورى حضر ١٤، فيما حضر من خلية الازمة اربعة أعضاء. قرر مجلس الشورى في هذا اللقاء إرسال وفد سياسي الى الخارج ليمثّل الجبهة بدل البعثة البرلمانية. وكان الأخ رابح كبير وقتها في الاقامة الجبرية. فقرر المجلس أن يخرج وفد من ثلاثة اعضاء برئاسة الاخ رابح وعضويتي والاخ العربي النوي. في تلك الفترة كان الاخ رابح أرسل رسالة الى شيوخ الجبهة الاسلامية المعتقلين الذين ردّوا عليه برسالة تكليف له في الخارج. بعد ذلك أصدر الأخ عبدالرزاق رجام تكليفاً كتابياً لرابح ولي وللنوي لنمثل الجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج. خرجنا على أساس هذا التكليف، وكان الاخ رابح يحمل إضافة اليه تكليفاً آخر من الشيوخ المعتقلين بامضاء الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج. كان النوي اول من خرج من بيننا، تبعه رابح فأنا.

بعد خروجنا الى الخارج، أرسلت للأخ أنور هدام رسالة من الخلية تحدد له قواعد العمل التي يجب ان يتبعها. طُلب منه ان يتركز عمل البعثة البرلمانية على اجراء لقاءات مع البرلمانيين وعلى شرح انتهاكات حقوق الانسان في الجزائر»[٨].

«الجهاد السياسي»

وفي أي حال تؤكد مؤشرات عديدة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ «الانقاذ» ان هذه الجبهة لم تكن تريد مواجهة مسلحة مع السلطة. ومن هذه المؤشرات لغتها، الرسمية، التي كانت لا تزال في الاشهر الاولى من تاريخ الأزمة، تنادي بحل سلمي للأزمة وتتحدث عن «جهاد سياسي» وليس «جهاداً عسكرياً»[٩]. وليس أوضح من ذلك مما ورد في بيانها الرقم ٢٢، في ١٩ آذار (مارس) ١٩٩٢، الذي صدر بعد القرار القضائي

بحظرها قانونياً. إذ حمّلت «الانقاذ»، في هذا البيان، السلطة مسؤولية العنف، لكنها أكدت انها ستستمر في «جهادها السياسي لاخراج البلاد من الازمة. ولا ترى ذلك إلا بما يلي:

١. اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم قيادة الجبهة الاسلامية للانقاذ.

٢. ايقاف الملاحقات البوليسية للمناضلين والمتعاطفين.

٣. رفع حالة الطوارئ (...)

٤. التعويض الشريف للضحايا.

٥. تحديد جدول زمني لاستئناف المسار الانتخابي في اقرب الآجال.

٦. فتح حوار وطني وبخاصة مع الاحزاب التي ابرزتها انتخابات ٢٦ ديسمبر ١٩٩١».

وواضح من هذا البيان ان قيادة «الانقاذ» كانت في ذلك الوقت لا تزال تعتمد خيار الحل السياسي. إذ ان موقفها هذا، وهو تكرار لمواقف كثيرة مماثلة، لم يشر بكلمة واحدة الى اعتماد «الانقاذ» العمل المسلح أو «الجهاد» مثلما كان كثير من ناشطيها يتوقعون ان يصدر عنها. واذا كانت «الانقاذ» لم تدع علناً الى «الجهاد» المسلح، فانها في المقابل لم تدن في اي شكل من الاشكال العمليات العسكرية التي كانت الجزائر بدأت تشهدها وكان يقوم بها في الغالب اعضاء في جماعات سلفية او «افغانية» بعضها موال لـ «الانقاذ» لكن بعضها الآخر كان معارضاً لها. وتكتل هذا البعض الأخير لاحقاً في إطار «الجماعة الاسلامية المسلحة».

ومما لا شك فيه ان ذلك التردد في اعلان موقف واضح لـ «الانقاذ» من العمل المسلح، وهو تردد استمر في شكل او آخرحتى منتصف ١٩٩٣، ساهم الى حد كبير في دفع الشباب المستاء من الحكم الجزائري والذي يريد الاشتراك في القتال الى الالتحاق بمن يريد القتال، وهو هنا ليس «الانقاذ» (المترددة بالطبع في تبني العمل المسلح) بل الجماعات الجهادية والسلفية التي سارعت الى حمل السلاح وقيادة العمليات المسلحة. ويبدو ان بعض الاسلاميين الجزائريين رأى وقتها ان «الانقاذ» تسعى الى استغلال

العمليات المسلحة التي تحصل لتعزيز موقعها التفاوضي مع الحكم. وقد عبّرت عن ذلك صراحة «الجماعة الاسلامية المسلحة» التي اعتبرت ان الكلام الذي كان يروج في بدء الاحداث في الجزائر عن ان «الجماعة» جناح مسلح لـ «الانقاذ»، يستفيد منه، إضافة الى الحكم الجزائري، «نفر من المسلمين الذين ظنوا أنهم يمثّلون الشعب الجزائري المسلم، وهم ينتشرون في عدد من دول الغرب، يحاولون الأخذ بالمبادرة السياسية، أي من باب «انتم للسلاح ونحن للسياسة»، أي بمعنى انتم تقاتلون ونحن نُمثّلكم سياسياً»(١٠). ولا شك ان قياديي الجبهة الاسلامية في الخارج السيدين أنور هدام ورابح كبير كانا المعنيين أساساً بهذا الكلام. إذ دأبا منذ خروجهما من الجزائر على الادلاء بتصاريح باسم «الانقاذ» دانا فيها العديد من الممارسات التي كانت تُنسب الى «الجماعة المسلحة». ولم تكن «الجماعة»، بالطبع، لترضى بمواقف قياديي «الانقاذ» لاسباب عدة يأتي في مقدمها انها كانت تعتقد ان «الانقاذ» غير معنية مباشرة بالعمل المسلح ولا يحق لها تالياً ان تتحدث باسمه.

وقد سبب عدم دعوة «الانقاذ» الى «الجهاد» تململاً في اوساط أنصارها المتشددين. إذ كان هؤلاء يرون في كل يوم تقريباً اخواناً لهم يُساقون الى المعتقلات الصحراوية أو يقتلون برصاص قوات الامن، وعلى رغم ذلك لا تبادر قيادة حزبهم الى دعوتهم للصعود الى الجبال وبدء العمل المسلح ضد الحكم. ويردد بعض قياديي «الانقاذ»، في مجالسهم الخاصة، ان المسؤولين عن الجبهة الاسلامية في تلك الفترة يجب ان «يُحاكموا» لانهم لم يعلنوا الجهاد ساعة كان ذلك واجباً. لكن العديد من قياديي الجبهة حالياً - وإن كانوا يُقرون بان حزبهم أخطأ في تردده في تبني العمل المسلح - لا يصلون الى حد المطالبة بمحاكمة قيادة تلك المرحلة. وفي هذا الإطار يقول قمرالدين خربان:

«لم تتردد الجبهة الاسلامية فقط في اعلان الجهاد. انها لم تعلن عنه ابداً. مشكلة الجبهة انه لم يكن عندها جناح مسلح. إذ لو كان عندها جناح مسلح لما كانت نشأت الجماعات المسلحة الاخرى ولما حصلت المجازر ولا

الاختراقات ولكان الأمر انتهى في سنة او سنتين. ان الجماعة التي لا تستطيع ان تحمي نفسها في وقت المحن لا تستطيع ان تصل الى السلطة. هذا مبدأ يجب ان يؤخذ في الاعتبار مستقبلاً. ان تردد الجبهة في اعلان الجهاد كان خطأ ترتبت عليه اخطاء جسيمة جداً، منها ظهور «الجماعة المسلحة» ... »[١١].

ب) العمل المسلح

لا يعني تردد قيادة «الانقاذ» في إعلان «الجهاد» بعد الغاء الانتخابات عام ١٩٩٢، ان أنصار هذه الجبهة جميعاً لم ينتقلوا الى العمل المسلح. إذ ان الأكيد ان جماعات عديدة موالية لـ «الانقاذ» ظهرت في الساحة مباشرة بعد الغاء الانتخابات، وبعضها بالطبع كان بدأ التحضير له منذ منتصف ١٩٩١. وكان من اوائل الموالين لـ «الانقاذ» الذين بادروا الى تنظيم العمل المسلح «الجنرال» عبدالقادر شبوطي الذي شكّل، بالاشتراك مع الناشطين الاسلاميين المعروفين السعيد مخلوفي وعزالدين باعة، جماعة مسلحة ظهرت في اواخر آذار (مارس) أو بداية نيسان (ابريل) ١٩٩٢تحت اسم «حركة الدولة الاسلامية». وضمت هذه الجماعة مناصرين لـ «الانقاذ» ممن بدأوا نشاطهم السري بعد الغاء الانتخابات، أو ممن لجأوا الى السرّية خلال اضطرابات «العصيان المدني» في حزيران (يونيو) ١٩٩١ وما رافقها من دعوات من داخل «الانقاذ» (السعيد مخلوفي مثلاً) الى «اعلان الجهاد» في تلك الفترة.

وإضافة الى شبوطي ومؤيديه، لجأ عدد آخر من قادة «الانقاذ» الى العمل السري فيما اعتقلت قوات الأمن عدداً آخر منهم وفضّل جزء ثالث عدم الالتحاق بالمسلحين الذين كانوا بدأوا يتجمّعون في الجبال. وهكذا فإن الشيخ عبدالقادر حشاني اعتُقل في كانون الثاني (يناير)، إثر توجيه ندائه المشهور الى العسكريين، وكذلك عثمان عيساني[١٢]. ورابح كبير الذي وُضع، إثر محاكمة سريعة، تحت الرقابة القضائية في الاقامة الجبرية في منزله في القل، شرق الجزائر. كذلك اعتُقل عضو المكتب التنفيذي

الموقت عاشور ربيحي ومرشح «الانقاذ» الفائز في الدورة الاولى عبدالقادر مغني. لكن عدداً آخر من قياديي «الانقاذ» نجح في الانتقال الى العمل السري وكان على رأسهم محمد السعيد[١٣]. وعبدالرزاق رجام (مدير مكتب عباسي مدني) ويوسف بوبراس وأحمد الزاوي ويخلف شراطي[١٤]. وقاسم تاجوري. ويعتبر كثيرون من قياديي «الانقاذ» ان الأخير كان من دون شك أحد أهم قادة العمل السري، إذ تولى مهمة التنسيق بين قادة الجبهة في الداخل وبين قادة الداخل والخارج. وتحمّل هؤلاء عبء قيادة «الانقاذ»، بعد قرار حلها في آذار (مارس) ١٩٩٢، عبر «خلية الأزمة» أو هيئات أخرى منبثقة من «المكتب التنفيذي الوطني الموقت».

الاتصالات الاولى للوحدة

انقسمت الساحة الاسلامية المسلحة في الجزائر، في بداية العمل المسلح، الى ثلاثة اقسام. ضم القسم الاول جماعتي منصوري الملياني وموح ليفيي (اللتين أتى الحديث عنهما في الفصل الثاني) وكلاهما كان يختلف مع «الانقاذ» في المنهج والاستراتيجية. وضم القسم الثاني مؤيدين لتيار معيّن في «الانقاذ» هو التيار السلفي-الجهادي، قاده تحالف شبوطي-مخلوفي-باعة. أما القسم الثالث فضم قادة في «الانقاذ» انتقلوا الى العمل السري ولكن لم تكن عندهم بعد جماعات مسلحة منظمة. وكانت مجموعة الشيخ محمد السعيد، «الجزأرة»، من هذا القسم الثالث.

وتشير المعلومات المتوافرة عن الاتصالات التي تمت لتوحيد الجماعات المسلحة في الجزائر في ١٩٩٢، الى إجتماعين كبيرين عُقدا في صيف ذلك العام وتم فيهما الاتفاق على جملة مبادئ لتوحيد الصف بينها اختيار شبوطي «أميراً وطنياً» للجماعات المسلحة على مستوى الجزائر كلها. وعُقد الاجتماعان المذكوران في حزيران (يونيو) وايلول (سبتمبر) من تلك السنة في منطقة تمزقيدة (ولاية البليدة، جنوب العاصمة) وضمّا غالبية الناشطين في العمل المسلح بمن فيهم القادة الاوائل لـ «الجماعة الاسلامية

المسلحة». وتُفيد المعلومات ان خلافات ظهرت في الاجتماع الأول في شأن طريقة توحيد الجماعات التي كانت على شكل مجموعات متفرقة يجمعها قتالها للحكم الجزائري لكنها تختلف في كثير من الامور الاخرى، فارتؤي عقد اجتماع ثان لحسم بعض القضايا العالقة.

وفي هذا الاطار يؤكد محمد بن حسين، وهو ناشط اسلامي جزائري كان على علاقة مباشرة بقياديين شاركوا في لقاء تمزقيدة، ان الجماعات المسلحة توحدت بالفعل خلال ذلك اللقاء الذي عُقد في صيف ١٩٩٢، على اساس انها «الفرع المسلح» لـ «الانقاذ» وان الشيخ تاجوري كان المنسق بين الجناحين السياسي والمسلح(١٥). ويعتبر بن حسين ان تأسيس جبهة الانقاذ كان «وسيلة لجمع كل التيارات الاسلامية (الحركية)، والغاية هي اعلاء كلمة الله وتطبيق شرعه بتأسيس دولة اسلامية (...) وبعد عدوان الطواغيت على المسلمين بدأ الدفاع عن النفس (...) بتأسيس جماعات على صيغة جيوب صغيرة. ثم أعلن الجهاد بعد حين وانتشر تدريجياً حتى عمّ الجزائر كلها (...) كل الجماعات الجهادية مكونة من ابناء الجبهة، ما عدا التكفير والهجرة».

ويتحدث عن الجهود الاولى لتوحيد الجماعات المسلحة، فيقول: «في بداية فصل الصيف لسنة ١٩٩٢، وفي منطقة جبلية من الوسط (تمزقيدة) حصل اجتماع حضرته كل العناصر القيادية للمجاهدين، ما عدا الشهيد (منصوري) ملياني (نحسبه كذلك) -رحمه الله-. وتم في هذا اليوم التاريخي العظيم توحيد الصفوف تحت قيادة موحدة، ووقع اختيار ومبايعة الشيخ عبدالقادر شبوطي (...) أميراً جهادياً على القطر الجزائري. واتفقت الجماعات على انها الفرع المسلح للجبهة الاسلامية للانقاذ، وعُين الشيخ تاجوري (...) مُنسقاً بين الفرع السياسي والفرع المسلح». ويؤكد ان تعيين شبوطي تمّ «بموافقة الجميع بمن فيهم العناصر القيادية للجماعة الاسلامية المسلحة» التي حضر الاجتماع، من بين قيادييها، موح ليفيي وعبدالحق العيايدة وجمال زيتوني. ويضيف انه «بعد ذلك الاجتماع مباشرة وفي نفس اليوم ونفس المكان وفي اشتباك مع

الطواغيت قُتل أمير الجماعة الاسلامية المسلحة (موح ليفيي)». ويتهم بن حسين العيايدة الذي قال انه وافق أيضاً في لقاء تمزقيدة على مبايعة شبوطي، بانه «أخذ على عاتقه الخروج من وحدة الصف» بعد توليه إمارة «الجماعة» خلفاً لليفيي[١٦]. لكن محمد بن حسين لا يوضح سبب تراجع العيايدة عن قبول إمارة شبوطي، وهل يعود ذلك الى شكوكه في «اختراق» أمني للجماعات التي شاركت في لقاء تمزقيدة.

في اي حال كان لقاء تمزقيدة المحاولة الجدية الاولى لانشاء جناح مسلح لـ «الانقاذ»، وقد باءت بالفشل. لكن الجهود التي كان يقوم بها ناشطون اسلاميون لتأسيس «جيش الانقاذ» لم تتوقف مباشرة بعد انتكاسة لقاء تمزقيدة. إذ يروي قمرالدين خربان قصة نشوء «جيش الانقاذ» كذراع مسلحة لـ «جبهة الانقاذ»، بالقول:

«بعد ظهور حركة الدولة الاسلامية والجماعة (الاسلامية) المسلحة قلنا ان من الضروري ان يكون هناك جناح مسلح للجبهة الاسلامية يكون تابعاً تماماً لها. واقتباساً من تاريخنا المجيد (الثورة ضد الفرنسيين) حيث كان لجبهة التحرير الوطني جيش التحرير الوطني، تم اقتراح انشاء الجيش الاسلامي للانقاذ ليكون الجناح المسلح للجبهة الاسلامية للانقاذ. وقد تبلورت الفكرة في الداخل عند الاخوة في حركة الدولة الاسلامية وفي «خلية الازمة». وحصلت لقاءات في هذا الصدد وتم وضع قانون داخلي للجيش الاسلامي»[١٧].

لكن هذا الاتفاق الذي يتحدث عنه خربان لم يبصر النور، وكان مصيره كمصير اجتماع تمزقيدة. إذ ظهرت خلافات بين القادة الميدانيين لـ«الانقاذ» و«خلية الازمة» التي طالبت بأن تعيّن هي، بوصفها القيادة الشرعية للجبهة الاسلامية، الناطق باسم «جيش الانقاذ». لكن بعض القادة الميدانيين المسلحين الذين ساهم العديد منهم لاحقاً في تأسيس «جيش الانقاذ» عام ١٩٩٤، رفضوا طلب «خلية الأزمة». وكان مبررهم ان الإسم الذي تقترحه «الخلية» ليكون ناطقاً باسم «جيش الانقاذ»، وهو الشيخ عبدالرزاق رجام، «بعيد عن صورة الوضع الميداني»، إذ لا يعرف

ما يحصل على الأرض إلا بحسب المعلومات التي ينقلها اليه تيار الشيخ محمد السعيد (الجزأرة) الذي كان يعيش تحت حمايته. وتمسك القادة الميدانيون وقتها بأن «الناطق باسمنا يجب ان يكون منا ويحضر العمليات»(١٨).

ويقول اشخاص شاركوا في الاتصالات لتأسيس «جيش الانقاذ» ان الاتصالات شملت معظم قادة التيارات الاسلامية التي لا تختلف اختلافاً كبيراً في المنهج مع «الانقاذ»، مثل تيار «حركة الدولة الاسلامية». ويضيفون ان هذه الاتصالات شملت أول ما شملت السعيد مخلوفي الذي أبدى انفتاحه على مشروع «جيش الانقاذ» على رغم التحفظ الذي كان يبديه عن استراتيجية الجبهة الاسلامية. ويوضحون ان مخلوفي كان مستاء من قيادة «الانقاذ» التي جمّدت عضويته في مؤتمر باتنة الشهير في ١٩٩١بسبب دعوته الى اعلان الجهاد، وانه صارح بعض قادة الجبهة، في شريط كاسيت ارسله اليهم في بداية ١٩٩٢، بانه ينوي الابتعاد عن «الانقاذ» والسير في مشروع «حركة الدولة الاسلامية» مع الشيخ شبوطي. ويقول أحد المتصلين بمخلوفي انه حاول تهدئة خاطره بالقول «ان الجبهة تحتاجك فلا تخرج منها» و«إنك من أحق الناس بها». ويضيف ان بعض قادة «الانقاذ» في الخارج عرضوا على مخلوفي، في رسالة جوابية مُسجلة في شريط كاسيت أرسلت اليه في داخل الجزائر، مشروع «الجيش الاسلامي للانقاذ» وان الأخير أبدى انفتاحه عليه. لكن هذا الانفتاح لم يكن ليترجم عملياً بسبب حدثين مهمين شهدتهما الساحة الجزائرية في تلك الفترة وكانت لهما مضاعفات كبيرة لاحقاً.

تمثّل الحدث الأول في تفجير مطار هواري بومدين في العاصمة في ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٩٢ مما أدى الى سقوط تسعة قتلى و١٢٣ جريحاً. وحمّلت السلطة مسؤولية التفجير لاشخاص ينتمون الى الجبهة الاسلامية للانقاذ و«الحركة الاسلامية المسلحة» (وهو الاسم الذي كان يُطلق في بعض الاحيان على جماعة شبوطي. ويبدو ان هذه التسمية كانت مرتبطة بكون شبوطي من قدامى قادة «الحركة الاسلامية المسلحة» في الثمانينات

بقيادة مصطفى بويعلي، وهو ما دفع الى الاعتقاد بأن شبوطي أعاد في ١٩٩٢ احياء جماعته القديمة بالاسم نفسه). وتفيد معلومات أمنية ان الاعتقالات التي قامت بها السلطة في صفوف الاشخاص المشتبه في انتمائهم الى الشبكة المتهمة بالتفجيرات، ساهمت في عرقلة الاتصالات الجارية لتوحيد الجماعات المسلحة في إطار «الجيش الاسلامي للانقاذ». وبحسب هذه المعلومات، فإن بعض المعتقلين كان يشكل صلة الوصل بين قادة الجماعات المسلحة في الداخل وبين هؤلاء وبعض قادة «الانقاذ» في الخارج، وقد أدى اعتقالهم الى قطع خط اتصال اساسي بين القياديين الذين كانوا يسعون الى توحيد الجماعات المسلحة. وتقول السلطات الجزائرية ان المتهمين في قضية المطار «اعترفوا بجريمتهم»، وهي بثت «اعترافات» اربعة منهم في التلفزيون الرسمي وهم حسين عبدالرحيم (من النقابة الاسلامية للعمل ونائب منتخب عن «الانقاذ») ورشيد حشايشي (طيّار في الخطوط الجوية الجزائرية) وسوسان سعيد (نائب سابق لرئيس بلدية الجزائر العاصمة) وروابحي محمد. لكن محامين يشككون في صحة هذه الاعترافات ويقولون انها انتزعت تحت التعذيب، وهو أمر أكده متهمون خلال المحاكمة في معرض نفي ضلوعهم في العملية[١٩].

وإذا كان الحدث الاول ساهم في قطع خطوط الاتصال بين قادة المجموعات المسلحة، فإن الحدث الثاني شكّل نهاية للاتصالات الهادفة الى توحيد الجماعات تحت قيادة موالية لـ «الانقاذ». وتمثل هذا الحادث في الهجوم الذي شنته قوات الامن على تمزقيدة (البليدة) حيث كانت تعقد الجماعات المسلحة اجتماعها الشهير. وأدى مقتل أمير «الجماعة المسلحة» محمد علال (ليفيي) في ذلك الحادث الى زرع بذور الشك بين قادة الجماعات المسلحة ودفع كل واحدة منها الى الحذر من الاخرى. وهكذا أسفر لقاء تمزقيدة عن نتيجة معاكسة تماماً لما هدف الى تحقيقه، إذ خرجت الجماعات المسلحة منقسمة منه، وبدأ نوع آخر من السعي الى توحيد الجماعات، توحيد لا علاقة للجبهة الاسلامية به. وبذلك كان على مشروع «الجيش الاسلامي للانقاذ» ان ينتظر على رغم ان القائمين عليه

كانوا قد باشروا تحركات في الخارج لتوزيع المهمات بهدف تنظيم الشباب الراغب في الانتقال الى الجزائر للقتال ضد الحكم ...

ويقول قيادي إسلامي ان بروز «الجماعة المسلحة» الى العلن (إثر وحدة جماعتي ليفيي والملياني) في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، ساهم في تجميد مشروع «جيش الانقاذ». ويروي ان «الجماعة المسلحة» استخرجت ختماً باسمها من مطبعة كان الاسلاميون الجزائريون يستخدمونها في بيشاور (باكستان)، وصادف ان استخراج الختم تمّ قبل وقت قصير من قدوم شخص الى المطبعة نفسها لاستخراج ختم آخر باسم «الجيش الاسلامي للانقاذ» تمّ إرسال نسخة منه الى قيادة «حركة الدولة الاسلامية» في الجزائر فيما بقيت نسخة أخرى منه مع ممثلي هذا «الجيش» في الخارج لتنظيم صدور البيانات والأوامر. واذا كان ختم «الجماعة المسلحة» سرعان ما أبصر النور متصدراً بياناتها اعتباراً من بداية ١٩٩٣، فإن ختم «جيش الانقاذ» كان عليه أن ينتظر طويلاً ليخرج الى العلن، وهو ما لم يحصل سوى في صيف العام ١٩٩٤[٢٠].

ج) انتكاسة مشروع «جيش الانقاذ»

ولم تكن سنة ١٩٩٣ أكثر رحمة على مشروع «جيش الانقاذ» من السنة التي سبقتها. ففي وقت شهدت تلك السنة استمرار مخلوفي وشبوطي وباعة في نشاطهم المسلح في إطار مستقل عن الجبهة الاسلامية للانقاذ («حركة الدولة الاسلامية»)، وازدياد نشاط «الجماعة المسلحة» تحت قيادة عبدالحق العيايدة، بدا ان مشروع «جيش الانقاذ» كان يقفز من عقبة الى أخرى. إذ اعتقلت قوات الامن في شباط (فبراير) ١٩٩٣ عضو «خلية الأزمة» يخلف شراطي، ثم وجّهت بعد أشهر ضربة قاصمة للمحرك الاساسي للاتصالات بين قادة الداخل أنفسهم من جهة، وبين قادة الداخل والخارج من جهة أخرى. وتمثّلت تلك الضربة في اعتقال أحد أهم أعضاء «الخلية» الشيخ قاسم تاجوري في تموز (يوليو) ١٩٩٣[٢١].

وباعتقال تاجوري وشراطي بدا ان ساحة العمل «الانقاذي» المسلح

(ليس «الجماعة المسلحة») في مناطق الوسط الجزائري انقسمت بين تيارين. الأول يقوده أنصار الشيخ محمد السعيد في تيار «الجزأرة» الذي تشكل جناح مسلح له تحت اسم «الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح - فدا». أما التيار الثاني فضم السلفيين والجهاديين في «الانقاذ»، وقاده شبوطي ومخلوفي وباعة تحت راية «حركة الدولة الاسلامية».

ويبدو ان الحظ كان مصراً على مفارقة أنصار «الانقاذ» المسلحين في تلك الفترة. ذلك انه بعد فشل المشروع الأول لتأسيس «جيش الانقاذ»، جاء دور «حركة الدولة الاسلامية» لتواجه أول اختبار جدي لمدى تماسكها. وتمثّل هذا الاختبار في اضطرار المحرك الاساسي لهذه الحركة والاسم الأكثر شهرة بين قادتها «الجنرال» شبوطي الى الابتعاد عن ساحة العمل المسلح بسبب سوء حاله الصحية. وكان شبوطي مريضاً بالفعل منذ اواخر ١٩٩١ وبداية ١٩٩٢. إذ يُقال ان لجوء «الافغان» الى الملياني لتنصيبه «أميراً» على جماعتهم، لا يعود فقط الى رفض شبوطي عرض «الافغان» تزعمهم، بل يتعلق ايضاً بان هؤلاء كانوا يعرفون ان شبوطي مريض وانه لن يستطيع «قيادة الجهاد»[٢٢]. وسرعان ما ابتعد شبوطي عن ساحة العمل المسلح في ١٩٩٣ تاركاً الساحة لرفيقيه مخلوفي وباعة. غير أن مخلوفي لم يستطع ابداً ان يتخلص من عقدة الشك في كونه عميلاً للاستخبارات الجزائرية بسبب كونه ضابطاً سابقاً في الجيش، لا سيما عمله في «المحافظة السياسية»، وهي شعبة في القوات المسلحة مكلفة التعبئة النفسية والمعنوية للعسكريين. واذا كان حادث اكتشاف قوات الامن اجتماع تمزقيدة والمعلومات عن «اختراق استخباراتي» للجماعات التي شاركت فيه لا يكفي لاثارة الشك في مجموعة مخلوفي بأنها هي مصدر الاختراق، فان احداثاً أخرى كانت تتكرر على الدوام وتثير تساؤلات في شأن حقيقة مخلوفي.

ومن هذه الاحداث المثيرة للريبة ان مواقع لجماعة مخلوفي في غرب الجزائر وشرقها كانت قريبة جداً، في احيان كثيرة، من مواقع قوات الامن. وقد أثار ذلك تساؤلات بين بعض الجماعات في شأن سبب غض قوات الامن الطرف عن تحركات انصاره. ومن عناصر الشك ايضاً ان

عناصر مجموعته في منطقة مفتاح (شرق) كانت تنفذ عملياتها مرتدية ملابس قوات الامن الجزائرية، كما انه لجأ الى تشكيل «فرق تدخل خاصة» على غرار الفرق التابعة للشرطة والمعروفة في الجزائر بـ«النينجا». وتستند هذه المعلومات الى اعترافات أحد المتهمين بالانتماء الى جماعة مخلوفي خلال محاكمة لاسلاميين متشددين تمت امام المحكمة الخاصة في العاصمة في آب (اغسطس) ١٩٩٣. واتهم الادعاء اعضاء المجموعة بنصب مكمن لوحدة من القوات الخاصة التابعة للجيش في منطقة مفتاح في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢. وتردد ان منفذي المكمن كانوا يرتدون ملابس عسكرية ساعة الهجوم[٢٣].

وعلى رغم ان الشك بمخلوفي موجود أصلاً منذ أيام العمل السلمي بين العديد من القادة الاسلاميين في الجزائر، فإن وسائل اعلام جزائرية ساهمت بالتأكيد في اثارته بهدف اللعب على التناقضات الموجودة بين الاسلاميين. لكن قريبين من مخلوفي ينفون عنه تهمة العمل للاستخبارات الجزائرية. إذ يعلّق قمرالدين خربان، وهو القريبين من مخلوفي، على الاتهامات التي توجه الى رفيقه بالقول: «كلام فارغ القول ان مخلوفي يعمل للاستخبارات. ان الاستخبارات هي التي اشاعت الخبر (...) لقد كانت تسعى وراءه لأنه عنصر خطير جداً، إذ استطاع ان ينظم خلايا (لجماعته) في الجزائر كلها، وله علاقات مهمة مع عسكريين أمدوه ذخائر واسلحة»[٢٤].

د) ابتعاد «الجزأرة» عن «الانقاذ»

اذا كان هذا حال «حركة الدولة الاسلامية»، فإن تيار «الجزأرة» لم يكن بأفضل حال. إذ بدأت متاعب هذا التيار مع انقطاع الاتصالات بين «انقاذيي» العمل السري بفعل تصاعد حملات قوات الامن سنة ١٩٩٣. ويقول قياديون في «الانقاذ» ان المشكلة بدأت بانحصار الشيخين محمد السعيد وعبدالرزاق رجام بين مناصري تيار «الجزأرة» في ولاية المدية معظم الوقت، مما أدى الى كون التعيينات والتكليفات التي يصدرانها

تقتصر بدرجة كبيرة على أنصار التيار الذي يؤمن لهما الحماية. وأدى هذا الوضع، غير المثالي بالتأكيد بسبب الظروف التي تتحكم بطبيعة العمل السري، الى تذمر في اوساط بعض ناشطي «الانقاذ» المسلحين. وكان من الشكاوى التي صدرت عن هؤلاء ان الشيخ السعيد يُعين انصار «الجزأرة» في المناصب القيادية في العمل المسلح، وان التعليمات تجد طريقها دائماً الى «الجزأرة» لكنها لا تصل الى سائر «الانقاذيين». كذلك كان يشتكي بعض هؤلاء من ان المساعدات التي يتم جمعها لمصلحة «المجاهدين»، وبعضها يُرسل من خارج الجزائر، لا تجد طريقها الى منتسبين لـ «الانقاذ» في شرق الجزائر وغربها[٢٥].

وما من شك ان هذه الحساسيات بين تيارات «الانقاذ» كانت موجودة خلال العمل السلمي، واستمرت بعد الغاء الانتخابات، لكنها لم تخرج الى العلن بسبب وجود «عدو مشترك» متمثل بالسلطة يجب تركيز الاهتمام عليه في درجة اساسية. لكن المتتبع لعلاقة هذه التيارات يرى ان عدم انفجار الخلاف بينها وظهوره الى السطح كان مسألة وقت فقط. وليس أدل على ذلك من قضية تمثيل الجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج. إذ ان هذا الأمر كان يتولاه في البداية السيد أنور هدام الذي خرج من الجزائر بتفويض واضح وصريح من «خلية الأزمة» والمكتب التنفيذي الوطني ممثلاً بالشيخ عبدالرزاق رجام. لكن مشكلة هدام انه كان محسوباً على تيار الشيخ محمد السعيد، وهو أمر أثار بعض الحساسية في صفوف تيارات أخرى في «الانقاذ». وثمة من يقول ان خروج الشيخ رابح كبير من الجزائر كان سببه كسر احتكار «الجزأرة» مسألة تمثيل «الانقاذ» في الخارج. لكن اوساط رابح كبير تُصر على ان الموضوع ليس قضية حساسية من تيار «الجزأرة» بل هي قضية تنظيمية في المقام الأول. ذلك ان «البعثة البرلمانية» لم تُنط بها أبداً مسؤولية تمثيل الجبهة في الخارج، وهي مسؤولية كلّفت «خلية الأزمة» بها ثلاثة من «سياسيي» الجبهة هم كبير نفسه إضافة الى عبدالكريم غماتي والعربي النوي. لكن كلام أوساط كبير عن عدم أهمية الحساسية إزاء «الجزأرة»، تُناقضه على أرض الواقع تصرفات بعض أنصار «الانقاذ». إذ

يروي قيادي في «الانقاذ» كان من ضمن المعتقلين في المحتشدات الصحراوية عام ١٩٩٢، ان رفاقه المعتقلين من الموالين لـ«الجزأرة» غضبوا في شدة عندما تناهى الى مسمعهم ان الشيخ كبير استطاع الفرار الى خارج الجزائر في صيف تلك السنة، وانهم كانوا يقولون «ان لدى الجبهة الاسلامية ممثلاً في الخارج (هدام)، فلماذا يخرج كبير؟». وتلخص تلك الحادثة الجو العام الذي كان يسود «الانقاذ» في تلك الفترة.

وقد نمت هذه الحساسيات في شكل واضح في ١٩٩٣، وإن لم تخرج الى العلن. إذ يُقال ان الشيخ عبدالرزاق رجام أبدى، بناء على شكاوى تيار «الجزأرة»، اعتراضاً على الصفة التي كان السيد كبير يتحدث عبرها بعد انتقاله الى الخارج، إذ كان يُصدر بياناته باسم «الناطق» باسم الجبهة الاسلامية، وهو ما أثار حساسية لدى بعض من ينتمي الى «الجزأرة». وتُقرّ أوساط كبير بحصول «نقاش» بين قادة الجبهة في شأن اللقب الذي يجب ان يعمل في إطاره. إذ يقول غماتي ان «هذه الاشكالية (صفة كبير) نوقشت وتمّ تجاوزها. لكن في رأينا ان الأخ رجام كان أسير واقع معين، إذ كان يتلقى المعلومات من الجهات التي تؤمن له الحماية. وفي أجواء العمل السري تكثر الحساسيات ويصعب حلها. وأذكر انني حاولت مراراً ومن دون جدوى الوصول الى الأخ رجام، خلال وجودي في العمل السري في الجزائر. وبعد جهود مضنية استطعت ان ألتقيه، فعاتبني قائلاً انه كان يسعى الى لقائي منذ فترة طويلة وانه نُقل اليه انني لا أحب ان أراه، فأجبته بالنفي مؤكداً انني ايضاً حاولت مراراً الاتصال به من دون جدوى. خلاصة القول ان اللقاء المباشر حل كثيراً من الاشكالات ودحض الصورة التي كانت تُنقل اليه عنا من بعض المحيطين به. ولهذا اعتقد ان اعتراضه على قضية لقب الأخ كبير سببه الصورة غير الواضحة التي كانت تُنقل اليه والتي لم يكن ممكناً تصحيحها عبر اتصال مباشر»[٢٦].

وعلى رغم حديث غماتي عن «معالجة» الحساسيات التي نشأت مع رجّام، إلا ان الواضح ان هذه المعالجة لم تُزل الخلافات بل أخّرت ظهورها الى العلن. إذ ان انقساماً واضحاً، وإن غير معلن، كان يسود أنصار

«الانقاذ» في الداخل والخارج. وقد تركّز هذا الإنقسام على تحديد «المرجعية» التي تقود الجبهة الاسلامية والتي يجب العودة اليها لتلقي التوجيهات والأوامر. وكان واضحاً في تلك الفترة ان «كفة الشرعية» تميل الى المكتب الوطني الذي يرأسه رجام وتنشط «الجزأرة» من خلاله. لكن تيارات عدة في «الانقاذ» لم ترض بذلك، لا سيما بعد اعتقال الشيخين شراطي وتاجوري في ١٩٩٣ وهو ما حصر عملياً قيادة العمل السري لـ«الانقاذ» بـ «الجزأرة» (الشيخ محمد السعيد). ويبدو ان هذا الامر بلغ مستوى من الحساسية كاد يهدد بخروجه الى العلن في اواخر صيف ١٩٩٣. إذ حصل وقتها ان موفداً من محمد السعيد وعبدالرزاق رجام انتقل للقاء بعض قادة «الانقاذ» في الخارج، طالباً منهم ان تمر كل المساعدات لـ«المجاهدين» التي تُجمع في خارج الجزائر عبر المكتب الوطني الموقت و«خلية الازمة» (اي السعيد ورجام). ويُنقل عن هذا الرسول قوله في لقاءاته مع قادة «الانقاذ»، ان المساعدات يجب ان تُرسل عبر «القنوات الشرعية للجبهة». لكن هذا الطلب لم يجد آذاناً صاغية لدى جميع قادة «الانقاذ» في الخارج الذي ظلّوا يرسلون المساعدات التي يجمعونها الى الاطراف التي تُشكل مرجعيتهم في الداخل. ولا شك ان هذه الخلافات هي التي سرّعت في تأسيس «الهيئة التنفيذية» لاحتواء تيارات «الانقاذ» المختلفة قبل ان تتسع الهوة بينها ويصعب اعادة جمعها في إطار واحد.

القسم الثاني

«الجماعة» تتقدم على «الانقاذ»

كان تراجع الجبهة الاسلامية للانقاذ في مواجهة «الجماعة الاسلامية المسلحة» السمة الأبرز ميدانياً في الجزائر في ١٩٩٣. إذ في وقت كانت الجبهة الاسلامية تترنح من تأثير الضربات التي وجهتها اليها السلطة منذ مطلع ١٩٩٢ حتى صيف ١٩٩٣، كانت «الجماعة المسلحة» تكبر يوماً بعد يوم وتتوسّع سيطرتها ليس في الاحياء الشعبية في العاصمة وولايات

الوسط فقط، بل حتى في معاقل «الانقاذ» في شرق البلاد وغربها. ويبدو ان «الانقاذ» افادت «الجماعة» في حيث لا تدري، إذ دفعت الى أحضانها العديد من الناشطين الذين كانوا مستائين من تردد قيادة الجبهة في اتخاذ موقف واضح من العمل المسلح.

ولا شك ان استراتيجية «الجماعة» في العمل المسلح كانت مختلفة في شكل شبه كامل منذ البداية عن استراتيجية «الانقاذ»، إذا كانت للأخيرة فعلاً استراتيجية معينة في تلك الفترة. ويظهر هذا الاختلاف بين الاستراتيجيتين في شكل واضح في نوعية العمليات التي كانت «الجماعة» تقوم بها في ١٩٩٣، لا سيما في عمليات قتل الاجانب واغتيال الصحافيين والمثقفين. ولا بد من الاقرار هنا ان قادة الجبهة الاسلامية في الخارج كانوا من أكثر المصدومين بالعمليات التي تتبناها «الجماعة»، لكنهم في الوقت ذاته كانوا سعداء ان هذه الجماعة تستطيع ان تصل الى «رؤوس النظام» والمدافعين عنه مثل بعض الصحافيين.

وقبل الحديث عن عمليات الاغتيال التي قامت بها «الجماعة» لا بد من التمهيد بالحديث عن حال القيادة فيها اولاً. إذ المعروف ان هذه الجماعة دخلت العام ١٩٩٣ وهي تحت قيادة أميرها عبدالحق العيايدة. (راجع الفصل الثاني) لكن إمارة العيايدة لمْ تدم طويلاً. إذ استطاع الأمن الجزائري ان يتعقّبه الى المغرب حيث كان يعقد اجتماعات مع قياديين اسلاميين من تيارات مختلفة بهدف توحيد صفوف الجماعات. واعتقلت السلطات المغربية «أمير الجماعة»، بناء على طلب الجزائر، في أيار (مايو)، لكنها لم تسلّمه اليها سوى في آب (اغسطس) ١٩٩٣. وقد بقيت «الجماعة» تحت قيادة العيايدة، على رغم اعتقاله، حتى اواخر تموز (يوليو)، إذ تولى إلاشراف عليها قيادي آخر في «الجماعة» يدعى عيسى بن عمار. لكن الأخير لم يتسلم الإمارة رسمياً، وقُتل - في منطقة البليدة بحسب ما يُقال - بعد فترة وجيزة من توليه القيادة في آب (اغسطس) ١٩٩٣. وبعده مباشرة انتقلت الإمارة الى مراد سي أحمد الملقّب بـ «سيف الله» أو «جعفر الأفغاني»[٢٧]. وعلى عهده - الذي استمر الى غاية مقتله

في شباط/ فبراير ١٩٩٤ – بدأ يظهر التشدد الكبير في منهج «الجماعة» وفي ممارستها. وهو صاحب الفتوى الشهيرة في حق الصحافيين الذين قال فيهم ان «من يحاربنا بالقلم نحاربه بالسيف» وهي العبارة التي كان يكررها كل من تولى إمارة بعده. ولم تقتصر حرب «الجماعة» في عهده على قتال الحكم والصحافيين والاجانب، بل امتدت لتشمل علماء الدين المسلمين وعلى رأسهم بالطبع الداعية المعروف الشيخ محمد بوسليماني الرجل الثاني في جماعة «الاخوان المسلمين» في الجزائر[٢٨].

أ. قتل مرباح

على رغم مرور خمس سنوات على اغتيال رئيس الحكومة السابق الرجل القوي سابقاً في الاستخبارات الجزائرية قاصدي مرباح (مع شقيقه وابنه واثنين من حراسه) في منطقة برج البحري على الشاطئ الشرقي للعاصمة في ٢١ آب (اغسطس) ١٩٩٣، لا تزال اسئلة كثيرة تُطرح في شأن هوية قاتليه الحقيقيين. فمن قتل مرباح؟

قبل التطرق الى الجدل الذي خلّفه بين «الانقاذ» و«الجماعة» اغتيال هذا المسؤول الكبير السابق، لا بد من التذكير ان هذا الاغتيال جاء بعد سنة ونيف فقط على اغتيال أكبر مسؤول في الدولة الرئيس محمد بوضياف في عنابة في حزيران (يونيو) ١٩٩٢. واذا كان قتل بوضياف أثار وقتها شكوكاً كبيرة في دور لأجهزة أمنية محلية بالضلوع في تصفيته (على يد أحد الضباط المكلّفين حمايته الملازم لمبارك بومعرافي، إضافة الى خلاف بوضياف مع قادة المؤسسة العسكرية في شأن الصحراء الغربية)، فإن دور أجهزة الأمن في تصفية مرباح لا تبدو واضحة بوضوح دورها المزعوم في قتل بوضياف. والفرق بين الحادثتين ان اداة الجريمة في الحادثة الاولى كانت واضحة (دور بومعرافي بصفته عسكرياً)، فإن الاشتباه بدور المؤسسة العسكرية في الحادثة الثانية لم يكن أكثر من اشتباه مرده الاساسي الى عدم توقّع ان يستطيع أحد الوصول الى شخص بأهمية مرباح، «رجل الملفات» في النظام منذ الاستقلال.

فهل سقط مرباح ضحية صراعات داخل اجهزة السلطة؟ لا شك ان هذا السؤال مشروع في ضوء المعلومات عن اتصالات كان مرباح يجريها – قبل اغتياله بفترة قصيرة – في اوروبا مع معارضين جزائريين بهدف البحث عن مشروع حل للازمة، وهي إتصالات أثارت بلا شك غضب بعض من في المؤسسة العسكرية الجزائرية. ويؤكد جزائري يعيش في أوروبا انه أبلغ بنفسه مسؤولين في أجهزة أمنية في بلده ان مرباح التقى معارضين جزائريين في جنيف في صيف ١٩٩٣، وان هؤلاء المسؤولين ردوا بأنهم يعرفون ذلك وان مرباح «سيدفع الثمن»(٢٩). وقد التقى مرباح بالفعل معارضين جزائريين في سويسرا بهدف البحث عن مشروع حل للأزمة. ويُقال انه حاول ان يسوّق مشروعه للحل بعد عودته الى الجزائر، لكن الموت عاجله قبل ان يستطيع ان يروّج مشروعه.

ويدخل أيضاً في اطار الشكوك في دور لأجهزة الأمن في قتل مرباح الاتهام الذي أطلقته أرملته، قبل دفنه، من ان الرئيس الشاذلي بن جديد يقف وراء قتل زوجها(٣٠). ومعلوم ان الرئيس الشاذلي كان اختلف علناً، في ١٩٨٩، مع مرباح الذي تولى رئاسة الحكومة إثر أحداث تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨. وعندما قرر رئيس الجمهورية عزل مرباح في صيف ١٩٨٩، إثر خلافهما على وتيرة الاصلاح الاقتصادي، رفض الأخير الاستقالة معتبراً ان الدستور المعدل لا يمنح الشاذلي هذا الحق. وانتهت الازمة وقتها بإذعان مرباح لقرار الشاذلي، لكن علاقتهما لم تعد الى مجراها الطبيعي. ولا يُعرف اذا كان كلام أرملة مرباح عن تورط الشاذلي في اغتيال زوجها مجرد ربط بين خلافهما القديم والجريمة التي تعرض لها مرباح، أم انه يستند الى معلومات محددة.

وفي أي حال، أثار قتل مرباح اسئلة بين الاسلاميين انفسهم. إذ في حين نأت قيادة «الانقاذ» في الخارج (قيادة رابح كبير)، بنفسها عن مقتله وألقت بالمسؤولية على «الاجهزة المتصارعة» داخل السلطة، وزّعت «الجماعة المسلحة» بياناً تتبنى فيه العملية. وقالت «الجماعة» في بيان التبني تحت عنوان «لماذا قتل المجاهدون مرباح»؟:

«... قُتل الطاغوت «قاصدي مرباح» فتباكت عليه وسائل الاعلام الغربي الصليبي الكافر وكأنه واحد من أبر ابنائه! (وهو بالفعل كذلك)...

وتباكت عليه وسائل الاعلام العربي المنافق بكاء مراً كأنه واحد منهم!!

واتفقت وسائل الاعلام سواء الغربي الكافر أو العربي المنافق على تصوير هذا الطاغوت أنه ملاك من السماء بُعث لانقاذ البشرية من الدمار، وإحلال السلام في ربوع الارض وخاصة منها الجزائر!؟

دافعت عليه حكومات الغرب الصليبية تساندها في ذلك حكومات العرب المرتدة دفاعاً مستميتاً وكأنه هو الذي ساق اليهم الخير كله...

قالت: «إنه كان يخطب ود الاسلاميين»، و«انه أحد الذين آلمهم أوضاع الجزائر المزرية»، و«كان ينتقد الحكومة انتقاداً لاذعاً لسوء تصرفها وجورها في الحكم»، «معتدل مع الاسلاميين» وهلم جراً من هذه الجمل الرنانة الخادعة كخداع السراب للظمآن، وتناست هذه الحكومات وأجهزتها الاعلامية الخبيثة أن «مخسار» (عكس مرباح) هو الجرثومة الرئيسية التي كانت تنهش في جسد الشعب الجزائري المسلم... تناست ان هذا المرتد هو الذي فتح محاكم تفتيش جديدة في الجزائر منذ توليه رئاسة المخابرات سبع عشرة سنة (٦٢-٧٩)، عذّب وقتل وسجن وشرّد ويتّم ورمّل من الرجال المؤمنين الصادقين والمؤمنات المحصنات الغافلات والاطفال الابرياء والعجزة المسنين... سبعة عشر عاماً من التعطيل لحكم الله تعالى في الارض... سبعة عشر عاماً من الارهاب والتدمير والاستعباد والذبح والمطاردة، كل هذا تناسته وسائل الاعلام المنافقة...

سبعة عشر عاماً من الصد عن سبيل الله، ومحاربة الله ورسوله بقلمه ولسانه وسيفه الذي كان مسلطاً على رقاب المسلمين، كل هذا تناسته...

لماذا الدفاع عنه الآن؟ لأنه منكم وانتم منه «والذين كفروا بعضهم اولياء بعض» (...)

يا وسائل الاعلام الكافرة والمنافقة في أصقاع الارض، إن المجاهدين يقولون لكم إذ كنتم أنتم قد نسيتم كل هذه السنون العجاف، فنحن لم (ننس) ولن ننسى ولن نتسامح مع هؤلاء الطواغيت المرتدين، لن نقول

لهم بعدما نصرنا الله وقوّانا «إذهبوا فأنتم الطلقاء» (ضعيف)، بل نقول لهم تعالوا فأنتم المجرمون... تعالوا فأنتم المرتدون... «من بدّل دينه فاقتلوه» (صحيح)، يجب ان نأخذ منهم القصاص (...)

تعالوا لن نسامح أحداً ممن بدّلوا دينهم وعاثوا في الارض فساداً... إسألوا دماء مئات الآلاف من المسلمين الابرياء(...) ان المحكمة الاسلامية أصدرت أحكامها منذ مدة، والقائمة التي علّقها المجاهدون في المساجد لا تزال مفتوحة، وليس لنا إلا ان نذعن... »[٣١].

لكن «الانقاذ» لم تصدّق هذا التبني، إذ رد عليه مسؤولون في «قيادتها السياسية في الخارج»، ولم تكن «الهيئة التنفيذية» قد تأسست بعد، بالقول ان بيان التبني «مزور» و«من صنع المخابرات الجزائرية»[٣٢]. وأثار رد «الانقاذ» على التبني رداً جديداً من «الجماعة» التي بعثت برسالة مخصصة الى صحيفة «الحياة» في لندن، جددت فيها تأكيد مسؤوليتها عن العملية وهاجمت قادة «الانقاذ» في الخارج[٣٣]. وأرفقت الرسالة بفتاوى تبيح قتال الحكم الجزائري. فماذا جاء في رد «الجماعة»؟

جاء في الرد المؤلف من صفحة واحدة ومُرفق ببيان التبني الأول وببيانين قديمين لـ «الجماعة»:

«استناداً لما قرأناه في جريدتكم المحترمة، ومن باب تفنيد الاكاذيب ودحض الشبهات تقوم لجنة الاعلام والضبط الشرعي والتوجيه السياسي في الجماعة الاسلامية المسلحة بتأكيد مسؤولية الجماعة الاسلامية عن مقتل الطاغوت المرتد «قاصدي مرباح» وذلك للأسباب التي ذُكرت في البيان الذي تفضّلتم بنشره يوم ٢٥-٨-٩٣، وننوه بالشكر وتقدير الشجاعة التي خرجت بها علينا جريدتكم.

إضافة الى ذلك، نُرفق مع هذه الرسالة بيانين صادرين عن الجماعة الاسلامية المسلحة، وذلك تأكيداً لما ذكرناه سابقاً، وان الجماعة الاسلامية المسلحة ليست وليدة اليوم، بل هي منذ سنوات، كانت في طور الاعداد السري لكن دخولها في العمل العسكري الجهادي العلني كان بالضبط من سنة وعشرة أشهر أي منذ عملية قمار، المدينة الحدودية مع تونس، وليس

لها اي علاقة بجماعة عبدالله جاب الله الذي اتخذ من الديموقراطية نهجاً لعمله السياسي.

إضافة الى ما ذكرنا نقول مرة أخرى لإخواننا في الجبهة الاسلامية للانقاذ أن يتقوا الله في المجاهدين، وانه ليس من مصلحة المخابرات ان تنشر للمجاهدين تبنيهم العملية، هذا إذا كانوا يفقهون في السياسة المحلية والدولية على حد سواء.

نقول للجبهة الاسلامية (المنحلة)، صراعنا ليس مع التيارات الاسلامية، بل صراعنا مع الكفر وأعوانه ابتداء بفرنسا وانتهاء بزعيمة الارهاب العالمي «الولايات المتحدة الارهابية» وحليفتها إسرائيل ويدخل بينهم نظام الحكم المرتد في بلادنا.

أخيراً نقول لجميع القيادات المزعومة المتواجدة في الخارج أن تدخل أرض المعركة وتشارك فيها بدلاً من التقلب في دول الكفر وترك الشعب الجزائري المسلم يتقلّب لوحده بين نار الجحيم».

وكانت تلك الرسالة المباشرة الأولى والأخيرة بين «الجماعة» و«الحياة». أما بيانا «الجماعة» اللذان أرفقا بالرسالة (أحدهما عبارة عن «فتوى» من لجنة الاعلام والضبط الشرعي والتوجيه السياسي لولاية قسنطينة)، فقد تناولا في شكل مفصّل الوضع في الجزائر وأوردا ادلة شرعية تؤكد ان العمل المسلح ضد الحكم الجزائري هو «جهاد». وأعلنت «الجماعة» في البيان انها تؤمن بأن «لا حوار ولا هدنة مع الطواغيت» وان «لا عزة ولا كرامة إلا بالعيش تحت كنف شرع الله» وان «ذلك لا يتحقق إلا بفتح فوهات البنادق وإعلاء راية الجهاد في سبيل الله (...) إن الجهاد لن يتوقف إلا بتطهير المعمورة من أدران الشرك وأوساخ الالحاد».

وربما كانت السلطة الجزائرية الوحيدة المقتنعة بتورط «الجماعة» في عملية مرباح، ولعل ذلك يعود الى ان تورط «الجماعة» كان سيعني إبعاد الشبهات التي كانت تحوم حولها. وبالفعل وجّهت السلطة اتهامها بقتل مرباح الى عدد من الناشطين الاسلاميين بينهم توفيق حطاب أحد قادة «الجماعة» البارزين في وسط الجزائر[٣٤].

ويعتقد اسلاميون جزائريون ان قتل مرباح لا يمكن ان تكون «الجماعة المسلحة» استطاعت ان تنفذه لوحدها من دون مساعدة أجهزة أمنية، أو على الأقل عملاء لها في الاجهزة الامنية يستطيعون ان يحصلوا على معلومات دقيقة عن تفاصيل تحركاته وحجم الحراسة التي ترافقه. ويبدو هذا التحليل منطقياً في ظل المعلومات الكثيرة عن وجود «عملاء» لأجهزة الأمن في «الجماعة».

ب. الاغتيالات

في أي حال لم تكن حادثة قتل مرباح الأولى التي تشير الى وجود خلاف جوهري بين استراتيجيتي «الانقاذ» و«الجماعة». وفي الحقيقة يجب ألا يُعتبر قتل مرباح – سواء كانت «الجماعة» وراءه أم لا – غريباً عن نهج العمليات التي دأبت «الجماعة المسلحة» على تبنيها منذ مطلع ١٩٩٣ وتمثّلت خصوصاً في اغتيال المثقفين والصحافيين وكبار الموظفين في ادارات الدولة.

واذا كان صحيحاً ان «الجماعة الاسلامية المسلحة» تتحمّل جزءاً كبيراً من عمليات الاغتيال تلك، فإن الأكيد انها لم تكن الوحيدة، إسلامياً، التي قامت بتلك الجرائم[٣٥]. بل ان هناك من يؤكد ان الرصاصات الأولى التي انطلقت معلنة بدء الحرب على المثقفين في الجزائر – عملية قتل الاستاذ في علم الاجتماع في جامعة الجزائر الجيلالي اليابس في ١٥ آذار (مارس) ١٩٩٣ – لم يُطلقها أعضاء في «الجماعة المسلحة» بل أعضاء في تيار «الجزأرة». ويُقال ان منفذي هذه العملية هم الذين أسسوا الجناح المسلح الأول لـ «الجزأرة» في العاصمة في ١٩٩٣ تحت إسم «الجبهة الاسلامية للدعوة والجهاد – فدا». وكانت تُطلق على هذه الجماعة في البداية اسم «جماعة اليابس»، نسبة الى عملية قتل الجيلالي، وقد لجأ بعض مؤسسيها الى خارج الجزائر[٣٦]. لكن مؤيدي «الجزأرة» ربُما يجادلون بان قتل الجيلالي اليابس لم يحصل لأنه كان «مثقفاً» فقط، بل بسبب دوره في مساعدة الحكم الجزائري. إذ أنه كان يرأس عندما اغتيل

(في القُبة في العاصمة) «المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية العالمية» وهو مركز ابحاث تابع للدولة.

في أي حال يُعد اغتيال اليابس باكورة العمليات التي استهدفت الادباء والمفكرين والصحافيين في الجزائر. إذ ما كادت تمر ٢٤ ساعة على اغتياله حتى قُتل الطبيب الكاتب الدكتور الهادي فليسي في عيادته في القصبة[٣٧]. وربما يكرّر مبرّرو اغتياله بانه كان أيضاً من السياسيين المؤيدين للنظام كونه كان يتولى ساعة اغتياله منصب عضو في المجلس الاستشاري الوطني، وهو هيئة غير منتخبة شكّلتها الحكومة إثر الغاء الانتخابات وحل البرلمان الذي كانت الجبهة الاسلامية للانقاذ ستسيطر عليه بالتأكيد لو قُيّض للعملية الانتخابية ان تستمر.

وتواصلت منذ ذلك الوقت العمليات ضد المثقفين والصحافيين. فسقط الطاهر جعوت (كاتب وشاعر- ٢٦ أيار/ مايو) ومحفوظ بوسبسي (طبيب نفساني مُحترم عالمياً كان يرأس لدى مقتله لجنة لكشف حقيقة مقتل الطاهر جعوت - ١٥ حزيران/ يونيو) ومحمد بوخبزة (عالم اجتماع ومدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية الدولية وعضو في المجلس الاستشاري الوطني. ذُبح في منزله أمام أطفاله - ٢٢ حزيران/ يونيو) ورابح زناتي (صحافي -٣ آب/ اغسطس) وعبدالحميد بنمنّي (صحافي - ٩ آب/ اغسطس) وسعد بختاوي (صحافي - ١١ أيلول/ سبتمبر) وعبد الرحمن شرغو (كاتب وصحافي سابق - ٢٨ أيلول/ سبتمبر) وحمبلي أحمد (استاذ جامعي - ٣٠ أيلول/ سبتمبر) وجمال بوهيدل (صحافي - ٥ تشرين الأول/ اكتوبر) ورابح غوينزت (كاتب واستاذ فلسفة - ٥ تشرين الأول/ اكتوبر) والجيلالي بلخنشير (استاذ جامعي- ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر) ومصطفى عبادة (صحافي - ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر) واسماعيل يفصح (صحافي - ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر)[٣٨]. وهكذا بدأت قائمة لا تنتهي من الضحايا، ضحايا حرب تدور في الخفاء أبطالها مجهولون غالباً.

اغتيال الاجانب

وفي موازاة الحرب على الصحافيين والمثقفين، وسّعت «الجماعة المسلحة»، أعتباراً من خريف ١٩٩٣، دائرة حربها لتشمل الأجانب. ففي ٢١ ايلول (سبتمبر) قُتل الفرنسيان فرانسوا برتييه وايمانويل ديديون في سيدي بلعباس (٣٨٠ كلم غرب العاصمة) ليكونا اول اجنبيين يسقطان في هذا البلد منذ بدء النزاع فيه في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. وتكرر في هذه الحادثة ما حصل بين «الانقاذ» و«الجماعة» مع إغتيال مرباح. إذ سارع الشيخ كبير الى الادلاء بتصاريح نفى فيها مسؤولية «الانقاذ» عن قتل الفرنسيين، وهو ما تبنته «الجماعة».

وكرت سبحة قتل الاجانب منذ ذلك التاريخ. وعلى رغم ان عمليات اغتيال الاجانب بدأت في ايلول (سبتمبر)، إلا ان الانذار الرسمي لهم بمغادرة الجزائر لم يصدر سوى في تشرين الاول من تلك السنة. إذ خطفت «الجماعة» في ٢٤ من ذلك الشهر ثلاثة من موظفي القنصلية الفرنسية في الجزائر هم جان كلود وميشال تيفنو وآلان فريسييه وتمّ إطلاقهم في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) مع رسالة تنذر الاجانب بمغادرة البلاد خلال شهر والا فان مصيرهم سيكون القتل. وتُعتبر تلك الرسالة التاريخ «الرسمي» لبدء الحرب على الاجانب. وكانت «الجماعة» أصدرت بعد يوم واحد من خطف موظفي القنصلية بياناً طويلاً أوضحت فيه موقفها من الأجانب وضرورة مغادرتهم الجزائر، تضمّن شرحاً لنظرتها الى موضوع قتل الأجانب وهو الموضوع الذي أثار ولا يزال يثير الكثير من التساؤلات في شأن هوية المتورطين الحقيقيين فيه[٣٩]. وقد بدأ ذلك البيان الصادر عن «مكتب التوثيق والاعلام، دائرة العلاقات الخارجية» في «الجماعة» بالاشارة الى ان «بدأت العمليات الجهادية بتخطيط وبرمجة مسبقة، مستهدفة كل رموز النظام الكافر ابتداء من رئيس الدولة ومروراً بالعسكر، وانتهاء بآخر منافق يعمل مع النظام، ويدخل في هذه المعادلة كل من يساند النظام الكافر الظالم سواء كان هذا المساند داخلياً او خارجياً». وأضاف البيان شارحاً سبب استهداف الأجانب:

«وبما ان الدول التي تعزف على نغمة - الديموقراطية المصلحية - والتي لا تعني عندهم (الدول الصليبية) سوى «ديموقراطية عميلة»، اي على مبدأ ميكافيلي، تساند وبقوة كبيرة نظاماً غير شرعي سواء عند الله او حتى عند الناس، فمن هذا المنطلق كان لزاماً على الجماعة ان تقف بالمرصاد لكل المحاولات والمساعدات التي تزيد من عمر النظام الكافر، وتتصدى بكل عنف مسلح لكل من يريد ان يمس ما هو اغلى من نفسها... دينها الاسلامي الحنيف، الذي أرادت دول الكفر ان تغيبه في المراحل القادمة، بعدما نجحت الى حد ما في تغييبه في الماضي (...) ولهذا فالحرب قد اعلنت منذ مدة، وكما سبق وذكرنا في بيانات ان رعايا الدول الصليبية الحاقدة هي هدف للمجاهدين، لأنهم يمثلون جزءاً من المخطط الاستعماري الخبيث، والذي تقوده زعيمة الارهاب الدولي «أمريكا» تساندها في ذلك صاحبة الصليب «فرنسا»!

إننا بدأنا طريقنا بأمر من الله (قد لا تفهمون هذا الكلام، لأنكم بعيدون عن الاسلام يا وسائل الاعلام)، ولن يوقف زحفنا سوى خالق هذا الكون (...) ومن هنا فصاعداً، فلا لغة سوى لغة الدم والنار، لغة الرصاص والغبار، والتي يفهمها جميع العالم، وإنه جهاد في سبيل الله حتى النصر او الشهادة.

إن قتل الفرنسيين، أو الضباط الروس، او خطف الفرنسيين الثلاثة، او محاولة خطف اليابانيين، ما هي إلا قطرة من بحر جهادنا المسلح، ما هي إلا عمليات تحضيرية لمعركة أكبر، ولن نتوقف حتى القضاء على النظام الكافر، وعلى آخر صليبي محارب (بماله أو بوقته أو بجهده أو بسلاحه، كله يُعتبر حرباً ضد الاسلام والمسلمين)، وتحكيم شرع الله الذي لن نقبل غيره، حتى يظهر الله أمر هذا الدين أو نهلك دونه»

وبعدما هدد البيان بمزيد من العمليات ضد الاجانب، قال: «ان الجماعة الاسلامية المسلحة هي التي بيدها القرار - بعد الله عز وجل - وليس لأحد أن يتكلم باسم الجهاد والمجاهدين سواها، وخاصة الذين يعيشون وراء البحار والمحيطات.

لا حوار، لا مصالحة وثنية، لا تفاوض، لا نقاش، ولا تسليم الى حكومة حيادية، ولا حكومة انتقالية، ولا لأي حل من انصاف الحلول، ولا حتى قرارات الامم المتحدة المستدمرة تستطيع ان تغيّر الوضع قيد انملة، إن اصحاب القرار هم المجاهدونَ فقط أصحاب السلاح والخنادق، وليسوا أصحاب الاوراق والفنادق الذين لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً.

«اللهم ها قد بلغنا فاشهد، اللهم ها قد بلّغنا فاشهد

دولة الخلافة الاسلامية في الجزائر»

ولا يحتاج هذا البيان الى كثير من التأمل لمعرفة مدى الاختلاف بين نظرتي الجبهة الاسلامية للانقاذ و«الجماعة الاسلامية المسلحة» لطريقة خوض الصراع في الجزائر ووسائله. إذ استمرت «الانقاذ» تصدر الادانة تلو الأخرى في ١٩٩٣ كلما سقطت ضحية أجنبية جديدة في الجزائر. لكن هذه الادانات المتكررة لم تحمِ مؤيدي «الانقاذ» من ردود الفعل التي كانت تحصل خارج الجزائر رداً عَلى حرب «الجماعة» على الاجانب. ولعل المثال الأبرز على ذلك ان حملة الاعتقالات التي شنتها قوات الأمن الفرنسية في أوساط الاسلاميين الجزائريين بعد خطف موظفي القنصلية الثلاثة في العاصمة الجزائرية، استهدف أكثر ما استهدف مؤيدي الجبهة الإسلامية، وليس «الجماعة»، الذين زُجّ بالعشرات منهم في مركز اعتقال كبير في فولامبري، قرب باريس. وبين هؤلاء ناشطون بارزون في «الانقاذ» مثل جعفر الهواري وموسى كراوش[٤٠].

لكن تلك الحملة لم تدفع «الجماعة» الى التراجع عن قرار استهداف الاجانب. إذ ما كادت مهلة الانذار للاجانب بالرحيل، حتى حصلت عمليات قتل في مناطق عدة من الجزائر مؤكدة عملياً جدية الانذار. ففي ٩ كانون الاول (ديسمبر)، اعلنت «الجماعة» تبنيها قتل فرنسي وبريطاني في الجزائر ووهران واسباني في خميس مليانة وروسية في العاصمة ومحاولة اغتيال ايطالي[٤١].

ولعل من المفيد الاشارة في هذا المجال الى ان تلك الفترة شهدت بروز نشرة «الأنصار» التي لم تكن معروفة على نطاق واسع. وقد ساهمت

عوامل عدة في إبراز هذه النشرة، لعل أهمها قُربها المُفترض من «الجماعة المسلحة» الأمر الذي جعلها تبدو بمثابة بوق إعلامي لها في الخارج، ودخولها طرفاً في انتقاد سياسات قادة «الانقاذ» في الخارج. وعلى رغم ان «الجماعة المسلحة» كانت تُصدر من باكستان نشرة باسمها تُدعى «الشهادة» ويُشرف عليها مؤسسو «الجماعة» من «الأفغان الجزائريين»، إلا ان المشرفين على هذه النشرة كانوا يواجهون صعوبة في توزيعها على نطاق واسع بسبب ضُعف الاتصالات الممكن ان تُجرى من باكستان (بيشاور تحديداً، على الحدود مع افغانستان). ومع انتقال بعض «الأفغان»، العرب والجزائريين، من افغانستان الى دول اوروبية عدة في ١٩٩٣ - إثر «انتهاء الجهاد» مع سقوط كابول في ١٩٩٢ في ايدي فصائل المجاهدين - بدأ هؤلاء في إصدار نشرة أطلقوا عليها إسم «الأنصار». وقد تنقلت عناوين هذه النشرة أكثر من مرة. إذ كانت تصدر في البداية من بولندا، قبل ان تنتقل الى السويد فبريطانيا. ومع إثبات المشرفين على «الأنصار» ان انطلاقهم، إعلامياً، من اوروبا، أفضل من افغانستان، بدأت نشرة «الشهادة» تتراجع حتى توقفت نهائياً وحلّت «الأنصار» محلّها. وقُتل المشرف على «الشهادة» المسؤول في «الجماعة المسلحة» الجزائرية في باكستان، وهو معروف باسم «مصطفى»، عام ١٩٩٧ في منطقة بابي على الحدود الافغانية - الباكستانية. ويقول السيد مصطفى كامل (أبو حمزة المصري)، الذي أشرف لفترة على إصدار «الأنصار» في ١٩٩٧، ان جماعة تُطلق على نفسها إسم «الموحدين»، وهو الاسم الذي تطلقه على نفسها «جماعة التكفير والهجرة»، هي التي قتلته انتقاماً من قيام «الجماعة الاسلامية المسلحة» بقتل اعضائها في الجزائر[٤٢].

واذا كان من شيء يقال في شأن هذا الاختلاف بين «الجماعة» و«الانقاذ»، فهو ان قادة الجبهة الاسلامية في الخارج كانوا قد بدأوا في الابتعاد عن صورة ما يحصل في الداخل لا سيما في مناطق الوسط حيث بات وجود «الانقاذ»، بالمقارنة مع «الجماعة»، ضعيفاً جداً ومحصوراً في مناطق معروفة. واذا كان من وصف يوجز صورة ما كان يحصل على

الساحة الاسلامية في تلك الفترة، فهو ان الضرب المتكرر الذي وجهته السلطة لـ «الانقاذ» وتردد الاخيرة في إعلان «الجهاد» سمحا لـ «الجماعة المسلحة» ببسط نفوذها في شكل شبه كامل على مناطق الوسط ومحيط العاصمة. وسيكون هذا التوسع لـ «الجماعة» أحد أهم الاسباب التي دفعت بتيار «الجزأرة» والجماعات المسلحة الموالية لـ «الانقاذ»، مثل «حركة الدولة الاسلامية»، الى التوحد مع «الجماعة المسلحة» في الاشهر الاولى من العام ١٩٩٤. في الحرب، يحكم فعلياً من يسيطر على الارض. وفي الجزائر كانت تلك حال «الجماعة المسلحة»، بالتأكيد، لا «الانقاذ».

مصادر القسم الثالث

١. لقاء خاص مع غماتي، بروكسيل (بلجيكا) في آيار (مايو) ١٩٩٨.

٢. حملت الرسالة الى بوضياف تاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. وتقول مصادر اسلامية ان الرسالة الى بوضياف نقلها اليه أحد اقربائه.

٣. لقاء خاص مع غماتي، بروكسيل (بلجيكا) في آيار (مايو) ١٩٩٨.

٤. لقاء خاص مع مهري. لندن في آيار (مايو) ١٩٩٨.

٥. المصدر السابق نفسه.

٦. لقاء خاص مع غماتي، بروكسيل (بلجيكا) في آيار (مايو) ١٩٩٨.

٧. المصدر السابق نفسه.

٨. المصدر السابق نفسه.

٩. راجع البيان الرقم ٢٢، الصادر عن «مسؤول اللجنة الوطنية للاعلام» الشيخ عبدالرزاق رجام. ويحمل البيان تاريخ ١٤ رمضان ١٤١٢ الموافق لـ ١٩ آذار (مارس) ١٩٩٢.

١٠. ورد موقف «الجماعة» هذا على لسان أحد مؤسسيها في العدد ١٧ من نشرة «الأنصار» في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣. ولم تحدد النشرة إسم مسؤول «الجماعة».

١١. لقاء خاص مع قمرالدين خربان. لندن، نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

١٢. عثمان عيساني من الشخصيات الـ ١٥ التي رفعت طلب الاعتراف بالجبهة الاسلامية الى وزارة الداخلية عام ١٩٨٩. رأس لفترة وجيزة المكتب التنفيذي الموقت إثر اعتقال حشاني في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، وبقي في السجن حتى ١٩٩٤.

١٣. شارك محمد السعيد – بعد الافراج عنه موقتاً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ بعدما كان معتقلاً منذ تموز (يوليو) – في الحملة الانتخابية لـ «الانقاذ»، لكنه لجأ الى العمل السري فور الغاء نتائج الدورة الاولى. وقد تمت محاكمته غيابياً امام المحكمة العسكرية في

البليدة بتهمة توزيع منشورات من شأنها «الاضرار بالمصلحة الوطنية» بالاضافة الى «انتحال لقب بدون وجه حق». وصدر الحكم عليه في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٩٢ وقضى بسجنه عشر سنوات وفرض غرامة مالية عليه وتجريده من حقوقه السياسية. ويتعلق الاتهام الاول بالبيان الذي اصدره السعيد، مع حشاني، في ٢ تموز (يوليو) ١٩٩١ ويحذر فيه من «مغبّة سياسات» السلطة ويدعوها الى اطلاق شيوخ «الانقاذ». وترد نشرة «محراب الجمعة» (تاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٢)، التي كانت تصدر في ١٩٩٢ عن القيادة السرية لـ «الانقاذ» (كان السعيد يُشرف عليها)، على هذا الاتهام بالقول ان بيان حشاني - السعيد يحذر فقط من اضطرار «الانقاذ» تحت «تأثير القمع» الى الانتقال الى العمل السري. كذلك ترد النشرة على الاتهام الثاني للسعيد والمتعلق بـ «انتحال لقب»، فتقول ان هذه التهمة تعتمد على «تعيين الشيخ السعيد مسؤولاً موقتاً على النواة الشورية التنفيذية - اي المكتب التنفيذي الموقت - يوم ٧ تموز (يوليو) ١٩٩١ بحضور المكاتب الولائية وبعض اعضاء مجلس الشورى». وتضيف ان الجبهة هي من يحق لها الادعاء عليه لانتحاله لقب مسؤول «الانقاذ»، وانها لم تدّعِ عليه بل ثبتته، بعد اعتقاله، عضواً قيادياً في مجلسها الشوري الوطني اثناء لقاء الاوراس (باتّنة).

١٤. يُعد شراطي من أشهر قرّاء القرآن في الجزائر، وكان غالباً من يفتتح مؤتمرات «الانقاذ» بتلاوة آي من الذكر الحكيم. وهو خريج المملكة العربية السعودية، ويحفظ القرآن على سبع قراءات.

١٥. وزّع محمد بن حسين بياناً في لندن في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ هو عبارة عن رسالة الى الأمير السابق لـ «الجماعة الاسلامية المسلحة» جمال زيتوني (أبو عبدالرحمن أمين). وتؤكد مصادر اسلامية جزائرية ان حسين كان على علاقة باشخاص شاركوا في اجتماع تمزقيدة ويعرف تفاصيل عما حصل فيه، لكنه لا يريد الإفصاح عنها في المرحلة الحالية.

١٦. قُتل موح ليفيي (محمد علال) ومساعده نورالدين بوفارة في اشتباك مع قوات الامن التي هاجمت تمزقيدة بعد أنباء وردتها عن اجتماع قادة الجماعات المسلحة فيها. وطرحت قضية معرفة قوات الامن بمكان الاجتماع شكوكاً بين صفوف الجماعات في ان واحدة منها تتعامل مع الاستخبارات الجزائرية. لكن بعض قادة «الجماعة» يؤكدون ان معرفة قوات الامن بالاجتماع تم صدفة بسبب إصابة أحد اعضاء الجماعات المسلحة في اشتباك مع الجيش وهو من ابلغهم بموقع الاجتماع بعد استنطاقه. حوار خاص مع حسان حطاب «أمير المنطقة الثانية» في «الجماعة» في آذار (مارس) ١٩٩٨.

١٧. لقاء خاص مع خربان. لندن، في نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

١٨. لقاء خاص مع قيادي في «الانقاذ» ساهم في الاتصالات التي كانت تتم لتأسيس «جيش الانقاذ» عام ١٩٩٢.

١٩. أصدرت المحكمة الخاصة في الجزائر في آيار (مايو) ١٩٩٣ أحكاماً بالاعدام على ٣٨ متهماً في قضية المطار (١٢ حضورياً و٢٦ غيابياً). ونفّذت السلطة الجزائرية احكام الاعدام في سبعة من المدانين، في سجن تازولت في باتنة في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٩٣، وهم حسين عبدالرحيم ورشيد حشايشي ومنصوري الملياني وسوسان سعيد وعماد محمد وفتوح عبدالكريم وتشيكو جمال. راجع كتاب «رسالة مفتوحة الى اصدقاء جزائريين

أصبحوا جلادين» للمحامي جاك فرجيس الذي يتحدث عن محاكمة المتهمين في قضية المطار وكيفية «انتزاع الاعترافات منهم». دار نشر آلبان ميشيل، باريس ١٩٩٣. ونشرت «رابطة العون للجزائر» ترجمة عربية للكتاب، غيفلزبيرغ (المانيا)، ١٩٩٥.

٢٠. لقاء خاص مع اسلامي جزائري كان ناشطاً في بيشاور. اوروبا، ١٩٩٨.

٢١. اعتُقل تاجوري في اواخر تموز (يوليو) ١٩٩٣ في العاصمة، لكن نبأ اعتقاله لم يتسرب إلا في ١١ آب (اغسطس) بعدما بثته «اذاعة الوفاء» (التابعة لـ «الانقاذ») التي كانت تبث من مكان سري مرتين في الاسبوع. وهو كان انتقل سراً الى اوروبا بين آذار (مارس) وآيار (مايو) حيث اجرى محادثات مع بعض قادة «الانقاذ» في المنفى. أما شراطي فكان اعتُقل في شباط (فبراير) ١٩٩٣، ومثل حضورياً امام المحكمة الخاصة في العاصمة بتاريخ ٢٩ آيار (مايو) ١٩٩٤ وصدر عليه حكم بالسجن المؤبد. راجع وكالة «فرانس برس» بتاريخ ٢٩ آيار (مايو) ١٩٩٤. واللافت في هذا الاطار ان المحكمة ذاتها حكمت غيابياً في اليوم نفسه بالاعدام على ١٣ اسلامياً مسلحاً بتهمة «تشكيل مجموعات مسلحة والتحريض على التمرد والمساس بأمن الدولة». وبين الذين حكمتهم المحكمة بالاعدام عبدالقادر شبوطي والسعيد مخلوفي وعزالدين باعة.

٢٢. كانت الانباء عن مرض شبوطي متداولة منذ اواخر ١٩٩١ في نطاق ضيق بين «الافغان الجزائريين» في بيشاور الذين كانوا يجرون اتصالات بقادة التيارات السلفية في الداخل استعداداً لتأسيس «الجماعة المسلحة». وينقل زعيم اسلامي جزائري عن أحد قادة «الافغان» قوله خلال نقاش معه عام ١٩٩٢ عن سبب اختيار الملياني وليس شبوطي لقيادة «الجماعة»: «ان شبوطي مريض في الجبال لا يستطيع الحركة». لقاء خاص مع اسلامي جزائري بارز في اوروبا، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

٢٣. راجع «الحياة» في ٩ آب (اغسطس) ١٩٩٣، نقلاً عن وكالة «فرانس برس». وصدرت في نهاية هذه المحاكمة (في الثامن من آب) احكام بالاعدام على ٣٤ شخصاً من المتهمين، منهم ٢٩ حُكموا غيابياً.

٢٤. لقاء خاص مع خربان. لندن في نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

٢٥. هذه بعض الشكاوى التي كانت ترد من ناشطين في «الانقاذ» لا ينتمون الى تيار «الجزأرة». ويؤكد هذه الشكاوى قياديون في «الانقاذ» ينتمون الى تياراتها المختلفة في لقاءات خاصة.

٢٦. لقاء خاص مع عبدالكريم غماتي، بروكسيل، آيار (مايو) ١٩٩٨.

٢٧. راجع العدد ١١ من نشرة «الأنصار» بتاريخ ٢٣-٩-١٩٩٣ الذي يتضمن إعلان «الجماعة المسلحة» إختيار جعفر الأفغاني «أميراً» لها خلفاً للعيايدة. وتضمن العدد نفسه بياناً أهدر فيه جعفر «الافغاني» دم الجنود الاحتياطيين. ويُروى ان جعفر الأفغاني اكتشف قبل فترة قصيرة من مقتله في شباط (فبراير) ١٩٩٤، أن أحد أقرب معاونيه يعمل لمصلحة الحكم الجزائري. فأجرى له «محاكمة شرعية» أعدم في نهايتها. لكن لم تمرّ أيّام على إعدامه حتى نجحت قوّات الأمن الجزائرية في تعقّبه وقتله مع العديد من معاونيه. ويطرح إسلاميون جزائريون معارضون لـ «الجماعة» هذا الخبر في معرض تأكيدهم أن الأمن الجزائري «يخترق الجماعة».

٢٨. يروي أحد المسؤولين في حركة «حماس» الجزائرية ان بوسليماني خُطف في ١٩٩٣ الى مقر قيادة جعفر الأفغاني الذي حاول مع مجموعة من قادة «الجماعة» إقناعه بضرورة تأييد «الجهاد» في الجزائر. لكن بوسليماني، وهو عالم يُشهد له بعلمه واعتداله، رفض ذلك وحاجج محاوريه بخطأ تبرير ما يقومون به تحت إسم الجهاد. ويضيف هذه المسؤول ان بوسليماني استطاع إقناع عدد من مسؤولي «الجماعة» بخطأ أفكارهم، فما كان من الأفغاني إلا أن طلب سحبه من مكان الاجتماعات. وأخذ الشيخ الى مكان قريب من أحد معاقل «الجماعة» قرب العاصمة حيثُ قُتل بعد تعذيبه. ويؤكد المسؤول ذاته ان هذه الرواية لما حصل لبوسليماني - الذي كان يرأس جمعية تدعى جمعية الارشاد والاصلاح - نقلها الى «حماس» أحد «التائبين» من الجماعة الذين استفادوا في العفو الذي أصدرته الحكومة في حق أعضاء الجماعات المسلحة الذين يسلمون أنفسهم.

٢٩. لقاء خاص مع معارض جزائري في اوروبا لا يريد كشف اسمه لأسباب أمنية. اوروبا، صيف ١٩٩٧.

٣٠. «الحياة»، في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٩٣، نقلاً عن وكالة «فرانس برس».

٣١. راجع «الحياة» في ٢٥ آب (اغسطس) ١٩٩٣.

٣٢. راجع «الحياة» في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٩٣.

٣٣. راجع «الحياة» في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٩٣.

٣٤. قتلت قوات الامن توفيق حطاب في شباط (فبراير) ١٩٩٤ في معقله في منطقة بن زرقة (البليدة). وهو كان متهماً لدى قتله بعدد من عمليات القتل بينها قتل مرباح ومدير التلفزيون الجزائري مصطفى عباده في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٣. وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) حكمت محكمة جزائرية بالاعدام غيابياً على شخصين بتهمة التورط في قضية اغتيال مرباح.

٣٥. ينطبق على قتل الصحافيين والمثقفين ما ينطبق على قتل السياسيين وهو انه لا يمكن الجزم بمسؤولية الجماعات الاسلامية عنها. إذ يُشكك كثيرون في ان تكون أجهزة جزائرية وراء العديد من الاغتيالات التي شهدتها البلاد.

٣٦. تستند هذه المعلومات الى مصادر جزائرية ثقة. وسيكون لأعضاء في جماعة «الفدا» دور أساسي في المستقبل في ابتعاد «الجزأرة» عن الجبهة الاسلامية للانقاذ ودخولها في «الجماعة المسلحة» في آيار (مايو) ١٩٩٤.

٣٧. قُتل الهادي فليسي في ١٦ آذار (مارس) ١٩٩٣ في عيادته في القصبة. ونفّذ العملية ثلاثة أشخاص تظاهروا بأنهم مرضى.

٣٨. راجع العدد ٣١ الصادر عن منظمة «ارتيكل نايتتين» (المادة ١٩) التي تعنى بالدفاع عن الصحافيين، بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣.

٣٩. يحمل بيان «الجماعة» تاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٣ وذُيّل بعبارة «دولة الخلافة الاسلامية في الجزائر». راجع نشرة «الأنصار» العدد ١٦ تاريخ ٢٨-١٠-١٩٩٣.

٤٠. استمر اعتقال العديد من الناشطين الاسلاميين قرابة سنة. وتم ترحيل ٢٠ منهم في ١٩٩٤ الى بوركينا فاسو. ولا يزال بعضهم هناك حتى اليوم.

٤١. في ما يأتي قائمة، نقلاً عن وكالة «رويترز»، بأسماء القتلى الاجانب الذين سقطوا

في حملة الاعتداءات الأولى التي شنتها «الجماعة المسلحة» بين ايلول (سبتمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣:

- فرانسوا بيرتليه وايمانويل ديديون (عاملان فرنسيان) قُتلا في ٢١ ايلول في سيدي بعلباس (٣٨٠ كلم غرب الجزائر).

- الكسندر اورلوف وفلاديمير فاليغني (ضابطان روسيان) قُتلا في ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) في مدينة الاغواط الصحراوية.

- اليسيو كاستيللو (من البيرو) والفارو ريودا (من كولومبيا) وسيزار غوارين (من الفيليبين)-يعملون لشركة أي. بي. بي. سي سادلي الايطالية- قُتلوا في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) في تيارت (٢٢٠ كلم جنوب غربي الجزائر).

- مانويل بايلين (اسباني- تاجر سمك) قُتل في ٢ كانون الأول بين مدينتي خميس المليانة والبرواقية (٨٠ كلم جنوب غربي الجزائر).

- لاريسا بولينا (روسية ربة منزل متزوجة من جزائري وبات اسمها عايدة ابرهيم) قُتلت في ٥ كانون الأول في العاصمة.

- ماكس باربو (فرنسي، مدير متقاعد) قتل في الاربعاء (٢٥ كلم جنوب الجزائر) في ٧ كانون الاول (ديسمبر).

- ملكولم فينسنت (بريطاني، اخصائي كمبيوتر) قتل في ٨ كانون الاول (ديسمبر) قرب مجمع ارزو النفطي (٣٠٠ كلم غرب الجزائر).

٤٢ . لقاء خاص مع مصطفى كامل، لندن، حزيران (يونيو) ١٩٩٨ .



الفصل الرابع

تأسيسس «الهيئة التنفيذية»
ووحدة «الجماعة المسلّحة»

شهدت الفترة الممتدة من أواخر ١٩٩٣ الى بدايات ١٩٩٤ سباقاً بين الاسلاميين الجزائريين على توحيد صفوفهم. فقد عمدت الجبهة الاسلامية للانقاذ الى محاولة رص صفوفها بعد الحساسيات التي بدأت تظهر في صفوفها والشكاوى من محاولات مزعومة من تيار «الجزأرة» للسيطرة عليها. وأثمرت جهود رص الصفوف «الانقاذية» وحدة تجمع كافة التيارات الممثلة في الخارج ضمن إطار اتُفق على تسميته «الهيئة التنفيذية في الخارج» برئاسة رابح كبير. لكن هذه الوحدة لتيارات «الانقاذ» المختلفة لم تُترجم عملياً داخل الجزائر. إذ على العكس من ذلك، شهدت بداية ١٩٩٤ انهياراً شبه كامل للجبهة الاسلامية للانقاذ كحزب موحد. إذ ما كاد يطل ايار (مايو) من ذلك العام حتى تحققت وحدة أخرى للاسلاميين الجزائريين. لكنها هذه المرة لم تكن وحدة في إطار الجبهة الاسلامية للانقاذ، بل في إطار آخر مختلف تماماً عن فكر «الانقاذ». كانت وحدة كبيرة بلا شك تلك التي حصلت في ايار ١٩٩٤ تحت راية «الجماعة الاسلامية المسلحة» التي باتت منذ ذلك التاريخ تعتبر نفسها «الراية الشرعية الوحيدة للجهاد في الجزائر».

ينقسم هذا الفصل الى جزئين اساسيين هما: ١- الوحدة في إطار «الهيئة التنفيذية» عام ١٩٩٣، و٢- والوحدة في إطار «الجماعة المسلحة» في ١٩٩٤. ويتناول الجزء الأول (أ) الاتصالات التي مهّدت لاجتماع

تأسيس «الهيئة التنفيذية» في تيرانا؛ و(ب) محضر الاجتماع؛ و(ج) تفاصيل ما حصل فيه؛ و(د) ترحيب قيادة الداخل بنتائجه. أما الجزء الثاني فيناقش: (أ) الوحدة التي تمت تحت راية «الجماعة المسلحة» في الجزائر؛ (ب) موقف «الانقاذ» من هذه الوحدة؛ (ج) الانقسام بين رابح كبير وأنور صدام؛ (د)، تصاعد قوة «الجماعة» وتمايز استراتيجيّتها عن استراتيجية «جبهة الإنقاذ».

الجزء الأول

«الهيئة التنفيذية»

ظهرت «الهيئة التنفيذية» للجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، موحدة كل التيارات المتنافسة داخل الجبهة. وكان هذا التنافس الذي جسّده في الداخل التيار الأساسي في «الإنقاذ» إضافة الى تياري «حركة الدولة الاسلامية» و«الجزأرة»، السبب المباشر في توحيد صفوف الجبهة الاسلامية في الخارج. إذ خشي بعض قادة الجبهة سلبيات انعكاس تيارات الداخل على قياديي الخارج، فرأوا المسارعة في توحيد الصفوف قبل انفجار الخلافات. وقد كان هذا بلا شك السبب الرئيسي لعقد لقاء تيرانا الذي استطاع ان يوحّد، لبعض الوقت، تيارات «الانقاذ» المختلفة. إذ ضم ممثلين للتيارات الاساسية العاملة في الساحة: التيار الجهادي، التيار «الافغاني»، التيار «الجبهوي»، وتيار «الجزأرة».

أ. إتصالات تمهيدية

عُقد اجتماع تيرانا على خلفية انقسامات بدأت تظهر في هيكلية «الانقاذ» في الداخل. إذ أدت ضربات قوات الأمن وصعوبة الاتصال بين قواعد «الانقاذ» الى تكرّس الشروخ بين تيارات الجبهة. فهكذا انقسمت «الانقاذ» الى تيارات عدة كان أبرزها ثلاثة:

١. تيار «الجزأرة» ويقوده في الداخل الشيخ محمد السعيد. وكان لهذا

التيار جناحه المسلح الذي يضم جماعات عدة أبرزها «الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح» (فدا) التي كانت تنشط في العاصمة في شكل اساسي. وكان هذا التيار مسيطراً ايضاً على «الواجهة الشرعية» لـ «الانقاذ» من خلال «المكتب الوطني الموقت» و«خلية الأزمة» (محمد السعيد وعبدالرزاق رجام [١] ويوسف بوبراس)، لا سيما بعد اعتقال بقية اعضاء «الخلية» مثل يخلف شراطي وقاسم تاجوري، أو لجوئهم الى الخارج. وكان لـ «الجزأرة» أيضاً امتدادها في الخارج عبر «البعثة البرلمانية» لـ«الانقاذ» من خلال عدد من المرشحين «الانقاذيين» في الانتخابات الاشتراعية الملغاة مثل السادة أنور هدام والسعيد الهلالي وأحمد الزاوي.

٢. التيار الجهادي ويقوده الشيخ السعيد مخلوفي. وكان هذا التيار ممثلاً في الساحة المسلحة عبر «حركة الدولة الاسلامية» التي قادها مخلوفي بالاشتراك مع عبدالقادر شبوطي وعزالدين باعة. وعلى رغم انتماء هذا التيار الى «الانقاذ»، فان الواضح ان اعضاءه لم يكونوا على اتفاق كامل مع بقية تيارات الجبهة. فالشيخ شبوطي لا ينتمي عضوياً الى «الانقاذ» على رغم تأييده لها، أما الشيخ مخلوفي فإنه أيضاً «مُجمّد العضوية» في الجبهة منذ مؤتمر باتنة في تموز (يوليو) ١٩٩١. وعلى رغم عدم تمتع هذا التيار بصفة «تمثيلية» شرعية لـ «الانقاذ» (اعضاؤه لم يكونوا مسؤولين فيها ساعة الغاء الانتخابات)، إلا انه كان يمثّل شريحة لا بأس بها من الجبهة، خصوصاً من شبابها التواقين للانخراط في جماعة مسلحة تُقاتل الحكم. وكان لهذا التيار أيضاً امتداده في الخارج. إذ كان من المحسوبين عليه قمرالدين خربان، القريب من مخلوفي، وعبدالباقي صحراوي العضو المؤسس لـ «الانقاذ» الذي غادر الجزائر بعد انشاء الجبهة للعيش في فرنسا.

٣. تيار «جبهوي» يضم الشريحة الأوسع من «الانقاذيين» الذين لا ينتمون الى تيار معيّن في الجبهة (مثل «الجزأرة» و«حركة الدولة الاسلامية»). وكان أنصار هذا التيار ينشطون في شكل أساسي في شرق الجزائر وغربها، وكانت لبعضهم تحفظات عن طريقة قيادة «الجزأرة» جبهة «الانقاذ» من خلال «المكتب الوطني» و«خلية الأزمة». وفي أي حال لم يكن

اختلاف أنصار هذا التيار مع التيارات الأخرى في الجبهة خلافاً في المنهج، إذ ان كثيرين منهم كانوا يعتبرون أنفسهم في البدء جزءاً من جماعة شبوطي ومخلوفي و«الجيش الاسلامي للانقاذ» الذي كان يُتوقع ان يعلن انشاءه الرجلان. ومن قادة هذا التيار «انقاذيو» العمل السلمي في شرق الجزائر مثل مدني مزراق ومصطفى كبير، وفي غرب الجزائر أحمد بن عيشة (الذي يُعتبر من أقرب «الانقاذيين» الى التيار الجهادي)[٢]. وكان لهذا التيار امتداده في الخارج كذلك عبر حلقة «الانقاذيين» القريبين من الشيخ رابح كبير.

إذن كانت هذه هي التيارات التي تجاذبت مناصري «الانقاذ» في ١٩٩٣، في داخل الجزائر وخارجها. وقد خشي بعض قياديي الجبهة ان يؤدي هذا التجاذب الى فرط عقدها، خصوصاً في ظل تنامي قوة «الجماعة الاسلامية المسلحة» التي كانت تهدد «الانقاذ» من جهتين: توسع سيطرتها ميدانياً على الساحة عبر عملياتها الجريئة، وجذب المناصرين المتململين من «الانقاذ» الى صفوفها. ورأى هؤلاء القياديون ان المطلوب وقف هذا التدهور قبل تفاقمه، وان ذلك يتم بالتنسيق بين قياديي الخارج الذين يتمتعون بهامش معيّن من الحرية في الاتصال والتنقل لا يتمتع به قادة الداخل. وهكذا ظهرت فكرة عقد مؤتمر لقياديي «الانقاذ» في الخارج، وهو ما تم في تيرانا في أواخر صيف العام ١٩٩٣، وأسفر عن تأسيس كيان جديد جامع باسم «الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج».

ويروي قمرالدين خربان الذي كان أحد مهندسي لقاء تيرانا الذي عُقد في مقر هيئة إغاثة خليجية يديرها هناك، خلفيات الاجتماع وتأسيس «الهيئة»:

«كانت اتصالات كثيرة تتم معنا من الداخل تحضنا على توحيد الكلمة ورص الصف. وفي الحقيقة لم يكن للجبهة خارج الجزائر موقف واضح حيال ما يحدث في الداخل حتى تاريخ تأسيس الهيئة. إذ كان بعض الأخوة في الخارج يقفون موقفاً معارضاً للعمليات الجهادية والدفاع عن النفس والمقاومة، على رغم ان الناس كانت تُقتل كل يوم. قلنا انه لا يمكن ان تكون لنا ابداً صلة مع من لا يؤمن أولاً بحق الدفاع عن النفس. (...)

الأخ قاسم تاجوري كان من الاشخاص الذين ساهموا، من الداخل، في توحيد الصف وتأسيس الهيئة. إذ كان يخرج من الجزائر ثم يعود اليها، وكان له عمل جبار في الاتصال بالاطراف في الداخل والخارج. وبنتيجة الاتصالات التي حصلت ظهر تغيّر في مواقف بعض الاخوة الذين اتخذوا موقفاً واضحاً يؤيد حق الشعب في الدفاع عن نفسه. كنتُ من الذين اتصلوا بالأخ رابح كبير. إتفقت واياه على ضرورة رصّ الصف وتوحيد الكلمة وتحديد الاشخاص الذين يمكن ان يشاركوا في تأسيس الهيئة. لكن بعد اتفاقنا هذا تم وضعه في السجن في المانيا[٣]. بعد ذلك انتظرنا شهراً ثم شهرين في انتظار اطلاقه. لكن الوضع كان غير واضح، إذ كان من الممكن ان يبقى في السجن فترة طويلة. فقلنا لنكمل ما اتفقنا عليه. فاتصلنا بالاخوة من محيطه. اجتمعنا في مدينة تيرانا وأسسنا الهيئة»[٤].

أما عبدالله أنس الذي شارك أيضاً في الجهود لتأسيس «الهيئة» فيروي قصة تأسيسها بالقول: «في تلك الفترة كانت قيادات الجبهة الاسلامية واطاراتها تشتّتت بين سجين ولاجئ وفار. وانعكست هذه الصورة على بنية الجبهة وانسجامها الداخلي، وبدأ ذلك يظهر على الارض. فهناك من يقول ان أنور هدام محسوب على الشيخ محمد السعيد وتيار الجزأرة، وان رابح كبير محسوب على تيار آخر، وان السعيد مخلوفي وقمرالدين خربان وعبدالباقي صحراوي محسوبون على تيار ثالث. لذلك فكرنا في عقد اجتماع لإزالة الخلافات ورأب الصدع الذي ظهر بظهور التكتلات المختلفة مثل الجزأرة وحركة الدولة الاسلامية. ولهذا الهدف حصل اجتماع تيرانا وتأسست الهيئة»[٥].

ب. محضر لقاء تيرانا

ويشرح محضر رسمي لـ «الهيئة التنفيذية» تفاصيل ما جرى في لقاء تيرانا والشخصيات التي شاركت فيه والمواضيع التي ناقشوها، إضافة الى القرارات التي توصّلوا اليها[٦]. ويوضح المحضر في البداية ان الاجتماع الذي عُقد في ٢٩ آب (اغسطس)، هدف الى «جمع شمل الجبهة الاسلامية

للانقاذ في الخارج والعمل على توحيد كفاءاتها وتوظيفها في الميدان من أجل ضمان الفعالية والاستمرار». وبعد الاشارة الى «تعذر وصول بعض الاخوة في الوقت المحدد للقاء»، يتحدث المحضر عن عقد جلسة أولى ضمّت الشيخ عبدالباقي صحرواي وعبدالله أنس (الذي عُيّن رئيساً للجلسة) والشيخ أحمد الزاوي (عُيّن كاتباً لها)[٧] وقمرالدين خربان ومُراد دهينة وجعفر الهواري[٨] ونورالدين أحمد[٩] وأنور هدام. ويشير المحضر الى ان هدام حضر الجلسة الاولى فقط و«أوكل للاخوة عبدالله أنس وقمرالدين خربان وأحمد الزاوي تبليغ الاخوة الباقين آراءه وافكاره».

وأفاد المحضر ان صحراوي افتتح الجلسة التي حُددت لها خمسة محاور هي: ١- جدول الاعمال، ٢- تعريف الجبهة، ٣- هيكلة الجبهة في الخارج، ٤- تحديد المسؤوليات والصلاحيات، ٥- ملاحظات وتعليقات. وتابع ان خربان أكد في الجلسة ان «الاتفاق على هذا الاجتماع تم بينه وبين الشيخ رابح كبير»، وانهما اتفقا أيضاً على اسماء من سيشارك فيه، وهم: أنور هدام، مراد دهينة، موسى كرواش، العربي النوّي، السعيد الهلالي، عبدالله أنس، عبدالباقي صحرواي، عبدالكريم غماتي، قمرالدين خربان، إضافة الى رابح كبير.

وعن «تعريف الجبهة»، ذكر المحضر ان المجلس

«اتفق على ان الجبهة الاسلامية تتمثل في الهيئات الآتية:

١. القيادة الشرعية المتمثلة في الشيوخ المعتقلين حالياً في سجون الطغمة وعلى رأسهم الشيخان عباسي مدني وعلي بن حاج وغيرهما(...).

٢. قيادة الجبهة في الداخل (السياسية والعسكرية).

٣. ممثلية الجبهة في الخارج (المزكاة من القيادة في الداخل).»

وعن هيكلية الجبهة في الخارج، ذكر المحضر ان المجتمعين اتفقوا على تشكيل الهيئة التنفيذية من اللجان الآتية: اللجنة الشرعية، اللجنة السياسية، لجنة الاغاثة، لجنة الاعلام، اللجنة المالية، أمانة الهيئة. وحدد أيضاً ان الهيئة التنفيذية تتشكل من مسؤول ونائبين وعضو استشاري.

وعن المسؤوليات والصلاحيات، قال المحضر ان مسؤول الهيئة «يسهر

على تنفيذ قرارات الهيئة التنفيذية، وعلى تطبيق توصيات الجبهة في الداخل وكذلك التنسيق بين اللجان وحق اعتماد المكاتب». أما اللجنة الشرعية فتحددت صلاحيتها بالسهر «على ان تكون قرارات الهيئة التنفيذية في الخارج منضبطة وفق الشرع الحنيف، وتعمل على اعداد دستور للدولة الاسلامية، والاتصال بالهيئات الاسلامية وإصدار النشرات المسموعة والمكتوبة». وعن اللجنة السياسية أشار المحضر الى انها «المسؤولة عن رسم واعداد الاستراتيجية السياسية وفقاً لتوصيات القيادة في الداخل، وكذلك هي المسؤولة عن الاتصال بالهيئات السياسية والبرلمانية والانسانية». أما لجنة الاعلام فتحدد دورها بانها «مسؤولة أمام الهيئة عن إعداد مشروع اعلامي تُسمعُ به صوت الجبهة الاسلامية في الخارج». وحدد المحضر اللجنة المالية بانهاَ المسؤولة عن «رسم السياسة المالية وجمع الاموال والتبرعات، وهي المسؤولة ايضاً أمام الهيئة التنفيذية عن القبض والصرف»، و«الامانة العامة» بانها «المسؤولة عن ادارة الهيئة وكذلك عن تنظيم اللقاءات والاتصالات والرد على الواردات، وعن حفظ أرشيف الهيئة ووثائقها».

تعيينات

وذكر محضر الاجتماع أيضاً ان السيدين موسى كرواش وعبدالكريم غماتي انضما الى اللقاء لاحقاً، وانه تقرر في حضورهما الاتفاق على التعيينات الآتية: رئاسة الهيئة لرابح كبير الذي وافق الحاضرون بـ«الاجماع» على ان يرأس أيضاً اللجنة السياسية مع نائبين له هما عبدالله أنس وأنور هدام (تقرر ان يتولى أنس رئاسة اللجنة حتى خروج كبير من السجن). أما اللجنة الشرعية فاختير الزاوي رئيساً لها وموسى كرواش نائباً له، وقمرالدين خربان للجنة الاغاثة يعاونه العربي النوي ومراد دهينة. وللجنة المال اختير الهواري على ان ينوب عنه أنس. وفيما تولى غماتي لجنة الاعلام، ذهبت الامانة العامة لكراوش. كذلك قرر المجتمعون تعيين خربان نائباً اول لكبير (أوكلت الى خربان رئاسة الهيئة حتى خروج كبير من السجن)، وأنس وهدام نائبين للرئيس. وقرروا أيضاً

تعيين الشيخ صحرواي عضواً استشارياً في الهيئة.

وبت المجتمعون ايضاً قضية وسائل إعلام «الانقاذ». إذ أفاد المحضر ان المجتمعين أوكلوا الى مسؤول الاعلام الجديد «النظر في قضية مجلة «المنقذ» وتسوية أوضاعها مع الاطراف المتنازعة». وختم بالاشارة الى ان مسؤول لجنة المال ونائبيه كلفوا احصاء «الاموال واستقصاءها» على ان يُقدم تقرير للهيئة في «اول اجتماع عملي لها».

وذُيّل المحضر بعبارة «يُرسل تقرير اجتماع تيرانا الى القيادة في الداخل للتعرف». وحمل إسم رابح كبير الى جانب «مسؤول الامانة العامة» موسى كراوش (حُوّلت عبارة «الامانة» الى «الادارة» لاحقاً).

تركيبة «الهيئة»

لعل الملاحظة الأولى التي يمكن استخلاصها من التعيينات في «الهيئة» انها كانت محاولة لجمع تيارات «الانقاذ» كافة في إطار موحد، وهو ما حدده محضر اجتماع تيرانا بجمع «شمل الجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج والعمل على توحيد كفاءاتها وتوظيفها». وهكذا يظهر، من خلال التعيينات، ان تيارات «الإنقاذ» تمثّلت بالشكل الآتي:

١. رابح كبير مثّل التيار العام لـ «الإنقاذ» المنتشر في الشرق والغرب. وإضافة الى كون كبير الأرفع مرتبة بين قادة «الإنقاذ»، إذ كان رئيس لجنة السياسة والعلاقات الخارجية وأحد أبرز الذين قادوها الى الفوز في انتخابات ١٩٩١، وهو إضافة الى ذلك مُرتبط مباشرة بقادة العمل المسلح في الداخل، عبر شقيقه مصطفى أحد قادة الجناح المسلح لـ «الانقاذ» في شرق الجزائر.

٢. قمرالدين خربان مثّل التيار الجهادي الناشط في إطار «حركة الدولة الاسلامية». وإضافة الى علاقة خربان بقادة «حركة الدولة»، مثل السعيد مخلوفي، فإنه من مؤسسي «الانقاذ» ويملك إضافة الى ذلك حرية التحرك من خلال نشاطه في هيئة إغاثة خليجية.

٣. عبدالله أنس مثّل جزءاً من تيار «الافغان الجزائريين» وامتداده

العربي. وعلى رغم ان أنس لم يكن ينتمي عضوياً الى «الانقاذ»، فإنه كان معروفاً بعلاقته القريبة من قيادتها لا سيما الشيخ عباسي مدني. ويبدو ان ضمه الى «الهيئة التنفيذية» جاء بناء على اعتقاد ان «الانقاذ» تستطيع استغلال اسمه لوقف موجة تضخم «الجماعة المسلحة» على حسابها. وكان يُعتقد ان أنس ربما يستطيع بحكم خبرته في «الجهاد الافغاني»، منذ العام ١٩٨٤، إقناع تيار «الافغان» بتأييد الجبهة الاسلامية بدل «الجماعة»، وتنظيم الجناح المسلح لـ «الانقاذ».

٤. أنور هدّام مثّل تيار «الجزأرة» بزعامة محمد السعيد و«المكتب الوطني الموقت» بزعامة عبدالرزاق رجام. وكان هذا التيار يعتبر نفسه «الممثل الشرعي» لـ «الانقاذ» في الداخل.

لم يلغِ إدخال هذه التيارات في «الهيئة التنفيذية» مشكلة الخلاف على تمثيل الجبهة. إذ بقي كل تيار يعتبر نفسه الاجدر بتمثيل «الانقاذ». ويبدو ان كل ما اتفقت عليه هذه التيارات كان في إطار العموميات التي هي ليست أصلاً موضع خلاف بينهم. إذ حدد لقاء تيرانا، بحسب ما ذكر المحضر، ان «القيادة الشرعية» لـ «الانقاذ» ممثلة بـ «الشيوخ المعتقلين» مثل مدني وبن حاج، وان «القيادة السياسية والعسكرية» موجودة «في الداخل» ومنها تنبثق «ممثلية الجبهة في الخارج». وإذا كان لا أحد في «الانقاذ» يختلف على ان «القيادة الشرعية» يمثّلها الشيوخ المعتقلون، فإن لقاء تيرانا فشل في ما يبدو في تحديد من هي القيادة الميدانية، سياسياً وعسكرياً. إذ لم يوضح محضر اللقاء من هي هذه القيادة: ما تبقى من «خلية الازمة» و«المكتب الوطني الموقت»، أم قادة الشرق والغرب، أم الجناح الجهادي لـ «الانقاذ» مُمثلاً في «حركة الدولة الاسلامية». وفي ظل هذا الغموض في تحديد المرجعية الفعلية، في غياب مرجعية الشيوخ المعتقلين، لم يكن غريباً ان تعود هذه القضية لتشكل أحد مواضيع الخلاف داخل «الهيئة التنفيذية»، لا سيما بعد انضمام تيار «الجزأرة» وجزء من التيار الجهادي (مخلوفي) الى الوحدة في إطار «الجماعة الاسلامية المسلحة» في ١٣ آيار (مايو) ١٩٩٤. وكان هذا الخلاف طبيعياً بسبب ربط

لقاء تيرانا المواقف التي تصدر عن «الهيئة التنفيذية» بـ «توصيات الجبهة في الداخل». وما دام ان المجتمعين لم يتفقوا في شكل واضح على من هي القيادة في الداخل، فإنه كان طبيعياً ان يلجأ كل تيار الى تفسير «قيادة الداخل» بأنها قيادة تياره في الداخل.

وفي مقابل عدم اتفاق المجتمعين في تيرانا على تحديد دقيق لمرجعية الداخل، فانهم اتفقوا في المقابل على طريقة توزيع المناصب في «الهيئة». ويبدو ان جناح كبير حقق تقدماً في موضوع الاشراف على وسائل إعلام الجبهة، إذ إضافة الى توليه من خلال غماتي مسؤولية اللجنة الاعلامية في «الهيئة التنفيذية»، انتقلت الى إشرافه أيضاً نشرة «المنقذ»، لسان حال الجبهة الاسلامية. وكان التيار الجهادي في «الانقاذ» يُشرف على إصدارها في ذلك الوقت. وسلّم هذا التيار، بعد الاجتماع، جهاز كمبيوتر وبعض الاجهزة المتعلقة بالنشرة التي كانت تُعد سراً في باريس الى المشرفين الجدد على إعلام الجبهة. وإذا كان هذا مكسباً حققه تيار كبير، فإن «الجزأرة» نالت في المقابل حق الاشراف على مواقف الجبهة من وجهة نظر الشرع، وهي مهمة أوكلت الى أحمد الزاوي. وتولى التيار الجهادي ملف الاغاثة عبر قمرالدين خربان. لكن الواضح، في ظل عدم تحديد مرجعية الداخل، ان ممثلي كل تيار استمروا يُرسلون ما يتم جمعه في الخارج الى مرجعية تيارهم في الداخل. وكان هذا الموضوع سبباً آخر من أسباب الخلافات التي انفجرت في «الهيئة» بعد تأسيسها بفترة وجيزة[١٠].

ج. تفاصيل المداولات

ويقول قياديون في «الانقاذ» شاركوا في اجتماع تيرانا، ان الاجواء التي سبقته ورافقته لم تكن كلها أجواء اتفاق مثلما ظهر في المحضر الذي تناول الاجتماعات الرسمية فقط، ولم يشر الى المداولات وراء الكواليس. ويؤكد بعض من حضر اللقاء انه شهد «محاولات وراء الكوليس لتعيين خربان، وليس كبير، رئيساً للهيئة لاعتبارات عدة بينها ان الأخير الذي كان مسجوناً في المانيا في ذلك الوقت، لا يملك حرية التنقل ولا حق الادلاء

بتصريحات لشرح وجهة نظر «الانقاذ» أمام الصحافة والسياسيين الاوروبيين». ويضيفون ان تلك المحاولات فشلت بعدما تصدى مؤيدو كبير لها، وان الرأي استقر في النهاية على اختيار كبير لاعتبارات عدة منها إحراج السلطات الالمانية بهدف دفعها الى الافراج عنه كونه بات الناطق باسم «الانقاذ» في الخارج(١١). لكن خربان يرفض هذه المعلومات وإن كان يُقرّ بأن «العديد من المشاركين في الاجتماع» كانوا ينظرون اليه على انه المرشح الطبيعي لرئاسة «الهيئة» كونه من مؤسسي الجبهة، ويملك حرية التنقل، على عكس كبير. ويقول: «انا من اقترح رابح لرئاسة الهيئة. قلت ان اختياره يضغط على الالمان لاطلاقه. لو كنت أريد الرئاسة لما اقترحته. وأكثر من ذلك: عندما وصل الامر الى تعيين رئيس الهيئة وتوزيع المناصب قلت للاعضاء ان الأمر يعود اليكم، وخرجت من الاجتماع. بعد ذلك قيل لي انني اقتُرحت نائباً للرئيس»(١٢).

ويوضح قياديون في «الانقاذ» ان عقبات عديدة ظهرت قبل اجتماع تيرانا وفي اثنائه. ويقولون ان هدام كان من المعترضين على الشيخ كبير ويعتبر انه «فرّ» من الجزائر عام ١٩٩٢، بينما كان كبير يقول إنه خرج منها بقرار من قيادة الجبهة الاسلامية. ويقول قيادي في «الانقاذ» انه بذل جهوداً مضنية حتى استطاع اقناع هدام بأن كبير خرج من الجزائر ايضاً بتفويض من قيادة الجبهة الاسلامية(١٣).

د. ترحيب الداخل

في أي حال، لقيت هذه الوحدة لسياسيي «الانقاذ» في الخارج ترحيب قادة الداخل، لا سيما الشيخ محمد السعيد الذي يُنقل عنه إشادته بتشكيل الهيئة واعتبارها تدخل ضمن «توحيد الصفوف ورصها» في إطار «المواجهة العسكرية ضد الانقلابيين»(١٤). ولعل في كلام السعيد ما يشير الى جهود كانت تُبذل داخل الجزائر بهدف توحيد الجماعات المسلحة، على رغم انه لم يفصح عن اي اتصالات في هذا الاطار لا مع «الجماعة المسلحة» ولا مع غيرها من الجماعات العاملة في منطقة الوسط. وقد

يكون مفيداً هنا الاشارة الى ان الشيخ السعيد كان قد تبنى في ذلك الوقت «الجهاد المسلح» في شكل لا مواربة فيه، بعد فترة طويلة من عدم اعلان موقف واضح للجبهة الاسلامية مما يجري. إذ قال السعيد في كلمة، موجهة الى «المجاهدين»، «ان تبني الجهاد المسلح - على رغم شرعيته ومشروعيته - اصبح البديل الضروري بعد استنفاد جميع الطرق لفرض ارادة الشعب الجزائري»، محدداً شروط الحل بـ:

«١ . رحيل الطغمة من الحكم بدون شروط،

٢ . اطلاق سراح جميع المعتقلين بدون استثناء،

٣ . ترك الشعب الجزائري يختار بحرية ممثليه، ورفع الاجراءات القمعية التي تضرر منها الشعب كثيراً(...).

اذا لم يراجع النظام العسكري كل الاجراءات القمعية التي يقوم بها فإن عقارب الساعة تتجه لا محالة الى موعد الساعة الاخيرة والمتمثلة في صعود الكل الى الجبال».

وهكذا انهت «الانقاذ» العام ١٩٩٣ بوحدة لصفوفها في الخارج لم تلغ تياراتها في الداخل ولا امتداداتها في الخارج. كذلك أنهت «الانقاذ» في ذلك العام تردداً عانت منه منذ الانتقال الى العمل السري في شأن تبني العمل المسلح، بتحديدها ان شرطها «رحيل الطغمة من الحكم بدون شروط». هل جاءت هذه الصحوة لـ «الانقاذ» متأخرة؟ الظاهر ان محاولة الجبهة الاسلامية استيعاب التغييرات التي طرأت في الساحة، جاءت متأخرة. إذ لم يعد في الإمكان وقف توسع «الجماعة المسلحة» التي سيظهر في ١٩٩٤ مدى القوة التي وصلت اليها وانها باتت رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه.

الجزء الثاني

وحدة «الجماعة المسلحة»

شكل تاريخ ١٣ آيار (مايو) ١٩٩٤ نقطة تحول اساسية في الصراع الذي تشنه الجماعات المسلحة ضد الحكم الجزائري. في تلك السنة

فرضت «الجماعة الاسلامية المسلحة» نفسها رقماً أساسياً في المعادلة. فهي مذذاك لم تعد فقط تكتلاً لجماعات متشددة صغيرة تنشط في هذه المنطقة او ذلك الحي. لم تعد جماعة «مجهولة» لا تُعرف سوى من بياناتها. في ذلك العام بات لـ «الجماعة» قيادة معروفة ومعترف بها من اقصى الجزائر الى اقصاها. في ذلك العام منح قسم كبير من الجبهة الاسلامية للانقاذ ولاءه لـ «الجماعة المسلحة» معلناً البداية الرسمية لتفكك تيارات «الانقاذ».

أ. «لقاء الوحدة»

في ١٣ آيار (مايو) ١٩٩٤، وفي جبال منطقة الاربعاء، جنوب غربي العاصمة، كانت الحركة الاسلامية الجزائرية على موعد مع التاريخ. ففي ذلك اليوم أعلنت وحدة بين الجماعات المسلحة على اختلاف انتماءاتها وحدة لم تُستثن منها سوى بعض الجماعات المنتمية الى «الانقاذ»، في شرق الجزائر وغربها.

وقد تم الاتفاق على الوحدة، مثلما يوضحُ شريط فيديو للاجتماع، في لقاء عُقد في خيمة جمعت عدداً كبيراً من قادة «الجماعة المسلحة» و«جبهة الانقاذ» و«حركة الدولة الاسلامية»[١٥]. وفي أجواء من التأثر الواضح على الحاضرين الذين كانوا يتعانقون ويبكون فرحاً، بدأ اللقاء الشريف قواسمي (ابو عبدالله أحمد)، «أمير الجماعة»، بكلمة مرتجلة تناول فيها الوضع في الجزائر والسعي الى «حل شرعي عادل» للأزمة. ثم أكد عدم تمسكه بقيادة «الجماعة» واستعداده للتخلي عنها لمن يعتبر نفسه مؤهلاً أكثر منه لقيادة العمل المسلح، قائلاً: «... من رفعه الشرع رفعناه، ومن قدمه الشرع قدمناه، ومن وضعه الشرع وضعناه، ومن أخّره الشرع أخرناه. نحن، في الحقيقة، ما كنا في يوم من الايام نسعى الى قيادة الجهاد. كنا جنوداً. ان الظروف هي التي دفعتنا (الى قيادة الجهاد). وسبق ان قلت - تكلمت باسمي على كل حال - انني مستعد للتنازل عن قيادة الجماعة. فليطلب مني اخوتي، وانا مستعد». وعلى رغم عدم إيضاح قواسمي ما هي «الظروف» التي دفعته الى قيادة «الجماعة»، فإن الواضح انه قصد

مقتل قادة «الجماعة» الذين «حملوا المشعل» قبله، وآخرهم سيف الله جعفر «الافغاني» ونائبه السايح عطية اللذين قُتلا قبل شهرين فقط، في حادثين منفصلين، في شباط (فبراير) ١٩٩٤.

وبعد قواسمي تولى الشيخ محمد السعيد الكلام، مشيراً الى اقتراح يقضي بـ «الانصهار» في اطار «الجماعة الاسلامية المسلحة». فرد عليه قواسمي: «(هذا) موقفنا المؤكد منذ البداية. واذا اردنا ان نضيف كلمة فهي «الجماعة الاسلامية السلفية المسلحة» حتى يلتزم الجميع بها». لكنه اضاف ان الوحدة يمكن ان تحصل تحت اسم «الجماعة الاسلامية المسلحة» من دون إضافة «السلفية». وعند هذه النقطة تشاور الشيخ السعيد مع بعض رفاقه وقرروا الخروج من الخيمة لاجراء مزيد من المشاورات في ما بينهم، بحرية أكثر على الأرجح. فخرج السعيد ومن معه وتبعهم قادة «الجماعة المسلحة» فظهرت الخيمة منصوبة في جبل وحولها عشرات المسلحين[١٦]. بعد ذلك عاد الجميع الى الخيمة، وكان اول المتكلمين السعيد الذي القى كلمة غيّرت مسار الحركة المسلحة كلها في الجزائر وقلبت موازين القوى من جبهة «الانقاذ» الى «الجماعة». قال السعيد في كلمته التاريخية:

«أيها الاخوة، نحن منذ جئنا (الى هذا اللقاء) ونحن مصممون على الرجوع بنتيجة ايجابية من هذا المسعى المبارك الذي نرجو ان يباركه الله سبحانه وتعالى وان يُثمّر شجرته نصراً وتمكيناً للاسلام. نحن راجعنا انفسنا ودرسنا (الأمر). ايها الاخوة، نصدقكم القول ان القرار لم يكن سهلاً كشأن كل القرارات التاريخية التي تغيّر مجرى التاريخ، تنتفض بها الأمم لصنع التاريخ. نحن، في الحقيقة، تداولنا الأمر وقلّبناه على مختلف الأوجه. لم نر انفسنا قادرين على تحمل مسؤولية انفضاض هذا اللقاء من دون تحقيق الهدف الذي اجتمعنا من اجله. ولهذا نعلن امامكم بأن الاخوة الثلاثة (هو وعبدالرزاق رجام ويوسف بوبراس) قد اتفقوا بالاجماع، جلباً للمصلحة ودرءاً للمفسدة، على قبول مشروع الوحدة في اطار الجماعة الاسلامية المسلحة».

وتابع وسط صيحات «الله اكبر» والدموع تنهمر من عينيه:

«اللهم ألهمنا مرشد امورنا واعذنا من شرور انفسنا(...) اللهم ننشدك نصرك الذي وعدتنا، اللهم بحق هؤلاء الشباب بحق الايامى اليتامى بحق الثكالى بحق الطاهرات التي انتهكت حرماتهن، ان تنصرنا على من عادانا وان تنتصر لنا ممن ظلمنا وان تمكن لنا من الذي ارتضيته لنا. لهذا فنحن قد اتخذنا القرار الصعب، ومن ثمة مَن في الساحة فليتحمل مسؤوليته أمام الله ثم أمام الأمة والتاريخ، وعليكم السلام».

وبعد اختتام السعيد كلمته، رد قواسمي بشكر «اخواننا على هذا التفهم للجماعة الاسلامية المسلحة». ثم دار نقاش بين الحضور على قضية الوحدة والخلايا العاملة ضمن «الجماعة»، أشار السعيد خلاله الى انه سعى الى الوحدة منذ ما قبل تولي قواسمي الامارة، لافتاً الى انه ارسل رسالة في هذا الشأن الى «جعفر الافغاني»، الأمير السابق لـ «الجماعة»، أشاد فيها بالذين «يجابهون الرصاص بصدورهم»، وهو أمر سيوضحه السعيد أكثر في الإحتفال الذي تمت فيه مبايعة قواسمي.

وختم أمير «الجماعة» اللقاء بكلمة كرر فيها استعداده للتنازل عن قيادة «الجماعة» لأنه لا يرى نفسه مؤهلاً لقيادتها. وجاء في كلمته:

«صدق قول شيخ الاسلام ابن تيمية، رحمه الله، لّما قال: «الجهاد يوحّد ويجمع المسلمين، وعدم الجهاد يفرّق ويشتت المسلمين». الحمدلله ما جمعَنا إلا الجهادُ ونصرة هذا الدين. هناك قول ان الناس اذا اجتمعوا على الدنيا تفرقوا واذا اجتمعوا على الآخرة توحدوا. وكل أخ منا إلا ويستحضر او يحضر لما (سيكون) بينه وبين المولى عز وجل عندما يسأله ماذا قدم لهذه الامة والجهاد. الحمدلله رب العالمين أن جعلنا في مستوى هذا الدين، أن جاهدنا انفسنا بان رضينا وتواضعنا ببعضنا البعض. واقولها لكم صراحة: انا لست في مستوى هذه المسؤولية التي هي على عاتقي (إمارة «الجماعة»). في الحقيقة، منذ ما توليتها والى الآن وانا اشعر بحرج، بحرج كبير. ولهذا اكرر ما قلت من قبل انني على استعداد -إن شاء الله عز وجل- للتنازل لمن من اخواني يقفها ويقم عليها. إن الله يقول «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات لأهلها»، وانا أرى نفسي، بصراحة،

انني لست من اهلها. إذا أُسند الامرُ لغير اهله فانتظر الساعة، وإنني أرى نفسي كذلك لست من اهله. هذا موقفي من نفسي. وأصارحكم، رحم الله امرئ عرف قدر نفسه. تبارك الله وتعالى».

وعلّق السعيد على كلمة قواسمي الذي كان بالغ التأثر، فأشاد به وبقدرته على قيادة «الجماعة». ثم دار عناق طويل بين الحاضرين للتهنئة بالاتفاق على الوحدة. كانت تلك جلسة الاتفاق على الوحدة التي تكرّست بعد ذلك باحتفال كبير أعلن خلاله قادة الجماعات الاسلامية المشاركة فيه البيعة، سمعاً وطاعة، لأمير «الجماعة» الشريف قواسمي.

إحتفال المبايعة (١٧)

إفتتح لقاء البيعة عضو مجلس أهل الحل والعقد في «الجماعة المسلحة» ابو بكر زرفاوي(١٨) قائلاً: «ها نحن نقف اليوم وقفة تاريخية في تاريخ الجهاد في سبيل الله عز وجل، في أرض الجزائر المسلمة. نقف وقفة تاريخية في ساحة الدعوة الى الله سبحانه وتعالى، ونعلن رسمياً بإذن الله تبارك وتعالى عن الوحدة التي حصلت بإذن الله بجهود جبارة يُحمد عليها اصحابها والداعون اليها (...) نعلن رسمياً ان الجماعات العاملة في ساحة الجهاد في سبيل الله سبحانه وتعالى قد توحدت في إطار الجماعة الاسلامية المسلحة». وتابع وسط صيحات الله اكبر، ان «الجماعات التي كانت تعمل حتى اليوم متفرقة بإمارات مختلفة تعلن اليوم ولاءها لله اولاً ولرسوله ثانياً وللمؤمنين ثالثاً ثم للجماعة الاسلامية المسلحة. انه توحد أو توحيد في اطار الجماعة. المنضمون من طرف الجماعة المسلحة أميرها أبو عبدالله أحمد ومستشاروه الأخ خالد (الساحلي) أمير المنطقة الاولى النائب الثاني، والاخ محفوظ (طاجين) أمير المنطقة الثانية والنائب الأول، الاخ أيوب مستشار سياسي واعلامي، الاخ الحاج مستشار مالي وللعلاقات الخارجية، الاخ علي «الافغاني» مستشار عسكري. وعن الجبهة الاسلامية للانقاذ الشيخ محمد السعيد مسؤول اللجنة السياسية، والشيخ عبدالرزاق رجام مسؤول الاعلام ومنسق وطني، والاخ يوسف

بوبراس مسؤول التنظيم والاتصال. وعن حركة الدولة الاسلامية أميرها الشيخ السعيد مخلوفي والشيخ رابح قطاف».

وشدد على ان من «عقيدة أهل السنة والجماعة انهم يحبون الوحدة ويكرهون الفرقة والاختلاف. (...) فكيف بالاختلاف في ساحات الجهاد. (...) ان هذا الاتفاق لم يكن في فراغ. لم يكن مجرد تكتلات في وسط تكتل واحد. لم يكن مجرد اجتماعات في وسط تكتل واحد. وانما كان على أسس، وهذا الذي يجب ان نركز عليه ونثبته ونبلغه للأمة (...)». وأشار الى ان من هذه الأسس «الاتفاق على صحة العقيدة» المأخوذة من كتاب الله وسنة الرسول ومنهج السلف الصالح.

وقال: «لا بد ان نحافظ على خط هذا الجهاد ونحن نقاتل هؤلاء الكفرة المرتدين، هؤلاء الطواغيت. نريد لهذا الجهاد ان يستمر. فلا حوار مع المرتدين، كما قال أهل العلم، ولا اساليب سياسية غير الجهاد مع هؤلاء الطواغيت إلا ما دل عليه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله (صلعم) ومنهج السلف الصالح واجماعهم».

وفي الختام أكد رزفاوي ان البيعة التي يتم الاحتفال بها هي بيعة صحيحة شرعية «فقد بايع الصحابة رسول الله على السمع والطاعة في المنشط والمكره وفي العسر اليسر واشترط عليهم ان لا ينازعوا الأمر أهله إلا ان يروا فيه كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان. وبايع الصحابة في بيعة العقبة وبيعة الروضان مرة على الجهاد ومرة على الموت ومرة على الاسلام».

بعد ذلك بدأت البيعة، وكان أول المبايعين الشيخ محمد السعيد الذي أعلن مبايعته قواسمي «على السمع والطاعة في المنشط والمكره على كتاب الله عز وجل وسنة رسوله (...) وكل ذلك في حدود الشرع وفي حدود الاستطاعة الشخصية. بارك الله في هذه الوحدة وجعلها مباركة على طريق التمكين وعلى طريق النصر. لاننا بهذه الخطوة المباركة قد أزلنا عقبة كأداء في سبيل النصر. لأننا، على رغم بلائكم الحسن وجهادكم في الميدان وما تحقق - بفضل الله - من نتائج ايجابية على درب الجهاد، كنا

نتخوف ان يحول تعدد الرايات الجهادية من أجل القضية الواحدة والهدف الواحد امام نصر الله. ولهذا ابشروا فان النصر قادم (...) باذن الله لن يكون بعد اليوم نزاع وانما ستكون راية واحدة بإذن الله (...)».

ثم تبعه السعيد مخلوفي مكرراً البيعة لقواسمي. لكنه اضاف، وكأنه يحتاط لخط الرجعة لو إضطر الى نقض البيعة في المستقبل، انه يشدد على ضرورة اتباع ما تم الاتفاق عليه في شأن «إتّباع المنهج السلفي. إن أي خروج عن هذا المنهج يُنقض البيعة».

وبعد السعيد مخلوفي، جاء دور عبدالرزاق رجام الذي تلا عقد المبايعة، مضيفاً انه يأمل بقيام الخلافة ونشر الدعوة الاسلامية في العالم كله. وبعده قدم البيعة يوسف بوبراس مسؤول التنظيم والاتصال في الجبهة الاسلامية، قائلاً ان المبايعة هي ««على ما اتفقنا عليه وفي حدود الاستطاعة الشخصية». وردد بعده البيعة رابح قطاف، عضو مجلس الشورى في «حركة الدولة الاسلامية»، وتلاه «الأخ عبداللطيف»، وهو عضو آخر في مجلس شورى «حركة الدولة الاسلامية»، الذي ربط البيعة مجدداً «باعتماد المنهج السلفي وإلا فانها تكون منقوضة».

وفي ختام المبايعات، القى «أمير الجماعة المسلحة» قواسمي كلمة شكر فيها الحضور على ثقتهم به وكرر استعداده للتنازل عن قيادة «الجماعة» لمن يشعر انه أفضل منه في «قيادة الجهاد». وقال:

«اننا ما تولينا هذا الأمر إلا إضطراراً (...) وفي أي وقت نجد من يتولى هذا الأمر أو يحمل هذه الامانة فإننا بإذن الله ننزعها عن عاتقنا. ونسأل الله ان نكون مخلصين في ما نقول وما نفعل. كذلك نبيّن اننا نعاهدكم على الالتزام باحكام الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح ومنهج الصحابة (...) ومن تبعهم بإحسان. كما اننا نلتزم الجهاد في سبيل الله تبارك وتعالى، ونلزم بالعدل وما التزم به الأولون إن شاء الله حتى يحقق الله عز وجل لهذه الامة مقصودها في اقامة الخلافة الراشدة على منهج النبوة (...) إعلموا إن هذه الأمانة ليست على عاتقي فحسب، بل على عاتقنا جميعاً. فحيث ما رأيتم ان هذه الامانة وُجد من يريد اضاعتها او

خيانتها فلا بد ان تقفوا له وان تنزعوها منه ولا بد ان تجعلوا من يكون أميناً عليها حريصاً عليها بإذن الله. إننا نعتقد أننا لسنا اهلاً له وانما اضطررنا لذلك وألزمنا بذلك في هذه المرحلة الاولى الصعبة (...)».

ثم تحدث الشيخ محمد السعيد مشدداً على ضرورة وحدة المسلمين. وقال:

«أيها الاخوة سيكون لهذا اليوم ما بعده، لأننا قد خطونا بإذن اليوم خطوة أساسية في سبيل توحيد رايتنا (...) أوجه نداء بهذه المناسبة الى كل من يحمل راية الجهاد في سبيل الله في الجزائر وبخاصة الذين يجاهدون في إطار الجبهة الاسلامية للانقاذ ان يسارعوا وان يبادروا الى الانضواء تحت راية الوحدة التي بارك الله توحيدها ووفق، وان لا يقبلوا من انفسهم ولا من الشيطان اية ذريعة، لان الهدف الذي من أجله توحدنا والغاية التي من اجلها التقينا هي أكبر من أشخاصنا ومن أنفسنا، هي أكبر من الجبهة الاسلامية للانقاذ واكبر من حركة الدولة الاسلامية وأكبر أيضاً من الجماعة الاسلامية المسلحة. لأننا التقينا من أجل التمكين لدين الله وإعلاء كلمة الله حتى يأذن الله بنصره فتخرج الامة من الإثم الذي حاق بها بتعطيل شرع الله من كتاب الله وسنة رسول الله (صلعم). إننا أقدمنا على هذه الخطوة لأننا شعرنا بالمسؤولية أمام الله ثم أمام الأمة ثم أمام التاريخ. حتى لا تلعننا الاجيال المقبلة. إذا كان إخواننا المجاهدون قد سبقوا الى الميدان جاهدوا ورووا أرض الجزائر الطاهرة بدمائهم الزكية، فانه من حقهم علينا ومن واجبنا لهم أننا نمهد لهم الطريق حتى لا تتوجه في المستقبل - لا قدّر الله - سيوفنا إلى نحورنا، مثلما حصل في بعض البلاد الاسلامية. لذلك فإن الهدف أكبر من الاشخاص وأكبر من الهيئات، فلا يتذرّعن أحد بأي ذريعة. فإن من خرج تحت أي ذريعة وشق عصا الطاعة، فانه يتحمل مسؤوليته والله وكيله والأمة بأبنائها المجاهدين الذين يذودون عنها لن يغفروا له شق عصا الطاعة. ولهذا أنادي مرة أخرى كل هؤلاء المجاهدين ان ينضموا تحت الراية الواحدة التي اجتمعت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ وحركة الدولة الإسلامية والجماعة الإسلامية المسلحة، وهي الراية

الوحيدة التي لها مشروعية الجهاد في الجزائر وهي الجماعة الإسلامية المسلحة التي بايعنا أميرها قبل حين.

ايها الاخوة أبشروا إن النصر لا بد آت لأن هذه عقيدتنا (...)».

وتابع السعيد: «أيها المجاهدون وحِّدوا صفوفكم على الجهاد في سبيل الله (...) قبل أشهر قليلة راسلتُ الأخ جعفر («الافغاني»، الأمير السابق لـ «الجماعة») من أجل ان نلتقي بقصد تحقيق الوحدة. لقد قرأت منها، أيها الأخوة، درساً عظيماً حتى لا يمكن ابداً للشيطان ان يحول دون الانسان وتحقيق شرع الله. كاتبته، فحمل إليه أخ الرسالة ليسلمها الى الأخ جعفر. في يوم تسليم الرسالة اليه كان قد لقي ربه. إذن كيف يحق لأيّ واحد منا ان يُجهض هذا المشروع او يعطله بدعوى الكيانات، بدعوى الزعامات (...) باب الجهاد مفتوح فليتنافس إخواننا على البلاء الحسن والجهاد في سبيل الله (...)».

ثم تحدث خالد الساحلي النائب الثاني لأمير «الجماعة المسلحة»، فأشار الى ان قادة «الجماعة» الاوائل سعوا دائماً الى الوحدة. وأضاف: «نسأل الله ان تكون هذه الوحدة على حقيقة وان تكون فعلية وعلى منهاج النبوة». ووجه نصيحة الى الحاضرين «ان تثبتوا على العهد والا يساومكم أحد في دينكم. حذارى أن تُسلّموا الامانة لغير أهلها. قولوا كلمة الحق أمام أي إنسان سواء كان أميراً أم مأموراً. لا تسلموا الامانة إلا لأهلها». وتحدث بعده المسؤول في «الجماعة» إبراهيم المهاجر الذي قال «ان هذا الموضع ليس موضع إطلاق الأشعار وانما موقع اطلاق الرصاص في الهواء. ولكن ندخرها لصدور الطواغيت (...)». ثم تُليت قصيدة شعرية تشيد بالوحدة وتنبذ الحوار.

وفي ختام الاحتفال تُلي «بيان الوحدة والجهاد والاعتصام بالكتاب والسنة» الذي نص على ان «الجماعة الاسلامية المسلحة» و«الجبهة الاسلامية للانقاذ» و«حركة الدولة الاسلامية» عرضت في اجتماعها المشترك «مسيرة الجهاد ومنجزاته وعثراته على ضوء مقاصد الشرع ونصوصه ومعطيات الواقع» وانها اتفقت على الآتي:

«اولاً: الاعتصام بالكتاب والسنة والمنهج السلفي قال تعالى: «وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السُبل فتفرق بكم عن سبيله» الآية ١٥٣ الانعام.

ثانياً: لا حوار، لا هدنة، لا مصالحة، لا أمان ولا ذمة مع هذا النظام المرتد.

ثالثاً: الجهاد فريضة ماضية الى قيام الساعة.

رابعاً: ان المقصود من الجهاد هو اقامة الخلافة على منهاج النبوة.

خامساً: تمت الوحدة الكاملة منهجاً وتنظيماً في إطار الجماعة الإسلامية المسلحة.

سادساً: إن الجماعة الإسلامية المسلحة هي الاطار الشرعي الوحيد للجهاد في الجزائر.

سابعاً: يجب على كل المجاهدين ان يلتحقوا بالجماعة الاسلامية المسلحة.

ثامناً: تمت مبايعة الجميع للأخ ابي عبدالله أحمد أمير الجماعة الاسلامية المسلحة.

تاسعاً: أضيف الى المجلس الشوري للجماعة الاسلامية المسلحة الشيخ محمد السعيد والاخ عبدالرزاق رجام، الشيخ سعيد مخلوفي، الشيخ عبدالقادر شبوطي، الاخ رابح قطاف.

عاشراً: ثبت الشيوخ عباسي مدني وعلي بن حاج اعضاء في المجلس الشوري للجماعة الاسلامية المسلحة.

إن الجماعة الاسلامية المسلحة الاطار الشرعي الوحيد للجهاد في الجزائر تدعو الشعب المسلم الى نصرة الجهاد والمجاهدين والالتفاف حولهم إبراء للذمة لأن الجهاد غدا اليوم من فروض الاعيان وتدعو كافة المجاهدين الى الانضواء تحت رايتها الشرعية وان لا يتركوا منفذاً للشيطان ولا لأي قوة طاغوتية جلية او خفية ان تعمل على تقسيم الصفوف مهما كانت الذرائع والمبررات (...)».

ووقّع البيان عن «الجماعة المسلحة» أبو عبدالله احمد، وعن «الانقاذ»

رئيس اللجنة الوطنية للاعلام عبدالرزاق رجام، وعن «حركة الدولة الاسلامية» السعيد مخلوفي (باسمه وباسم عبدالقادر شبوطي).

واذا كان البيان صدر ليعلن وحدة للجماعات المسلحة في الداخل، فانه ترك تأثيرات جانبية عكسية عديدة ليس أقلها انه تسبب في تكريس الانشقاق في الساحة الاسلامية الجزائرية في الداخل والخارج. فماذا كانت ردود الفعل على الوحدة وكيف تعامل معها الاسلاميون الجزائريون؟

ب. موقف «الإنقاذ» من الوحدة

لم يصدق كثيرون من قادة «الانقاذ» خارج الجزائر صحة «بيان الوحدة» للوهلة الاولى. إذ ان «الهيئة التنفيذية»، المفترض ان تكون من أكثر مَن في الخارج معرفةً بأوضاع الداخل، استغربت أوساطها نبأ الوحدة، ولم تستطع ان تؤكده إلا بعد أيام من حصوله[١٩]. وليس من المبالغة القول ان خبر الوحدة نزل كالصاعقة على أوساط كبير في «الهيئة التنفيذية». ولم يتردد كثيرون من المحيطين برئيس الهيئة في وصف ما حصل بانه «وخدة»، وهي كلمة تعني بالعامية الجزائرية «مصيبة».

ويعود استغراب «الهيئة التنفيذية» خبر الوحدة الى جملة أسباب يمكن تلخيصها بالآتي:

اولاً: كانت «الهيئة» تعرف بان مفاوضات تحصل داخل الجزائر لتوحيد صفوف الجماعات المسلحة، وكانت تعرف أيضاً ان هذه الاتصالات يشارك فيها ما تبقى من «خلية الأزمة» التي يقودها تيار «الجزأرة» بقيادة الشيخ السعيد. كذلك كانت تعرف ان اتصالات تمت في شباط (فبراير) ١٩٩٤ - أي قبل ثلاثة أشهر من اعلان «الوحدة» - بين الشيخ عبدالرزاق رجام وبعض قياديي «الانقاذ» في شرق الجزائر بهدف توحيد الصفوف، وإن اتفاقاً تم بالفعل بهذا المعنى. لكن ما لم تكن «الهيئة» تتوقعه هو ان تتم الوحدة بمعزل عن القادة «الانقاذيين» الميدانيين مثل مدني مزراق في الشرق وأحمد بن عائشة في الغرب اللذين لم يعلما بها سوى بعد حدوثها.

ثانياً: رأى بعض قادة «الهيئة التنفيذية» أنه لا يجوز ان يدخل الشيخ

السعيد في «الوحدة» باسم الجبهة الاسلامية للانقاذ كلها علماً انه يمثل فقط تياراً فيها (تيار «الجزأرة»). لكن هذه الملاحظة يرد عليها أنصار الشيخ السعيد بالقول ان الوحدة لم تضمه فقط من «الانقاذ»، إذ ضمت الشيخ رجام الذي حمل بيان الوحدة توقيعه، أي ان «الانقاذ» دخلت في الوحدة باسم رجام وليس السعيد. لكن القريبين من كبير في «الهيئة» لم يكونوا ليقتنعوا بهذا التبرير، خصوصاً انهم متأكدون، بحكم معرفتهم بالرجلين، ان السعيد وليس رجام هو مهندس دخول «الانقاذ» في الوحدة، وإن كان ذلك تم باسم رجام.

ثالثاً: كان مضمون الوحدة سبب تحفّظ «الهيئة التنفيذية». لم تكن «الهيئة» بالطبع ترفض مبدأ الوحدة، لكن ما كانت تسعى اليها كان بالتأكيد مختلفاً. كانت تريد وحدة تُنتج ذراعاً مسلحة للجبهة الاسلامية. وما حصل كان العكس تماماً. وقد جادل أعضاء في «الهيئة» في اجتماعاتهم لمناقشة الوحدة، ان من غير المنطقي ان «تذوب الانقاذ» تحت راية «الجماعة المسلحة» التي باتت «الراية الشرعية الوحيدة» في الجزائر التي يحق لها ان تتحدث باسم الجهاد. وأشار معارضو الوحدة في «الهيئة» ايضاً الى ان ما ورد في بيان الوحدة عن انها تمت «منهجاً وتنظيماً في اطار الجماعة الاسلامية المسلحة»، لا يمكن تفسيره سوى بانه قبول بـ «ذوبان» الجبهة الاسلامية في تنظيم آخر[٢٠].

وفي هذا الاطار يقول عضو «الهيئة التنفيذية» السيد عبدالكريم غماتي: «تلقينا نبأ الوحدة بصدمة. فوجئنا بانضمام الشيخ محمد السعيد وعبدالرزاق رجام رحمهما الله ويوسف بوبراس الى الجماعة الاسلامية المسلحة، خصوصاً اننا كنا نسمع من الشيخ محمد السعيد خلال اللقاءات التي كانت تحصل في خلية الازمة انه يعترض على العمل المسلح وكانت عنده شكوك في ان الجماعة المسلحة مخترقة، وان أمراءها ومسؤوليها غير معروفين وغير معروف ماضيهم. لذلك كانت مفاجأتنا كبيرة بالشخص نفسه ينضم الى الجماعة التي كان ينتقدها. نزل الخبر علينا كالصاعقة. (...) لقد عرفنا بالوحدة بعد إعلانها. حاولنا ان نتأكد منها. قلنا ان

أجهزة الاستخبارات قد تكون زوّرت بيان الوحدة. كذلك لم نكن نعرف اذا كان الشيوخ أُرغموا على الدخول في الوحدة لا سيما اننا لم نكن نعرف ظروفها. حاولنا ان نعرف المعطيات حولها قبل ان نحكم عليها. بعد حصولنا على المعلومات الكافية وتأكدنا من دخول الشيوخ في الوحدة بارادتهم، ابدينا ملاحظاتنا عليها. فمن حيث المبادئ التي تضمنتها الوحدة، رأينا انه لا يمكن ان نُقحم انفسنا في أمور نراها مُخالفة للشرع والعقل. واعتبرنا انه يحق للشيخ محمد السعيد وعبدالرزاق رجام، رحمهما الله، ان يدخلوا في الوحدة التي يريدون، لكن ليس من حقهم إدخال او اذابة الجبهة الاسلامية للانقاذ في هذا التنظيم المسلح. قالوا ان الجماعة المسلحة قوية وأكثر انتشاراً وان هذه الذراع العسكرية قد تستطيع ان تحقق الدولة الاسلامية في وقت قريب. لم نوافق على هذا الطرح، وهو أمر التقينا فيه مع قيادات ميدانية عديدة في العمل المسلح التي قررت تأسيس «الجيش الاسلامي للانقاذ» ليكون ذراعاً عسكرية للجبهة الاسلامية بعدما بات يُقال انها ذابت في الجماعة. قلنا ان الجبهة الاسلامية ممثلة في هذه الظروف باربع جهات هي: أولاً الشيوخ المعتقلون وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج، ثانياً: القادة المفرج عنهم أو غير المعتقلين وهم الشيوخ المفرج عنهم علي جدي، بوخمخم، قمازي، إضافة الى اعضاء الخلية، ثالثاً: قادة العمل الجهادي وهم أمراء الجيش الاسلامي للانقاذ مدني مزراق واحمد بن عائشة، رابعاً: الهيئة التنفيذية في الخارج برئاسة رابح كبير»[٢١].

تسوية

واذا كانت هذه بعض ملاحظات المعترضين في «الهيئة» على الوحدة، فان مؤيديها ربما اعتقدوا انهم حققوا انجازاً بتوحيد الجماعات المسلحة كلها ضد الحكم الجزائري. ويقولون ان الشيخ محمد السعيد حقق بالفعل خطوة كبيرة باقناعه «الجماعة» بوقف انتقاداتها للجبهة الاسلامية التي كانت «الجماعة» تعتبر ان منهجها يتضمن أفكاراً كُفرية أو بدعية مثل

الديموقراطية والانتخابات والتعددية الحزبية. ويوضحون ان «الجماعة» وافقت، في هذا الاطار، على اعطاء فرصة لشيوخ «الانقاذ» ليراجعوا مواقفهم من الديموقراطية والانتخابات وغيرها من المسائل التي كانت موضع خلاف عقائدي بين «الانقاذ» و«الجماعة». كذلك أعلنت «الجماعة» إدخال الشيخين مدني وبن حاج (من دون ان يُستشارا، بالطبع) في مجلسها الشوري. وفي هذا الاطار يقول عضو «المكتب التنسيقي» لـ«الانقاذ» السيد علي عمار عبدالحميد ان كثيرين يرون ان «الوحدة مطلب شرعي وضرورة حركية متى أمكن ذلك، وليت فعاليات الجبهة الاسلامية للانقاذ في الداخل والخارج درسوا الامر بجد ودعّموا قيادة المكتب الوطني الموقت (...) فيكون إطار الوحدة وبيانها الختامي أكثر مرونة وأعمق بُعداً. وللامانة التاريخية فقد ثُبّت الشيخان عباسي مدني وعلي بن حاج في المجلس الشوري في تلك الوحدة، وكانا سجينين، ولم يكن الجيش الاسلامي للانقاذ يومها (آب ١٩٩٤) قد تشكل رسمياً»[٢٢].

ويرى المدافعون عن الوحدة ان الشيخ محمد السعيد انضم الى «الجماعة» بهدف «توعية الشباب المسلح والحد من غلوّه». ويضيفون ان هذا الانضمام الى «الجماعة» كان لا مفر منه لأنها كانت قد اكتسحت الجبهة الاسلامية في مناطق الوسط كلها وكانت تتوسع باستمرار في الشرق والغرب. ويشيرون الى صدامات مسلحة عديدة بين «الجماعة» ومؤيدي «الانقاذ» قبل الوحدة، معتبرين انه لو لم تحصل الوحدة لكانت الحرب اندلعت بين الجماعات المسلحة[٢٣].

ج. الانقسام بين كبير وهدام

مع صدور «بيان الوحدة» تسارعت الإتصالات بين قادة الجبهة الاسلامية في الخارج وبينهم وبين قادة العمل المسلح في الداخل. وكان تيار الشيخ رابح كبير من المعترضين المباشرين على الوحدة كونه كان غائباً عنها. لكن تيار «الجزأرة» الممثل بالطبع في الوحدة بشخص الشيخ محمد السعيد، فكان طبيعياً ان يؤيد الوحدةَ اعضاؤه في «الهيئة التنفيذية» وعلى

رأسهم أنور هدام.

وهكذا برز الاختلاف العلني الاول بين تياري كبير وهدام في «الهيئة التنفيذية». إذ في وقت كانت «الهيئة» تعيش غلياناً بين اعضائها بسبب الوحدة، أصدر هدام تعليقه الأول على الوحدة، وهو تعليق كان حذراً نوعاً ما ربما بسبب انتظاره توضيحات من تياره في الداخل في شأن بعض ما نص عليه بيان الوحدة. وقال هدام في تعليقه «ان البعثة البرلمانية تدعو مناضلي ومناصري الجبهة الاسلامية للانقاذ في اصالة منهجها الاسلامي، الى التأني والحكمة والاحسان في موقفهم من بيان الوحدة والجهاد والاعتصام بالكتاب والسنة، الصادر باسم الجماعة الاسلامية المسلحة، مع استمرارهم في العمل كل في حقله المعتاد لتحرير الجزائر من غطرسة النظام الجاهل الظالم، الى ان يصدر بيان توضيحي من المكتب التنفيذي الموقت للجبهة الاسلامية للانقاذ» الذي يرأسه عبدالرزاق رجام[٢٤].

في الثامن من تموز (يوليو)، أي بعد قرابة شهرين من بيان الوحدة، أعلن هدام رسمياً، بعد تلقيه توضيحات من المكتب الوطني لـ «الانقاذ» في الداخل (السعيد ورجام)، مباركته الوحدة، مكرساً بذلك خلافه مع كبير الذي كان بلغ أصلاً درجة كبيرة من السوء في كواليس «الهيئة التنفيذية» مهدداً بحصول الانشقاق الأول فيها ولما تمر بعد سنة واحدة على تأسيسها. إذ وزع هدام بياناً في ذلك التاريخ جاء فيه:

«من أعالي جبال الجزائر التي تحترق بنار الجهاد وتستنير بنور الشهادة، يزف المجاهدون الى العالم بصفة عامة والى المسلمين بصفة خاصة بشرى توحيد صفوفهم في إطار موحد - الجماعات الاسلامية المسلحة - وذلك في اللقاء التاريخي في ١٣ آيار (مايو) ١٩٩٤ الذي جمع القيادات الميدانية لمختلف الجماعات الجهادية في الجزائر (...) باسم البعثة البرلمانية في الخارج، نؤكد حدوث اللقاء التاريخي ونبارك هذه الخطوة العملاقة التي نعتقد انها من أهم الخطوات في طريق تحرير الشعب الجزائري وتمكين خياره المتمثل في قيام الدولة الاسلامية على أرضه (...)»[٢٥].

ولم يكتف هدام بتأييده «الوحدة»، بل باشر حملة ترويج لـ «الجماعة

المسلحة». إذ وزّع في ١٢ تموز (يوليو) بيانين يُعلن احدهما انضمام مجموعة مسلحة في منطقة الاوراس الى الوحدة تحت راية «الجماعة المسلحة». أما البيان الآخر ففيه ان الشيخ محمد السعيد ناشد «علماءنا ودعاتنا ومفكرينا وسائر ابناء أمتنا في مختلف ارجاء العالم (...) ان يباركوا هذه الوحدة التي نزف بشراها من اعالي جبال الجزائر ويوصوا الناس بالانضمام تحت لوائها ويحرضوا الناس في مختلف انحاء بقاع العالم الاسلامي على الدعم المادي والمعنوي للجهاد الاسلامي في الجزائر»[٢٦].

د. تصاعد قوة «الجماعة»

في وقت كان قادة «الانقاذ» في الخارج يتجادلون في شأن شرعية الوحدة التي حصلت، كانت «الجماعة المسلحة»، بحلّتها الجديدة تصعّد نشاطها بعمليات بالغة الجرأة. لكن هذا التصعيد في حدة العمليات كان يترافق أيضاً مع تصعيد في منهج «الجماعة».

فعلى صعيد العمليات، قامت «الجماعة» بعمليتين نالتا قدراً كبيراً من الاهتمام الاعلامي، على غرار العديد من العمليات التي تُنسب اليها. واذا كانت العملية الأولى جاءت بمحض الصدفة، فإن الثانية خُطط لها بعناية وكانت إشارة الانطلاق لصعود نجم جمال زيتوني، «الأمير» المقبل لـ«الجماعة المسلحة».

خطف السفيرين

وتمثّلت العملية الأولى في حادثة خطف سفيري اليمن وعُمان السيدين قاسم عسكر جبران والشيخ هلال بن سالم السيابي، مع ديبلوماسي يمني آخر هو السيد محمد قاسم الثور. وحصلت عملية الخطف في ١٥ تموز (يوليو) في منطقة خميس الخشنة التي تبعد ٣٠ كلم شرق العاصمة، وبقوا محتجزين في معقل لـ«الجماعة» ثمانية أيام.

ويروي السفير جبران ان مسلحي «الجماعة المسلحة» أصروا بعد توقيفه والسفير العُماني، على أخذهما الى «الأمير» قواسمي «وهكذا بدأت الرحلة.

قطعنا طوال ثمانية أيام جبالاً وودياناً. وكنا نقطع هذه المناطق سيراً او في السيارات في احيان قليلة. كان المسلحون يصرون على ان نتنقل ليلاً لنتحاشى الاصطدام مع قوى الأمن في المنطقة. لكننا انتقلنا في بعض الأحيان في سيارات في النهار وكانت هذه السيارات مغلقة لا يستطيع من في الخارج رؤية من في داخلها. (...) تجولنا كثيراً وتنقلنا عبر أكثر من ٢٠ مركزاً للجماعة الاسلامية المسلحة حتى وصلنا الى أحد المقرات حيث اجتمعنا مع أمير الجماعة الذي تحدث مطولاً عن أهداف تنظيمه. وقال ان الجماعة تسير على منهج الكتاب والسنة وتريد اقامة الخلافة الاسلامية في الجزائر والعالم العربي والاسلامي. وأكد لنا ان أعضاء الجماعة سلفيون بالمعنى الكامل». ويتابع ان «الأمير» شرح أيضاً «كيف توحدت تحت راية الجماعة الاسلامية المسلحة كل من الجبهة الاسلامية للانقاذ وحركة الدولة الاسلامية»[٢٧].

ولم يعمد قواسمي الى قتل السفيرين على رغم الحرب التي أعلنتها «الجماعة» على الاجانب في الجزائر منذ خريف العام ١٩٩٣. ويبدو ان عدم قتلهما يعود اولاً الى كونهما عربيين، وثانياً الى رغبة «الجماعة» في تحميلهما رسالة الى الحكومة الجزائرية تدعوها الى عقد صفقة معها تُوقف بموجبها «الجماعة» حربها على الاجانب في مقابل إطلاق السلطة «الأمير» السابق لـ «الجماعة» عبدالحق العيايدة[٢٨].

أما العملية الثانية فتمثّلت بالهجوم على مجمع يضم أبنية يسكنها رعايا فرنسيون في منطقة دالي ابراهيم عند المدخل الجنوبي الغربي للجزائر[٢٩]. وكان ممكناً ان يؤدي الهجوم الى كارثة بشرية لو نجح المهاجمون في إدخال سيارة مفخخة كانوا يعتزمون تفجيرها داخل المجمع الذي يؤوي أكثر من ٧٠ فرنسياً. وقُتل في الهجوم موظفان في القنصلية الفرنسية وثلاثة من عناصر الحماية الامنية للمجمع. وقد مثّل ذلك الهجوم الذي قامت به الكتيبة الخاصة لجمال زيتوني («الموقّعون بالدم») نقطة انطلاق لهذا الرجل تمهيداً لفرض نفسه «أميراً» على «الجماعة». وجاء قتل الفرنسيين الخمسة في ظل تكثيف كبير للعمليات ضد الاجانب. إذ قُتل في ١١ تموز (يوليو) روسي ومواطنان من بيلاروسيا واوكراني

وروماني. وفي السابع من تموز (يوليو) قُتل سبعة بحارة إيطاليين على متن سفينتهم في مرفأ جنجن قرب جيجل (٣٠٠ كلم شرق العاصمة).

«الانقاذ» والحرب على الاجانب

ولا بد من الإقرار بان قيادات الجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج، على اختلاف تياراتهم، كانوا يؤكدون باستمرار معارضتهم سياسة قتل الاجانب في الجزائر. وقد عبّر عن هذا الموقف مراراً، منذ بدء الحرب على الاجانب في ١٩٩٣، الشيخ رابح كبير، وبدرجة أقل السيد أنور هدام. ويبدو ان الأخير، بفعل انضمام التيار الذي ينتمي اليه الى «الجماعة المسلحة»، بات أكثر حذراً في طريقة إدانته العمليات الممكن ان ترتكبها «الجماعة». وقد ظهر ذلك جلياً، مثلاً، في تعليقه على عملية قتل الفرنسيين الخمسة، إذ قال:

«ان الجزائر في حال حرب. وكنا اقترحنا في بيان سابق على الاجانب مغادرة البلاد. وعندما يستتب الأمن وتعود السلطة الى الذين اختارهم الشعب في الانتخابات يمكن ان يعود الاجانب الى الجزائر وتكون لدينا عندئذ علاقات جيدة مع كل اصدقاء بلادنا. انها حرب أعلنت من طرف الانقلابيين ضد الشعب الجزائري». وقال: «نحن ضد الاعتداء على الابرياء ولنا مواقف مبدئية من هذا الموضوع. المشكلة الاساسية تؤكد ان كل ما يجري هو مسؤولية الانقلابيين. وفرنسا تعتبر نفسها طرفاً وتتدخل بكل وقاحة في شؤوننا الداخلية»[٣٠].

وعلى عكس هدام، بقيت «الهيئة التنفيذية» على موقفها الثابت المعارض استهداف الاجانب، ولم تطلب منهم المغادرة مثلما فعل رئيس «البعثة البرلمانية». واذا كان موقف «الهيئة» من معارضة استهداف الاجانب واضحاً لا لبس فيه، فإن الظاهر انها كانت تعرف انها ستسير بعكس التيار الاسلامي - المعارض بشدة لسياسة فرنسا في الجزائر - لو لجأت الى ادانة الهجمات على الفرنسيين. ويلخّص تعليق «الهيئة» على الهجوم على مقر سكن الفرنسيين، الموقف المُحرج الذي كانت تشعر انها فيه. إذ قالت:

«من حيث المبدأ، نذكر بموقف الجبهة الاسلامية للانقاذ إذ أعلنا مراراً أننا لسنا ضد الاجانب أكانوا فرنسيين أم غير ذلك. لكن ينبغي التنبيه الى ان الموقف الفرنسي الرافض اختيار الشعب والمتنكر للديموقراطية والداعم للديكتاتورية العسكرية الى أبعد الحدود هو استفزاز مفضوح للشعب الجزائري (...) ينبغي ان تزول من ذهنية بعض المسؤولين الفرنسيين مقولة «الجزائر فرنسية»، ويجب التعامل مع القضية الجزائرية على أساس ان الشعب الجزائري شعب حر ومستقل وسيد في وطنه كبقية الشعوب له كامل الحرية في اختيار نظامه وحكامه. وهذا يعني ان تلتزم فرنسا مبدأ الحياد في المسألة الجزائرية»[٣١].

ويبدو من موقف «الهيئة» هذا انها كانت تعرف ان الشارع الجزائري لا يعارض الهجمات على الفرنسيين بسبب دعمهم المزعوم لـ «الانقلابيين» الذين ألغوا فوز الجبهة الاسلامية في الانتخابات. ولعل «الهيئة» كانت تأخذ في حسبانها ان تردد «الانقاذ» في تبني العمل المسلح هو الذي دفع الشباب المتحمس الى الابتعاد عنها والانخراط في «الجماعة». لذلك كانت حريصة على عدم اتخاذ موقف قد يُفسّره بعض الشباب المتحمس «جُبناً» فيبتعد عنها خصوصاً انها كانت منخرطة في معركة تأسيس «الجيش الاسلامي للانقاذ».

موقف «الجماعة» من فرنسا

حددت «الجماعة المسلحة» في بيان تبنّت فيه الهجوم على مقر سكن الفرنسيين، موقفها من فرنسا[٣٢]. وبعدما ذكّر البيان بأن فرنسا «ارتكبت جرائم كبيرة وعظيمة وبشعة في حق الأمة الجزائرية المسلمة» قالت «الجماعة» انها «تملك معلومات مؤكدة عن تورط اطراف من الحكومة الفرنسية بالضغط على الطاغوت الغاشم (الحكومة الجزائرية) حتى يقوم بمجازر في حق الابرياء العزل». وأشار البيان الى ان «الجماعة» «تحدت» فرنسا مرتين: الاولى عندما أطلقت الديبلوماسيين الفرنسيين الثلاثة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ (الزوجين جان كلود وميشال تيفنو وآلان

فريسبيه) «وسلمتهم رسالة تعلم فيها جميع الاجانب (...) بوجوب مغادرة البلاد وأمهلتهم شهراً كاملاً (...) ولنا في ذلك شريط فيديو مع الديبلوماسيين الثلاثة». والمرة الثانية عندما «قامت سرية التدخل الخاص - الموقعون بالدماء من كتيبة العاصمة للجماعة الاسلامية المسلحة باقتحام المجمع السكني الديبلوماسي الفرنسي الموجود في دالي ابراهيم ويقوم بحراسته الدرك الفرنسي وكانت الحصيلة ستة من اعوان الدرك الفرنسي ونائب القنصل للسفارة الفرنسية في الجزائر».

وفي ما وصفه بأنه «التحدي الثالث»، طرح البيان المطالب الآتية:

«اولاً- الكشف عن المتورطين من الحكومة الفرنسية والمتآمرين مع جهات من هذا الطاغوت الغاشم المرتد في القتل العشوائي للابرياء في الجزائر.

ثانياً - تقديم نصف التعويضات للمسلمين المتضررين منذ الانقلاب الى الآن بحكم التدعيم الكلي اللامشروط لهذا الطاغوت.

ثالثاً - توقيف الدعم لهذا الطاغوت ومقاطعته والوقوف موقف الحياد تجاه ما يجري في الجزائر.

رابعاً - اجلاء كل الرعايا الفرنسيين من الجزائر الى الوقت الذي تأذن فيه الجماعة الاسلامية المسلحة للاجانب بالتعامل معهم وفق احكام أهل الذمة.

خامساً - الرضا والموافقة بالتعامل مع الجماعة الاسلامية المسلحة وفق احكام اهل الذمة بتقديم الجزية والصغار والشروط العمرية المعروفة في كتب الفقه.

سادساً - الحفاظ على كرامة المسلمين وحقوقهم في فرنسا».

منع الدراسة

ترافق تشدد «الجماعة» من فرنسا مع تشدد مماثل في سياستها الداخلية. وليس أبلغ على هذا التشدد من موقف «الجماعة» من موضوع الدراسة في الجزائر، وهو موقف دفعت ثمنه الى اليوم مئات المدارس والمؤسسات

التربوية، إضافة الى عشرات الاساتذة والتلاميذ. وجاء في بيان لـ«الجماعة» وقّعه أبو عبدالله أحمد (قواسمي):

«بيان الى الطلاب والاساتذة ومدراء الثانويات والجامعات

الجهاد الذي تمثل الجماعة الاسلامية المسلحة إطاره الشرعي الوحيد، هو فرض عين على سائر من تتوفر فيهم الشروط الشرعية المعروفة في كتب الفقه وليس محصوراً في طائفة دون اخرى.

وبقاء المؤسسات التعليمية مفتوحة الأبواب في مثل هذه الظروف يعني التثبيط عن الجهاد والقتال وتهميش وتجاهل دماء الشهداء والمجاهدين التي تسيل في سبيل الله لرفع رايته والدفاع عن بيضة الاسلام.

والاستمرار في الدراسة هو مساعدة الطاغوت في تحقيق الاستقرار وقعود عن واجب النصرة والتأييد للجهاد والمجاهدين. ومعلوم شرعاً انه لا يجوز العمل في مؤسسات الحكام المرتدين ومن يواليهم وعلى الخصوص مناهج التربية العلمية المدجنة للشباب، الخارجة عن شرائع الاسلام.

ولذلك فالجماعة الاسلامية المسلحة تمنع منعاً باتاً:

أولاً: الدراسة، فلا يسمح لأي طالب بالتوجه الى الثانوية أو الجامعة، وكل من يخالف الأمر يناله التعزير والعقوبة الشرعية الرادعة.

ثانياً: التدريس، وهذا يتعلق بالاساتذة ومدراء الثانويات والجامعات، فأي معلم يتوجه الى وظيفته وأي مدير يفتح أبواب ثانويته أو جامعته، فإنه ستنزل به العقوبة الشرعية...

كما تتعرض الثانوية أو الجامعة المفتوحة الى الحرق والتفجير حتى يخضع الجميع تحت راية الجماعة الاسلامية المسلحة»[٣٣].

مصادر الفصل الرابع

١. كان الشيخ رجام يختفي لدى أنصار «الجزأرة» وإن لم يكن ينتمي عضوياً الى تيارهم الفكري.

٢. اعتُقل مدني مزراق في بداية شباط (فبراير) ١٩٩٢. وظل في السجن الى بداية

ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ حيث نُقل الى مستشفى للعلاج (يُقال انه ادعى المرض ولم يكن مريضاً فعلاً)، ودبر هناك خطة للهرب ونجح فيها. ولجأ في منتصف ايلول الى الجبل حيث بدأ يحضر للعمل المسلح، بالاشتراك مع عدد من ناشطي «الانقاذ» في الشرق مثل مصطفى كبير، شقيق رابح. وكان مزراق خطيباً معروفاً وعضواً في مجلس الشورى الولائي للجبهة في الشرق. أما أحمد بن عائشة فكان مطارداً ولجأ الى العمل السري بعد الغاء الانتخابات في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. وهو عضو في المكتب الولائي لـ «الانقاذ» في الشلف (غرب الجزائر) وكان من المنتخبين البرلمانيين للجبهة.

٣. اعتقلت السلطات الالمانية رابح كبير في حزيران (يونيو) ١٩٩٣، بناء على طلب الجزائر التي كانت حكمت عليه بالاعدام قبل ذلك بشهر، في آيار (مايو)، بتهمة التورط في تفجير مطار هواري بومدين في آب (اغسطس) ١٩٩٢.

٤. لقاء خاص مع خربان. لندن في نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

٥. لقاء خاص مع عبدالله أنس. لندن في نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

٦. نسخة من المحضر مع الكاتب.

٧. أورد المحضر ان حضور الزاوي كان بدعوة من قمرالدين خربان وعبدالله أنس.

٨. أوضح المحضر ان الهواري أوفده عبدالكريم غماتي الذي لم يكن حاضراً في الجلسة الافتتاحية للقاء تيرانا.

٩. أوضح المحضر ان نورالدين أحمد حضر بصفة «مراقب صحافي». واغتيل نورالدين مع الشيخ عبدالباقي صحراوي في باريس في تموز (يوليو) ١٩٩٥.

١٠. تشتكي الأوساط الحكومية الجزائرية من ان الاسلاميين الجزائريين يجمعون الأموال لدعم «الإرهاب» في الجزائر. ولا توجد تقديرات دقيقة لحجم الأموال التي تُرسل الى الداخل ولا الى طريقة صرفها. لكن تقديرات استقاها الكاتب من خلال لقائه عدداً من الاسلاميين الجزائريين الذي يتولون جمع «التبرعات» أمام المساجد في بعض الدول الأوروبية، تُظهر ان ما يُجمع ليس بالحجم الكبير الذي تصوّره الحكومة، وان جزءاً كبيراً مما يُجمع يذهب لتغطية تكاليف عقد ندوات وإصدار نشرات.

١١. لقاءات خاصة مع اعضاء في «الهيئة التنفيذية».

١٢. لقاء خاص مع خربان. لندن، نيسان (ابريل) ١٩٩٨.

١٣. لقاء خاص مع أحد المشاركين في لقاء تيرانا.

١٤. نشرة «الحدث الجزائري»، العدد ١٢ تاريخ ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٣. ونقلت هذه النشرة كلمة للشيخ محمد السعيد وجهها الى «المجاهدين» عبر «إذاعة الوفاء - صوت الجزائر المسلمة».

١٥. سُجّل «لقاء الوحدة» على شريط فيديو لـ «الجماعة المسلحة»، مع الكاتب نسخة منه. ويظهر في الشريط قادة العمل المسلح وهم يناقشون سُبل إعلان وحدة لجماعاتهم. وعلى رغم ان الشريط غير محدد التاريخ، فإن الواضح انه عُقد في تاريخ إعلان الوحدة في ١٣ آيار (مايو)، او قبل ذلك بأيام قليلة جداً.

١٦. ظهر في شريط الفيديو عشرات المسلحين حول مكان الاجتماع، وكان من بينهم «الأمير» الحالي لـ «الجماعة» عنتر الزوابري الذي لم يكن وقتها سوى عنصر من عناصر

«الجماعة» المكلفين حماية مقر الاجتماع.

١٧. يعتمد لقاء إعلان البيعة على شريط سمعي للاحتفال. مع الكاتب نسخة منه.

١٨. أبو بكر زرفاوي من قادة «الجماعة» البارزين. ويُقال انه اختلف لاحقاً مع «أمير الجماعة المسلحة» جمال زيتوني فقتله الأخير. وقد ورد هذا الإتهام في شريط سمعي لعضو «الهيئة الشرعية» في «الجماعة المسلحة» ابو عبدالرحمن الأثري، بعد انشقاقه على زيتوني في ١٩٩٦. وينشط الأثري حالياً ضمن جماعة منشقة عن «الجماعة المسلحة» انضمت الى «الهدنة» التي أعلنها «الجيش الاسلامي للانقاذ».

١٩. تلقت «الحياة» بيان الوحدة بعد أيام من صدوره. وقد تريّثت في البدء في التعامل معه لأنني لم أصدق ان فحواه يمكن أن يكون صحيحاً. وقد اتصلت بـ «الهيئة التنفيذية» للتحقق منه وكان ردها الأولي انها لا تُصدّقه، ولكن في مثل هذه الأمور لا بد من التريث أياماً للتحقق من مصادرها في داخل الجزائر. وجاء الجواب بعد أيام بتأكيد الوحدة.

٢٠. لقاءات خاصة مع قياديين حاليين وسابقين في «الهيئة التنفيذية».

٢١. عبدالكريم غماتي في لقاء خاص، بروكسيل في ايار (مايو) ١٩٩٨.

٢٢. علي عمار عبدالحميد، آيار (مايو) ١٩٩٨.

٢٣. لقاء خاص مع أحمد الزاوي. بروكسيل، ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧. وتمت هذه المقابلة قبل انتقال الزاوي الى سويسرا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧ وطلبه اللجوء السياسي فيها.

٢٤. بيان للسيد أنور هدام بتاريخ ٢٦ أيار (مايو) ١٩٩٤.

٢٥. راجع «الحياة» بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

٢٦. راجع «الحياة» في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

٢٧. مقابلة هاتفية أجراها الكاتب مع السفير اليمني بعد إطلاقه. راجع «الحياة» في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

٢٨. راجع «الوطن» الجزائرية في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

٢٩. راجع «الحياة» في ٤ آب (أغسطس) ١٩٩٤.

٣٠. حوار للكاتب مع هدام. راجع «الحياة» في ٤ آب (اغسطس) ١٩٩٤. والملاحظ ان هدام يقول انه «اقترح» على الاجانب مغادرة الجزائر، علماً ان «الجماعة» كانت «أنذرتهم» منذ ١٩٩٣ بوجوب المغادرة.

٣١. حوار للكاتب مع «مصدر مسؤول» في «الهيئة التنفيذية». راجع «الحياة» في ٤ آب (اغسطس) ١٩٩٤.

٣٢. راجع «الحياة» في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٩٤.

٣٣. راجع «الحياة» في ٦ آب (اغسطس) ١٩٩٤.

الفصل الخامس
«الجيش الإسلامي للإنقاذ»

شهد النصف الثاني من العام ١٩٩٤ استكمالاً لحرب «التموقع» بين التيارات الاسلامية المسلحة. ففي صيف ذلك العام تأسس «الجيش الاسلامي للانقاذ» ليكون ذراعاً عسكرية للجبهة الاسلامية للانقاذ في مواجهة المد الجارف لـ «الجماعة المسلحة» لا سيما بعد وحدة ايار (مايو) ١٩٩٤. واذا كانت الجبهة الاسلامية، عبر تأسيس جيشها، حاولت تأكيد وجودها في الميدان، فإن «الجماعة»، في المقابل، كانت تتجه لخوض اول اختبار لتمساكها في معركة خلافة أميرها الشريف قواسمي. وعلى رغم ان معركة الخلافة تلك انتهت بسلام، إلا انها كانت المؤشر الأول لحرب التصفيات الرهيبة التي كانت «الجماعة» مقبلة على خوضها في الفترة المقبلة.

يتناول هذا الفصل: أ- مسيرة تأسيس «الجيش الاسلامي للانقاذ»، وب- انشقاق «حركة الدولة الاسلامية»، وج- خروج أنور هدام وأحمد الزاوي من «الهيئة التنفيذية» في الخارج، ود- الحوار بين السلطة وشيوخ «الانقاذ»، وهـ- مقتل الشريف قواسمي، ومعركة خلافته.

أ- «جيش الانقاذ»

تأسس «الجيش الاسلامي للانقاذ»، رسمياً، في صيف ١٩٩٤، جامعاً في إطاره مؤيدين لتيار الجبهة الاسلامية ممن بقوا خارج الوحدة في إطار «الجماعة». وكان على هذا الجناح المسلح لـ «الانقاذ» ان يبدأ بداية بالغة

الصعوبة إذ ان مؤسسيه، بحسب ما يقول أحدهم، كانوا مثل «اليتامى» بعدما تخلّى عنهم قادة «الانقاذ» الكبار، مثل محمد السعيد وعبد الرزاق رجام، وكذلك قادة «حركة الدولة الاسلامية»، مثل السعيد مخلوفي.

وقد احتاج القادة الميدانيون لـ «الانقاذ» الناشطون في شرق الجزائر وغربها تحديداً، بضعة أسابيع لامتصاص صدمة إنضمام تيار «الجزأرة» بزعامة الشيخ محمد السعيد والتيار الجهادي - السلفي بزعامة السعيد مخلوفي الى «الجماعة»، والبدء في تنظيم صفوفهم. وقد ظهرت الحركة الاولى المنظمة في هذا الإطار في الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٩٤، بإعلان القائد الميداني المعروف في الغرب أحمد بن عائشة تشكيل «اللجنة العسكرية للغرب» في «الجيش الاسلامي للانقاذ»[١].

وشدد بن عائشة في بيان التأسيس على ان هدف «جيش الانقاذ» «اقامة الدولة الاسلامية وذلك تمهيداً للخلافة على منهاج النبوة وسيرة السلف الصالح» و«رفع الظلم والاستبداد عن الشعب الجزائري المسلم» و«وحدة الصف لانها واجب شرعي ومطلب شعبي وضرورة جهادية»[٢].

وعلى رغم ان بن عائشة لم يشر إطلاقاً الى «بيان الوحدة»، إلا ان الاهداف التي حددها لنفسه بدا واضحاً انها تستهدف إظهار «جيش الانقاذ» بمظهر الند لـ «الجماعة». إذ شدد «أمير الغرب» على «ان الجناح العسكري للجبهة الاسلامية للانقاذ بقيادة الشيوخ - وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج - جهاز يقوم:

- على عقيدة أهل السنة والجماعة.
- ينقاد الى نصوص الكتاب والسنة في جميع مواقفه.
- يؤمن بالشورى الشرعية».

وبعد ظهور «جيش الغرب» بشهر ونيّف، تشكلت قيادة أخرى لـ «جيش الانقاذ» في شرق الجزائر. إذ صدر في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤، بيان عن «اللجنة العسكرية للشرق» يعلن اختيار مدني مزراق «أميراً» على «جيش الانقاذ» في شرق الجزائر[٣].

وأعلن بيان قيادة الشرق جملة قرارات منها:

«١ . تكوين مجلس شوري جهوي للشرق الجزائري .

٢ . اختيار الشيخ ابو الهيثم (مدني مزراق) أميراً للشرق الجزائري في اطار الجيش الاسلامي للانقاذ التابع للجبهة الاسلامية للانقاذ .

٣ . مبايعته مبايعة شرعية من قبل اعضاء مجلس الشورى الجهوي .

٤ . تعيين هيئة قيادية تعينه في مهامه .

٥ . إعتباراً من هذا البيان ، فان المواقف والقرارات على مستوى الجهة تتخذ من قبل الامير في حدود صلاحياته .

٦ . موقفنا من بيان الوحدة المتداول في الساحة سيحدد في بيان مشترك مع اخواننا في الغرب الجزائري .

٧ . توسيع الهيئات القيادية للطاقات العاملة في الميدان لعدم تمكنهم من الحضور على رغم الجهود المبذولة في الاتصال» .

بيان الشرق والغرب

وفي ١٨ تموز (يوليو) صدر بيان مشترك(٤) في ختام اجتماع مشترك للجنتين العسكريتين للشرق والغرب في «جيش الانقاذ» تضمن اتفاقهما على رفض الوحدة التي حصلت في إطار «الجماعة المسلحة» . واعلنت اللجنتان اتفاقهما على جملة قرارات بينها :

«١ . الالتزام بعقيدة أهل السنة والجماعة كما فهمها السلف الصالح ، قال صلى الله عليه وسلم : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ» .

٢ . الانقياد للكتاب والسنة في المواقف والقرارات والسلوكات ، قال تعالى : «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً»

٣ . اعتماد الجهاد في سبيل الله وسيلة لاقامة الدولة الاسلامية في الجزائر تمهيداً لتحقيق الخلافة الراشدة على منهج النبوة .

٤ . العمل بالشورى وممارستها ميدانياً . قال تعالى : «وامرهم شورى بينهم»

٥. الحرص على تحقيق وحدة الامة في اطار الشرع، لانها فريضة شرعية وضرورة جهادية قال تعالى: «ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون».

وانطلاقاً من هذه المبادئ المؤكدة في مناسبات عدة، ومن خلال اطلاعنا على بيان الوحدة للجماعة الاسلامية المسلحة، والموقع من طرف: الجماعة الاسلامية المسلحة - الجبهة الاسلامية للانقاذ - حركة الدولة الاسلامية.

وازالة للبس والغموض، وتطبيقاً لامر الله بالتبيان للناس، حيث قال عز وجل: «وإذ اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب لتبيينه للناس ولا تكتمونه».

ومن المعلوم من الدين بالضرورة ان أي جماعة اسلامية في كل عصر ومصر لا يمكنها ان تدعي لنفسها انها جماعة المسلمين التي يكفر من خرج عنها ويقاتل ولا يكون ذلك إلا للامام الاعظم (الخليفة) الذي بويع من طرف المسلمين عامة ومن قال خلاف ذلك فعليه بالدليل من الكتاب والسنة وقول السلف الصالح.

ايها الشعب الجزائري الوفي:

ايها المجاهدون الصامدون:

اننا ندعوكم للالتفاف حول الجبهة الاسلامية للانقاذ المتمثلة في شيوخها الثابتين وقادتها الميدانيين، ما داموا بالشرع متمسكين.

وفي هذا الشأن فاننا ننبه على استمرار تزكيتنا للهيئة التنفيذية الموقتة بالخارج الممثّلة للجبهة الاسلامية للانقاذ والمكلفة رسمياً من طرف الشيوخ. واننا نوضح لاخواننا المجاهدين خاصة، وللرأي العام عامة، سبب عدم اعلاننا لقيادة وطنية رغم تواجد ولايات الشرق والغرب هو: انتظارنا لاخواننا في الوسط ليكتمل الشمل وتتحقق الوحدة بخطوات مدروسة من غير تجاوز ولا اقصاء.

قال صلى الله عليه وسلم «بحسب امرئ من الشر ان يحقر اخاه المسلم»

إننا نرى بان هذا هو الطريق الاسلم - والله اعلم بالصواب - ونعاهد

الامة والمجاهدين اننا سنظل اوفياء للشرع باذن الله ونرد بالادلة الشرعية على كل انحراف في خط الجهاد مهما كان مصدره». ووقع البيان أميرا الشرق والغرب مدني مزراق وأحمد بن عائشة.

بن عائشة و«جيش الانقاذ»

ويروي بن عائشة قصة نشأة «جيش الانقاذ» بالقول[٥]:

«في مرحلة التأسيس انطلق مجاهدو الجبهة الاسلامية للانقاذ في بداية الأمر (أوائل ١٩٩٢) كمجموعات قتالية عبر البلديات والولايات في كل من عين الدفلى - الشلف - غليزان - مستغانم - تسمسيلت - تيارت - وهران - تلمسان - البيض - بشار تحت اسم «الحركة الاسلامية المسلحة». ثم بدأنا في ربط هذه المجموعات القتالية في بداية ١٩٩٣ في اطار تنظيمي واحد تحت اسم «الجيش الاسلامي للانقاذ». وكان لاختيار هذا الاسم ما يبرره سواء بالنسبة الى الجبهة الاسلامية للانقاذ أو للتنظيمات الجهادية الأخرى. وتمت هيكلة الجهة الغربية والاعلان عن المجلس الشوري الجهوي والأمير الجهوي في أيار (مايو) ١٩٩٤، وتم ضبط التنظيم على مستوى ولايات الغرب بتعيين أمراء ولائيين للولايات التالية: عين الدفلى - الشلف - غليزان - مستغانم - وهران - معسكر - تلمسان - البيض - بشار - تيارت».

ويتابع: «لقد تفاجأنا ونحن في خضم الجهاد وفي بداية تنظيم صفوفنا عندما تخلىٰ عنا من كنا نظنه عوناً لنا وكنا ننتظر منه الكثير، أمثال الشيخ محمد السعيد والشيخ عبدالرزاق رجام وغيرهما، رحمهم الله، وأصبح شباب الجبهة الاسلامية للانقاذ يومها كالأيتام وقلنا حينئذ اننا اذا كنا قد ضيّعنا الرجال فلن نُضيّع المبادئ، الا اننا نعلم علم اليقين ان المبادئ لا يحملها إلا الرجال».

مدني مزراق

أما مدني مزراق فيروي تفاصيل بدء العمل المسلح[٦] بالقول ان «الجماعة المسلحة» بدأت في الظهور في الميدان العسكري بعد أشهر قليلة

من اعلان الغاء الانتخابات، و«كنا نظن يومها ان («الجماعة») مجرد تنظيم يمثل ذراعاً مسلحاً للجبهة الاسلامية للانقاذ، لأننا كنا نعلم ان المعونات وحتى بعض الأسلحة كانت تأتيهم عن طريق الجبهة الاسلامية. لكن وآسفاه، بعد مضي وقت بدأنا نسمع أطروحات أنه لا يجوز القتال تحت راية حزبية، وأنه يجب تغيير اسم الجبهة الاسلامية للانقاذ لأن فيها انتهازيين». ويشير الى اتصالات حصلت في تلك الفترة لجمع قادة المجموعات المسلحة (سمى منهم عبدالقادر شبوطي وعزالدين باعة ومحمد حومين والسعيد مخلوفي وقاسم تاجوري وعبدالرزاق رجام ومحمد السعيد وقادة «جيش الانقاذ» في منطقتي الشرق والغرب) والاتفاق على اطار موحد تعمل كل المجموعات تحته. ويضيف ان «الجميع كانوا متفقين على ان يكون العمل في اطار الجبهة. والناس الذين كانوا لا يقبلون العمل في اطار الجبهة هم الجماعة الاسلامية (المسلحة) لا أكثر ولا أقل».

ويؤكد مزراق ان أعضاء في الجبهة الاسلامية أعدّوا مشروعاً للوحدة عرضوه على «الجماعة المسلحة» في «إمارة» عيسى بن عمار (تموز/ يوليو ١٩٩٣)، وانهم قدموا مشروعاً آخر للوحدة من ست صفحات الى جعفر (سيف الله) الافغاني الذي تولى الإمارة بعد مقتل بن عمار في آب (اغسطس) من العام نفسه. ويقول ان «الجماعة المسلحة» لم ترد على المشروعين، لذلك بادر بالاجتماع بأمير «الجماعة» في شرق الجزائر «مصعب» (خاطر بن مهند بودالي). ويتابع أنه اقنع مسؤول «الجماعة» بضرورة الوحدة وأنه اتفق واياه على لقاء موسع لبت الموضوع «لكن أحداً من الجماعة لم يأت اليه (الاجتماع) بينما جاء كل الاخوة في الجبهة الاسلامية». ويوضح مزراق انه اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ بدأ عمل «جيش الانقاذ» رسمياً في شرق الجزائر.

«بيان الوحدة»

وعن «بيان الوحدة» تحت راية «الجماعة المسلحة» في آيار (مايو) ١٩٩٤ يقول مزراق ان هذا الاعلان شكل مفاجأة له إذ إن «الجماعة

المسلحة» كانت تتهم في السابق بعض المسؤولين «الانقاذيين» المنضمين اليها بأنهم يحملون فكراً ضالاً (محمد السعيد) أو انها تشتبه في عملهم لمصلحة الحكم الجزائري (السعيد مخلوفي). ويشير الى ان «الجماعة» كانت تتهم مخلوفي بأنه يعمل في «الأمن العسكري»، و«تفتري الكذب» على محمد السعيد. ويتابع ان «بيان الوحدة» لم يصل اليه إلا بعد شهر من صدوره، وان بعض قادة «الجماعة» في شرق البلاد لم يسمع به. ويقول: «بقينا ننتظر لنرى ما هو عذرهم... ثم تأتيني رسالة من عبدالرزاق رجام يقول فيها(...) انه ليس هناك انضمام تحت لواء الجماعة المسلحة وإن ما حصل هو إتحاد بين الصفوف. كيف هذا؟ إن الاتحاد بين الصفوف شكل مختلف يحتفظ فيه كل طرف باسمه وتنظيمه، ويكون اتحاداً في قيادة موقتة. أما ما قرأنا في البيان فإنه إنضمام، ذوبان كلي في الجماعة المسلحة مع بقاء تنظيم الجماعة المسلحة وقوانينها».

ويتحدث مزراق عن موضوع ثان ورد في بيان الوحدة يتعلق بادخال الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج الى مجلس شورى «الجماعة» على رغم وجودهما في السجن. ويقول: «استطعنا بطرق خاصة ان نصل الى شيوخ الجبهة (مدني وبن حاج) فكانت الاجابة انهم لم يُستشاروا لا من قريب ولا من بعيد في قضية الوحدة ولا في قضية تثبيتهم في مجلس الشورى، كما انهم لا يقبلون بذوبان الجبهة الاسلامية في أي تنظيم. ورأيهم ان المقاتلين (يحق) لهم ان يتوحدوا تحت اي اسم (...) هذا هو طرحنا سابقاً: لسنا متعصبين لا للجيش الاسلامي ولا للجماعة الاسلامية ولا لأي اسم».

ب- انشقاق «حركة الدولة الاسلامية»

وإذا كان مؤيديو «الانقاذ» استطاعوا توحيد صفوفهم في شرق البلاد وغربها في إطار مستقل عن «الجماعة»، فإن وضع معارضي الوحدة في مناطق وسط الجزائر سيكون أكثر صعوبة بكثير. وتكمن تلك الصعوبة في كون مناطق الوسط تتميز أصلاً بغلبة التيار السلفي فيها منذ أيام العمل

السلمي، وبالتالي فإنها كانت القاعدة الاساسية التي أنبتت ذلك الجيل من السلفيين الاوائل الذين تأسست «الجماعة المسلحة» على أيديهم.

ويشرح السيد عبدالكريم غماتي في هذا الإطار سبب فشل «جيش الانقاذ» في التمدد من شرق الجزائر وغربها فيقول: «يغلب على مناطق الوسط مثل البليدة والبويرة وبوفاريك وبمرداس، التيار السلفي في شكل كبير، إضافة الى وجود بعض الجماعات التكفيرية. في هذه المناطق التي كانت من اوائل المناطق التي نشط فيها مصطفى بويعلي في الثمانينات، كانت هناك جماعات لم تنتظر الغاء الانتخابات في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ لتبدأ العمل المسلح. وهذه الجماعات هي التي انضمت الى «الجماعة الاسلامية المسلحة» في بداية انطلاقها. قرر الجيش الاسلامي للانقاذ عدم محاولة تشكيل جناح مسلح له في الوسط لانه كان يريد تفادي معركة مع الجماعة. كان الجيش الاسلامي شكّل تنظيماً اولياً من نحو خمسين عنصراً في الوسط، لكن «الجماعة» هددت بقتلهم. قررنا ألا نفتح باب قتال مع الجماعة. وفي الحقيقة كان العمل العسكري للجبهة الاسلامية تأخر عن «الجماعة». إذ ان العديد من إطارات الجبهة الاسلامية في الوسط كانوا اعتُقلوا. أما الباقون في السرية مثل الشيخ محمد السعيد، فلم تكن عندهم مؤهلات ليقودوا العمل المسلح في مواجهة الجماعة»(٧).

لكن هذه الصعوبة الظاهرة في معارضة «الجماعة» في مناطق الوسط، لم تثن بعض معارضي الوحدة عن التعبير عن رأيهم والعمل في شكل مستقل. وكان من أبرز هؤلاء بالطبع أحد مؤسسي «حركة الدولة الاسلامية» عزالدين باعة الذي انشق على رفيقه السعيد مخلوفي (الذي دخل في الوحدة مع رابح قطاف وعبدالقادر شبوطي)، وباشر العمل في شكل مستقل في مناطق الوسط، لا سيما في ولاية البليدة. لكن حركة باعة لم تستطع ان تتواصل مع معارضي الوحدة في الشرق أوالغرب بسبب السيطرة الميدانية الكبيرة لـ «الجماعة» على المناطق الجبلية في الوسط. لذلك كان على مؤيدي باعة العمل في شكل مستقل في موازاة «الجماعة»، وهو عمل كان بالغ الخطورة، القائم به كان دائماً وكأنه ينشط

بين فكّي كماشة: قوات الأمن من جهة و«الجماعة المسلحة» من جهة أخرى. وقد دفع باعة في الأخير ثمن معارضته الوحدة غالياً، إذ قتلته «الجماعة» في حزيران (يونيو) ١٩٩٥[٨].

وفي هذا الاطار يقول قمرالدين خربان: «ان معارضة الوحدة داخل الجزائر ليس كمعارضتها من الخارج. لقد عارضت الوحدة ووزّعت بيانات تنتقدها في العاصمة. المشكلة كانت في من يجرؤ على أن يعارضها من الداخل. إذ كان هؤلاء كمن يحكم على نفسه بالموت. إنضم الشيخ مخلوفي الى الوحدة لكن نصف مجموعته رفضت ذلك وانفصلت عنه وصارت تعمل في شكل مستقل. لقد دخلت حركة الدولة الاسلامية الوحدة بواحد من قادتها الثلاثة (شبوطي - مخلوفي - باعة). عزالدين باعة وقف ضد الوحدة وتعهد بالعمل على صد الممارسات المنافية للشرع لـ «الجماعة» وقُتل لانه لم ينضم اليها. لقد كان باعة رجلاً شجاعاً وصافياً ولذلك لم يكن ليقبل بممارساتها («الجماعة»)»[٩].

ج- خروج هدام والزاوي

مع بدء التحرك المنسّق لعسكريي «الانقاذ» في الشرق والغرب، كانت الخلافات داخل «الهيئة التنفيذية» بلغت ذروتها. ويقول قياديون في «الهيئة» ان السيدين هدام والزاوي اللذين أيدا الوحدة، طالبا كبير باتخاذ قرار يؤيدها وبتحويل التبرعات التي تجمعها «الهيئة» في الخارج لمصلحة القيادة الجديدة لـ «الجماعة الاسلامية المسلحة» التي باتت تضم الشيخين السعيد ورجام. ويضيفون ان هدام والزاوي جادلا ان «الوحدة» تحققت شرعاً وانه لا يجوز بالتالي الخروج عليها، كما ان تأسيس «جيش الانقاذ» لا يجوز الآن لانه يعني تعدد الرايات الجهادية بعدما توحدت كلها في إطار «الجماعة المسلحة». ويُنقل عنهما القول ان من لا ينضم الى الوحدة سيلفظه التاريخ الذي ترسمه في الجزائر الجماعات التي توحّدت في إطار «الجماعة»[١٠]. ويُعبّر موقفهما هذا، في شكل جلي، عن موقف زعيم تيارهما في الداخل الشيخ محمد السعيد الذي قال في احتفال مبايعة

قواسمي، انه يناشد جميع «المجاهدين ان ينضموا تحت الراية الواحدة التي اجتمعت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ وحركة الدولة الإسلامية والجماعة الإسلامية المسلحة، وهي الراية الوحيدة التي لها مشروعية الجهاد في الجزائر وهي الجماعة الإسلامية المسلحة»[١١].

وبعد جدل عنيف بين الطرفين تقرر انفصال الرجلين من الهيئة. إذ أصدرت «الهيئة» في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٤، بياناً[١٢] قالت فيه انه وفاء منها «لمنهج الجبهة الاسلامية للانقاذ في التغيير والمبني على قواعد الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح لهما، وامام التطورات التي طرأت في الاشهر الثلاثة الماضية، وقناعة منها في ان وحدة المجاهدين تمثل السبيل الاقرب لتحقيق هدف قيام الدولة الاسلامية في الجزائر، فانها تبارك الخطوات الموفقة لتوحيد المجاهدين في اطار الجيش الاسلامي للانقاذ، والتي اعلن عنها البيان المشترك لناحيتي الغرب والشرق الجزائريتين في انتظار التحاق مجاهدي ناحية الوسط بالركب حتى يكتمل البناء ويسير المجاهدون بالامة موحَّدين وموحِّدين نحو تحقيق الهدف المنشود.

كما لا يفوتنا ان نعبّر بكل ارتياح ورضا عما ورد في البيان المشترك للغرب والشرق حيث اكد على الوفاء لمشروع الجبهة الاسلامية للانقاذ وشيوخها.

وتقديراً للمسؤولية الثقيلة التي تتحملها الهيئة التنفيذية في الخارج باعتبار انها الممثل الشرعي والرسمي الوحيد للجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج نظراً للتكليف الرسمي لها من طرف القيادة التاريخية للجبهة ونظراً لتزكية المجاهدين والمعبر عنها خاصة في البيان المشترك لناحيتي الشرق والغرب، ورغبة منها في التبيان والوضوح فانها تعلن عن انفصال عضوين من تشكيلتها التي كانت تعد اثني عشر عضواً. وهذان العضوان هما الاخوان أنور هدام وأحمد الزاوي اللذان فضلا العمل في اطار آخر خارج الجبهة الاسلامية للانقاذ. لذلك فان الهيئة التنفيذية في الخارج تعلن ان أي تصريح من قبل هذين الاخوين لا يعبر عن الموقف الرسمي للجبهة الاسلامية للانقاذ».

ويشرح عضو «الهيئة التنفيذية» السيد عبدالكريم غماتي تفاصيل خروج هدام والزاوي من «الهيئة» فيقول: «جادل الاخوان هدام والزاوي مع الوحدة التي قالا انها اوجدت إطاراً جديداً في الساحة الاسلامية. ارادا ان تتبع الهيئة التنفيذية خلية الازمة في الوحدة وان تكون بوقاً لها في الخارج. وأيدا ايضاً طرح «الجماعة» في ادبياتها انها هي الاطار الشرعي الوحيد للجهاد في الجزائر. لم نكن لنقبل ان نكون واجهة سياسية للجماعة. بعد سلسلة من اللقاءات رأينا انه لا يمكن ان نسير مع بعضنا بعضاً في هيئة واحدة تشد بها اطرافها في اتجاهين متعارضين. هم اصروا على موقفهم من الوحدة. فاجتمعنا واتفقنا على وضع حد لسياسة لا تعبّر عن سياسة الهيئة التنفيذية. فقررنا فصل الاخوين هدام والزاوي من الهيئة التنفيذية في الخارج اي من الاطار الذي يمثل الجبهة الاسلامية للانقاذ وليس فصلهما من الجبهة الاسلامية. ولم يذكر البيان انهما انضما الى الجماعة الاسلامية بل قلنا انهما فضلا العمل في اطار آخر فقط»(١٣). ويوضح قيادي إسلامي بارز في داخل الجزائر ان عدم إشارة بيان «الهيئة» الى «إنضمام» هدام والزاوي الى «الجماعة المسلحة» جاء بعد مشاورات بين قادة «الهيئة» في الخارج والشيوخ المفرج عنهم في الداخل. ورأى الشيوخ ان إعلان «الهيئة» انضمامهما الى «الجماعة» قد يسبب لهما متاعب في البلاد التي يلجأون فيها، فوافقت «الهيئة» على رغبة قيادة الداخل واكتفت بالاشارة الى ان هدام والزاوي باتا يعملان في «إطار آخر» غير «الانقاذ»(١٤).

وقد رد هدام على قرار إخراجه والزاوي من «الهيئة» بالتأكيد انه لا يزال في الجبهة الاسلامية على رغم تأييده الوحدة التي حصلت في إطار «الجماعة المسلحة» على أساس ان هذه الوحدة لا تعني ذوبان «الانقاذ» ككيان. وقال هدام في رده: «نحن ما زلنا في الجبهة الاسلامية وانا لا ازال رئيس اللجنة البرلمانية التابعة للجبهة الاسلامية في الخارج. ونحن نعترف بمرجعية تتمثل اولاً في رئيس الجبهة الشيخ عباسي مدني ونائبه الشيخ علي بن حاج والقيادة المتمثلة في المكتب التنفيذي الموقت وكل افراده داخل

الجزائر وخارج السجن. وهذا المكتب هو صاحب القرار السياسي، ومواقفنا ما هي الا تعبير عن هذه المواقف. نحن نؤيد وحدة المجاهدين التي اعلنت في ١٣ أيار (مايو) الماضي. لكن هذا لا يعني ذوبان الجبهة. فالجبهة لا تزال حزباً سياسياً انتخبه الشعب. ما حصل هو وحدة المجاهدين عسكرياً»[١٥]. لكن العضو البارز السابق في «الهيئة التنفيذية» السيد عبدالله أنس لا يوافق على تبرير هدام هذا. إذ يقول ان خروج هدام والزاوي من «الهيئة» كان سببه تحديداً «تبنيهما الوحدة. فالوحدة تمّت في «الجماعة» منهجاً وتنظيماً، وهذا لا يمكن تفسيره سوى بذوبان الجبهة الاسلامية للانقاذ»[١٦].

من جهته يرفض أحمد الزاوي ربط خروجه من «الهيئة» بقضية «الوحدة مع الجماعة». إذ يرى ان المشكلة مع قيادة «الهيئة» وتحديداً مع كبير تعود الى ما قبل الوحدة. ويقول: «بدأ الخلاف مع الأخ رابح قبل الوحدة التي كنت معها ولست فيها. كنت أمارس الحوار النقدي في «الهيئة التنفيذية» وأقول ان ما يحصل في الداخل، أي العمل الجهادي، هو انتفاضة، وانه يجب ترشيد الجماعات المسلحة واحتواؤها لانها عمل شعبي ضد الظلم. وكان الخلاف مع الأخ رابح يتركز على من هي القيادة: هل هي الهيئة التنفيذية في الخارج أم المكتب الوطني في الداخل (رجام والسعيد)؟ وكان رابح يرفض بت الموضوع. فجمدت عضويتي. ثم جاءت الوحدة في آيار (مايو) ١٩٩٤ فطُردت (من «الهيئة»). وأود ان أوضح أنني لم أكن عضواً في «الجماعة المسلحة»، وإن أيدت الوحدة التي حصلت. حتى تقرير الدرك البلجيكي يقول ان لا دليل على ذلك»[١٧].

لكن أوساطاً قريبة من الزاوي تعتبر ان طرده من «الهيئة التنفيذية» لم يكن لمجرد اختلافه مع كبير في شأن مرجعية «الانقاذ» في الداخل والوحدة مع «الجماعة المسلحة». إذ تربط بين إبعاده من «الهيئة» وبين الإجتماعات التي كان يجريها كبير في تلك الفترة مع جان شارل ماركياني ممثل وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا. وترى ان المبعوث الفرنسي حاول اقناع رئيس «الهيئة التنفيذية» بضرورة إبعاد «العناصر المتشددة» من «الهيئة»

بهدف التمهيد لوساطة فرنسية مع الحكم الجزائري ليبدأ حواراً مع «الانقاذ». وتقول هذه الأوساط ان كبير اراد ان يُؤكد للفرنسيين «اعتدال» الجبهة الاسلامية فقرر إبعاد المنادين بالوحدة مع «الجماعة المسلحة»، وعلى رأسهم هدام والزاوي، من «الهيئة التنفيذية». وتنفي أوساط كبير اي ربط بين خروج هدام والزاوي من «الهيئة» والاتصالات بماركياني(١٨).

د- الحوار بين السلطة و«الانقاذ»

وفي وقت كانت الخلافات تحتدم في صفوف «الهيئة التنفيذية» في الخارج، كان شيوخ الجبهة المسجونون يستعدون لبدء حوار مع السلطة، هو الثاني من نوعه بعد الاتصال الاول بين الطرفين الذي تم في سجن البليدة العسكري في ١٩٩٣(١٩). ففي ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٩٤ وزعت وكالة الانباء الجزائرية نص رسالتين بعث بهما الشيخ عباسي مدني الى رئاسة الدولة، الاولى مؤرخة في ٢٣ آب والثانية في ٢٦ منه(٢٠). وعلّق مدني في رسالته الاولى على خطاب ألقاه الرئيس اليمين زروال في مناسبة عيد المولد و«يوم المجاهد» في ٢٠ آب، متوقفاً عند ما ورد فيه من «دعوة الى المصالحة».

وأضاف انه على رغم ملاحظاته على الخطاب إذ تضمن تمسكاً بالحل الامني، إلا انه يريد ان يعتبره دعوة من الرئيس الجزائري للمصالحة «وانها دعوة حق وإن اريد بها باطل (...) كي لا اخيب هذه الدعوة الشجاعة اعرض عليكم خطة إن وافقتم عليها دعوت جميع فصائل المقاومة الى هدنة عبر كامل التراب الوطني حتى يتم تبني الخطة وتنفيذها على احسن الظروف».

وقدم خطة للحل تقوم على فقرات ثلاث هي: ١- مبادئ عامة، ٢- الحل المقترح، ٣-الاجراءات التطبيقية للوصول الى المصالحة الفعلية.

وفي مجال «المبادئ العامة»، اقترح مدني الاتفاق على «كون الشعب الجزائري هو صاحب السيادة بعد الله» وتمكينه «من حقه في اختيار قيادته ومسؤوليه في كل مستويات الدولة وسحب ثقتهم منهم ان فشلوا في اداء مهامهم واختيار النماذج الاسلامية لشؤونه ونظمه ونبذ كل وصاية مزعومة

او وكالة مغشوشة». وشدد على ان الجزائريين وحدهم «المسؤولون عن ايجاد حلول لمشكلاتهم وازماتهم ولا يحق لاي اجنبي ان يتدخل في شؤون بلادنا لسحب حرية القرار منا كالذي تسعى اليه فرنسا (...)».

كذلك دعا الى «التزام مبدأ التعددية الحزبية (...) وقبول التداول على السلطة عن طريق الانتخابات» و«إخراج الجيش الوطني الشعبي من دائرة الصراع السياسي فلا يحق اقحامه في القضايا السياسية شأن الجيوش الحديثة، وضرورة الحفاظ على امكاناته العسكرية وتطويرها ليكون في مستوى الدفاع عن حمى البلاد والاسلام».

وأكد ايضاً ضرورة «اعادة الاعتبار الى الجبهة الاسلامية للانقاذ قانونياً»، معتبراً ان «دولة الجزائر لا تكون الا دولة الاسلام» بما ان شعبها مسلم.

وعن «الحل السياسي»، قال مدني ان على رئيس الجمهورية ان يعلن «الالتزام بما جاء في بيان اول نوفمبر ١٩٥٤ من ان الدولة الجزائرية جمهورية تقوم على اساس المبادئ الاسلامية تكون سائرة المفعول بعد مصادقة الشعب الجزائري على ذلك في استفتاء حر يحدد ميعاده في اقرب وقت ممكن».

وقال ان الاجراءات التي ينبغي اتخاذها فور الاتفاق على خطة الحل تتضمن:

«أ- رفع كل من الحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ.

ب- صدور عفو عام عن كل المسجونين والمعتقلين والمحجوزين وكل المتابعات القضائية والامنية.

ج-ايقاف كل المداهمات وحملات التمشيط والاعتقال.

د- عودة الجيش الى الثكنات وقوات التدخل، ولا يترك من قوات الأمن إلا ما هو ضرورة للحياة العادية.

هـ- تعيين لجنة ذات سيادة تأسيسية لتعيين الحكومة الحيادية التي يوكل اليها أمر الانتخابات والاستفتاء وتسيير أمور البلاد في تلك الفترة حتى انتخاب السلطة الشرعية وتسليمها مهامها في المدة المحددة».

وفي رسالته الثانية (٢٦ آب ١٩٩٤)، قال مدني انه يرفض مناقشة رسالته الاولى ما دام في السجن. وقال: «لا بد من وجودنا خارج السجن

ليتم اللقاء بمسؤولي الجبهة الاسلامية إن في الداخل وإن في الخارج، والخروج بزبدة نقاش يكون فيه خير البلاد والعباد». وأوضح ان رسالته الاولى «تتضمن اجتهادات مسجون يريد النصح لدينه وأمته، وهي مع ذلك قابلة للاثراء والتعديل بحكم انه لا بد من التشاور والاتفاق على الأصوب مع جميع الاخوة القياديين للجبهة الاسلامية للانقاذ السياسيين والجهاديين». وأوضح ان التشاور مع قادة «الانقاذ» يُحتّم اطلاق سراح قادة الجبهة المسجونين.

اطلاق شيوخ «الانقاذ» ورد «الجماعة»

وعلى إثر هذه الرسائل، بدأ حوار جدي بين الطرفين للبحث عن حل للأزمة. إذ أفرجت السلطة، في ١٣ ايلول (سبتمبر)، عن ثلاثة من الشيوخ المعتقلين من السجن هم كمال قمازي ونورالدين شيقارة وعبد القادر عمر، ووضعت الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج في اقامة تابعة للرئاسة (جنان المفتي). لكن ما أن حصل هذا التطور، حتى بدا انه في طريقه الى انتكاسة. إذ أصدر «أمير الجماعة المسلحة» الشريف قواسمي، في يوم إطلاق شيوخ «الانقاذ»، رسالة طويلة جدد فيها رفض جماعته اي حوار مع الحكم الجزائري. وقال قواسمي في رسالته المدعّمة بنصوص شرعية وآيات كريمة وفتاوى لعلماء كبار، ان «موقف الجماعة مبدئي قررناه في غير مناسبة وغير موضع... فلا صلح... ولا هدنة.. ولا حوار... ولا عقد ذمة... ولا أمان... ولا موادعة، مع هؤلاء الحكام المرتدين»[٢١]. وقال ان جماعته تقاتل الحكم الجزائري «على أساس الردّة لا غير (...) وبما ان الحكم الشرعي هو عين المصلحة والمنفعة (...) فإن الموقف الشرعي له معناه ودلالته السياسية. فنذكر منها: ان دعوة هذا الطاغوت (...) الى الحوار يعتبر استدراكاً منه لما وقع فيه من الخطأ السياسي الفادح. فكانت الدوائر الغربية تريد وتتمنى لو ان الجبهة الاسلامية للإنقاذ وصلت الى الحكم عن طريق الانتخابات، وأقامت بذلك حكومة اسلامية معتدلة - كما يزعمون - وبالتالي يصبح هذا تزكية للنظام الديموقراطي، القائمة عليه

اليوم أغلب نظم العالم، وبذلك يحاكم الاسلام - الذي هو دين الله عزّ وجلّ - من خلال الصناديق ومن خلال المسار الانتخابي والمنهج الديموقراطي. وهذا يعني اتباعاً لغير سبيل الله عزّ وجلّ».

وتابع: «فمن فضل الله عز وجل ان كان هذا الطاغوت الغاشم مستعجلاً وانه وقع في غباء العسكريين، لما قام بالانقلاب. وهذا يعتبر انتصاراً للخط الجهادي والقتالي للتمكين في الأرض واسترجاع الخلافة الراشدة على منهاج النبوة (...) الأمة الاسلامية أمة مجاهدة يجب ان تصاغ سياستها الداخلية والخارجية وفق هذا المنهج وهذا المبدأ (...) فالحوار الآن يعتبر استداركاً من هذا الطاغوت بعدما أملت عليه الدوائر الغربية الصليبية انه وقع في الخطأ الفادح، فأراد بهذا ان يطفئ نور الجهاد (...) ولهذا فاننا اذا دخلنا مع هذا الطاغوت في حوار، فهذا يعني إقراره لردته واعترافاً به، والاعتراف بالحاكم المرتد ردة والعياذ بالله».

وأضاف موضحاً ما لا يفهمه كثيرون في شأن موقف «الجماعة» من تقاسم السلطة وإمكان قبولها بأي حل مع بقاء الحكم الجزائري: «الحوار حول القضايا السياسية، كمسألة الحاكمية، تعني اننا نضع عقيدتنا وديننا للمساومة، وهذا لا يقبل شرعاً ولا عقلاً (...) ونحن ما رفعنا السلاح واتخذنا الجهاد منهجاً وعقيدة الا لاسترجاع حق الله في التشريع (...) حملنا السلاح من اجل تطهير الأرض من الشرك وإزالته... وهل يعقل ان نضع عقيدتنا وديننا على طاولة الحوار والمساومة... ونحن لا نقبل بالمناصب وتقاسم السلطة على حساب عقيدتنا. هذا غير مقبول». وختم: «لنفرض اننا نقبل الحوار. فهذا يعني ان كل التضحيات والدماء التي سالت في سبيل الله (...) نجعلها في سبيل الديموقراطية ونحن نكفر بالديموقراطية وأهلها جملة وتفصيلاً (...) ان ندوس على ذلك كله من اجل أنصاف الحلول. هذا مستحيل».

ومن غريب الصدف ان «أمير الجماعة» كان أحد الاسباب التي أدت الى فشل الحوار بين السلطة و«الانقاذ». ولم يكن مرد ذلك الفشل رسالته التي يرفض فيها الحوار. بل كان السبب الذي تذرعت به السلطة هو

العكس تماماً. إذ ان قوات الامن قتلت في أواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ قواسمي[٢٢]. لكن ما أثار غضب السلطة انها اكتشفت معه بعد قتله رسالة وجهها اليه الشيخ علي بن حاج من مقر الاقامة التي وفرتها الرئاسة له لاجراء الحوار مع السلطة. واعتبرت الرئاسة الجزائرية هذا التصرف من بن حاج خيانة غير مقبولة، خصوصاً انه أعلن تأييده الصريح لـ «الجماعة».

ويروي السيد عبدالحميد مهري معايشته لتلك الفترة منذ بدء الحوار بين السلطة و«الانقاذ»، إثر رسالة عباسي الى زروال، حتى تاريخ فشله برسالة بن حاج الى قواسمي. فيقول ان رئيس الدولة عرض عليه الرسالة التي وجهها مدني اليه، خلال الاجتماعات التي كانت تجريها الرئاسة مع خمسة من الأحزاب الجزائرية في آب (اغسطس) ١٩٩٤[٢٣]. ويضيف: «سئُلنا (كوفد جبهة التحرير الوطني الى الاجتماع مع زروال) عن رأينا في الرسالة فقلنا انها ايجابية إذ انها لا تتضمن شروطاً تعجيزية وفيها يعرض عباسي مدني - في حال قبولها (من السلطة) وقبول الحوار - ان يعلن هدنة. طلبنا رأي الرئيس فرد بالقول: أنا أيضاً اعتبرها ايجابية. فقلنا ما دام الأمر كذلك لماذا لا ندعو الرجل (الى حضور اجتماعات الحوار)، فرد بالرفض وقال: اننا نفضل ان نعود اليه لنتأكد انه ليس رأياً خاصاً وشخصياً به (مدني) ونطلب رأي كل أعضاء القيادة على الرسالة. قلت له انني شخصياً اكتفي ان يبدي رئيس الحركة («جبهة الانقاذ») والناطق الرسمي باسمها الاستعداد الذي ابداه، فلنأت به ونفرج عنه. قال: «لا نحن نفضل غير ذلك».

ويتابع مهري: «عندما رجعوا آنذاك للتشاور مع قادة الجبهة الاسلامية وافق علي بن حاج واثنان او ثلاثة آخرون من القيادة على رسالة عباسي مدني (الى زروال)، لكنهم طلبوا الاجتماع ببقية أعضاء القيادة قبل اتخاذ موقف نهائي. إذ كان بعضهم موجوداً في السجن وبعضهم في خارج الجزائر وبعضهم في الجبل مع المقاتلين. وكان المفروض ان نلتقي مجدداً بالرئاسة بعد ان تتولى الاتصال من جانبها بالجبهة الاسلامية للانقاذ. وقتها طُلبنا الى اجتماع عاجل مع الرئاسة لم احضره وحضرته بقية الاحزاب

وقالوا للحاضرين إنهم وجدوا رسالة من علي بن حاج في جثة قواسمي وانها تدعو الى القتال. لكنني أسأل: لماذا عندما وجّه عباسي مدني رسالته (الى زروال) وهو رئيس حركة اعتُبرت رسالته شخصية، وعندما وُجدت رسالة من علي بن حاج اعتبرت تمثّل كل الجبهة الاسلامية للانقاذ. علماً ان قراءة الرسالة كلها تختلف عن قراءة جزء منها، لأن ما نُشر منها هو المقدمة التي تشيد بـ «المجاهدين». اما بقية الرسالة فانها تدعو الفصائل الى قبول رسالة عباسي مدني وتدعوهم الى الانتباه حتى لا يقع في الجزائر ما وقع في افغانستان وتدعوهم الى ترك أمر التحاور للقيادة السياسية. كل هذا كان موجوداً في رسالة علي بن حاج».

هـ- الصراع على خلافة قواسمي

مع فشل الحوار بين قادة «الانقاذ» والسلطة، تحوّلت الأنظار الى «الجماعة المسلحة» لمعرفة ماذا يحصل داخلها ومن سيتولى إمارتها خلفاً للقواسمي. وقد دامت إمارة الأخير بضعة أشهر فقط، من آذار (مارس) الى أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤. وعلى رغم انها فترة زمنية قصيرة بلا شك، إلا انها كانت قمة القوة التي وصلتها الجماعة المسلحة. في عهده، تحوّلت «الجماعة» من رقم عادي في المعادلة الجزائرية الى الرقم الأهم. وبعد مقتله بدأت انحدارها السريع نحو الهاوية، محطمة ما تحقق في عهده من «إنجازات». وقد بدأ هذا الانحدار مباشرة بعد مقتل قواسمي، إذ كاد التنافس على خلافته يتحول حرباً دامية بين قادة «الجماعة» وتياراتها. لكن ذلك الإحتقان سوّي «حُبّياً» في اللحظة الأخيرة، إذ تنازل محفوظ طاجين (أبو خليل) عن قيادة «الجماعة» -التي تولاها موقتاً لأقل من شهر- لمصلحة جمال زيتوني (أبو عبدالرحمن أمين) بعدما هدد الأخير بتولي الإمارة بالقوة.

إمارة محفوظ طاجين

كان محفوظ طاجين، نائب قواسمي في إمارة «الجماعة»، أول من حاول ملء الفراغ الذي خلّفه غياب أميره. وقد تولى طاجين الإمارة بعد

ايام من مقتل قواسمي في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ، وأعلن قيادة لـ «الجماعة» لم تختلف بكثير عن القيادة القديمة لا من ناحية الوجوه ولا من ناحية التوجّهات. وقد ظهر ذلك جلياً في بيان توليّه الإمارة[٢٤]. إذ أشار الى ان مجلس شورى «الجماعة» عيّنه أميراً عليها، إضافة الى نائبين له هما خالد الساحلي (أبو صهيب) وهو النائب الأول، وعلى الأفغاني (أبو ثابت)[٢٥]. ولم يجر طاجين تغييرات في قيادات المناطق في «الجماعة»، التي توزّعت كالآتي: أبو جعفر محمد أميراً على المنطقة الاولى، أبو عبيدة حسن أميراً على المنطقة الثانية[٢٦]، عبداللطيف أميراً على المنطقة الثالثة، عبدالرحيم بخالد أميراً على المنطقة الرابعة، ابو مصعب (مهند بودالي) أميراً على المنطقة الخامسة، رضوان عشير (مكادور) أميراً على المنطقة السادسة، ابو طلحة (عنتر الزوابري) أميراً على المنطقة السابعة، سعيد مخلوفي (أبو زكريا) أميراً على المنطقة الثامنة[٢٧]. ومعظم هؤلاء القادة من مؤسسي (أو أقارب مؤسسي) «الجماعة»، سواء كانت «الجماعة» الأولى التي ظهرت في ١٩٩٢ أو «الجماعة» الثانية التي ظهرت بعد الوحدة في ١٣ أيار (مايو) ١٩٩٤. ويُلاحظ من هذه التعيينات انها حافظت على قدر من التوازن بين تيارات «الجماعة». فالمحسوبون على تيار «الجزأرة» تولوا القيادة عبر محفوظ طاجين، فيما تمثّل تيار «الافغان» بعلي الافغاني وأبو مصعب (بودالي)، والتيار السلفي بالزوابري، وتيار «حركة الدولة الاسلامية» بمخلوفي.

واذا كانت هذه التعيينات حافظت على التنوّع الموجود بين التيارات المختلفة في «الجماعة»، فإن منهجها لم يطرأ عليه أي تغيير بارز. إذ قال محفوظ طاجين في بيان توليه الإمارة:

«وليكن في علم العالم بأسره اننا لن نغير قيد شبر مما كانت عليه الجماعة سابقاً. فنحن نتحدى كل الدوائر التي تساند هذا النظام المرتد، كما نُعلم هؤلاء الأرجاس الأنجاس اننا لن نتباطأ على قتالهم حتى نحقق الخلافة الراشدة على منهاج النبوة»[٢٨].

خلفيات ما حصل

يعطي بيان تولي محفوظ الإمارة الانطباع بأن عملية خلافة قواسمي مرت بسلام. لكن واقع الأمر كان مختلفاً تماماً، إذ كانت الأوضاع في «الجماعة» على شفا انفجار لا تُحمد عقباه. فماذا حصل؟

تفيد المعلومات المتوافرة عما جرى في كواليس «الجماعة» ان الخلاف كان على أشده بين تيارين اساسيين فيها يعتبر كل منهما انه الأحق بتولي الإمارة. ويروي منشقون عن «الجماعة المسلحة»[٢٩] تفاصيل عن خلافات يقولون انها وقعت داخل هذا التنظيم إثر مقتل قواسمي. فيقولون ان اجتماعاً عُقد، إثر مقتل قواسمي، ضمّ اعضاء في مجلس شورى «الجماعة» من بينهم «أمير» كتائب منطقة الغرب بخالد عبدالرحيم (اسمه قادة بن شيحة) ومسؤول الاعلام والعلاقات الخارجية في «الجماعة» أبو اسامة الحاج والنائب الاول لقواسمي «أمير» المنطقة الثانية محفوظ طاجين والنائب الثاني لقواسمي علي الافغاني، والمسؤولان في «الجماعة» جعفر الحبشي وأيوب. ويضيفون انه غاب عن ذلك الاجتماع محمد السعيد وعبدالرزاق رجام (ممثلا الجبهة الاسلامية للانقاذ) والسعيد مخلوفي ورابح قطاف (عن «حركة الدولة الاسلامية»)، وبعض أعضاء مجلس شورى «الجماعة المسلحة». واتفق الحاضرون، بحسب المصدر نفسه، بـ «الاجماع» على عقد البيعة لمحفوظ طاجين «عملاً بالقاعدة الاساسية من القواعد المفلحة للجماعة»، وهي بمثابة دستور أعده قواسمي قبل مقتله لتسير على أساسه «الجماعة». وتنص هذه القاعدة على ما يلي: «إن أمير الجماعة ينوبه في حال غيابه أو وفاته أو مرضه، نائبه». وبذلك تكون البيعة التي عُقدت لمحفوظ طاجين هي استمرار للخط الذي سارت عليه «الجماعة» منذ نشأتها. إذ تولى محمد علال (موح ليفيي)، في ١٩٩٢، إمارة جماعة نورالدين سلامنة بعد مقتل الأخير، كونه كان نائبه. وتولى عبدالحق العيايدة، في ١٩٩٢ أيضاً، الإمارة خلفاً لمحمد علال كونه كان نائبه. وتولى عيسى بن عمار، في ١٩٩٣، إمارة «الجماعة» بعد اعتقال العيايدة في المغرب، كون الأول كان نائب الثاني. وبعد مقتل بن عمار،

في اب/ اغسطس ١٩٩٣، خلفه نائبه سيف الله جعفر الافغاني (مراد سي أحمد). لكن بعد مقتل جعفر الافغاني، في شباط (فبراير) ١٩٩٤، وكذلك مقتل نائبه يونس السايح عطية، في الشهر نفسه، فرغ منصبا أمير «الجماعة» ونائبه فتولى الإمارة ساعتئذ الشريف قواسمي (ابو عبدالله أحمد). وقواسمي هو الذي طوّر «القانون الاساسي» لـ «الجماعة» وسماه «القواعد الاساسية المفلحة»، وأخذ البيعة من الجميع على العمل وفق مقتضاه، وكان نائبه الأول لدى مقتله محفوظ طاجين (ابو خليل). وكان منطقياً بالتالي ان تنتقل الإمارة بعد قواسمي الى نائبه طاجين، وهو ما تمّ.

إذ تقول المصادر نفسها ان «غالبية» أعضاء مجلس الشورى في «الجماعة» بايعوا محفوظ «أميراً» ونائبيه الساحلي والافغاني. لكن هذه التعيينات لا يبدو انها راقت لعدد من قادة «الجماعة». إذ يُقال ان اجتماعاً عُقد «في الكواليس» ضم عدداً من قادة «الجماعة» بينهم بوكابوس وعنتر زوابري والضابط الشرعي عدلان وجمال زيتوني تقرر فيه «نقض بيعة العمل بمقتضى القواعد المفلحة»، وتنصيب زيتوني «أميراً» على «الجماعة»[٣٠]. وكان ان ذهب مسؤول الإعلام والعلاقات الخارجية في «الجماعة»، المعروف باسم «ابو أسامة الحاج»، الى مكتب التوثيق والإعلام فيها ليطلب توزيع بيان تولي محفوظ الامارة لكنه فوجئ بان لدى المكتب بياناً ثانياً يعلن البيعة لزيتوني. فأمر «أبو أسامة» بوقف توزيع بيان زيتوني حتى يتم التحقيق في الأمر، ونشر بيان إمارة محفوظ طاجين. وهذا ما كان، إذ وزّعت «الجماعة» ذلك البيان ونشرته «الأنصار»[٣١]. لكن ذلك لا يبدو انه راق الذين يسعون الى تولي زيتوني الإمارة، إذ ردوا بتحرك مضاد يهدف الى تثبيته في الإمارة خلفاً لقواسمي. وفي مسعى لحل الأزمة، تدخل المسؤولان في «الجماعة» بخالد عبدالرحيم وجعفر الحبشي واستدعيا كلاً من زيتوني ومحفوظ للنظر في الخلاف بينهما. ولا يُعرف اذا كان هذا المسعى حقق نتائج ايجابية، لكن الأكيد ان أفكاراً عدة كانت مطروحة في تلك الفترة بهدف تجاوز الخلاف. إذ عُقدت جلسة لبعض قادة «الجماعة» غاب عنها محفوظ طاجين ونائبه الثاني علي

الافغاني وبعض اعضاء الهيئة الشرعية، قُدّم فيها اقتراح لتجاوز الخلاف يقضي بتعيين «أمير موقت» على «الجماعة» لمدة ثلاثة أشهر في انتظار عقد اجتماع لجميع اعضاء مجلس الشورى الوطني لبتّ الخلاف بين الرجلين.

ويبدو ان مؤيدي زيتوني لم يقتنعوا كثيراً بهذه الفكرة. إذ أصروا على تثبيته في إمارة «الجماعة»، وإلا فانهم سينفصلون عنها. وكان مؤيدو زيتوني يشكّلون في تلك الفترة جزءاً مهماً من مسلحي «الجماعة» لا سيما في كتائبها المعروفة بدمويتها الشديدة. وتضم هذه الكتائب بعض غلاة السلفيين الذين يبالغون في التكفير. ويبدو ان تهديدات مؤيدي زيتوني أعطت ثماراً، إذ وافق محفوظ طاجين على التنازل عن الامارة وثُبّت زيتوني أميراً[٣٢].

ولا يبدو ان مؤيدي زيتوني اكتفوا بتوليه الإمارة، إذ لجأوا ايضاً الى إدخال تعديل على القانون الداخلي في «الجماعة» بحيث لم يعد أمراً مسلماً به الانتقال التلقائي للإمارة من الأمير الى نائبه. إذ جاء في بيان البيعة لزيتوني انه «بناء على نص وثيقة القواعد الاساسية المفلحة في الجماعة الاسلامية المسلحة المتضمنة ان أمير الجماعة الاسلامية المسلحة ينوبه في حال غيابه او وفاته (نائبه) ... وهذا مبدأ شرعي بشرط موافقة أهل الحل والعقد (...) وبناء على المبدأ الشرعي القاضي بان الجماعة لا يجوز ان تبقى بلا أمير فوق ثلاثة ايام فقد تم تعيين الأخ ابو خليل محفوظ موقتاً أميراً للجماعة إستدراكاً لحال الفراغ الحاصلة بمقتل أميرها أبي عبدالله - رحمه الله - ريثما يتم اجتماع أهل الحل والعقد ... وبعد ان تم ذلك بحمد الله وعونه عُيِّن الاخ أبي عبدالرحمن أمين أميراً للجماعة الاسلامية المسلحة». والملاحظ ان اشتراط «موافقة أهل الحل والعقد» على تعيين أمير «الجماعة» هو «شرط مستحدث»، إذ لم يكن موجوداً في عهد قواسمي[٣٣].

رواية مؤيدي زيتوني

وفي مقابل رواية مؤيدي طاجين، يُقدّم معارضوه رواية من منظور مختلف للنزاع على «إمارة الجماعة» عقب مقتل قواسمي. إذ يقول

مؤيدون لزيتوني ان تولي طاجين الإمارة، موقتاً، كان جزءاً من خطة تقضي بـ «استيلاء» تيار «الجزأرة» على «الجماعة»[٣٤]. ويوضحون ان «الجزأرة» تمكنت من تنصيب محفوظ أميراً على الجماعة «بصفته النائب الأول» لقواسمي، لأن أنصارها كانوا «الأكثرية» بين الذين اجتمعوا لاختيار خلف لقواسمي، وان هذه الخطة فشلت بعدما «سخّر الله رجالاً صناديد وقفوا لهم بالمرصاد حمية لهذا المنهج». وهؤلاء الرجال «الصناديد» هم بالطبع أنصار زيتوني الحريصون بالغ الحرص على الحفاظ على «المنهج السلفي» لـ «الجماعة» في مواجهة «الأفكار البدعية»، مثل الديموقراطية والانتخابات، التي قد تُدخلها «الجزأرة» على «الجماعة» في حال تمكّنت من تولي الإمارة!

ويزعم مؤيدو زيتوني ان إرغام طاجين على التخلي عن «الإمارة» يعود الى ان قواسمي كان قرر، قبل مقتله، «تجريده من كل صلاحياته إذ نزعه من النيابة ومن إمارة المنطقة الثانية»، وهو ادعاء لا يمكن التحقق منه. ويتهمون طاجين بانه سعى مع الشيخ محمد السعيد الى «تغيير منهج الجماعة بطريقة اخرى» بعدما فشلا في تولي إمارتها، وان الأول (طاجين) بقي فيها – على رغم تنحيته من الإمارة -بهدف «التجسس» عليها لمصلحة تيار «الجزأرة»[٣٥].

وفي أي حال فتح اختيار زيتوني أميراً لـ «الجماعة» المجال واسعاً لانفجار الصراعات داخلها، وهو إن لم ينفجر في ساعة الضغط على محفوظ طاجين للتنازل عن «الامارة» فلأن «الجزأرة»، على ما يبدو، لم تكن قادرة على خوض نزاع مسلح مع متشددي «الجماعة» فاختارت لعبة كسب الوقت. وقد كسب هذا التيار بالفعل بعض الوقت. لكن الواضح ان الصراع داخل «الجماعة» تأجل فقط وانه كان سينفجر عاجلاً أم آجلاً، وهو ما حصل بالفعل في النصف الثاني من ١٩٩٥.

مصادر الفصل الخامس

١ . أحمد بن عائشة نائب عن «الانقاذ» منتخب عن دائرة الشلف في انتخابات ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ . وهو من مواليد الشلف عام ١٩٥٤ .

٢ . يتألف بيان «اللجنة العسكرية للغرب» من ثلاث صفحات، ويحمل أسماء بعض قادة «جيش الانقاذ» في غرب الجزائر مثل أحمد بن عائشة ومحمد شنوف . ويحمل البيان تاريخ الثالث من حزيران، إلا ان «الهيئة التنفيذية» لم توزّعه سوى في التاسع من ذلك الشهر .

٣ . يحمل البيان تاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤ وتوقيع مدني مزراق .

٤ . يحمل بيان «جيش الانقاذ» في الشرق والغرب تاريخ ١٨ تموز (يوليو) ١٩٩٤ .

٥ . مقابلة لبن عيشة نُظِّمت بالتعاون مع نشرة «المنقذ»، لسان حال «الجبهة الاسلامية للانقاذ». راجع «الحياة» في تاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٦ .

٦ . ورد كلام مدني مزراق في كُتيِّب وزّعته «الجالية الجزائرية في بريطانيا» . ويتضمن الكتيّب كلمة لمزراق لا يشير الى تاريخها، لكن الواضح، من فحواها، انها سُجّلت قبل مقتل الشيخين محمد السعيد وعبدالرزاق رجام في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ . راجع «الحياة» في ٢٦ تموز (يوبلو) ١٩٩٦ .

٧ . عبدالكريم غماتي في لقاء خاص، بروكسيل في ايار (مايو) ١٩٩٨ .

٨ . راجع إعلان قتله في «الأنصار» العدد ١١٣ تاريخ ٧-٩-١٩٩٥ .

٩ . قمرالدين خربان في لقاء خاص . لندن، في نيسان (ابريل) ١٩٩٨ .

١٠ . لقاءات خاصة مع قياديين في الجبهة الاسلامية في الخارج .

١١ . راجع كلمة الشيخ محمد السعيد في احتفال مبايعة قواسمي في الفصل الرابع .

١٢ . يحمل بيان «الهيئة التنفيذية» الرقم ١٣، بتاريخ ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٤ .

١٣ . عبدالكريم غماتي في لقاء خاص . بروكسيل في ايار (مايو) ١٩٩٨ .

١٤ . تستند هذه المعلومات الى قيادي بارز في «الانقاذ» في داخل الجزائر . وهو يُفضّل عدم ذكر اسمه .

١٥ . مقابلة للكاتب مع أنور هدام . راجع «الحياة» في ٤ آب (اغسطس) ١٩٩٤ .

١٦ . لقاء خاص مع عبدالله أنس . لندن، في نيسان (ابريل) ١٩٩٨ .

١٧ . لقاء خاص مع أحمد الزاوي . بروكسيل، في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧ .

١٨ . أكد رابح كبير في مقابلة مع صحيفة «ماروك هيبدو» الاسبوعية المغربية المستقلة ان ماركياني نقل اليه عرضاً فرنسياً للقيام بوساطة بين الجبهة الاسلامية والسلطات الجزائرية . راجع «الحياة» في ١٢-١٢-١٩٩٤ .

١٩ . يعود ذلك الاتصال الى خريف ١٩٩٣ عندما زار السيد اليمين زروال وكان لا يزال وزيراً للدفاع، قادة الجبهة الاسلامية في سجنهم في البليدة . وبعد فترة من الإتصالات بدا ان الحوار لم يؤد الى نتائج . وانتهت الإتصالات في شباط (فبراير) ١٩٩٤ بالافراج عن الشيخين علي جدي وعبدالقادر بوخمخم .

٢٠ . راجع نص الرسالتين في وكالة الانباء الجزائرية بتاريخ ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٩٤ .

٢١. راجع بيان قواسمي في «الحياة» بتاريخ ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤. كذلك وُزّع بيانه في «الطائفة المنصورة» التي تُصدرها «الجماعة المسلحة» في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ (ص ١٥-١٩).

٢٢. أعلنت قوات الأمن الجزائرية انها قتلت في معركة في منطقة صولة، جنوب العاصمة، في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ الشريف قواسمي (أبو عبدالله احمد) مع «الرجل الثالث» في «الجماعة» عبدالسلام جمعونة المُلقب بـ «السفاح». و«السفاح»، كما وصفته وكالة الأنباء الجزائرية، اخصائي في جزّ الاعناق، بينها أعناق ١٢ كرواتياً اختطفوا وذُبحوا في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣ في تمزقيدة (٦٠ كلم جنوب غربي العاصمة). ونجا من عملية صولة المسؤول البارز في «الجماعة» جمال زيتوني الذي سيتولى لاحقاً الإمارة خلفاً لقواسمي. راجع «الحياة» في ٢٧ و٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤. وجاء قتل قواسمي بعد أيام من قتل مسؤولين بارزين آخرين في «الجماعة» هما علي كويدر بن يحيى الملقب بـ «الشيخ بو عالم» الذي تولى إمارة «كتيبة الموت» وتزعم «الجماعة» في غرب الجزائر (خلفاً لعبدالقادر شاقندي الملقب بـ «الاصنمي» الذي اعتُقل في تموز (يوليو) ١٩٩٢)، وسي عبدالله («أبو مريم») الذي كتب رسالة انذار الغربيين بمغادرة الجزائر التي سُلّمت الى موظفي القنصلية الفرنسية الزوجين تيفنو في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣.

٢٣. لقاء خاص مع عبدالحميد مهري، الامين العام السابق لجبهة التحرير الوطني، في لندن في ايار (مايو) ١٩٩٨.

٢٤. راجع بيان ابو خليل محفوظ في «الانصار» العدد ٦٥ بتاريخ ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٤.

٢٥. يتولى خالد الساحلي حالياً إمارة «مناطق الوسط» في «الجماعة الإسلامية المسلحة». وهو محسوب على حسّان حطّاب وليس عنتر الزوابري. أما علي الأفغاني فيُقال انه قُتل في معركة مع قوّات الأمن في أواخر ١٩٩٤. راجع «السيف البتار» الصادر عن «الجماعة الإسلامية المسلّحة» في ١٩٩٧.

٢٦. «ابو عبيدة» هو حسن مسعود مسؤول «كتيبة الشهداء» في العاصمة. راجع نشرة «الثبات» تاريخ ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٩٦، ص ٢٩. وقد صدرت هذه النشرة لفترة وجيزة بعد الانشقاقات التي شهدتها «الجماعة المسلحة» في بداية ١٩٩٦، ويُعتقد انها كانت تضم مسؤولين سابقين في نشرة «الأنصار» انسحبوا منها إثر نشرها بيان تبني قتل الشيخين محمد السعيد وعبدالرزاق رجّام.

٢٧. غالباً ما يُطلق قادة «الجماعة» على أنفسهم أسماء كنيتهم، وهي صحيحة في الغالب. وتنقسم الجزائر عسكرياً الى ستّ جهات (نواح) هي: الأولى (البليدة)، الثانية (وهران)، الثالثة (بشّار)، الرابعة (ورقلة)، الخامسة (قسنطينة)، السادسة (تمراست). واضافة الى هذه المناطق، هناك منطقتان لهما وضع خاص: العاصمة، وتيندوف التي يقودها جيش خاص يتبع قيادة الأركان في العاصمة. ولا يبدو أن تقسيم «الجماعة المسلّحة» يختلف كثيراً عن التقسيم الرسمي الذي يعتمده الجيش الجزائري لمناطق البلاد.

٢٨. راجع بيان أبو خليل محفوظ في «الأنصار» العدد ٦٥ بتاريخ ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٤.

٢٩. راجع نشرة «الثبات» في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٩٦، (ص ٣٠).

٣٠. المصدر السابق نفسه.

٣١. راجع العدد ٦٥ من «الأنصار»، بتاريخ ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤.

٣٢. راجع بيان توليه الإمارة في العدد الرقم ٦٨ من «الأنصار» بتاريخ ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤.

٣٣. راجع «الثبات» في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٩٦.

٣٤. راجع «السيف البتار في من طعن في المجاهدين الأخيار وأقام بين أظهر الكفار» للمسؤول في «الجماعة المسلحة» أبي منذر الزبير، ص ١٢.

٣٥. تتهم «الجماعة المسلحة» طاجين بانه دعا جمال زيتوني الى «مزاولة دروس في السياسة واللغة العربية عند (الشيخ) محمد السعيد»، في إشارة الى ان لغته العربية ليست جيدة. كذلك تتهمه بأنه أرسل أشخاصاً الى سورية ولبنان «من دون استئذان أمير الجماعة». راجع الصفحة ١٢ من «السيف البتار».

الفصل السادس
إمارة زيتوني

إذا كانت «الجماعة المسلحة» تُعتبر أصلاً الجماعة الأكثر تشدداً في الجزائر، فإن تطرفها هذا بلغ حداً غير مسبوق في عهد جمال زيتوني. في إمارته وسّعت «الجماعة» دائرة معركتها في داخل الجزائر وخارجها، حتى بدا وكأنها في حرب مع العالم بأسره. وبهذا التحوّل في ساحة المعركة بدأت «الجماعة» انحدارها نحو الهاوية بعدما كانت قد تربّعت لفترة في القمة في إمارة الشريف قواسمي.

يُقال الكثير اليوم في «جماعة زيتوني». يُقال انها في عهده باتت تحركها الأجهزة الجزائرية. وربما كان ذلك صحيحاً. لكن الصحيح ايضاً ان «جماعة زيتوني» لا تختلف كثيراً عن «جماعة قواسمي» أو «جماعة جعفر الافغاني» أو «جماعة العيايدة». واذا كان من فارق اساسي بين جماعته والجماعات التي سبقتها، فهي ان زيتوني نفّذ ما كان يهدد به أمراء «الجماعة» الذين سبقوه. ففي السابق هددت «الجماعة»، في بيانها الرقم ٢ وكانت لما تزل في إمارة عبدالحق العيايدة، بأنها ستنتقم من عائلات «أحفاد فرنسا». وقد ترجم زيتوني هذا التهديد باعلان الحرب على عائلات أفراد قوات الأمن. وهددت «الجماعة» ايضاً في السابق بإسكات قياديي «الانقاذ» اذا واصلوا التحدث باسم «الجهاد»، وهو التهديد الذي بدأ زيتوني ترجمته.

يعالج هذا الفصل اربعة مواضيع أساسية هي: ١- التشدد في منهج

«الجماعة»: فرنسا مثالاً، ٢- سيطرة زيتوني على «الجماعة» وموقفه من الجناحين السياسي والعسكري لـ «الانقاذ»، ٣- الفتاوى المتشددة: فتوى قتل نساء المرتدين مثالاً، ٤- منهج «الجماعة» بحسب ما حدده زيتوني في كتابه «هداية رب العالمين».

١. «الجماعة» والحرب على فرنسا

لا شك ان «الجماعة المسلحة» في إمارة زيتوني تميّزت بمزيد من التشدد في منهجها. ففي عهده بدأ السلفيون المتشددون فرض ارائهم على سائر التيارات الأخرى في «الجماعة» (مثل «الجزأرة»). وكان أول ما قرر هؤلاء فعله هو الاستعداد لنقل المعركة الى فرنسا[1]. وينطلق السلفيون المدافعون عن فكرة نقل الحرب الى خارج الجزائر من رأي شرعي لا يأخذ في الحسبان قاعدتي «المصلحة» و«القدرة» اللتين يلجأ اليهما بعض التيارات الاسلامية. (الآية: قاتلوا الذين يلونكم من المنافقين والكفار...) ويقول السلفيون في هذا الإطار ان فرنسا ليست فقط دولة كفر، بل هي أيضاً دولة كفر مُحاربة للاسلام. ويعتبرون ان دعمها للحكم الجزائري دليل على محاربتها الاسلام. وانطلاقاً من ذلك، يرى السلفيون ان لا فرق بين المعركة في الجزائر والمعركة في فرنسا أو أي دولة غربية أخرى. ولا يبدو انه كان هناك إجماع في «الجماعة» على هذه النقطة. إذ يُعتقد ان بعض المنتمين الى تيار «الجزأرة» وحتى بعض «الجهاديين» أبدوا اعتراضاً على نقل المعركة الى خارج الجزائر. إذ في وقت اعتبر «الجزأريون» ان نقل الحرب الى فرنسا سيؤدي الى التضييق على نشاط اللاجئين الجزائريين وبينهم العديد من ناشطي «الانقاذ»، جادل «الجهاديون» بأن الحرب على فرنسا يجوز ان تُعلن ولكن شرط «الاستعداد» لها. ويبدو ان قيادة «الجماعة» اقتنعت بهذا الخط الوسط، فقررت نقل الحرب، لكن من دون تحديد موعدها.

وعلى رغم ان الاشارات كثيرة ومتعددة الى ان «الجماعة» كانت تُحضّر منذ فترة لنقل المعركة الى فرنسا، فإن الترجمة الفعلية لهذا التحضير لم

تظهر سوى في أواخر ١٩٩٤، أي بعد فترة وجيزة من تولي زيتوني الإمارة. فعشية عيد الميلاد في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر)، خطفت مجموعة من أربعة شبان طائرة ركاب فرنسية (تُقل ٢٨٠ شخصاً) في مطار هواري بومدين في الجزائر، كانت تستعد للاقلاع الى فرنسا.

وبعد ساعات من المفاوضات الفاشلة مع مسؤولين جزائريين، أصرّ الخاطفون الذين كانوا بقيادة شاب من ضواحي العاصمة يدعى عبدالله يحيى[٢]، على الإقلاع بالطائرة الى باريس، مهددين بقتل الركاب وهو ما باشروا في تنفيذه فوراً. إذ قتلوا ثلاثة ركاب ورموا بجثثهم أمام الطائرة (الأول رجل أمن جزائري والثاني فيتنامي والثالث الفرنسي يانيك بونبيه الذي كان يعمل طاهياً في السفارة الفرنسية في الجزائر). وأدى تصرف الخاطفين هذا الى ممارسة ضغوط فرنسية على الجزائريين للسماح للطائرة بالاقلاع بعدما تم الافراج عن ٦٣ من ركابها. وقد أقلعت الطائرة بالفعل الى فرنسا، لكن وجهتها لم تكن باريس، مثلما أراد الخاطفون، بل مرسيليا[٣]. وكما هو معروف، انتهت قصة القرصنة هناك باقتحام مجموعة كوماندوس فرنسية الطائرة وقتل الخاطفين الاربعة[٤].

وأصدرت «الجماعة» سلسلة بيانات خلال عملية الخطف طالبت فيها باطلاق عدد من قادتها المسجونين في الجزائر مثل عبدالحق العيايدة والدكتور أحمد الود وجمال «أمير» منطقة العاصمة، وكذلك قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ وعلى رأسهم الشيخان عباسي مدني وعلي بن حاج. كذلك وسّعت «الجماعة» نطاق مطالبها لتشمل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة إذ طالبت باطلاق الشيوخ سلمان العودة وسفر الحوالي وعائض القرني وعمر عبدالرحمن[٥].

وما كاد غبار عملية الطائرة ينجلي حتى ردت «الجماعة»، في ٢٧-١٢-١٩٩٤، بقتل أربعة رجال دين كاثوليك، هم ثلاثة فرنسيين وبلجيكي، في تيزي وزو، شرق الجزائر[٦]. وقال «أمير الجماعة المسلحة» جمال زيتوني في بيان تبنيه العملية ان قواته «لا تزال تشن حملات الابادة والتصفية ضد النصارى الصليبيين. وقامت إحدى سرايا «الموقعون

بالدماء» بتنفيذ عملية عسكرية صباح الثلثاء (...) في تيزي وزو» وقتلت الكهنة الأربعة[٧]. وأشار البيان الى ان «هذه العملية جاءت بعد مقتل أربعة من جنود السرية نفسها التابعة للجماعة الاسلامية المسلحة في معركة بطولية فوق الأراضي الفرنسية الصليبية»، في إشارة الى خاطفي الطائرة الاربعة.

ولم يكن قتل الكهنة سوى مؤشر الى ان «الجماعة» مصممة على مزيد من التصعيد مع فرنسا. وقد تجلى ذلك، أول الأمر، في قرار لافت لزيتوني منع بموجبه سفر الجزائريين الى فرنسا أو سفر الفرنسيين الى الجزائر. إذ قال في بيان له بعنوان «المقاطعة الكبرى: البراء»، ان جماعته «تمنع فرنسا من دخول الجزائر، وتمنع دخول بواخرها وطائراتها، كما تمنع السفر الى فرنسا لأن الأمة تعيش جهادها للمرتدين» ولأن هذا السفر «علامة لولاء الكافرين وأصل من أصول التشبّه بهم وموالاتهم وحب بهم»[٨]. وعلى رغم ان هذا التحذير لم يُهدد بنقل الحرب الى فرنسا، فإن الواضح انه كان مؤشراً له دلالته. لكن يبدو ان «الجماعة» لم تستطع ترجمة تهديداتها في تلك الفترة سوى في الجزائر. ففي بداية أيار (مايو)، هاجمت جماعة مسلحة مركزاً صناعياً قرب غرداية (٥٠٠ كلم جنوب الجزائر) يعمل فيه أجانب قُتل منهم خمسة بينهم فرنسيان[٩].

وفشل الفرنسيون آنذاك في التنبه الى ان «الجماعة» تُعد لشيء معين ضدهم على رغم ان ذلك كان جلياً في بيانها الخاص بعملية غرداية[١٠]. إذ حيّا جمال زيتوني في بيان له «رجال الجماعة الاسلامية المسلحة في غرداية» الذين نفذوا العملية، ثم وجّه كلامه الى الفرنسيين الذين كانوا وقتها يستعدون للانتخابات قائلاً:

«انتخبوا يا أبناء ديغول او انتحبوا، فالجماعة وراءكم بالذبح في الجو والبحر والتل والصحراء، فوالذي أنفسنا بيده ليأتين عليكم زمان ليس ببعيد تعتنقون فيه الاسلام أو تدفعون فيه الجزية أو تُضرب منكم الرُقبة. لن تنفعكم المصفحات ولا الحصون ولا حظر التجوال ولا المناطق المحظورة».

وما كاد يمر شهران على هذا البيان حتى بدأت عمليات التفجير في

فرنسا وبدا وكأن «الجماعة» باشرت تنفيذ تهديداتها. ففي ٢٥ تموز (يوليو) انفجرت قنبلة في محطة سان ميشال لمترو الانفاق في باريس لتستهلّ حملة التفجير التي ستشمل على مدى أشهر أهدافاً عدة في باريس (٢٥ تموز في سان ميشال، ١١ آب (اغسطس) في اتوال، ٣ أيلول (سبتمبر) في مارشيه ريشار-لينوار، ٤ ايلول في بلاس شارل فالان، وفي ٦ تشرين الاول (اكتوبر) في شارع ديتاي).

وقد حصلت كل هذه العمليات وسط صمت مطبق من «الجماعة» التي لم تتبنها سوى في أيلول (سبتمبر). وقد سبق هذا التبني رسالة وجهها زيتوني في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٩٥ الى الرئيس جاك شيراك دعاه فيها الى الإسلام. ولم يشر زيتوني في رسالته هذه من قريب أو بعيد الى التفجيرات، لكنه ضمّنها آيات كريمة تشرح موقف الاسلام من النصارى والمسيح. وشدد زيتوني على القول في رسالته «واعلم أننا ندعوك الى الإسلام، فليس معنى هذا اننا نتودد اليك ونرغب في مساعدتك لنا، أو أننا نخاف من تدخلكم العسكري، وانما لنقيم عليك الحجة أمام الله، فلا يبقى لك عذر يوم القيامة، ولننبهك على مسؤوليتك عن الكل وان عليك وزرك ووزر كل من هم تحت ولايتك»[١١]. وختم الرسالة بإمهال شيراك «ثلاثة اسابيع» للرد عليها. ويبدو ان الفرنسيين فهموا الرسالة بأنها دعوة الى الحوار، مما دفع زيتوني الى إصدار بيان توضيحي تضمن أسباب بعثه بالرسالة الى شيراك. وجاء في بيان تحت عنوان «السيف أو الذل والصغار»[١٢] ان الرسالة الاولى كانت سرّية «لأن هذا الاسلوب فيه من البلاغة في التأثير والرفق بالدعوة بإعطائه فرصة مراجعة نفسه، ومشاورة مستشاريه (...) ثم ان الأمانة كانت تقتضي عدم تحريف الكلم عن مواضعه (...) فاعتبار رسالة الدعوة الى الاسلام دعوة الى الحوار تحريف للكم عن مواضعه». واعتبر «اننا أرفع بعقيدتنا وديننا من ان نطلب الحوار او ندعو اليه»، وان رفض شيراك اعتناق الاسلام يُظهر انه مثل الرؤساء الذين سبقوه لا يبالي بدماء الفرنسيين وانه «على أتم استعداد للتضحية بالمزيد من الفرنسيين وسفك دمائهم».

وتابع زيتوني: «أيها الشعب الفرنسي: ان الجماعة الاسلامية المسلحة ما فتئت تثبت قوتها منذ ان أنذركم أخي جعفر سيف الله - رحمه الله - في أواخر سنة ١٩٩٣ بالقتل اذا لم تغادروا ديارنا. (...) وها نحن اليوم نواصل وبكل عزة وقوة خطواتنا الجهادية وضرباتنا العسكرية، وهذه المرة في قلب فرنسا وفي عقر دارها في أكبر مدنها لنبيّن أن قوتنا بفضل الله أكبر مما كان يظنه أعداء الله».

قد يستغرب كثيرون قيام «الجماعة» بحملة التفجيرات. لكن الحقيقة ان المستغرب هو ان قلة كانوا يتوقعون قيام «الجماعة» بما قامت به في فرنسا، على رغم المؤشرات الكثيرة الى انها على وشك القيام بشيء ما ضد فرنسا. وللتدليل على ان ما تبنته «الجماعة» لم يأت من سراب، فإنه يمكن إيراد بعض المؤشرات الى امكان قيام هذه «الجماعة» بأعمال عنف في فرنسا. ومن هذه المؤشرات مقال طويل نشرته «الأنصار» في ٩ آذار (مارس) ١٩٩٣ لأحد كتابها، سالم عبدالنور، يُعلق فيه على عمليات اعتقال تمت في بلجيكا ويعتبر انها تمت بـ «أوامر فرنسية»[١٣]. ولعل من المفيد إيراد بعض ما ورد في المقال لأهميته في شرح موقف الجماعات الاسلامية المتشددة التي ينطلق جزء من نشاطها من دول الغرب. إذ قال الكاتب:

«لن نكون مبالغين إذا قلنا ان الاعتقالات الاخيرة في بروكسيل هي في الحقيقة اعتقالات فرنسية فوق الاراضي البلجيكية. والمتتبع للسياسة التي ينتهجها الخنزير (الوزير شارل) باسكوا بعد كل عملية يقوم بها المجاهدون ضد فرنسا، يعقبها حملة اعتقالات ضد انصار المجاهدين المتواجدين في فرنسا (اعتقالات نوفمبر - ١٩٩٣ - جاءت بعد عملية اختطاف ثلاثة فرنسيين يعملون في القنصلية (في الجزائر)، واعتقالات أوت - آب/ اغسطس - ١٩٩٤ جاءت بعد عملية قتل خمسة عسكريين فرنسيين في الجزائر...) ولكن حادثة الطائرة غيّرت هذه السياسة الموصومة بالجبن. وهكذا حرّكت فرنسا بلجيكا للقيام بعملية انتقامية صبيحة عيد الفطر، ونؤكد هنا مرة أخرى على ان الجهود الديبلوماسية الفرنسية منصبة الآن

على توريط أكبر عدد ممكن من الدول الغربية الى جانبها في الصراع الدائر في الجزائر. والهدف واضح، وهو التخفيف من وقع الهزيمة المرتقبة. ويبدو ان تجربة بعض الدول الصليبية الغربية (بريطانيا واميركا على الخصوص) مع السياسة الفرنسية القائمة على ازدواجية الخطاب وأنانية المصلحة (...) حالت دون تورط هذه الدول مع فرنسا، وإن كان الواقع يؤكد ان الموقف البريطاني والاميركي ليس محايداً من الصراع القائم. فتركه بعض الحرية الاعلامية المحدودة لأنصار الجهاد في هذين البلدين لا يمكن مقارنته مع الدعم المالي الذي يقدم للمرتدين، والاعتراف الديبلوماسي بالنظام المرتد في حد ذاته انحياز غير عادل الى جانب نظام متسلط وديكتاتوري.

لقد أعلن المجاهدون الحرب على فرنسا باعتبارها طرفاً فعلياً في الصراع، ومن السذاجة ان تقبل بقية الدول الغربية الدخول في هذه الحرب الخاسرة. وليعلم الساسة الغربيون ان حربنا وسلمنا غداً يحدده مواقف الغير من صراعنا اليوم».

وبعدما دافع عبدالنور عن «انصار الجهاد» في اوروبا الذين قال انهم يساهمون اعلامياً فقط في دعم «الجماعة»، قال «ان الذي يجب ان تفهمه بقية الدول الغربية التي لم تتورط في شكل سافر وكلي الى جانب فرنسا في حربها على المجاهدين وانصارهم، ان وجودنا في بلاد الكفار لم يكن يوماً من الأيام للتنزه والاسترخاء، ومناصرة الجهاد بأقلامنا وألسنتنا واجب لن يحول بيننا وبينه سوى السجن او الموت، ومنعنا من هذا الواجب المشروع هو إعلان للحرب، ونحن ليس في قاموسنا شيء اسمه الاستسلام والركون».

واذا كان مقال عبدالنور لا يكفي لتوضيح الصورة، فإن مقالاً آخر كُتب عشية بدء التفجيرات كان يجب ان يكون كافياً لتوقع ما سيحصل. ويتناول هذا المقال الذي نشرته «الأنصار» في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ لـ«ابو عبيد الله الدرشخي»[١٤]، «حقد فرنسا على المسلمين والاعتقالات التي تجريها في صفوفهم». وجاء في المقال الذي نُشر قبل شهر من بدء

التفجيرات:

«نعم! وستزيد هذه الاعتقالات الدماء الفوارة في النفوس الأبية في كل نفس جزائرية مسلمة، وبل وفي كل نفس مسلمة جزائرية وغير جزائرية، وان هذه الأيدي التي فتحت لها فرنسا صدورها لتستخدمها باسعار رخيصة في القيام على شؤون الحياة الرخيصة في داخل فرنسا، ستصبح هذه الايدي هنا في فرنسا او هناك في الجزائر، او في كل مكان، قنبلة تهز جنون فرنسا هزات وهزات لتسارع في سَوقها الى جهنم.

قال المرجفون: لمّا ضعف شأن الجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر، فانها عوّضت عن ضعفها هناك بشيء من الحركة في الخارج.

أما الحكاية الصحيحة فتقول: ان الجماعة لم تقم والى الآن بشيء ذي بال في الخارج، و(ما) كانت حادثة الطائرة سوى رسالة صغيرة الجناح، أراد بعض الفتية ان يداعبوا بها خيالات بطولاتهم التي تسمونها على ذرى الاوراس، وان يرسلوا هذه الرسالة وهو تحمل توقيع فتيان يتداعبون ويتمازحون، وان يمارسوا من السياحة التي تستنشق عبير الشهادة. واما غيرها من الرسائل الواضحة، فلترتقب فرنسا وصولها، وليحضر ابناء الزنا، وشباب المواخير الكثير من الكراسي أمام التلفزيون».

٢- سيطرة زيتوني على «الجماعة» وموقفه من «الانقاذ»

ما ان تولى جمال زيتوني إمارة «الجماعة» في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤ حتى بدأ يُلاحظ تمدد نفوذ غُلاة السلفيين المتشددين على حساب غيرهم من تيارات «الجماعة». وكان الصراع الأول في هذا الإطار مع تيار «الجزأرة» الذي كان حاول تثبيت محفوظ طاجين أميراً لـ «الجماعة» بعد مقتل قواسمي. وفي هذا الإطار، يقول اسلاميون جزائريون ان من الخطوات الأولى التي لجأ اليها زيتوني بعد تولي الإمارة تفكيك سرية «الفداء» وهي الجناح المسلح لـ «الجزأرة» وتنشط خصوصاً في العاصمة. وأمر زيتوني اعضاء هذه السرية بالتوزع على مجموعات متفرقة تابعة للجماعة (لمنع تكتلهم في قوة واحدة). لكن هذه السرية التي يقال انها لا تتجاوز ٣٠

عنصراً رفضت الانصياع لزيتوني واستمرت في عملها ككتلة واحدة. وربما هذا ما عزز شكوك زيتوني في ان «الجزأرة» تخطط لعمل ما ضده.

وتمثلت الخطوة الثانية ضد «الجزأرة» في قرار زيتوني وقف اصدار نشرتي «الراية» و«الاعتصام» اللتين كان الشيخ رجام يشرف على اصدارهما باسم «الجماعة المسلحة». وعلل زيتوني قراره هذا بأن رجام «افترى الكذب» على قواسمي عندما قال ان الأخير كلفه مسؤولية الاعلام في «الجماعة»، وهو المنصب الذي كان يتولاه في الجبهة الاسلامية للانقاذ خلال العمل السري (اللجنة الوطنية للإعلام). ولا شك ان ما كان رجام يكتبه، بمساعدة السعيد وقادة «الجزأرة» بالطبع، لم يكن ليتوافق مع «المنهج السلفي» المتشدد الذي كان زيتوني والقريبون منه يصفون انفسهم به. ويستطيع ان يُلاحظ هذا الأمر بسهولة من يقارن بين ما كانت تحويه النشرتان مع ما كان يرد في «الأنصار» او بيانات زيتوني.

أما الخطوة الثالثة فكانت حصر جمع الاموال في الداخل والخارج بالذين يكلفهم زيتوني. إذ ألغى الأخير كل التكليفات السابقة التي كان أصدرها المنضمون الى «الجماعة» مثل الشيخ محمد السعيد والشيخ عبدالرزاق رجام (تيار «الجزأرة» في الجبهة الاسلامية للانقاذ) والشيخ السعيد مخلوفي وعبدالقادر شبوطي («حركة الدولة الاسلامية»). وقد نصّ قرار زيتوني على ما يأتي[١٥]:

«١. لا يحق لأي كان أن يجمع باسم الجهاد والمجاهدين في الجزائر مساعدات في أي بلاد كان إلا بإذن مكتوب من طرف أمير الجماعة الاسلامية المسلحة او بتفويض منه. ومن خالف ذلك فقد عرّض نفسه للمتابعة القضائية.

٢. لكل وعلى كل محسن مجاهد بماله أن يطمئن على وصول نفقاته ومتابعة الواسطة بينه وبين الجماعة بطلب وصل استلام (نسخة اصلية) من طرف القابض.

٣. كل مساعدة من طرف محسن لا توجه الى أمير الجماعة بعينه دون غيره فهي سيئة في ثوب حسنة وهي باب للفتنة باسم المساعدة ويحمل

فاعل ذلك عواقب الامور من بروز زعامات وفرق تمزق شمل المجاهدين.

٤. إن اشتراط أي شرط غير الالتزام بالكتاب والسنة ونهج السلف الصالح في تقديم المساعدات مرفوض من كائن من كان.

٥. لا فرق في ذلك كله بين كون المساعدة نقداً او عتاداً حربياً او غير حربي.

٦. كما تعلن الجماعة الاسلامية المسلحة عن الغاء كل تزكية سابقة قُدمت من طرف الأخ عبدالقادر شبوطي - رحمه الله- او الأخ السعيد مخلوفي او الأخوين عبدالرزاق رجام ومحمد السعيد.

٧. لكل أخ صادق سبق أن جمع مالاً وبلّغه وطولب بوصل الاستلام أن يطلب من الجماعة»[١٦].

ولأهمية هذا البيان لـ «الجماعة المسلحة»، على ما يبدو، طلبت «قيادتها» من «الأنصار» إعادة نشره وهو ما فعلته ممهدة له بمقدمة هاجمت فيه من سمتهم «المتاجرون» بـ «الجهاد» ممن يجمعون الأموال للجماعات المسلحة في الجزائر[١٧]. وخصت النشرة في هجومها ثلاثة من قياديي الجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج هم السادة رابح كبير وقمرالدين خربان وعبدالله أنس[١٨]. واذا كانت «الأنصار» حددت بذلك من تعتبر انه يجمع الاموال في خارج الجزائر باسم «الجهاد»، وهو حق ينحصر في نظرها بـ «الجماعة المسلحة»، فان المتمعن في بيان زيتوني كان لا بد ان يلاحظ ان خلافات قوية تعصف بـ «الجماعة» ليس جمع الأموال سوى مظهر واحد من مظاهرها.

وقد أثار ذلك البيان بعد صدوره تساؤلات في أوساط الإسلاميين عما اذا كان يعكس خلافات داخل «الجماعة». لكن «الأنصار» نفت ذلك في شدة. إذ نشرت في عددها الرقم ٩٨ رسالة تلقتها من «إخوة» يستفسرون عن سبب صدور البيان الرقم ٢٩، وعلّقت عليها بالقول: «بحسب مصادر الجماعة فان أمر الغاء التزكيات ليس إلا عملاً ادارياً وتنظيمياً قام به أمير الجماعة الاسلامية المسلحة في حدود الشورى القائمة بينه وبين القيادات العاملة معه ومنهم الأخوة الأفاضل المذكورون (...) ونطمئنكم

ان الأخوة المذكورين ما زالوا بفضل الله طاقات عاملة في مواقعها بعد قيام الوحدة المباركة ونلمس ذلك جلياً من خلال المقال الذي كتبه الشيخ الفاضل محمد السعيد - حفظه الله - في آخر عدد لمجلة «الجماعة» حيث ركز على وحدة المجاهدين في إطار الجماعة الاسلامية المسلحة»[١٩].

لكن هذا النفي للخلافات داخل «الجماعة» لم يكن صحيحياً بالطبع. إذ كانت النار تشتعل تحت الرماد وكانت عقارب ساعة الانفجار داخل «الجماعة» تسرع معلنة اقتراب ساعة الحسم.

«الحسم» مع «الانقاذ»

إذا كان زيتوني ركّز في إمارته على نقل الحرب الى فرنسا، فإنه لم يهمل في المقابل ما كان سلفه قواسمي قد بدأه سلماً في بداية ١٩٩٤، اي توحيد الجماعات المسلحة تحت قيادة موحدة. واذا كان قواسمي بدأ المشوار بالوحدة الشهيرة في ١٣ آيار (مايو) ١٩٩٤ بضم الجبهة الاسلامية للانقاذ و«حركة الدولة الاسلامية» الى صفوف «الجماعة»، فإن زيتوني حاول إكمال المسيرة لكنه فشل، في النهاية، فشلاً ذريعاً. إذ انه ما ان فشل في اقناع من بقي من جبهة «الانقاذ» خارج الوحدة في الانضمام اليها، حتى بادر الى فرض رأيه عليهم بالقوة، معتبراً ان الوحدة تخوّل له صلاحية شن الحرب على «الانقاذ».

وقد تجلت هذه الحرب في معركة على جبهتين. الأولى سياسية عبر التوجه الى قيادة جبهة «الانقاذ» المسجونة، والثانية في التوجه نحو الجناح المسلح لـ «الانقاذ». ولم يكن زيتوني ليوفق على الجبهتين.

والحق يُقال ان «الجماعة المسلحة» لم توافق في يوم من الأيام على منهج جبهة «الانقاذ»، وان أقصى ما قامت به من تنازل تجاهها كان قبولها انضمام بعض مسؤولي جبهة «الانقاذ» الى صفوفها في الوحدة الشهيرة في أيار ١٩٩٤ ولكن شرط «التوبة من البدع» التي هم عليها مثل الانتخابات والديموقراطية. وهذا ما تم لها بالفعل. لكن «الانقاذ» لم تكن لتقبل أبداً في المقابل المنهج المتشدد لـ «الجماعة». فاذا كان المنضمون الى «الجماعة»،

مثل الشيخين السعيد ورجام، التزموا منهج «الجماعة» - على الأقل في مواقفهم العلنية - فإن قادة «الانقاذ» الذي بقوا خارج الوحدة استمروا في سياستهم السابقة. ولعل الدليل الأوضح على الفرق بين قادة «الجماعة» و«الانقاذ» يتمثل في الموقف الذي تتخذه الأخيرة في شأن الحوار مع الحكم الجزائري. إذ ان «الانقاذ» لم تعلن يوماً انها ترفض الحوار مع الحكم الجزائري للوصول الى حل للأزمة، بل هي عبّرت عن تلك الرغبة مراراً منذ إلغاء الانتخابات في ١٩٩٢، وهو موقف كانت «الجماعة»، منذ نشأتها، تكرر رفضها له وتعتبره أمراً لا يجوز شرعاً. ويكفي ان يطلع المرء على طريقة تفكير تيار «الجماعة» ليعرف انها لم تكن لتقبل يوماً السير في طريق الحوار مع الحكم. ولعل إلقاء نظرة على مقال مهم نُشر في «الأنصار» في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ يفيد في شرح وجهة نظر «الجماعة» من أمور عديدة ستكون في المستقبل سبباً من أسباب صراعها مع «الانقاذ»، مثل الحوار مع الحكم والتحالف مع أحزاب لا تُعتبر أحزاباً اسلامية[٢٠]. فقد جاء في المقال المعنون «كلمة عاجلة لكل من تهمّه الوحدة» والذي تناول دعوات كانت تصدر في تلك الفترة الى توحيد الجماعات المسلحة: «صيحات تخرج من هنا وهناك تتكلم عن قضية تفرّق او توحّد الجماعات والفعاليات و«الطاقات» في الجزائر. ابتداء، الوحدة أمر مقدس عند المسلمين، بل مسلّم به (...) لكن لا بد من بيان ما تجوز فيه الوحدة أو الاختلاف وما لا تجوز(...)». ويوضح ان مما يجوز الاختلاف فيه الاختلاف في «فروع الشريعة» كاختلاف «الصحابة في بعض مسائل الميراث واختلافهم في الطلاق قبل النكاح ...». وبعد اشارته الى ظهور «المذاهب الفاسدة» مثل القومية والوطنية والديموقراطية والوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، يقول: «هل يجوز التحالف مع هذه الاحزاب؟ وهل يجوز إقرارها او التساهل معها او مباركتها؟ فعلى كل جماعة تريد توحيد الصفوف، فلتنظر الى ما هي عليه من المبادئ السياسية التي لا تخلو في الأخير من ان تكون انزلاقات عقائدية خطيرة يجب تصحيحها قبل فوات الأوان، ولا يمكن لأي جماعة مهما ادعت قوة

الذكاء والفطنة السياسية ان تعدل عن دين الله الى رأي تراه تكتيكياً مرناً يتجاوب مع المطلوب البشري (...) فمذهب أهل السنة والجماعة لا يقتضي البراءة من هذه الاحزاب العلمانية والقومية - التي تقوم على أساس العرف والوطن والردة احياناً - فحسب بل يجب معاداتها ومحاربتها ودحرها وراء البحار». ومثلما يبدو واضحاً من المقال فإن تيار «الجماعة» - كون «الأنصار» لا تنطق رسمياً باسم «الجماعة» بل تعبر عن تيارها - لم يكن ليقبل باجتماع احزاب المعارضة الجزائرية - وبينها الاحزاب «الوطنية» و«العلمانية» و«الاسلامية» - في روما في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، اي ان موقف «الجماعة» كان واضحاً من عقد روما قبل اقراره بسنة وخمسة أشهر، وكان على «الانقاذ» ان تتوقع بالتالي خلافها مع «الجماعة» بسبب تزكيتها العقد الوطني.

في أي حال، يتابع مقال «الأنصار»: «إن محاولة التساهل في تطبيق شيء مما أوجبه الله علينا في كتابه، بحجة ان الجميع في خندق واحد ضد حكومة معينة، او ضد حاكم مرتد معين، او محاولة اللين مع حزب من الاحزاب العلمانية او القومية او الوطنية الجاهلة المرتدة لأنها من المعارضة، لهو خروج عن الطريق الذي رسمه لنا الله تبارك وتعالى (...) فوحدة على مبادئ جاهلية عمياء، خليط بين الكفر والايمان... بين الحلال والحرام، لا خير فيها، بل يجب محاربتها والوقوف في وجهها لانها ستؤدي الى إهلاك الحرث والنسل».

لذلك فإن «الانقاذ» كان يجب ان تتوقع مسبقاً ان تعمل «الجماعة» ليس فقط على «معارضة» تحالفها مع بقية أحزاب المعارضة في روما، بل ان تلجأ الى «محاربة» هذا التحالف.

اذن على هذه الخلفية يمكن فهم سبب اعلان «الجماعة» الحرب على «الانقاذ» في ١٩٩٥. وبالتأكيد لم يتم الوصول الى هذه الحال مباشرة، بل تم ذلك بالتدرج.

ولمزيد من التوضيح يمكن القول ان الخلاف بين «الجماعة» والقيادة السياسية للجبهة الاسلامية للانقاذ كان موجوداً لكنه كان يدور في الظل

في إمارة الشريف قواسمي في ١٩٩٤. وكان سبب هذا الخلاف محاولة زعيم «الانقاذ» الشيخ عباسي مدني فتح خط اتصال مع حكم الرئيس اليمين زروال. (راجع الفصل التاسع الذي يتناول موضوع الحوار بين «الانقاذ» والسلطة). ويُعتقد ان قادة «الانقاذ» كانوا يعتقدون في تلك الفترة انهم قادرون بالفعل على الطلب من الجماعات المسلحة وقف العنف وان طلبهم سيلقى تجاوباً من هذه الجماعات بما فيها «الجماعة المسلحة». ويُقال ان الرسالة التي بعث بها الشيخ علي بن حاج الى الشريف قواسمي والتي قالت السلطة انها عثرت عليها مع الاخير لدى قتله في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤، كانت محاولة من الأول لاقناع الثاني بقبول التحاور مع الحكم اذا كان سيؤدي الى حل شرعي عادل للأزمة. لكن السلطة لم تكن لتقبل هذه القراءة للرسالة التي اعتبرتها تأييداً لا لبس فيه من الرجل الثاني في «الانقاذ» لـ«الجماعة»[٢١].

في أي حال، فإن قواسمي لم يكن ليقتنع بمنهج «الانقاذ» في التحاور مع الحكم. ففي كلمته الأخيرة قبل مقتله، يقول قواسمي رداً على سؤال عن «حكم من يدخل الحوار»[٢٢].

«من يدخل الحوار ويرضى بالقوانين الوضعية الكفرية والديموقراطية والمسار الانتخابي هذا يعتبر ردة، نقاتله كقتال المرتدين، فالرضا بالتنازل عن شيء من هذا الدين خاصة في مسائل العقيدة يعتبر رجوعاً عن الدين وخروجاً منه لأنه إيمان ببعض الكتاب وكفر ببعض. وهنا لا دخل لمسائل «الحرب خدعة» لانه لا خدعة في العقيدة إلا مسائل الاكراه أو غيرها».

وفي إشارة الى الاتصالات التي كانت الجبهة الاسلامية بدأتها مع الحكم في صيف ١٩٩٥، يُسأل قواسمي «هل اتخذت الجماعة الاسلامية المسلحة موقفاً رسمياً من الجبهة الاسلامية للانقاذ لتبنيها الحوار»، فيجيب:

«هناك غموض والتباس في هذه القضية ولا يمكن الفصل فيها إلا على البينة، ولا يمكن اتخاذ موقف على ما يروّج في وسائل الاعلام، انما يتحدد الموقف عند اللقاء بهؤلاء والسماع منهم ومجالستهم وادراك عمق

موقفهم، فلا بد من البينة والوضوح.

وما يتعلق بمسألة الشيوخ وغيرها فهي مسائل مفخخة كما ذكرنا، الشيوخ أسرى والاسير لا ولاية له. والجبهة الاسلامية للانقاذ في مسألة الوحدة من بين الشروط التي اتفقنا عليها هي التوبة والرجوع عن الدخول في المسار الانتخابي والديموقراطية وغيرها، وهو امر متفق عليه. والذي نقوله ان الشيوخ ادخلتهم الديموقراطية الى السجن وأخرجهم الجهاد منه والله أعلم». ويبدو ان قواسمي يقول ان قرار السلطة في تلك الفترة إخراج شيوخ «الانقاذ» من السجن الى الإقامة الجبرية سببه عمليات الجماعات المسلحة، بينما تبنيهم الديموقراطية لم يؤد بهم سوى الى السجن.

ولا يبدو ان «الإنقاذ» فهمت مدى تصميم «الجماعة» على رفض الحوار، وإصرارها على «محاربة» من يسعى اليه. لذلك، فإن عدم صدور الخلاف بين الشيوخ المسجونين و«الجماعة» الى العلن في عهد قواسمي ليس مرده سوى مقتل قواسمي وانشغال «الجماعة» باعادة تنظيم صفوفها، إضافة الى حقيقة ان الحوار الذي كانت «الانقاذ» بدأته مع الحكم لم يؤد الى نتيجة بعد تمسك الجبهة الاسلامية بإجراء حوار مع قادتها الميدانيين وقادة الخارج قبل اتخاذ اي قرار بالدعوة الى هدنة.

وقد تأجل هذا الصدام بين «الانقاذ» و«الجماعة» بضعة أشهر فقط، إذ انه عاد الى الظهور هذه المرة بسبب اجتماع احزاب المعارضة بما فيها «الانقاذ» لإعلان «العقد الوطني» في روما في الشهر الأول من ١٩٩٥. وليس هناك ادنى شك في ان شيوخ الجبهة الاسلامية المسجونين كانوا موافقين على اجتماع روما الذي رعته منظمة «سانت ايجيديو» الكاثوليكية، على رغم معرفتهم بان «الجماعة» ستعارضه. وتؤكد مصادر عديدة ان الشيخ عباسي مدني هو الذي حدد بنفسه للسيد أنور هدام الخطوط العريضة التي يجب ان تسير عليها «الانقاذ» في اجتماعات روما. وقد عارضت «الجماعة» بالفعل عقد روما فور اعلانه، لكنها تريثت في إصدار حكمها على قادة «الانقاذ» المسجونين في انتظار التحقق من

المعلومات عن تزكيتهم له، مع اعتماد موقف يُشكك في حقيقة موافقتهم عليه. وواضح ان «الجماعة» كانت معنية في شكل أساسي بموقف شيوخ «الانقاذ» وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بن حاج بحكم انهما باتا منذ الوحدة في أيار ١٩٩٤ عضوين في مجلسها الشوري. ولذلك خلا الموقف الأول لـ «الجماعة» من «العقد الوطني» من الاشارة الى موقفها من تزكية شيوخ «الانقاذ» له. واكتفت «الجماعة» وقتها بتوزيع بيان ترد فيه على قادة تيار «الجزأرة» في الخارج الذين اعتبروا ان مشاركتهم في لقاءات روما، عبر السيد هدام، يُعتبر تزكية من «الجماعة» لما توصلت اليه المعارضة الجزائرية في روما. وصدر موقف «الجماعة» في بيان لمسؤول العلاقات الخارجية فيها ابو اسامة الحاج عنوانه «براءة من الاتفاقات والحوارات الجاهلية»[٢٣]. وأكد البيان ان «الجماعة» لم توافق على عقد روما وانها «تتبرأ من كل هذه الحوارات والندوات والملتقيات الجاهلية، وتؤكد ان قيام خلافة إسلامية راشدة على منهاج النبوة لن يمر إلا عن طريق الجهاد المسلح».

واستمر هذا الجدل بين «الجماعة» و«الانقاذ» طوال الأشهر الأولى من ١٩٩٥، ولم يُحسم سوى في حزيران (يونيو) عندما عزلت «الجماعة» مدني وبن حاج من قيادتها. وقد سبق ذلك إتصال مباشر هو الأول من نوعه بين شيوخ «الانقاذ» و«الجماعة». وتمثل هذا الاتصال في صعود أحد شيوخ «الانقاذ» المفرج عنهم الى الجبال واتصاله بقادة «الجماعة» بهدف محاورتها في قضايا شرعية وسياسية بينها موقفها من العقد الوطني. وقد بقي هذا القيادي «الانقاذي» في معسكر لـ «الجماعة» ثلاثة أيام قضاها محاولاً اقناع «الجماعة» بتبني موقف الجبهة الاسلامية من طريقة حل الأزمة. لكن «الجماعة» لم تقتنع وقدّمت في المقابل ادلة شرعية على مواقفها التي ترفض اي هدنة او مصالحة مع الحكم الجزائري الذي اعتبرت انه حكم مرتد تُقام عليه أحكام الردة. وبعد فشل ممثل «الانقاذ» في اقناع «الجماعة»، طلب الاستئذان بالعودة الى العاصمة لتبليغ حصيلة ما توصل اليه الى قيادة حزبه. لكن مسؤولي «الجماعة» رفضوا السماح له بمغادرة

الجبل، وجادلوه في شرعية الجهاد وانه فرض عين وليس فرض كفاية، وطلبوا منه بالتالي ان يبقى معهم. غير ان مسؤول «الانقاذ» لم يكن يرغب في البقاء مع «الجماعة» ولم يكن يستطيع أيضاً ان يقول لها انه لا يريد المشاركة في «جهادها»، فاستأذنها النزول الى العاصمة بضعة أيام لحسم بعض الأمور العالقة على ان يعود اليها بعد ذلك. ووافقت «الجماعة» على طلبه. لكن قيادي «الانقاذ» لم يعد الى الجبل، واعتكف في منزله رافضاً الخروج منه خشية ان تنتقم منه «الجماعة» اذا فسّرت موقفه بانه خدعة لها.

وسواء كان موقفه خدعة أم لا، فإن «الجماعة» كانت تسير لا محالة في إتجاه تحديد موقفها من القيادة السياسية لـ «الانقاذ». وقد صدر هذا الموقف في إطار سعي «الجماعة» الى فرض كلمتها على الساحة الاسلامية كلها في الجزائر. ففي بداية أيار (مايو) ١٩٩٥، أصدر «أمير الجماعة» زيتوني بياناً هدد فيه بقتل عدد من قياديي «الانقاذ» في الخارج اذا استمروا في الحديث عن «الجهاد» في الجزائر، وهو أمر اعتبره زيتوني حكراً على «الجماعة». وقال زيتوني في بيانه الذي كان عبارة عن «رسالة مفتوحة» الى «حسين سليماني وعبدالباقي صحرواي وعبدالقادر صحراوي ورابح كبير وقمرالدين خربان وعبدالله انس وأنور هدام وموسى كراوش وابناء عباسي (مدني)»: «لآخر مرة تدعوكم الجماعة للاستمساك بحبل الله المتين والالتحاق بصفوفها في المجاهدين بتوبة نصوح من خزعبلات وضلالات الحزبيين، ومناصحة ولي أمر المسلمين في هذه الديار التي رفعت راية الجهاد على منهج السلف القويم»[٢٤]. وأضاف ان «الجماعة» تحدد لهم «مدة شهر من تاريخ صدور البيان» للاتصال بها، على ان يلتزموا خلال هذه الفترة أمرين. الأول «عدم الادلاء بأي تصريح يتعلق بالجهاد والمجاهدين في الجزائر»، والثاني «عدم عقد أي لقاء باسم الجهاد والمجاهدين مع اي هيئة رسمية مسلمة او كافرة داخل البلاد وخارجها». وختم: «اذا لم يتم الاتصال بالجماعة خلال هذه المدة فان الجماعة ستصدر أمرها في شأنكم (...) وإنكم لتعلمون ان الجماعة تفعل ما تقول...»[٢٥].

وبعد هذا التحذير بأسابيع، أعلن زيتوني أوضح موقف له من جبهة

«الانقاذ» وأحزاب المعارضة التي التقت في روما، محذراً إياها من العودة الى الديموقراطية والانتخابات. وقال «أمير الجماعة» في بيان حمل عنوان «الموقف الشرعي من كل حل بدعي»، «ان كل المعطيات والقرائن تدل على ان لقاءات «سانت ايجيديو» ما هي إلا حلقة في مسلسل خطة الطاغوت المرتد لضرب الجماعة الاسلامية المسلحة، وإفشال مسعاها الرامي الى اقامة خلافة راشدة على منهاج النبوة»[٢٦]. وأضاف ان «الجماعة» تعلن:

«١. البراءة التامة من كل ما يصدر عن هذه المجموعة بما فيها جبهة الانقاذ باسم الولاية على المسلمين لأن الشرعية التي تعتمدها هذه المجموعة غير معتبرة في تصور الجماعة وغير واردة في قاموسها، لانها جاءت عن طريق ضلالة الحزبية وكفر الديموقراطية.

٢. كما تحذر كل من تسوّل له نفسه كائناً من كان ان يتاجر بالاسلام ودماء الشهداء ومعاناة المستضعفين وجهاد المجاهدين مقابل الضلال الانتخابي والكفر الديموقراطي».

وأكمل زيتوني هذا التصعيد مع القيادة السياسية لـ «الانقاذ» بقرار، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٥، أعلن فيه عزل الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج من مجلس الشورى لـ «الجماعة». وعلل زيتوني عزلهما بانهما أيدا مشروع «تجار الدماء»، وهو الوصف الذي اطلقته «الجماعة» على «العقد الوطني» لأحزاب المعارضة الجزائرية في روما[٢٧]. وهكذا خرج زعميا «الانقاذ» من «الجماعة» بعدما أدخلا اليها - من دون استشارتهما - خلال الوحدة في أيار ١٩٩٤.

«الجماعة» وعسكريو «الانقاذ»

واذا كان هذا ملخصاً لتطور موقف «الجماعة» من سياسيي «الانقاذ»، فإن موقفها من عسكريي الجبهة لم يكن باحسن حال. ذلك ان طلاقها الرسمي مع القيادة السياسية للجبهة لم يصدر في شكل واضح سوى في بداية صيف ١٩٩٥، بينما كان موقفها من مسلحي «الانقاذ» قد تبلور قبل

ذلك بفترة طويلة. ويبدو ان «الجماعة» كانت تعتبر - وهي مصيبة في ذلك - ان تشكيل «الجيش الاسلامي للانقاذ» هو تحدٍّ مباشر لها كونه ضم رافضي الوحدة التي تمت في إطارها. وكانت «الجماعة» ترى، في المقابل، ان شيوخ الجبهة في الداخل - مقارنة مع عسكرييهم - لم يعلنوا أي موقف معارض للوحدة، بل ان بن حاج، الرجل الثاني في «الانقاذ»، كان على إتصال بـ «أمير الجماعة» السابق الشريف قواسمي قبل مقتله في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤[٢٨].

وعلى رغم ان موقف «الجماعة» الرافض تعددية العمل المسلح بعد الوحدة كان لا بد ان يكون واضحاً لـ «الانقاذ» منذ البداية، فإن مسلحي «الانقاذ» لم يقبلوا على ما يبدو الدخول في الوحدة في الشكل الذي أُعلنت فيه والذي اعتبروا انه يعني «ذوبان» الجبهة الاسلامية للانقاذ. ويبدو ان «الجماعة» لم تيأس من محاولات إقناع مسلحي «الانقاذ» بالانضمام الى صفوفها سوى في بداية ١٩٩٥، علماً ان الموقف على الأرض بين الطرفين كان يشهد مواجهات متفرقة بين الحين والآخر في المناطق التي يحاول مؤيدو اي من الجهتين مد نفوذهما اليها. وليس سراً ان «جيش الانقاذ» يتهم «الجماعة» بقتل العشرات من رجاله الذين كان يُخدع بعضهم بدعوته الى لقاء ميداني مع «الجماعة» بهدف البحث في توحيد الصفوف، فيأتي «الانقاذيون» الى مكان الاجتماع ليقعوا في مكمن تكون «الجماعة» اعدته لهم.

واستمر هذا الوضع حتى آذار (مارس) ١٩٩٥ عندما حسم زيتوني الوضع باعلانه الحرب على كل المجموعات التي لم تنضم الى جماعته. إذ حذّر «أمير الجماعة» في بيان تحت عنوان «إبراء الذمة»[٢٩] من انه سيلجأ الى «الحسم مع الجيوب الخارجة عن الراية الجهادية الموحدة»، في اشارة الى الجيش الاسلامي للانقاذ في شرق الجزائر وغربها إضافة الى بعض الجماعات المستقلة في منطقة الوسط. واعتبر «ان راية الجهاد الشرعية للجهاد الاسلامي في الجزائر هي راية الجماعة الاسلامية المسلحة (...) وكل تكتل او جماعة بقيت خارج هذا الاطار تطبق عليه احكام الشرع».

ولا شك ان هذا البيان شكّل الاعلان الرسمي لبدء القتال بين «الجماعة المسلحة» وبقية الجماعات المسلحة التي تقاتل الحكم الجزائري. وقد بدأت «الجماعة» فور صدور هذا الموقف محاولة ترجمته على الأرض. وبما ان «جيش الانقاذ» كان قد رص صفوفه في شرق الجزائر وغربها ولم يكن ممكناً ضربه في معاقله هناك، لجأت «الجماعة» الى استراتيجية إحكام سيطرتها على مناطق العاصمة وولايات الوسط حيث يضعف الوجود المسلح لـ «جيش الانقاذ». ولذلك فإن أول من دفع ثمن معارضة الوحدة كان الناشطون المسلحون في مناطق الوسط. وكان أول هؤلاء الضحايا عزالدين باعة الذي شارك مع عبدالقادر شبوطي والسعيد مخلوفي في تأسيس «حركة الدولة الاسلامية» لكنه اختلف معهما عندما دخلا في الوحدة في إطار «الجماعة» في ١٩٩٤، فقرر البقاء خارجها. واستقل باعة منذ الوحدة بجماعته الخاصة التي كانت تنشط في ولاية البليدة تحديداً. لكن باعة لم يستطع الصمود طويلاً لوحده في منطقة تُعتبر معقلاً من معاقل «الجماعة» التي أسرته وحوّلته، بحسب ما تقول، الى محكمتها الشرعية التي حكمت عليه بالقتل في حزيران (يونيو) ١٩٩٥[٣٠].

وما كادت «الجماعة» تنتهي من قتل باعة، حتى سقط في يدها ناشط آخر معروف من معارضي الوحدة هو عبدالناصر تيطراوي. ففي ٢٨ حزيران (يونيو) اعلن «أمير الجماعة» إقامة «حكم الشرع بالقتل» على تيطراوي معتبراً انه من «المفسدين في الأرض الناشرين للفتن المفرقين للشمل»[٣١]. وقال ان «الجماعة» تتوعد من يسير في خط معارضة الوحدة بـ «المتابعة والمحاسبة والمحاكمة والمعاقبة». وأوضح زيتوني في بيانه ان حكم القتل ينطبق على معارضي الوحدة الذين سمّاهم في «الرسالة المفتوحة» التي وجّهها الى قياديي «الانقاذ» في الخارج (الرسالة المعروفة برسالة «الرهط التسعة»)، إضافة الى قادة «الانقاذ» في الداخل مثل عبدالقادر بوخمخم وعلي جدي وكمال قمازي. وكانت هذه المرة الأولى التي تؤكد فيها «الجماعة» انها أهدرت دم قادة «الانقاذ» في الداخل. وختم زيتوني بيانه بتوجيه رسالة لا لبس فيها الى «الانقاذ» قال فيها انه يُذكّرها

بان «لا حوار لا هدنة لا صلح لا ذمة للمرتدين» وان «كل من يسعى لاقامة حوار مع المرتدين للرجوع الى العمل الحزبي بأي شكل من الاشكال فقد حكم على نفسه بالقتل». وكان مصدرو البيان يعنون بالطبع ما يقولون. إذ ما كاد حبر البيان يجف حتى إغتال مجهولون أحد هؤلاء «الرهط التسعة» الشيخ عبدالباقي صحراوي في مسجده في باريس بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٥. وعلى رغم ان القضاء الفرنسي لم يحسم حتى الآن في هوية الجهة التي قتلت صحراوي، فإن «الجماعة» تبنت قتله في العام ١٩٩٧[٣٢].

٣. الفتاوى المتشددة: فتوى قتل نساء المرتدين

وفي موازاة هذه التصعيد في اتجاه فرنسا وفي اتجاه «الانقاذ»، كانت «الجماعة المسلحة» تتجه الى تصعيد مماثل تجاه الجزائريين أنفسهم الذين كانت تشتبه في دعمهم الحكم أو عدم وقوفهم في صورة واضحة مع «المجاهدين». وقد تمثّل هذا التصعيد في سلسلة من الفتاوى التي أثارت الكثير من علامات الاستفهام حولها. ولعل الفتوى الشهيرة لزيتوني التي أباح فيها قتل نساء أفراد قوات الأمن، تُعتبر من أبرز الادلة على ذلك النوع من الفتاوى التي تصفها جبهة «الانقاذ» بانها تُمثّل «الفقه الشاذ» أو «الفقه المخابراتي».

ففي السادس من شباط (فبراير) ١٩٩٥، أصدر جمال زيتوني بيانه الشهير «إعذار... وإنذار...» الرقم ٢٦ متوعداً فيه بان «تقتص («الجماعة») لكل امرأة مؤمنة طاهرة معتقلة بقتل امرأة من نساء المرتدين»[٣٣]. ويعطي زيتوني الحكم الجزائري مهلة تنتهي في العاشر من آذار (مارس) لـ «يطلق سراح كل اخت مسلمة محتجزة عنده» و«توقيف كل المتابعات والمحاكمات للنساء المسلمات» و«حفظ وصيانة واحترام اعراضهن وكرامتهن وممتلكاتهن. واذا لم يستجب النظام الطاغوتي المرتد للشروط المذكورة اعلاه فان الجماعة الاسلامية المسلحة تقتص لكل امرأة مسلمة ينتهك عرضها أو تظل في الأسر في السجن... بقتل نساء

الطواغيت من الجيش والدرك والشرطة واعوانهم من الحركة. وبهذا يكون المجاهدون قد أعطوا الضوء الاخضر بالاقتصاص في حدود الدائرة التي انتُهك عرض امرأة منها». ويذكّر «أمير الجماعة» في البيان بأن «المسلمة لا يجوز شرعاً ان تظل تحت زوجها إذا ارتد عن الاسلام».

وقد لقي هذا البيان استنكاراً كبيراً في أوساط الجبهة الإسلامية التي اعتبرته بياناً مدسوساً، وان أي جماعة اسلامية لا يمكن ان تحكم بقتل النساء، إنطلاقاً من قواعد شرعية وأحاديث شريفة. لكن «الإنقاذ» كانت، كما يبدو، لا تزال لا تعرف «الجماعة» بحق. إذ في وقت كانت «الانقاذ» تتحدث عن «فقه شاذ» وراء هذه الفتوى، خرج قياديون معروفون في التيار السلفي المؤيد لـ «الجماعة» يؤيدونها ويقدمون لها الأدلة الشرعية التي تجوّزها. وفي هذا الإطار، كتب «أبو قتادة الفلسطيني» الذي يُعتبر أحد أبرز مؤيدي «الجماعة» في اوروبا، مقالاً في «الأنصار» أيد فيه بادلة شرعية الفتوى[٣٤]. وقد قدمت «الأنصار» مقال «أبو قتادة» على أساس انه «فتوى هامة عظيمة الشأن... في مسألة قتل الذرية والنسوان درءاً لخطر هتك الاعراض وقتل الاخوان». كذلك أيد كاتب آخر من كتاب «الأنصار» هو سالم عبدالنور الفتوى، في مقال بعنوان «قراءة سياسية في قرار الجماعة بقتل نساء الطواغيت المرتدين»[٣٥]. لكن هذا التأييد للفتوى لم يعن ان جميع كتاب النشرة ومؤيدي «الجماعة» في الخارج كانوا موافقين عليها. لكن المعارضين ابقوا معارضتهم لأنفسهم، ولم يخرجوا بها الى العلن.

ولا يبدو ان «الجماعة» كانت في وارد الاستماع الى ما يُقال عن «فتاويها الشاذة» لأنها تعتبر أصلاً ان من يوجه اليها هذه الاتهامات هو الذي «لا يفقه الشرع». وتدليلاً على ذلك، قررت «الجماعة» توسيع دائرة حكمها بقتل «نساء المرتدين» وكأن كل الكلام الذي صدر في فتواها الأولى ذهب أدراج الرياح. ففي نيسان (ابريل) ١٩٩٥ أعلن زيتوني[٣٦] «ان الجماعة تجدد أمرها الى كل زوجة لا تزال تحت عصمة مرتد أن تخرج من تحت عصمته لإن زواجها منه قد انفسخ بالردة، ولا يحتاج الى قضاء قاض. كما تُعلم كل من يزوّج كريمته – وهي كل امرأة تحت ولايته بنتاً أو

أختاً او أمّاً– بعد هذا البيان بأنه قد والاهم، والقى اليهم بالمودة، وعرّض كريمته للقتل ونفسه للنكال (...)». وأضاف «إن الجماعة ستوسع دائرة الانتصار لاعراض نسائها بقتل زوجات المرتدين المحاربين حيثما كن في الدوائر التي لم ينتهك فيها عرض او تتابع فيها أخت او تسجن منها مسلمة، داخل البلاد وخارجها. كما توسع انتصارها بقتل أم وأخت وبنت المرتد المحارب، المقيمة عنده او المقيم عندها». وحدد البيان مهلة ثلاثة اسابيع لتنفيذ ما جاء فيه.

عملية مديرية الشرطة

ولم تكن فتوى قتل النساء الإشارة الوحيدة في تلك الفترة الى تشدد «الجماعة». إذ ترافق ذلك مع بدء حملة تفجيرات كان يسقط فيها عشرات المدنيين. وقد هزّت واحدة على الأقل من هذه العمليات الجزائر بأسرها. إذ فجر «انتحاري» سيارة ملغومة أمام مقر مديرية الأمن المركزي في شارع ديدوش مراد في العاصمة، مما أدى الى مقتل عشرات المارة الذين صودف مرورهم في باص ساعة التفجير. وتبنت «كتيبة الموقعون بالدماء» التي يُقال ان زيتوني يشرف عليها بنفسه، العملية الدموية[٣٧].

كذلك وسّع زيتوني دائرة الحرب على الصحافيين التي بدأها جعفر الافغاني (خلال إمارته التي امتدت من صيف ١٩٩٣ الى شتاء ١٩٩٤) بعبارته المشهورة «من يحاربنا بالقلم نحاربه بالسيف». فشن زيتوني في بيان عنوانه «لا عذر بعد اليوم»، هجوماً على الصحافيين الذين «جعلوا من أقلامهم سيوفاً مسلولة تنافح عن احلاس الردة والخيانة (...) وعليه فان موقف الجماعة الاسلامية المسلحة الشرعي من كل صحفيّي الاذاعة والتلفزيون هو نفسه موقفها الثابت من المرتدين... ولذا فهي تدعو كل الصحفيين العاملين بالجهازين المذكورين –الاذاعة والتلفزيون– ان يتوقفوا مباشرة بعد هذا البيان عن ممارسة «الوظيفة الصحفية» وإلا فان الجماعة ستواصل الضرب بقوة كل من رفض الاستجابة الفورية»[٣٨].

وعلى هذا المنوال استمرت عمليات «الجماعة» في التصاعد، متخذة

يوماً بعد يوم منحى اكثر بشاعة من السابق. لكن في حقيقة الامر، وتحت هذه الصورة القوية التي كانت «الجماعة» تتمتع بها، كانت «الجماعة المسلحة» تتمزق داخلياً بين تياراتها المتصارعة والاختراقات الأمنية التي وان كانت بلا شك موجودة في السابق، فانها لم تكن في يوم من الايام بمثل هذه الخطورة على تركيبة هذا التنظيم، وهو أمر ستظهر نتائجه بالتأكيد في فترة لاحقة.

٤ . كتاب هداية رب العالمين

وحدد زيتوني في كتاب له في نهاية العام ١٩٩٥ منهج جماعته، محدداً للمرة الأولى في شكل مفصّل المبادئ التي تسير عليها «الجماعة المسلحة» وتسعى الى تحقيقها. وبهذا الكتاب بات التطرف الذي تُوصف به «الجماعة» حقيقة واقعة تعترف بها هذه الجماعة نفسها. ويُلقي الكتاب الذي سمّاه زيتوني «هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين» ويقع في ٦٢ صفحة، الضوء على كثير من افكار «الجماعة» وكيفية نشأتها وهي أمور أثارت وتثير كثيراً من اللغط حولها داخل الجزائر وخارجها[٣٩].

وأوضح أبو عبدالرحمن أمين في كتابه ان «الجماعة المسلحة» تؤمن بأن الجهاد ماض الى قيام الساعة، وهو يكون على نهج النبوة وفق فهم السلف الصالح، وأن الجهاد فرضٌ (جهاد فرض وجهاد عين) وهو في هذا الزمن فرض عين في «الديار التي كانت يوماً ما اسلامية»، وان الجماعة المسلحة تعتبر الجزائر داراً مركبة اي انها دار حرب ودار اسلام، وان انعدام الإمام على المسلمين لا يسقط وجوب الجهاد بل يكفي تأمير احدهم، وان الجهاد لا يمنعه وجود فجور ومعاص في معسكرات المسلمين وحقوق المجاهدين، وان تعدد الرايات في الجهاد حرام إلا ان هذا لا يبرر القعود عنه. وأضاف «ان قتال المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الاصليين»، وان «عقد العهود - من صلح وهدنة وتحالف وذمة - وفسخها من حق الأمير بحسب ما يراه من مصلحة الاسلام والمسلمين»، وان «امان

الافراد من الكفار الاصليين يصح من الأمير كما يصح من احاد المسلمين».

وعن منهج «الجماعة»، قال زيتوني ان «الجماعة المسلحة» لا تتحالف مع أي جماعة اخرى تخالف الكتاب والسنة وهدي السلف. وأدخل ضمن هذا الاطار جماعات الاخوان المسلمين، وحزب التحرير، و«الجزأرة»، والقطبية، والدعوة والتبليغ، الطرقية (الصوفية)، الحزبية، والتكفير والهجرة التي قال عنها انها تكفّر عموم المسلمين(٤٠). وحمل بعنف على بعض هذه الجماعات خصوصاً «الاخوان المسلمين» مشيراً الى انهم يدعون الى الديموقراطية ويتخذونها سبيلاً لتحكيم الشريعة الاسلامية، وجماعة «الجزأرة» التي قال انها تعتبر «الجهاد وسيلة غير حضارية» وتنادي بـ«التعايش السلمي». وقال ان جماعته «تذم الاختلاف والفرقة وتحث على الائتلاف والاجتماع - لأن الخلاف كله شر وبالخصوص تعدد الجماعات المقاتلة، ان في القطر الواحد أو في الاقطار المتعددة. اذ هي لا تقر الحدود والجنسيات التي وضعها أعداء الاسلام».

وقال ان «الجماعة المسلحة تعتبر مؤسسات الدولة (الجزائرية) من حكومات ووزارات ومحاكم ومجالس شعبية وشورية وبرلمانية وجيش ودرك وشرطة مؤسسات ردة» وان الحكم الجزائري كافر. لكنه ميز بين هذا الحكم والشعب، قائلاً ان الأصل في الأمة الاسلام وليس الكفر. وتابع ان جماعته «لا تفرق بين من حاربها بالسلاح أو بالمال أو اللسان (...) وتعتقد أن لا حوار، لا هدنة، لا مصالحة، ولا عقد ذمة مع المرتدين». وقال انها تعتبر الاحزاب التي تدعو الى تحكيم القوانين الوضعية المخالفة للشرع «أحزاباً كفرية».

وحدد شروط قبول العضوية في «الجماعة المسلحة». ومن بين «الشروط العامة» التي حددها: ان يكون العضو مسلماً، ملتزماً المنهج السلفي، مبايعاً الأمير على السمع والطاعة، وقاطعاً صلته بـ«الطواغيت». ومن «الشروط الخاصة» لقبول انتماء العضو، ان «يعلن توبته» و«يعترف بذنبه ويقلع عنه» اذا كان منتمياً في السابق الى من سماهم: «الطائفة المرتدة

المحاربة»، أو «الجبهة الاسلامية للانقاذ» و«الجيش الاسلامي للانقاذ»، أو «التكفير والهجرة»، أو «الاحزاب العلمانية أو الشيوعية»، أو حركة «النهضة» وحركة «حماس» (التي قال انها «أحزاب تدعي الاسلام»)، أو الى جماعات «الاخوان» و«الجزأرة» والصوفية.

مصادر الفصل السادس

١ . يعتمد هذا الشرح للخلاف بين تيارات «الجماعة» في شأن نقل المعركة الى فرنسا على رواية أحد زعماء الافغان العرب كان في السابق من مؤيدي «الجماعة المسلحة».

٢ . قال وزير الداخلية الجزائري (آنذاك) عبدالرحمن مزيان الشريف ان عبدالله يحيى، قائد عملية خطف الطائرة الفرنسية، هو من سكان حي الكاليتوس في الضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية. وأوضح ان يحيى نفذ «اعتداءات تتسم بعنف شديد وبوحشية بالغة». راجع «الحياة» في ٢٨-١٢-١٩٩٤.

٣ . تردد أوساط فرنسية ان الخاطفين كانوا ينوون تفجير الطائرة فوق باريس لايقاع أكبر قدر من الخسائر في صفوف الفرنسيين.

٤ . أفادت وزارة الداخلية الفرنسية في الحصيلة النهائية لضحايا عملية اقتحام الطائرة، ان ١٣ من ركاب الطائرة أصيبوا برضوض، فيما أصيب ٩ من العناصر المشاركة بالاقتحام بجروح. لكن «أمير الجماعة المسلحة» جمال زيتوني يُصر على ان العدد أكبر من ذلك. إذ يعطي زيتوني رقماً للضحايا يبلغ أكثر من ٤٠ راكباً، وهو رقم مستغرب نظراً الى ان عملية الاقتحام كانت تُنقل مباشرة عبر التلفزيونات العالمية ولم يكن ذلك ليمكن إخفاؤه. راجع بيان زيتوني «السيف أو الذل والصغار» بتاريخ ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ الذي أصدره تعليقاً على الدعوة التي كان وجهها الى الرئيس الفرنسي جاك شيراك تحت عنوان «أسلم تسلم» بتاريخ ١٩ آب (اغسطس) ١٩٩٥. ونُشرت الرسالتان في العدد ١١٨ من «الأنصار» بتاريخ ١٢-١٠-١٩٩٥.

٥ . أصدرت «الجماعة المسلحة» سلسلة بيانات خلال عملية الخطف. إذ قال البيان الأول ان العملية قامت بها سرية «الموقعون بالدماء» وانها «جاءت رداً فعلياً على الدعم الفرنسي اللامشروط سياسياً وعسكرياً واقتصادياً» للحكم الجزائري. وطالب البيان فرنسا بوقف «الدعم المادي والمعنوي» للحكم الجزائري و«الانتهاء عن السعي الى تدويل القضية الجزائرية» والتعهد بتقديم «التعويضات المادية» عن الاضرار التي لحقت بالشعب الجزائري خلال حرب التحرير (١٩٥٤ - ١٩٦٢) وكذلك تقديم «نصف التعويضات للمسلمين المتضررين» منذ الغاء الانتخابات في ١٩٩٢. وهدد البيان بذبح الرهائن ثم تفجير الطائرة اذا لم تُستجب مطالب «الجماعة». وحدد بيان ثان باسم «الجماعة» انها ترفض التفاوض مع الحكم الجزائري و«ان مفاوضاتها بشأن الطائرة تكون فقط مع ممثل الحكومة الفرنسية (...)

بحضور وسائل الاعلام الأجنبية المرئية». ودعا بيان آخر الى السماح لمندوب عن «الجماعة» بالصعود الى الطائرة وادارة المفاوضات، مشيراً الى انه تم فعلاً الإتصال بالسفارة الفرنسية في الجزائر لابلاغها ذلك. أما البيان الأخير فصدر بعد اقتحام الطائرة في مرسيليا وحمل عنوان «رسالة الى صنّاع الموت» حيّا فيه زيتوني قتلى العملية.

٦. أفاد بيان رسمي جزائري ان الرهبان القتلى هم جان شوفيبار (٦٩ عاماً) وكريستيان شيسيل (٣٦ عاماً) وألان ديولانغار (٧٥ عاماً) وشارل ديكيز (٧٠ عاماً، بلجيكي). وقتل الاربعة في بيت الرعية التابع للرهبنة المريمية في تيزي وزو في منطقة القبائل.

٧. نقلت وكالة «رويترز» بيان التبني في ٢٨-١٢-١٩٩٤. راجع «الحياة» في ٢٩-١٢-١٩٩٤.

٨. يحمل بيان «المقاطعة الكبرى: البراء» تاريخ ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥. ونُشر البيان في العدد ٨٠ من «الانصار» بتاريخ ١٩-١-١٩٩٥.

٩. قُتل في عملية غرداية التي استهدفت مركزاً صناعياً في منطقة بونوارا بتاريخ ٥ أيار (مايو) ١٩٩٥، خمسة أجانب وجندي جزائري. والقتلى الأجانب هم: ريشار ماشابير وجان كلود غوردون (فرنسيان)، ادوارد ويلسون (اسكوتلندي)، جافر دنيس ماك غاردي (كندي) ومصطفى زميرلي (تونسي).

١٠. يحمل بيان جمال زيتوني الرقم ٣١ تاريخ ٥-٥-١٩٩٥. ونشرته «الأنصار» في عددها الرقم ٩٦ بتاريخ ١٢-٥-١٩٩٥.

١١. راجع العدد ١١٨ من «الأنصار» بتاريخ ١٢-١٠-١٩٩٥.

١٢. راجع العدد ١١٨ من «الأنصار» بتاريخ ١٢-١٠-١٩٩٥.

١٣. راجع العدد ٨٧ من «الأنصار» بتاريخ ٩-٣-١٩٩٥.

١٤. راجع العدد ١٠٢ من «الأنصار» تاريخ ٢٢-٦-٩٥، ص ١٠ و١١. و «أبو عبيدالله الدرشخي» إسم حركي على ما يبدو اختاره صاحبه لتجنب الملاحقة القضائية.

١٥. راجع البيان الرقم ٢٩ الصادر عن «الجماعة المسلحة» بتاريخ الرابع من ايار (مايو) ١٩٩٥ والمنشور في نشرة «الانصار» في عددها الرقم ٩٦ بتاريخ ١٢-٥-١٩٩٥.

١٦. يقول متتبعون للشؤون الجزائرية ان هذا البيان يمكن قراءته بقراءتين مختلفتين. فالقراءة الأولى تدل على ان زيتوني أراد بالفعل ضبط الأمور داخل جماعته وحصر الأموال التي تُجمع باسم «الجهاد في الجزائر»، وهو أمر مشروع له بما ان الناس الذين سماهم البيان (شبوطي ومخلوفي والسعيد ورجام) انضموا جميعاً الى «الجماعة» ولم يعودوا ينشطون في إطار جماعات مستقلة. أما القراءة الثانية فهي «أمنية» وهي تصح في حال كان «الاختراق الأمني» لـ «الجماعة» حقيقياً. وبحسب هذه القراءة، فإن الغاء تكليفات جمع الأموال سوى للاشخاص الذين يختارهم زيتوني يسمح لأجهزة الأمن بالوصول الى من كان يدعم «الجماعة» سراً في السابق. وتستطيع أجهزة الأمن ان تحصل على لائحة باسماء داعمي «الجماعة» حتى وإن لم يكن الإختراق قد بلغ قمة هذه الجماعة. إذ يكفي ان يكون شخص واحد فقط من القريبين من قيادة «الجماعة» من المخترقين حتى يمكن الحصول على كافة المعلومات عن «الجماعة» وداعميها السريين.

١٧. راجع العدد ١٠٧ من «الأنصار» بتاريخ ٢٧-٧-١٩٩٥.

١٨ . تقول «الأنصار» ان عبدالله أنس جمع في السعودية إثر القائه محاضرات في مقر الحرس الوطني السعودي «أموالاً طائلة». لكن أنس ينفي ذلك ويعتبر ان هدف النشرة من الحملة عليه تشويه صورته في أوساط الإسلاميين. (أنس في لقاء خاص، لندن في آذار (مارس) ١٩٩٨). وكررت «الأنصار» ما قالته عن أنس في حق كبير وخربان. وقد خصت كبير بالهجوم الأكبر، إذ قالت انه جمع «ملايين الدولارات» التي صرفها على «الهيئة التنفيذية» و«حاول بها (الاموال) شراء ذمم بعض المرضى وضعاف النفوس الذين سول لها الشيطان التمرد على وحدة المسلمين الجامعة تحت قيادة الجماعة الاسلامية المسلحة». ولا شك ان «الأنصار» تقصد هنا ان كبير يقدم دعمه لـ «الجيش الاسلامي للانقاذ» الذي رفض الدخول في الوحدة.

١٩ . راجع العدد ٩٨ من «الأنصار» بتاريخ ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ . وقد نشرت مجلة «الجماعة» الناطقة باسم «الجماعة المسلحة» في عددها الرقم ٤ بتاريخ ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٩٥ مقالاً للشيخ محمد السعيد – الذي كان تياره يُشرف على النشرة – شدد فيه على الوحدة في إطار «الجماعة المسلحة». ويبدو لقارئ المقال ان السعيد كان مقتنعاً بكثير من أفكار «الجماعة». إذ اعتبر ان الحكم الجزائري يتحدث عن قتال مع جماعات مسلحة وليس مع «الجماعة المسلحة». كذلك هاجم الذين يقبلون قانون الرحمة الذي أعلنته السلطة لمن يستسلم من الجماعات المسلحة. واعتبر ايضاً ان الحكم الجزائري «يعامل الشعب المسلم بالقهر ويحكمه بالكفر (...) وكل من أعانه او انضم اليه فهو مرتد من الناحية الشرعية».

٢٠ . راجع العدد ١٢ من «الأنصار» بتاريخ ٣٠-٩-١٩٩٣ . وحمل المقال عنوان «كلمة عاجلة لكل من تهمّه الوحدة».

٢١ . الحق يُقال وهو ان القيادة السياسية للجبهة الاسلامية للانقاذ لم تتخذ يوماً موقفاً من الوحدة التي تمت تحت منهج «الجماعة المسلحة». وقد أبلغ شيوخ «الانقاذ» من طالبوهم باتخاذ موقف، ان «المجاهدين» يحق لهم ان يحددوا الراية التي يريدون التوحد تحتها، وهي تزكية في شكل غير مباشر للوحدة التي تمت في إطار «الجماعة».

٢٢ . راجع العدد ١١١ من «الأنصار» بتاريخ ٢٤ -٨- ١٩٩٥ .

٢٣ . راجع العدد ٨٠ من «الأنصار» بتاريخ ١٩-١-١٩٩٥. ويحمل تاريخ بيان مسؤول العلاقات الخارجية في «الجماعة» أبو أسامة الحاج تاريخ ١٨-١-١٩٩٥، اي بعد ثلاثة أيام من إعلان «العقد الوطني».

٢٤ . راجع البيان الرقم ٣٠ لـ «أمير الجماعة» جمال زيتوني بتاريخ ٤ أيار (مايو) ١٩٩٥ . وقد نشرت «الأنصار» البيان في عددها الرقم ٩٦ بتاريخ ١٢ أيار ١٩٩٥ .

٢٥ . جمعت نشرة «الأنصار» في عددها الرقم ٩٦ بتاريخ ١٢ أيار ١٩٩٥ (وهو العدد الذي تضمن «الرسالة المفتوحة» التي وجهها زيتوني الى قياديي «الانقاذ»)، مجموعة من التصريحات التي أدلى بها خمسة من الذين ذكرهم زيتوني في رسالته، وهم أنور هدام وعبدالله أنس وقمرالدين خربان ورابح كبير وعبدالباقي صحراوي. وعنونت «الأنصار» موضوعها عن الخمسة «هكذا قال المرجفون». وختمته بالقول: «هذا نزر قليل من عفن رؤوس هؤلاء محترفي السياسة – سياسة الإرجاء والتثبيط – الذين لا علاقة لهم لا بالشرع ولا بالسياسة ولا بالفقه الواقع. (...) فهذا البيان الذي صدر في حقهم ما هو إلا حصاد

ألستهم التي لم يصونوها (...) فبالسنتهم كُتب هذا البيان».

٢٦ . راجع البيان الرقم ٣٣ لزيتوني بتاريخ ٢١ أيار ١٩٩٥، المنشور في العدد ١٠٠ من «الأنصار» بتاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ .

٢٧ . راجع البيان الرقم ٣٦ لجمال زيتوني بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ . ونشرت «الأنصار» البيان في عددها الرقم ١٠١ بتاريخ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ . وأشار زيتوني في بيانه هذا الى ملابسات إدخال مدني وبن حاج الى مجلس شورى «الجماعة» في ١٩٩٤ . وأضاف: «فلما خاب ظنها فيهما بتزكيتهما مشروع تجار الدماء (العقد الوطني) وبتكريسهما الفرقة بإقرارهما وجود شيء يُقال له الجيش الإسلامي للإنقاذ بعد صدور بيان الوحدة والجهاد والإعتصام بالكتاب والسنة، وظهور تعصبهما للجبهة رغم وضوح مفاسدها، وبعد الإعذار اليهما بالرسائل والرسل، قررت الجماعة الاسلامية ما يلي:

١- عزل الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج من مجلسها الشوري.

٢- البراءة من عضويتهما فيها حتى يكون الجديد منهما.

٣- كما تحملهما مسؤولية ما يصدر منهما من تصريحات ومواقف.

٤- كما تعلن منابذة تجار الدماء في الداخل والخارج وتهدر دماءهم إلا من جاء منهم تائباً».

٢٨ . يبدو ان «الجماعة» كانت تتوقع ان ينضم بن حاج - بحكم خلفيته السلفية -اليها في حال خرج من سجنه. لكن ذلك لم يحصل. وانتهت مراهنة «الجماعة» على بن حاج عندما أصر على تأييده لقاء روما للمعارضة الجزائرية، وتقديمه مبررات شرعية على ذلك. لكن «الجماعة» لم تقبل هذا التبرير.

٢٩ . راجع البيان الرقم ٢٧ لجمال زيتوني بتاريخ ١٦ آذار (مارس) ١٩٩٥ . ونُشر البيان في العدد ٨٩ من «الأنصار» بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٩٥ .

٣٠ . راجع «البلاغ» الصادر عن «المحكمة الشرعية» لـ «الجماعة المسلحة» بتاريخ ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ . ووقع «البلاغ» مسؤول «المحكمة الشرعية» «ابو ريحانة» و«أمير الجماعة» زيتوني، وذُيّل بعبارة «في الساحة شريط يحتوي كلمة للأخ عزالدين باعة: إعتراف ونصائح وحقائق ووصايا». ويبدو ان «محكمة الجماعة» استطاعت ان تنتزع منه «اعترافات» مسجلة، وتقنعه بخطئه في معارضة الوحدة. ومن بين الاتهامات التي وجهتها «الجماعة» اليه «الإسراف في القتل العمدي وكذلك الأمر بالقتل». واللافت ان الاتهامات لم تتضمن معارضة الوحدة، على رغم ان من شبه المؤكد انه صُفّيّ لهذا السبب في شكل أساسي.

ونشرت «الأنصار» «البلاغ» في عددها الرقم ١١٣ بتاريخ ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٥ .

٣١ . راجع بيان «الجماعة» الرقم ٣٧ المنشور تحت عنوان «الصدع بالحق» بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ . ونشرت «الأنصار» البيان في عددها الرقم ١٠٥ في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٩٥ .

٣٢ . راجع العدد ١٢ من مجلة «الجماعة» الصادرة عن «الجماعة الاسلامية المسلحة» لشهر آذار (مارس) ١٩٩٧ . وأوردت المجلة في هذا العدد ملفاً طويلاً خصصته لحرب «الجماعة» على فرنسا، وأشارت فيه الى ان قتل صحراوي في باريس جاء بعد انتهاء المهلة التي أعطيت له ولقياديي «الانقاذ» في البيان المعروف ببيان «الرهط التسعة».

٣٣. راجع بيان «الجماعة» الرقم ٢٦ بتاريخ ٦ شباط (فبراير) ١٩٩٥ (٤ شوال ١٤١٥). وقد نشرته «الأنصار» في عددها الرقم ٨٧ بتاريخ ٩-٣-١٩٩٥.

٣٤. راجع العدد ٩٠ من «الأنصار» بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٩٥.

٣٥. راجع العدد ٨٨ من «الانصار» بتاريخ ١٦ آذار (مارس) ١٩٩٥.

٣٦. راجع بيان «الجماعة» الرقم ٢٨ بتاريخ ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٥. وقد نشرته «الأنصار» في عددها الرقم ٩٥ بتاريخ ٤ أيار (مايو) ١٩٩٥.

٣٧. يحمل بيان «كتيبة الموقعون بالدماء» تاريخ ١ شباط (فبراير) ١٩٩٥. ونُشر في العدد ٨٢ من «الأنصار» بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٩٥.

٣٨. راجع بيان زيتوني «لا عذر بعد اليوم» في العدد ٨٠ من «الأنصار» بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

٣٩. راجع كتاب «هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين». ولا يحمل الكتاب دار نشر محددة، لكنه كان يوزّع في مراكز توزيع نشرة «الأنصار» في لندن. ووقع أمين الكتاب في ٢٧ ربيع الثاني ١٤١٦هـ(١٩٩٥).

٤٠. كانت «الجماعة» تُصرّ في السابق على انها لا تكفّر عموم الشعب الجزائري، بل الأفراد فقط. لكن «الجماعة» في عهد عنتر الزوابري، خليفة زيتوني، وصلت على ما يبدو الى هذه النقطة ذاتها إذ حكم بالكفر على عموم الشعب بسبب عدم مساندته «الجماعة». راجع الفصل المتعلق بإمارة عنتر الزوابري.

الفصل السابع

انشقاق «الجماعة»

عرفت «الجماعة المسلحة» في النصف الثاني من إمارة جمال زيتوني انشقاقات كانت بوادرها قد بدأت تلوح منذ توليه الإمارة في نهاية ١٩٩٤. فالخلاف الذي نشأ بينه وبين تيار «الجزأرة» على إمارة «الجماعة» - إثر وفاة أميرها الشريف قواسمي في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ - والذي تطور في النصف الأول من ١٩٩٥ متمثلاً بسحب ملف إعلام «الجماعة» من قادة «الجزأرة»، شهد تفاعلات دراماتيكية في نهاية ذلك العام. إذ شن زيتوني حرباً شعواء على هذا التيار وقتل كبار مفكريه وعلى رأسهم الشيخ محمد السعيد. ويبدو الآن، بعد مرور قرابة ثلاث سنوات على قتل السعيد ورفاقه، ان خلاف زيتوني مع قادة «الجزأرة» لم يكن فقط خلافاً فكرياً، بل تعلّق أيضاً باتصالات يبدو ان «جزأريين» أجروها، باسم «الجماعة»، مع ممثلين لأجهزة استخبارات فرنسية كانوا يسعون الى وقف حملة التفجيرات في بلادهم.

واذا كانت «الجزأرة» نجحت، في ما يبدو، في وقف التفجيرات في فرنسا، فانها دفعت في المقابل ثمناً باهظاً جداً. إذ انتقم زيتوني لما اعتبره «خيانة» منها وقتل كبار شيوخها غير آبه بما يمثّلون من ثقل في المجتمع الجزائري. لكن تصرفه هذا أدى الى إنشقاق واسع في «الجماعة». ففي الداخل خرجت عليه جماعات عدة معلنة فك البيعة المعقودة له، في حين أوقف قسم كبير من مؤيدي «الجماعة» في الخارج تأييدهم له. وانتهت

إمارته بمقتله في صيف ١٩٩٦ عندما قتلته «الجزأرة» انتقاماً لما فعله بقادتها. لكن زيتوني لم يرحل عن دنيانا هذه إلا بعدما ترك مأثرة أخرى من مآثره العديدة، إذ قتل سبعة رهبان فرنسيين خطفهم من دير تبحرين في المدية.

يتناول هذا الفصل النصف الثاني من إمارة زيتوني وفيه: ١- تصفية قادة «الجزأرة»، ٢- إنشقاق «الجماعة» في الداخل والخارج، ٣- قتل الرهبان ومقتل زيتوني.

١. تصفية قادة «الجزأرة»

في يوم خريفي من أيام تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥، وفي منطقة جبلية قريبة من المديّة، إحدى معاقل «الجماعة المسلحة» جنوب العاصمة، وقع حادث كانت له انعكاسات بالغة الخطورة على مستقبل التحالفات داخل «الجماعة». وعلى رغم ان الملابسات الدقيقة لذلك الحادث لا تزال غامضة حتى اليوم، فإن معظم الروايات يلتقي عند القول ان متشددين في «الجماعة» قتلوا فيه الشيخين محمد السعيد وعبدالرزّاق رجام وعدداً من مناصريهما[١]. ولا يبدو ان مرتكبي هذه الجريمة كانوا يريدونها ان تُكتشف في بادئ الأمر. لكن خبراً بمثل هذا الحجم ما كان يمكن ان يُخفى لفترة طويلة. إذ تسرب في البداية عبر جماعات مسلحة قريبة من «الجزأرة» لكنها تعمل في إطار «الجماعة». ومن هذه الجماعات انتقل النبأ الى قياديين في الجبهة الاسلامية في أوروبا ومنهم بدوره الى وسائل الإعلام[٢]. ولعل هذا الشرح لتعدد المصادر التي سلكها الخبر قبل خروجه الى العلن، يمكن ان يُفسّر الى حد ما اختلاف الروايات في شأن تفاصيل ما جرى في ذلك اليوم.

والملاحظ ان أوساط «الجماعة المسلحة» لم تعترف بمقتل الشيخين سوى في ١٤ كانون الأول (ديسمبر)، مقدمة في البدء رواية تفيد انهما قُتلا في معركة مع قوات الأمن. إذ كتبت نشرة «الأنصار»، في ذلك التاريخ، ان السعيد ورجام قُتلا «تحت راية الجماعة الاسلامية المسلحة في

معركة من معارك الإسلام ضد الجاهلية»(٣)، وانهما سقطا «قبل شهرين تقريباً»، أي في تشرين الأول (اكتوبر)، في مكمن نصبته قوات الأمن. وقدمت مبررات شرعية لعدم إعلان «الجماعة» خبر مقتلهما وهو رغبتها في عدم إعطاء الحكم فرصة «إظهار الفرحة» بنجاحه في قتلهما(٤). وهاجمت «الأنصار» بعنف الجبهة الاسلامية التي كانت أوساطها أول من كشف ان متشددين في «الجماعة» هم من يقف وراء قتل السعيد ورجام. إذ كتبت: «إننا على يقين بكذب وافتراء الأصوات الخبيثة التي حاولت استغلال الخبر لنصرة مذهبها الباطل وطريقتها البدعية، وبث الاشاعات المغرضة لتفريق الصف وزعزعة الثقة بالجماعة عند أنصارها، وإننا على يقين كذلك ان الجماعة لصادقة في ما تقول، فلو وقع ما افترى به المنافقون لما خشيت الجماعة من إظهار الحقيقة، فإن حد الله وحكم الشرع لا يفرّقان بين رجل ورجل (...) ولقد أقامت الجماعة الحد على بعض أفرادها وأعلنت ذلك للملأ ولم تخش في الله لومة لائم...».

وانطلاقاً من هذا النفي الحازم، يبدو مؤكداً أن المشرفين على «الأنصار» ما كانوا يتوقعون ان يُضطروا الى التراجع عن الرواية التي قدموها للحادث. إذ ما كادوا يوزّعون بيان نفي مسؤولية «الجماعة» عن قتل السعيد ورجام، حتى أبلغتهم «الجماعة»، من الجزائر، انها هي حقاً من قتلهما. وأبلغت «الجماعة» المشرفين على «الأنصار» ان الذين أبلغوها ان السعيد ورجّام قُتلا في معركة مع قوات الأمن ليسوا هم المسؤولون عن ملف الإعلام فيها ولا يمثلون بالتالي موقفها الرسمي الذي تُعبّر عنه بيانات «الأمير» جمال زيتوني. وأرسلت لهم خُلاصة لما سمّته «اعترافات» لأحد مسؤولي «الجزأرة»، عبدالوهاب لعمارة، يُقر فيها بأن هذا التيار كان يحاول تنفيذ انقلاب على «الجماعة»(٥). واتبعت «الجماعة» هذا الإقرار بقتل السعيد ورجام، ببيان طويل لأميرها زيتوني يشرح فيه تفاصيل صراعه مع «الجزأرة» وسبب تصفيته قادتها(٦). وحمل البيان عنوان «الصواعق الحارقة في بيان حكم الجزأرة المارقة»، واستهله زيتوني بالتحذير من «أهل البدع» وتأكيد «عدم وجود مكان لهؤلاء بين أهل السنة

والجماعة». واعتبر ان «الجزأرة» من «الطوائف المبتدعة»، واتهمها بانها «اخترقت» صفوف «الجماعة المسلحة» و«حاولت الوصول الى قيادتها واحتواءها بعد الوحدة» في أيار ١٩٩٤ . وتابع ان «الجزأرة» حاولت أيضاً «شق الجماعة» عبر اتهام أميرها زيتوني بأنه «يجور ويظلم ويفتك الدماء بغير حق - حسب زعمهم - فقرروا الخروج عن الجماعة وتوقيف السمع والطاعة». وأردف ان اتباع هذا التيار حاولوا اربع مرات في السابق «احتواء الجماعة» وتكريس أفكارهم «البدعية» فيها بدل «المنهج السلفي»، مثلما حاولوا في السابق، بحسب زيتوني، «احتواء» الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في إشارة الى ما يُقال عن ان «الجزأرة» وافقت على الانضمام الى «الانقاذ» في ١٩٩١ في إطار خطة للوصول الى قيادتها و«الاستيلاء» عليها في المستقبل. وتنفي «الجزأرة» بالطبع هذا الإتهام. (راجع الفصل الأول).

وعدد زيتوني، في هذا الإطار، ما اعتبره محاولات من «الجزأرة» لـ«احتواء الجماعة». فقال ان المحاولة الأولى تمت في إمارة عبدالحق العيايدة (التي امتدت من أواخر ١٩٩٢ الى صيف ١٩٩٣)، متهماً نائباً من «الانقاذ» بانه «المتسبب» في اعتقاله (العيايدة) في المغرب[٧]. وأضاف زيتوني ان المحاولة الثانية حصلت بعد مقتل الأمير السابق لـ «الجماعة» الشريف قواسمي في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٤، عندما سعى تيار «الجزأرة» الى تثبيت محفوظ طاجين على رأس «الجماعة». ومعروف ان متشددي «الجماعة» أرغموا طاجين وقتها على التنازل عن الإمارة لجمال زيتوني. وقال زيتوني ان محاولة الانقلاب الثالثة قادها جعفر الحبشي، أحد قادة «الجماعة»، في جبال الونشريس. وانتهت تلك المحاولة بمحاكمة الحبشي وقتله. أما المحاولة الرابعة فقادها، بحسب زيتوني، طاجين نفسه بدعم من قادة «الجزأرة» وعلى رأسهم الشيخ محمد السعيد. وأعلن «أمير الجماعة» في بيانه اقامة حكم القتل على عدد كبير من قادة «الجزأرة» وعلى رأسهم السعيد الذي اتهمه بانه «دخل الجماعة بنيّة مبيّتة» وانه «لم يتب من بدعه ومنهاجه وتنظيمه الضال[٨]».

وعلى رغم ان زيتوني برر قراره قتل قادة «الجزأرة» بأنهم «مبتدعة لم يتوبوا من ضلالاتهم» وبأنهم حاولوا تنفيذ «انقلاب» على قيادته، فإنه يبدو اليوم ان السبب الرئيسي لتصفيتهم كان يتعلّق بأمر مختلف تماماً هو اتصالهم بمسؤولين في أجهزة أمن فرنسية كانوا يحاولون إبرام اتفاق مع «الجماعة» يهدف الى وقف حملة التفجيرات التي بدأت في بلادهم اعتباراً من تموز (يوليو) ١٩٩٥ . وقد أشار زيتوني، عرضاً، في بيان تبنيه قتل السعيد ورجّام، الى موضوع الإتصال بالفرنسيين. إذ قال ان محفوظ طاجين، قائد المحاولة «الانقلابية» المزعومة، أجرى اتصالات مع ضابط في الاستخبارات الفرنسية و«عقد معه شروطاً من أجل توقيف القتال في فرنسا من دون الرجوع الى أمير الجماعة الاسلامية المسلحة أو إخباره». وتؤكد مصادر عدة اليوم ان هذا الاتصال تم فعلاً، وان جنرالاً فرنسياً رفيع المستوى قابل طاجين في إطار من السرية المطلقة. لكن نبأ الاتصال وصل - بطريقة ما لا تزال مجهولة - الى زيتوني، فبادر الى اعتقال طاجين والتحقيق معه وإعدامه في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ .

إنشقاق «الجماعة»

وقد شهدت «الجماعة» إثر تبنيها قتل قادة «الجزأرة» انقساماً خطيراً في صفوفها. إذ قال قسم منها ان ذلك يجوز لـ «الأمير» إذا رأى من السعيد ورجّام ما يوجب قتلهما، وان البيعة المعقودة لزيتوني لا يجوز نقضها إلا إذا ظهر منه «كُفر بواح». وقَتلُ السعيد ورجّام، في نظر أصحاب هذا الرأي، ليس كُفراً بالطبع، وإنما هو نوع من الجور والظلم. وجادل هؤلاء بان زيتوني ربما ارتكب عملاً ظالماً بقتله الرجلين، وان «المصلحة الشرعية» كانت تقتضي ان يسجنهما أو يعزلهما بدل اعدامهما لأن ذلك قد يؤدي الى ضرر أكبر من المصلحة التي يمكن اي يجلبها قتلهما(٩). لكن هؤلاء أقروا، في المقابل، بأن لزيتوني الحق في قتلهما خصوصاً اذا ثبت أنهما شاركا فعلاً في «مؤامرة» لـ «قلب المنهج السلفي» لـ «الجماعة».

وكان أصحاب هذا الرأي بالطبع غلاة السلفيين الذين تعتبر «الجماعة»

انها تنتمي الى تيارهم. ولهؤلاء أصلاً مآخذ على المنهج العقائدي «المعتدل» لـ «الجزأرة». وقد عبّر أحد أبرز ممثلي التيار السلفي المتشدد المؤيد لـ «الجماعة»، خارج الجزائر، «أبو قتادة الفلسطيني» عن هذا الرأي صراحة، إذ أكد انه يجوز لـ «الأمير السنّي السلفي أن يقتل المبتدعة إذا حاولوا الوصول الى قيادة الجماعة لتغيير منهجها لأن فعلهم هذا أشد من ضلال الداعي الى بدعته»[١٠]. وقدّم «أبو قتادة»، معالجة شرعية لموضوع قتل «المبتدع»، وهو الاتهام الذي وجهته قيادة «الجماعة المسلحة» الى قادة «الجزأرة» عندما تبنّت قتلهم، فقال ان «لا خلاف» على ان «المبتدع بدعة مكفّرة» يُستتاب، فإن فعل عصم نفسه وإلا فإنه يُقتل. وتابع معبّراً عن الرأي المتشدد الذي يؤمن به بعض المنتمين الى التيار السلفي:

«وأنا أعتقد بكفر من رفع راية الديموقراطية في حزب أو تنظيم في وضع مثل (وضع) الجزائر. فمن دعا الى العودة الى الديموقراطية وحلّ الأزمة (كما يسمّونها كذباً وزوراً) عن طريق العودة الى البرلمان والتعددية الحزبية وبالتآلف والتحالف الوطني فهو يُقتل ردة (بعد استتابته إن كان مقدوراً عليه، وبدون استتابته إن كان غير مقدور عليه كما في الجزائر) وخاصة أن أمثال هؤلاء دورهم الرئيسي هو القضاء على الجهاد وإعطاء فرصة للدولة الطاغوتية للاطمئنان وترتيب أوراقها للقضاء على الإسلام وأهله»[١١].

وفي مقابل هذا التيار جادل تيار آخر من أنصار «الجماعة» ان قتل السعيد خطأ لم يكن يجب ان يرتكب حتى ولو تم الافتراض بصحة تخطيطه لانقلاب على «الجماعة». وقال أصحاب هذا الرأي ان زيتوني كان يمكن أن يعاقب السعيد بوضعه، مثلاً، في الاقامة الجبرية، ولكن ليس بقتله، بسبب الضرر الذي يُلحقه مثل هذا العمل بـ «الجماعة» وتماسكها. واعتبر هؤلاء ان ما ظهر من زيتوني يوجب سحب التأييد له. ويدخل ضمن ذلك بالطبع وقف «التأييد» الذي يقدمه هؤلاء لـ «الجماعة» عبر «الأنصار».

وفي النهاية توصل التياران الى حل وسط بين موقفيهما تمثّل في الابقاء

على إصدار «الأنصار» وعدم إعلان سحب التأييد لـ «الجماعة» في انتظار تقديمها «أدلّة واعترافات» قالت انها تؤكد ادعاءها في شأن تورط السعيد ورجّام في مخطط لقلب «منهجها السلفي». وكانت «الجماعة» وعدت بإرسال هذه الوثائق الى أنصارها في الخارج، لكنها طلبت بعض الوقت لتأمين طريقة لإخراجها من الجزائر.

لكن هذا التريّث الذي طبّقه على أنفسهم أنصار «الجماعة» في الخارج، لم ينطبق على «أمراء» كتائبها في الداخل. إذ ما أن شاع خبر مقتل السعيد ورجام، حتى بدأت مجموعات عديدة تعلن فك البيعة المعقودة لزيتوني أو تجميدها على أساس انه يسفك دماء المسلمين من دون مسوّغ شرعي، وانه بات يتبنى منهجاً خارجياً (نسبة الى «الخوارج») يسهُل لأجهزة الأمن الجزائرية ان تخترقه أو ان تستغلّه. وكانت الجماعات المحسوبة على تيار «الجزأرة» أوّل من خرج على زيتوني. إذ بادرت «كتيبة الأربعاء»، التي تنشط في جبال منطقة الأربعاء، الى سحب التأييد لـ «أمير الجماعة»، تلتها «سريّة الإقدام» في العاصمة، فجماعة منطقة المديّة (يقودها نائب عن «الإنقاذ» فاز في انتخابات ١٩٩١)[١٢].

وبالطبع لم ينحصر الخروج على زيتوني بالمجموعات المنتمية الى تيار الشيخ السعيد، بل تعداه ليشمل حتى كتائب معروفة بسلفيتها المتشددة. واذا كان من تعليق يُقال عن انتماء المنشقين عن زيتوني فهو انهم ينقسمون، في الإجمال، الى قسمين أساسيين هما:

القسم الأول يضم جماعات تتألف من أعضاء سابقين في الجبهة الإسلامية للانقاذ انضموا الى «الجماعة المسلحة» بعد «الوحدة» التي حصلت في ايار (مايو) ١٩٩٤. ويأتي في مقدّم هذا النوع من الجماعات الجناح المسلّح لتيار «الجزأرة» المعروف بـ «جماعة الفدا» وهي تنشط في العاصمة خصوصاً وتُتهم بالعديد من الاغتيالات التي حصلت فيها. كذلك هناك جماعة المديّة التي يقودها النائب «الانقاذي» – من تيار «الجزأرة» – علي بن حجر. وهناك أيضاً جماعة الأربعاء بقيادة محمد حمزة ومصطفى كرطالي[١٣].

اما الجزء الثاني من المنسحبين فهو الذي ضم جماعات سلفية تؤمن بأفكار «الجماعة»، مثل رفض مبدأ الانتخابات للوصول الى السلطة واعتبار الديموقراطية كفراً واعتماد الجهاد المسلح وسيلة لاطاحة النظام و«تحكيم شرع الله» ورفض «الهدنة والصلح والذمة مع المرتدين». وعلى رأس هذه الجماعات جماعة «أمير» غرب الجزائر عبدالرحيم بخالد (قادة بن شيحة)، وهو من المؤسسين الأوائل لـ «الجماعة»[١٤]. كذلك هناك بعض الجماعات الناشطة في ولايات مناطق الوسط ويقودها خالد الساحلي المعروف بـ «أبو صهيب» الذي سبق أن تولّى منصب النائب الثاني لـ «أمير الجماعة المسلحة» خلال عهد الشريف قواسمي في ١٩٩٤. ولم تعلن جماعة «المنطقة الثانية» بقيادة حسّان حطّاب التي تنشط في شرق العاصمة وولايات منطقة القبائل (مثل تيزي وزو)، خروجها على زيتوني في أثناء إمارته (التي انتهت في صيف ١٩٩٦) لكنها خرجت على خليفته عنتر الزوابري.

الإنقسام في الخارج

لم يستمر التريث الذي التزمه أنصار «الجماعة» في الخارج طويلاً. إذ ان «الاعترافات» التي وعدت «الجماعة» بارسالها اليهم في شأن قتل السعيد ورجّام، أخذت وقتاً طويلاً من دون أن تصل. وجاء هذا التأخر في ظل «همس» منتشر بينهم مفاده ان هذه «الاعترافات» لن تصل أبداً لأنها ليست موجودة أصلاً وليس لدى «الجماعة» ما تدين به السعيد ورجّام بالمؤامرة التي زعمت وجودها. وما زاد الطين بلة، معلومات بدأت تسري في بعض أوساط الإسلاميين مفادها ان قيادة زيتوني قتلت أحد «الأفغان الليبيين» الذين يقاتلون معها لخلافه معها على بعض أفكارها «المنحرفة»[١٥]. ومعروف ان «الأفغان» العرب شكّلوا، لفترة طويلة، «صمام أمان» لمؤيدي «الجماعة» في الخارج، إذ كانوا يتأكدون عبرهم من ان هذه «الجماعة» سلفية حقاً - بحسب فهمهم للسلفية - وليست مخترقة من أجهزة الاستخبارات، مثلما يُشاع عنها. وليس سراً ان إسلاميين عرباً

من بلدان مختلفة يُقاتلون مع «الجماعة المسلحة» منذ اندلاع أحداث العنف في الجزائر في ١٩٩٢. لكن لا يُعرف في شكل دقيق عدد هؤلاء، وإن كان شائعاً ان جزءاً كبيراً منهم ليبيون ينتمون الى التيار «الأفغاني» الذي أسس في ١٩٩٥ «الجماعة الإسلامية المقاتلة» الليبية(١٦). لذلك فإن مخاوف أنصار «الجماعة» في الخارج من «خدعة» ربما كانوا يتعرضون لها من قيادة هذه «الجماعة»، كان لا بد ان تتعزز في خضمّ الأنباء عن قتل «الأفغان العرب».

في ظل هذه الاجواء الملبّدة بالغموض والاشاعات، عقد كبار مؤيدي «الجماعة» اجتماعاً في لندن تمخض عنه قرار بسحب التأييد لزيتوني. وتمثّل ذلك القرار الذي صدر في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٩٦، بوقف إصدار نشرة «الأنصار» وإعلان «جماعة الجهاد» المصرية و«الجماعة المقاتلة» الليبية إضافة الى الناشطين البارزين «أبو قتادة الفلسطيني» و«أبو مصعب السوري» (عُمر عبدالحكيم) وقف الدعم لقيادة «الجماعة». ولا شك ان ذلك القرار شكّل ضربة موجعة لـ «الجماعة» كونُ ساحبي التأييد شكّلوا «الغطاء الخارجي» الأهم لها منذ نشأتها في ١٩٩٢. وقد تحمّل هؤلاء ولفترة طويلة عبء المواجهة «الفكرية» مع جبهة «الانقاذ» التي شرّحوا أفكارها ومبادئها انطلاقاً من تفسيرهم الخاص للسلفية وخلصوا الى ان القتال تحت راية «الإنقاذ» هو قتال تحت «راية عميّة» لأنه قتال للعودة الى الانتخابات والديموقراطية والحزبية، بينما القتالُ تحت راية «الجماعة» هو قتالٌ «تحت راية مُبصرة» تنهج المبادئ السلفية الصحيحة(١٧). ولا شك ان الحديث عن بيانات سحب التأييد يساعد في إلقاء الضوء على أفكار تيار مهم من تيارات الحركة الإسلامية المسلحة يلفّه كثير من الغموض. إذ ان الذين يتحدثون عن «انحراف» من منهج «الجماعة» و«اختراق» لها من أجهزة الاستخبارات لا يبدو انهم يأخذون في الاعتبار ان هذا «الانحراف» الذي يتحدثون عنه ينتشر أيضاً بين العديد من «تيارات الجهاد» في أكثر من بلد عربي. ولتوضيح الصورة أكثر يجب الانتقال الى معالجة كل بيان من البيانات الأربعة.

جماعة الجهاد

عللت «جماعة الجهاد» المصرية التي يقودها الدكتور أيمن الظواهري، سحب تأييدها لـ «مجموعة أبي عبدالرحمن أمين (زيتوني) التي تسلطت على قيادة الجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر» بانه «ثبت لنا تلبسها بانحرافات شرعية خطيرة»[١٨]. وبعدما دعت «كافة الجماعات الجهادية» الى وقف الدعم لزيتوني، جددت تأكيد مواقفها السابقة من «ان الجهاد هو السبيل الشرعي والمنهج الرباني لتحكيم شرع الله وليس عن طريق السبل المنحرفة، كالدعوة الى حوار الطواغيت والولوغ في أوحال الديموقراطية وسبل الضلال»[١٩].

ولا شك ان هذا التعليل المقتضب يُخفي مرارة كبيرة لدى هذه الجماعة التي كانت حتى وقت قريب تتفانى في الدفاع عن «الجماعة المسلحة» وتبرير تصرفاتها. ولـ «أمير جماعة الجهاد»، الدكتور الظواهري، موقف مُميّز في الدفاع عن «الجماعة» أدلى به قبل أسابيع فقط من إعلان مجموعته سحب التأييد لزيتوني[٢٠]. ولعل الحديث عن موقف الظواهري هذا يفيد في شرح مدى المرارة التي لا بد أن يكون شعر بها عندما اتخذ قرار وقف التأييد لـ «الجماعة» الجزائرية. إذ يرى الظواهري ان الحرب في الجزائر هي حرب «بين المجاهدين الذين يهدفون الى إقامة الدولة المسلمة وبين الدولة العلمانية الطاغية ومن ورائها فرنسا والغرب تريد ان تفرض العلمانية وقوانين الكفار على مسلمي الجزائر». بهذا التحليل المُبسّط يرى الظواهري، وغيره من تيارات الجهاد بالتأكيد، واقع الصراع في الجزائر: إنه قتال بين الاسلام الذي تُدافع عنه «الجماعة المسلحة» والعلمانية وتُدافع عنها الحكومة الجزائرية والغرب.

ولا يكتفي الظواهري بذلك، بل يذهب الى تأييد «الجماعة» في خلافها مع «الانقاذ». إذ يقول ان الخلاف بين الطرفين له سبب «عقائدي» يتعلق بما قامت به «الإنقاذ» من خوض للانتخابات البلدية والاشتراعية:

«طمعاً في ان تسمح لها الحكومة العلمانية ومن ورائها الغرب بتسلم السلطة. وهذا المسلك باطل شرعاً لأنه يتضمن الرضا بالرجوع الى اختيار

الناس في تحكيم الشريعة وهو ما يرفضه الاسلام أصلاً. إذ ان الاقرار بحق الحاكمية لله وحده وسيادة الشريعة سيادة لا تقبل المزاحمة أو التبديل أصل من أصول العقيدة الاسلامية (...) فمنهج الجماعة الاسلامية في هذا الخلاف هو الصواب الذي نقطع فيه وهو الحق الذي يجب الرجوع اليه وعدم المكابرة فيه، ونحن ندعو الاخوة في الجيش الاسلامي للانقاذ الى ان يعلنوا براءتهم من اسلوب الانتخابات، ويعلنوا براءتهم من مؤتمر روما وقراراته، ويعلنوا براءتهم من دعوة رابح كبير (الرئيس اليمين) زروال الى الحوار معه تلك الدعوة التي تعني اعتراف رابح كبير بهزيمته أمام زروال وتسليمه بشرعية زروال (...) واذا استجاب الاخوة في الجيش الاسلامي للانقاذ لهذه الدعوة وأعلنوا براءتهم مما ذكرناه وأعلنوا التزامهم بمنهج السلف وبالجهاد كحل شرعي للمأساة الجزائرية نكون قد أزحنا من طريق وحدة المجاهدين أكبر العوائق»[٢١].

ويشرح الظواهري سبب تأييده «الجماعة المسلحة» بالقول انه يعتبرها «من أقرب الجماعات للحق في الجزائر. وتأييدنا هذا هو تأييد لمنهجها السلفي الجهادي الذي يسعى الى إقامة دولة الاسلام بالطرق الشرعية ويرفض الاساليب الملتوية مثل طريق الانتخابات الباطلة شرعاً والفاشلة عملياً(...) ونحن لا نؤيدها لأنها أقوى الجماعات في الجزائر، بل نؤيدها لمنهجها الذي نراه أقرب المناهج للحق حتى ولو كانت أضعف جماعة(...) وتأييدنا لمنهجها لا يعني أننا نؤيدها في كل تصرف أو اجتهاد».

واذا كان ذلك لا يكفي، فإن الظواهري يضيف مُعللاً إهدار «الجماعة» دم من سمتهم «نساء الطواغيت» ومبرراً سياسة التفجيرات التي يذهب ضحيتها أبرياء، فيقول ان:

«الأخوة في الجماعة الاسلامية المسلحة قد طالبوا الحكومة الجزائرية بالافراج عن نساء المجاهدين وعدم انتهاك حرمتهن واستخدامهن كوسائل ضغط على المجاهدين، وانهم ذكّروهم ان ما يفعلونه لا يتفق من دين أو مروءة، واعطوهم مهلة ليفرجوا عن النساء المأسورات ويوقفوا اعتداءهم

عليهن وإلا فإنهم سيضربون تجمعات رجال الأمن (...) والذي نراه شرعاً - والله أعلم - ان ضرب الاعداء جائز شرعاً لحاجة الجهاد، حتى وإن اختلط بهم مسلمون أو من لا يجوز قتله من الكفّار كالشيوخ والأطفال والنساء. وأن المنهي عنه شرعاً هو تعمّد قصد المسلم ومن لا يجوز قتله من الكفّار بالرمي (...) فإذا كان اجتهاد الاخوة في الجماعة الاسلامية المسلحة قد أدّاهم الى أن ضرب تجمعات الاعداء سيؤدي الى مصلحة شرعية، وهي فك أسر نساء المسلمين المأسورات فيجوز بناء على ذلك رمي الأعداء حتى وإن أصيب من هذا الرمي من لا يجوز قتله. إن الجماعة قد أنذرت وأمهلت».

واذا كان من تعليق يُقال على مثل هذا الكلام، فإنه يتعلق بموضوع «الانحراف» و«الاختراق» اللذين يُقال ان «الجماعة» الجزائرية تتصف بهما. فالمتمعن في كلام الظواهري لا بد ان يرى ان هذا «الانحراف» الذي يُشار الى وجوده في «الجماعة» الجزائرية إنما هو «منهج» منتشر، بدرجات مختلفة من الشدة، لدى العديد من تيارات الجهاد العالمية. وسيظهر هذا الموضوع بوضوح أكثر عند معالجة أفكار «الجماعة المقاتلة» الليبية وبياني «أبو قتادة» و«أبو مصعب».

«الجماعة المقاتلة»

أما «الجماعة المقاتلة» الليبية فقد علّلت سحب تأييدها لزيتوني بظهور «تجاوزات ومخالفات شرعية» في أثناء إمارته على «الجماعة المسلحة[٢٢]». إذ قالت ان تأييدها لهذه الجماعة كان مبنياً «على منهج واضح سليم» سارت عليه «الجماعة» حتى تاريخ مقتل «أميرها» السابق الشريف قواسمي («أبو عبدالله أحمد») في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤. واعتبرت ان هذا «المنهج السليم» بدأ يتغيّر بعد تولي جمال زيتوني الإمارة، إذ بدأت تظهر «تجاوزات ومخالفات شرعية يزداد تراكمها يوماً بعد يوم». وشرحت ماذا تقصد بذلك بالقول ان جماعة زيتوني «سفكت دماء لم يبين الوجه الشرعي المقنع في استباحتها الى هذه اللحظة (...) وهذا حصل في قضية

الشيخ محمد السعيد وعبدالرزّاق رجام وغيرهما وقتل أناس تُقر الجماعة المسلحة بصدق توبتهم كالاخ عبدالوهاب لعمارة -رحم الله الجميع- واباحت الجماعة لنفسها قتل كل من خرج عن الجماعة ولو لم يعمل على شق الصف وقتل الكثير من مسلمي الجزائر إما بدعوى التعزير بالقتل او الردع او نحو ذلك حتى ظهرت المعركة وكأنها معركة بين الجماعة وبين الشعب المسلم في الجزائر».

وكشفت «المقاتلة» ان خلافها مع «الجماعة المسلحة» يتعدى قتل المسلمين الى خلافات في «المنهج». إذ قالت انه «ظهر في مراسلات بين الجماعة المسلحة وغيرها من أهل الجهاد ان القيادة الحالية للجماعة المسلحة ترى وسائل التغيير الجهادية توفيقية وان من خالف طريقة الأولين في حروبهم وفتوحاتهم ضال مبتدع، وظهر التوسع في قتل من سمتهم الجماعة بالمبتدعة دون بيان مرتبة بدعتهم»[٢٣]. ولم تكتف «المقاتلة» بذلك، بل ذهبت الى حد إتهام «القيادة الحالية» لـ «الجماعة» (قيادة زيتوني) بالعمل على «تصفية «التيار الافغاني» ونعني بهم الاخوة الذين شاركوا في الجهاد الافغاني والذين عرفوا بعلمهم الشرعي ومنهجهم المنضبط وعرفوا كذلك بدورهم الفعال في ارساء دعائم الجهاد على أرض الجزائر». ولم تُحدد الجماعة الليبية من تقصد بـ «الأفغان»، لكن الواضح انها كانت تشير الى قتل أحد قيادييها «صخر الليبي» والى أنباء عن تصفية بعض «الأفغان الجزائريين» في صراعات داخلية.

وشددت «المقاتلة» على ان سحب تأييدها لقيادة زيتوني لا يعني تغييراً في منهجها. إذ قالت «إننا ما زلنا ضد الطوائف المنحرفة التي تنادي بالديموقراطية او تقاتل من أجلها او التي ترى ان التمكين لدين الله عز وجل في الارض يمكن ان يكون بغير الجهاد (...) إننا مع الجهاد في الجزائر وفي غيرها من بلداننا ضد المرتدين على ان يكون هذا الجهاد منضبطاً بضوابط الشرع ووفق منهج صحيح. بل إننا مع الجماعة الاسلامية المسلحة نفسها اذا غيّرت قيادتها وسياستها الحالية وذلك لعلمنا بوجود الاخيار والصالحين في صفوف هذه الجماعة».

واذا كان بيان «المقاتلة» يعطي كل هذه الأسباب لوقف دعم زيتوني، فإن ما يدع الى وقفة تأمل هو حديثها عن «المنهج السليم» لـ «الجماعة» حتى نهاية عهد قواسمي، و«المنهج المنحرف» الذي باتت عليه في عهد زيتوني. والملاحظة الأولى التي يمكن ايرادها في هذا المجال ان «المقاتلة» لم تتحدث عن هذا «الانحراف» سوى بعد مقتل «صخر الليبي»، علماً ان هذه «الانحراف» موجود منذ بدء «إمارة» زيتوني في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٤. ولا يكون المرء يغالي اذا قال ان منهج زيتوني «المنحرف» لا يختلف كثيراً عن منهج قواسمي «السليم». والجميع لا بد أن يذكر ان قتل الصحافيين والمثقفين والأجانب والعلماء، وحرق المدارس ومنع الدراسة، بدأ قبل سنتين من وصول زيتوني الى «إمارة الجماعة»، إلا إذا كانت «المقاتلة» تعتبر ان كل هذه التصرفات هي جزء من «المنهج السليم» لـ «الجماعة».

«أبو قتادة الفلسطيني»

وكرر «أبو قتادة»، في إعلانه سحب التأييد لزيتوني، تبريرات أوردتها «المقاتلة»[٢٤]. إذ قال انه «استقر في نفسي عن طريق دلائل وبراهين بما تطمئن به النفس شرعاً ان هناك طائفة بقيادة ابي عبد الرحمن أمين ليست على هدي السنة النبوية ومنهج السلف الصالح قد غلبت على إسم الجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر وإن مِن اعظم مصائبها على الأمة هو سفكها الدم الحرام بلا تأويل صحيح ودون مراعاة لضوابط الشرع التي يجب على المسلم الوقوف عندها».

وبعدما كرر معارضته «مناهج المبتدعة والضلال من ديموقراطيين وأصحاب أهواء بدعية محدثة وقديمة»، اعتبر ان «الجهاد واجب شرعي ضد طوائف الردة في بلادنا ومنها الجزائر لا يبطله جور جائر ولا ابتداع مبتدع. واعتقد ان جهاد حكامنا هو حق الله وحق دينه على كل الجماعات والطوائف سواء كانت بدعية او سنية. ولكننا آلينا على انفسنا ألا ننصر في هذا الباب الا السني السلفي».

وشدد على ان سحب تأييده لزيتوني «هو عمل بحقيقة المنهج الذي أؤمن به وأدعو الناس اليه وهو تثبيت له وليس الغاء او مراجعة لأي مفردة من مفردات هذا المنهج»، كاشفاً انه «نصح الجماعة سراً بما يوجبه عليّ شرع الله تعالى ولكنهم صمّوا آذانهم عن هذه النصيحة».

ولم يوضح «أبو قتادة» ماذا يقصد بأن إعلانه هذا لا يمثّل تراجعاً عن «مفردة من مفردات» المنهج الذي يسير عليه. لكن الواضح ان ذلك يعني انه لم يتراجع عن سلفيته المتشددة التي دفعت به الى تأييد بعض أكثر مواقف «الجماعة المسلحة» تطرفاً، مثل إهدار دم «نساء المرتدين» وقتل «المبتدعة» ودعاة الديموقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في الجزائر.

«أبو مصعب»

اما «أبو مصعب» فأشار في بيانه الى انه بادر الى تأييد «انطلاق الجهاد في الجزائر بقيادة الجماعة الاسلامية المسلحة ايماناً برايتها المباركة على منهج أهل السنة والجماعة، وثقة مني بروادها الاوائل»، في إشارة الى علاقته ببعض مؤسسيها من أيام أفغانستان (مثل قاري السعيد)[٢٥].

وبعدما أشار الى ان « الجهاد المبارك» في الجزائر «بلغ ذروته بتحقيق الوحدة الجامعة» في عام ١٩٩٤ (في عهد الشريف قواسمي)، اعتبر ان «الجماعة» مثّلت في ذلك الوقت «بمنهجها الصافي وقيادتها الموحدة بالنسبة الى أنصار هذا الجهاد «الراية الشرعية المبصرة الوحيدة» لجهاد المسلمين في تلك الديار الحبيبة». لكنه أضاف انه من خلال متابعته تصرفات «الجماعة» في عهد زيتوني لاحظ انها «تستبيح الدماء المحرمة» وتشيع أفكاراً شديدة الغلو في حق أبناء الشعب الجزائري.

واعتبر «أبو مصعب» ان القضية المفصل التي اختلف فيها مع «الجماعة» كانت «حادثة قتلهم الشيخين محمد السعيد وعبدالرزاق رجام وطائفة من اخوانهم» وعدم تقديم قيادتهم «ما يُمكن ان يسمى دليلاً شرعياً على ما اقدمت عليه، بل قدمت تعليلات تدل على انحراف منهجي خطير»[٢٦].

وأشار الى ان «الجماعة» لم ترسل الى أنصارها في الخارج «الأدلة

الشرعية» التي وعدت بارسالها لهم في قضية قتل الشيخين السعيد ورجّام على رغم مرور ثمانية أشهر على عملية قتلهما.

ولم يكتف الناشط الإسلامي السوري بهذه الملاحظات على «تصرفات الجماعة المسلحة»، بل أورد انه يختلف معها في «غلو منهجها». إذ قال ان «أخطر ما صدر عنهم منهج الجماعة الذي كتبه أميرها ابو عبدالرحمن أمين وسمّاه «هداية رب العاليمن في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد من المجاهدين». وتلا ذلك اطلاعي مع بعض طلبة العلم وأصحاب الخبرة والسابقة في هذه الدعوة المباركة على مزيد من البيانات والرسائل الاخرى المنسوبة الى أمير الجماعة الحالي تؤكد ما أجمل وفصّل في ذلك المنهج الذي حمل انحرافات منهجية خطيرة أكدت لنا ولمن نثق به من أهل العم والجهاد ان ما يبلغنا عنهم من استباحة لدماء الابرياء، مما تبنته قيادة هذه الجماعة ونسبت فعله الى نفسها تحت مسمى الجهاد في سبيل الله، هو منهج غلو في دين الله وانحراف لا يقره الشرع». وبعدما أشار الى «انه قد جرى مناصحة هذه القيادة من قبل أنصارها ومحاورتهم لها من دون جدوى»، أعلن «وقف تأييدي لقيادة الجماعة الاسلامية المسلحة الحالية المتمثلة في أبي عبدالرحمن أمين وزمرته المتلبسة بهذه الانحرافات المنهجية والعملية. وأبرأ الى الله من كل مخالفاتهم الشرعية التي لا ترضيه منذ تولوا أمر هذه الجماعة. وادعو صالحيهم الى العودة بالراية الى ما يرضي الله ورسوله».

والمُلاحظ في هذا الإطار ان «أبو مصعب» و«الجماعة المقاتلة» كانا الوحيدين بين ساحبي التأييد لـ «الجماعة» اللذين ربطا موقفهما هذا باختلافهما مع منهج «الجماعة» الجزائرية الذي عبّر عنه جمال زيتوني في كتاب «هداية رب العالمين». ويُمكن تفسير ذلك بأن الناشط السوري ينتمي الى تيار جهادي يختلف الى درجة كبيرة في تأقلمه مع التطورات وتفاعله معها عن التيار السلفي المغالي في جموده وفي التفسير الحرفي للنصوص الشرعية(٢٧).

لكن خلاف «أبو مصعب» منهجياً مع قيادة زيتوني لم يعنِ في أي

شكل من الأشكال تراجعه عن إنتقاد منهج «جبهة الإنقاذ». إذ أكد في بيانه «استمرار نبذي ورفضي لمناهج الضلال والانحراف الداعية الى حوار الطواغيت المرتدين ومهادنتهم والدخول في أديانهم الديموقراطية أو سواها من الضلالات (...) كما اؤكد تمسكي بما كتبت وما أعانني الله عليه في محاربة تلك المناهج المنحرفة».

واذا كان من ملاحظة ختامية يُمكن إيرادها على البيانات الاربعة فهو ان أيّاً منها لم يتهم «الجماعة المسلحة» سوى بأن منهجها بات متميّزاً بالغلو ولم يتعداه الى اتهامها بأنها جماعة تعمل بإشراف أجهزة الأمن الجزائرية، وهو الإتهام الذي دأبت جهات عديدة على ترديده منذ ظهور «الجماعة المسلحة» في ١٩٩٢. ولعل أهمية هذه الملاحظة تكمن في أنها تكشف ان تياراً عريضاً في الحركة الاسلامية، في العالم العربي كله وليس فقط في الجزائر، لا يرى في تصرفات «الجماعة» الجزائرية - منذ نشأتها وحتى مقتل قواسمي - ما يُمثّل «اختراقاً» أمنياً لها. ويندرج ضمن هذا الإطار بالطبع العمليات التي تبنتها «الجماعة» في ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ وعلى رأسها قتل المثقفين والصحافيين والأجانب وكبار مسؤولي الدولة، ومنع الدراسة وحرق المدارس، وغيرها من العمليات التي غالباً من أثارت تساؤلات في شأن هوية منفذيها الحقيقيين.

«الاعترافات»... تصل متأخرة

ما كاد يمر شهران على صدور بيانات سحب التأييد لـ «الجماعة المسلحة» حتى وفت الأخيرة بوعدها القاضي بارسال ما اعتبرته «اعترافات» تدين الشيخين السعيد ورجّام بالمؤامرة التي زعمت انهما حاكاها لقلب «المنهج السلفي» الذي تسير عليه. وبغض النظر عن مدى صحة هذه «الاعترافات»، من ناحية شرعية أو قانونية، فإن المهم أنها وصلت متأخرة جداً. إذ كانت بيانات سحب التأييد خرجت الى وسائل الإعلام وتوقفت «الأنصار» عن الصدور.

فما هي هذه «الإعترافات»؟

تعتمد هذه «الاعترافات» على محضر «تحقيق» مُصوّر مع مؤسس «جماعة الفدا»، الجناح المسلّح لتيار «الجزأرة»، عبدالوهاب لعمارة أقر فيه بأن السعيد ورجّام خططا فعلاً لتنفيذ إنقلاب على قيادة «الجماعة»[٢٨]. وقد أدلى لعمارة بـ «اعترافاته» التي دامت ساعتين والمؤرخة في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، في خيمة لـ «الجماعة» منصوبة في منطقة جبلية لم يحددها الشريط. ولم يظهر «المحقق» في الشريط أبداً، لكنه أدلى في بداية التحقيق -المعنون «فصل الخطاب في كشف الخيانة والانقلاب» - بمداخلة عن فكر «الجزأرة» ناسباً الى أحد قادتها، عبدالحميد بوشة (الذي قتلته «الجماعة» مع الشيخين السعيد ورجّام)، ان تياره (أي «الجزأرة») لا يُلزم أعضاءه بالمنهج السلفي ولا بعقيدة «الولاء والبراء» ويتبنى «الأشعرية»[٢٩]. ويُعلّق لعمارة على ذلك بالقول انه «يعترف بان الجزأرة لم يكن فيها ضبط في مسألة العقيدة. إذ كانت الاشعرية تُدرّس على اساس انها عقيدة أهل السنة والجماعة. وفي الفقه كانت الجزأرة تعتمد على المذاهب خصوصاً المذهب المالكي. وفي وسائل الدعوة كانت الجزأرة تقول ان وسائل الدعوة توفيقية». ويوضح لعمارة انه «الآن بريء تماماً» من أفكار «الجزأرة» بعدما شرح له مسؤولون في «الجماعة» مآخذهم على منهجها. ولا يُمكن الجزم بحقيقة تبرؤ لعمارة من أفكار «الجزأرة»، كونه قال هذا الكلام أمام مُحقق «الجماعة». ولا يُعرف أيضاً هل أرغم «المحقق» هذا الناشط الإسلامي على الإدلاء بالاعترافات التي أدلى بها.

ويقول لعمارة في الشريط ان «الجزأرة» حاولت «الوصول الى مركز القرار» في الجماعات التي توحدت في ايار (مايو) ١٩٩٤ تحت راية «الجماعة المسلحة»، وانها كانت اتبعت السياسة نفسها عندما دخلت في «جبهة الانقاذ» في ١٩٩١. ويضيف ان هدف «الجزأرة» من دخولها «الجماعة» كان حماية نفسها في المقام الاول ثم السيطرة المباشرة أو غير المباشرة عليها. ويُقر بأن اتصالات جرت بهدف «الانقلاب» على «الجماعة» بين قياديي «الجزأرة». ويشير في هذا الأطار الى اتصالات

جرت مع محفوظ طاجين (أبو خليل) – الذي تولى إمارة «الجماعة» لفترة وجيزة بعد مقتل قواسمي في ١٩٩٤– و«جماعة الاربعاء» (مصطفى كرطالي ومحمد حمزة) وسليمان بوسعدونة أحد أقطاب «الجزأرة» (أعدم أيضاً مع السعيد ورجّام). وقد أكّد هذه النقطة محفوظ طاجين نفسه. إذ أظهره الشريط الى جانب لعمارة الذي قال ان محفوظ طاجين اتصل به في منطقة الاربعاء وسأله اذا كان ممكناً التخطيط مع عبدالحميد بوشة «لتنفيذ انقلاب» على قيادة زيتوني. وسأل لعمارة طاجين هل يؤكد صحة ما قاله، فرد بالايجاب(٣٠).

ويبدو أن «الجماعة» تعتبر ان الشريط يتضمن دليلين يتيحان لها ضرب تيار «الجزأرة». «الدليل» الأول هو بالطبع المنهج العقائدي لهذا التيار الذي لا يؤمن بالسلفية المتشددة لـ «الجماعة». وقد قال المحقق في هذه النقطة انه تبيّن ان «بدعة هذا التنظيم بدعة مكفرة»، وان الغاية عندها تبرر الوسيلة (مشيراً الى قبولها الديموقراطية)، وانها «تجاهد اذا رأت في الجهاد مصلحة وتتركه اذا رأت فيه مفسدة» و«هذا كفر»، وانها لا تعتمد منهج الولاء والبراء، وانها توالي «المعتزلة واصحاب البدع». أما الثاني فيتعلق بمحاولة الانقلاب المزعومة على «الجماعة». وقد أكد لعمارة هاتين النقطتين، مضيفاً اليهما نقطة ثالثة لا بد أنها كانت سبباً أساسياً في قرار «الجماعة» الإجهاز على قادة تيار «الجزأرة». إذ أكد لعمارة، في «التحقيق»، معلومات كان أوردها «أمير الجماعة المسلحة» جمال زيتوني، في بداية ١٩٩٦، ومفادها ان «الجزأرة» أجرت في ١٩٩٥ اتصالات بجنرال فرنسي بهدف وقف عمليات التفجير في فرنسا. وقال لعمارة، في هذا الإطار، ان اتصالاً تم –من دون علم زيتوني– بين محفوظ طاجين وضابط فرنسي هدفه «وقف القتال في فرنسا شرط ان توقف فرنسا دعم الطاغوت (الحكم الجزائري) واطلاق الاخوة المعتقلين ووقف الاعتقالات فيها. وافق الفرنسيون (على شروط طاجين). وأوقف بعض الاخوة (التفجيرات في فرنسا). ولكن ذلك سيستأنف باذن الله».

وخُتم التحقيق بسؤال وجهه المحقق الى لعمارة عن رأيه في الحكم

الذي يجب ان يصدر عليه، فأجهش الأخير بالبكاء وأجاب بصوت متهدج انه ارتكب جريمة «الخيانة» وان عقوبة ذلك القتل، طالباً مغفرة الله ورحمته. وقُتل لعمارة ومحفوظ طاجين في ٥ كانون الثاني ١٩٩٦، أي بعد تسجيل شريط الاعترافات بيوم.

وبمقتل لعمارة وطاجين انتهى اي إمكان للتحقق من مدى صحة اعترافاتهما وهل أرغما عليها أم لا. ولا شك ان هذه الاعترافات لا يمكن قبولها قانونياً اليوم، إلا أن بعض مؤيدي «الجماعة» اعتبرها كافية لثقته بهذه «الجماعة». وكان السيد مصطفى كامل (أبو حمزة المصري) من بين هؤلاء، إذ جادل بإن الواجب قبول «الدليل» الذي أرسلته «الجماعة» من باب الثقة بها. ويشرح هذا الناشط قضية تلك الاعترافات وسبب قبوله إياها، من ناحية شرعية، على رغم أنها يمكن ان تكون انتُزعت بالقوة من الذين تم التحقيق معهم. فيقول[٣١]:

«لقد أرسلوا لنا شريط فيديو (فيه اعترافات لعمارة). فاذا كان أمير الجهاد ثقة ولا يكذب، فان هذا الدليل الذي أرسله يُقبل منه على الكراهة (...) لكن اذا كان الأمير مدلّساً وكاذباً فانه لا يُقبل منه كدليل. والدلائل التي أرسلوها يأخذها المؤيد (لـ «الجماعة») الذي يثق بكلامهم على انها تكفي كدليل مع الكراهة، إذ انه لا يحبها ولا يريدها لكنها لا تكفي للخروج عليهم. أما الذي هو ضدها فانه يأخذها على انها ادلة واهية لا تكفي لقتل شخص. وهذه الأدلة، وإن كانت غير كافية لقتل شخص، فإن مؤداها - حتى إقامة الحجة عليهم - ان الأمير قد فسق. فالقتل فسق وليس كفراً. وما دام قد فسق فإن أهل السنة والجماعة يظلون على رغم ذلك مجمعين على القتال وراءه وإن فسق. إذن حتى وإن كان الدليل لا يكفي - من وجهة نظر معارضي «الجماعة» - فإنه لا يكفي لسحب التأييد. هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة (...) فالإمام لا يُخرج عليه إلا اذا ظهر منه كفر بواح أو ظهر منه قتل للمسلمين لمجرد انهم مسلمون بهدف التشفي منهم. عند ذلك يصبح الإمام عدواً صائلاً. أما اذا قتل من أجل الكرسي او الإمارة او الادارة او الشهوة فهو فاسق لا يُخرج عليه، إلا

إذا كان هناك من هو أفضل منه وأقوى منه وأنكى منه وأقرب الى تحقيق النصر».

٣ . خطف الرهبان

قبل نحو إسبوعين من صدور بيانات سحب التأييد لزيتوني، كانت الجزائر مسرحاً لجريمة بشعة هزّت البلاد كلها ووصل صدى التنديد بها الى أرجاء الأرض قاطبة. وقد كان زيتوني نفسه طرفاً مباشراً فيها. إذ انه أعلن في ٢١ ايار (مايو) ١٩٩٦ قتل سبعة رهبان فرنسيين خُطفوا من ديرهم في تبحرين في ولاية المدية، جنوب العاصمة[٣٢].

فما هي ملابسات ذلك الحادث؟

في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٩٦، خطف عناصر من «الجماعة المسلحة» يدينون بالولاء لزيتوني سبعة رهبان من دير السيدة من تبحرين في جبال المدية[٣٣]. ومنذ ساعة خطفهم توالت الاتصالات لمحاولة كشف الجهة المسؤولة عن هذا العمل. إذ المعروف في المنطقة ان الرهبان بقوا في الدير بعدما حصلوا على عهد أمان من المسؤول السابق في «الجماعة المسلحة» في المدية السايح عطية الذي قُتل في شباط (فبراير) ١٩٩٤. وقد احترم خلفاء عطية هذا العهد، بما فيهم قادة «جماعة علي بن حجر» التي انشقت عن زيتوني بعد قتله الشيخين السعيد ورجّام. في أي حال لم يطل الانتظار طويلاً لمعرفة من يقف وراء خطف الرهبان. إذ أصدرت «الجماعة» (قيادة زيتوني)، في ٨ نيسان (ابريل)، بياناً تبنّت فيه خطفهم. ولم تكتف «الجماعة» بذلك، بل أرسلت موفداً عنها الى العاصمة للاتصال بالسفارة الفرنسية[٣٤]. وتقول «الجماعة» انها سلّمت الفرنسيين شريطاً مسجلاً بصوت الرهائن وقدمت مطالب بينها إطلاق أميرها السابق عبدالحق لعيايدة (المعتقل منذ ١٩٩٣ في سجن سركاجي) ودعتهم الى بدء حوار معها[٣٥]. وان السفارة الفرنسية أعلنت بالفعل موافقتها على التفاوض «وكتبوا لنا رسالة ممضاة ومختومة جاء فيها أنهم يريدون المحافظة على هذا الاتفاق». وتعتبر «الجماعة» ان فرنسا نقضت وعدها بالتفاوض معها،

وأعلنت رسمياً على لسان رئيسها ووزارة خارجيتها انها لا تتفاوض ولا تتحاور مع الجماعة «فقطعنا نحن رقاب الرهبان السبعة» صباح ٢١ ايار (مايو) ١٩٩٦.

وبعد شهر بالتمام من إعلان قتل الرهبان، وزّعت «الجماعة المسلحة» (في ٢١-٦-١٩٩٦) نص رسالة وجهها أميرها جمال زيتوني (أبو عبدالرحمن أمين) إلى السلطات الفرنسية بخصوص الرهبان السبعة. كذلك وزعت رد الفرنسيين على رسالته وتعليق زيتوني على الرد. وقد جاء في رسالة زيتوني الى الحكم الفرنسي التي سلّمها مندوب عنه يُدعى «عبدالله» إلى السفارة الفرنسية في العاصمة الجزائرية: «إنني أرسل مع رسولي هذا شريطاً سمعياً ووثيقة تحمل تواقيع الرهبان السبعة لتتيقن أنت واخوانك من بقائهم على قيد الحياة. وإن كنت تريد التفاوض حول ما ذكر في البيان المذكور (البيان الرقم ٤٣ وعنوانه «تحرير البيان حول اختطاف الرهبان») فما عليك إلا أن ترسل مفوضاً فرنسياً أو صحافياً فرنسياً يُحسن اللغة العربية نعطيه الأمان والعهد بألا نقتله وسنعرض له مطالبنا كلها بالتفصيل». وتابع «أمير الجماعة» في رسالته المؤرخة في ١٨ نيسان (ابريل): «انني احذرك - إن كنت حريصاً على بقاء الرهبان أحياء - ان تمس رسولي بسوء أو ان تغدر به بأن تسلمه إلى الطواغيت المرتدين، ولن نتسامح أبداً إذا ما ناله أي مكروه، فإن دم مسلم واحد هو عندنا بجميع دمائكم». وأوزد زيتوني في ختام رسالته ملاحظة جاء فيها ان «الرد يكون في أجل لا يتعدى ٢٤ ساعة وفي وثيقة رسمية»، موضحاً ان الرسالة يجب ان يكون عليها «ختم» السفارة. وأرفق بهذه الرسالة شريطاً سمعياً للرهبان ورسالة أخرى فيها أسماء وتواقيع الرهبان بالفرنسية. وتم تسليم الشريط والرسالة في السفارة في ٣٠ نيسان، أي بعد ١٢ يوماً من رسالة زيتوني. وقد سلّمت السفارة مندوب «الجماعة» رداً مكتوباً على ورقة رسمية من السفارة جاء فيه: «لانتباه أبو عبدالرحمن أمين، أمير الجماعة الإسلامية المسلحة». وأعلن رد السفارة ان مندوباً لأمير «الجماعة» يدعى «عبدالله» سلم الرسالة وشريط الكاسيت. وختم الرد بعبارة «نأمل في

استمرار الاتصال بيننا»[٣٦].

وتقدم «الجماعة» رواية طويلة لما حصل في اللقاء بين مندوبها وممثلي السفارة الفرنسية، وهي رواية يصعب تصديق كثير من تفاصيلها[٣٧]. إذ تقول ان رسول زيتوني إلى السفارة «لم يكن يخطر بباله أبداً - كما صرح هو بذلك - أن ينال تلك الرفعة وذلك التقدير الذي حظي به. وها نحن في هذه الأسطر نذكر كيف تم النقاش بين المرسل وبين المسؤولين الفرنسيين رداً لكذب وسائل الاعلام الغربية وكذلك تصريحات بعض الرؤوس في فرنسا (...) لقد كانت طريقة دخول الأخ المرسول بسيطة جداً. انه كان يحمل وثيقة خطيرة لو عثر عليها المرتدون عنده لكانت نهايته. لكنه حفظه الله تمكن من اجتياز الحواجز المكثفة في تلك المنطقة بشكل بسيط حتى دخل إلى السفارة من دون أن يُفتش ولم يشعر به أحد، إلى أن أعلن عن نفسه بأنه مبعوث من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة فكانت لحظة ذهول لدى المستقبل، حتى أنه ألقى ما كان في يده ولم يستطع الحركة. وما أن انتشر الخبر، (حتى) أمر السفير باغلاق السفارة وتوقيف العمل ليتفرغ الجميع لهذا الرسول القادم من عند ناس غرباء. فتوقف كل شيء وأوصدت الأبواب وبدأ اللقاء. هكذا (...) كان الوصول والدخول وليس كما زعمت بعض الدوائر الفرنسية انها كانت قد تلقت مكالمة هاتفية من قبل المرسول ثم أعطوه الامان فقدم إليهم».

وترى «الجماعة» ان الفرنسيين «صغّروا من حجم هذا اللقاء حتى جعلوه مجرد تسليم رسالة وشريط وتسليم وصل استلام ولم يحدث أي نقاش أو كلام أو تفاوض. والحقيقة غير ذلك. فإن هذا اللقاء دام ساعة ونصف الساعة، دار خلالها النقاش حول مواضيع متعددة بالاضافة إلى قضية الرهبان، مثل مسألة حرب الجماعة الإسلامية المسلحة لفرنسا، وتدارسوا أيضاً طريقة الاتصال وقالوا بالحرف الواحد: «نحن مستعدون للمجيء إلى أي مكان تحدده الجماعة وفي أي وقت. نريد الأمان فقط». وأعطوه رقمين هاتفيين وأخبروه أنهم يستطيعون ان يعطوه هاتفاً متنقلاً لتسهيل الاتصال. وكان المتكلم معه هو ديبلوماسي يدعى «كليمو» وأما

زعمهم ان تلك الرسالة التي أعطوها للرسول هي مجرد وصل استلام فهو كذب ظاهر». وتؤكد «الجماعة» ان ممثلها غادر السفارة «على متن سيارة مصفحة ومعه القنصل الفرنسي والديبلوماسي كليمو تسبقهم سيارة مصفحة أخرى تفتح لهم الطريق، وقد طاف بهم في أزقة العاصمة، ثم وضعوه بأمره في منطقة حسين داي ثم اختلط بالمارة وغاب عن أنظارهم ورجع إلى الجماعة بما يحمله من الجديد حول مهمته التي أداها على أحسن وجه فجزاه الله كل خير. هكذا كانت طريقة دخوله وخروجه، هكذا تم اللقاء الذي زيّفته وحرفته وسائل الاعلام الفرنسية وغيرها، فجعلته مجرد تسليم واستلام. وهذا التزييف والتحريف هو الذي دفع بأمير الجماعة الإسلامية المسلحة ليكشف عن هذه الخطوات السرية التي لم يكن لها أن تُكشف لولا هذا الكذب. كما أن الرهبان لم يكونوا ليقتلوا لولا غدر الفرنسيين، ذلك أن الجماعة الإسلامية المسلحة قد عرفت بالوفاء بما تعد، وأنها لا تتراجع أبداً عما تقدم عليه ما دام قائماً على كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم. فما كان سراً لم يكن ليفشى ولكن في الوقت نفسه لا يُسكت عن الشبهات التي تُرمى بها الجماعة ولو كان في ذلك كشف السر. وهذا هو أساس تعامل الجماعة مع الأمور التي من شأنها أن تكون سرية وهي لا تسبق أبداً إلى الغدر والخيانة».

مقتل زيتوني

لم تدم إمارة زيتوني على «الجماعة» طويلاً بعد قتله الرهبان. إذ انه قُتل بدوره بعد ذلك بفترة قصيرة على يد معارضيه الذين ارادوا الانتقام منه لقتله زعماء تيار «الجزأرة» في نهاية ١٩٩٥.

ففي تموز (يوليو) ١٩٩٦، اي بعد أقل من سنة على قتل السعيد ورجام، كمن معارضو زيتوني له في قرية قرواو في ولاية المديّة وقتلوه. وبمقتله طوت «الجماعة المسلحة» صفحة من الأكثر دموية في تاريخ الجزائر الحديث. لكن عهده لم يكن على رغم كل دمويته سوى قطرة في بحر، مقارنة مع ما حصل في عهد خليفته عنتر الزوابري.

مصادر الفصل السابع

١. لا بد من الإقرار ان الكثير من الغموض لا يزال يلف حتى اليوم تفاصيل تصفية الشيخين السعيد ورجام. وفي هذا الاطار، يروي بعض المصادر ان الشيخ السعيد ذهب بنفسه برفقة الشيخ رجام – في أواخر ايلول (سبتمبر) او بداية تشرين الأول (اكتوبر) – الى منطقة جبلية قرب المديّة حيث قتلت «الجماعة» أحد الناشطين البارزين عبدالناصر تيطراوي. وهناك طلب السعيد ورجام لقاء مع قيادة «الجماعة» ليبحث معها في «تجاوزات شرعية» تُنسب اليها. وعند وصولهما الى المكان المحدد للقاء وجدا في انتظارهما سائقاً بمفرده قال لهما ان قيادة «الجماعة» تنتظرهما في مكان آخر على بعد ثلاثة كيلومترات من المكان. فصعد الشيخان في السيارة وكانت الساعة قرابة الثامنة مساء. وطلع فجر اليوم التالي ولم يأتيا. فذهب أنصار لهما الى «الجماعة» للاستفسار منها عما حصل لهما، فقيل لهم انهما قُتلا عندما سقطت سيارتهما في واد. لكن ذلك تبيّن بعد فترة عدم صحته، إذ شاهد أنصار الشيخين السائق حياً في المديّة و«لا خدش» في سيارته. ولا يُعرف بالضبط ماذا حلّ بالشيخين منذ تاريخ ذهابهما للقاء «الجماعة». فثمة من يقول انهما ذُبحا، فيما يقول آخرون انهما قُتلا بالرصاص.

٢. كان الزميل جمال خاشقجي اول من أشار الى الأنباء عن قتل السعيد ورجام. راجع «الحياة» بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥.

٣. راجع العدد ١٢٧ من «الأنصار» بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥.

٤. من المبررات التي قدمتها «الأنصار» لعدم إعلان مقتل السعيد ورجّام سوابق حصلت في بدايات الدولة الاسلامية مثل عدم إبلاغ ابو عبيدة بن الجراح الجند بوفاة الخليفة ابو بكر الصديق، وكذلك عدم اعلانه رسالة عمر بن الخطاب التي يعلن فيها إقالة خالد بن الوليد.

٥. راجع العدد ١٣٠ من «الأنصار» بتاريخ ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦. وأوردت «الأنصار» في عددها هذا ما قدمته على انه «نص بيان اعتراف الأخ التائب» عبدالوهاب لعمارة والذي يقر فيه بـ«اننا حاولنا ان نقوم بانقلاب مع محفوظ ابو خليل (...) ولكن ولله الحمد لم نستطع». ولعمارة أحد مؤسسي «جماعة الفدا»، الجناح المسلح لتيار «الجزأرة»، عام ١٩٩٣.

٦. يحمل بيان جمال زيتوني تاريخ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، وجاء تحت عنوان «الصواعق الحارقة في بيان حكم الجزأرة المارقة». ونشرته «الأنصار» في عددها الرقم ١٣١ بتاريخ ١١-١-١٩٩٦.

٧. لم يتهم زيتوني النائب عن «الإنقاذ» السيد أحمد الزاوي بانه وشى بالعيايدة، بل استخدم عبارة مرنة نوعاً ما هي «التسبب» في اعتقاله. وقد يعني ذلك إمكان ان تكون أجهزة الأمن الجزائرية توصّلت من خلال مراقبتها الزاوي الى تحديد مكان العيايدة الذي اعتقله الأمن المغربي بناء على طلب الجزائر.

٨. عدد بيان زيتوني اسماء بعض القياديين الإسلاميين في العمل السري ممن حكم عليهم بالقتل في قضية «إنقلاب الجزأرة». وبين هؤلاء سليمان بوسعدونة (أحد أقطاب «الجزأرة» ويحمل شهادة ماجستير في الشريعة الاسلامية) وعبدالحميد بوشة وعبدالرزاق

رجام وبشير تركمان والطيب سمار وعزالدين ابو زينب وآيت شغابت وعبدالوهاب لعمارة ومحفوظ طاجين.

٩ . ينطلق ذلك من القاعدة الشرعية التي تقول ان درء المفسدة يتقدم على جلب المصلحة.

١٠ . راجع العدد ١٣٢ من «الأنصار» بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ . ويُعتبر «أبو قتادة»، واسمه عمر محمود ابو عمر، أحد أبرز منظّري الفكر السلفي المتشدد الذي تعتمد عليه فصائل العمل الاسلامي المسلح.

١١ . المصدر السابق نفسه.

١٢ . راجع مجموعة بيانات الخروج على قيادة جمال زيتوني في كُتيّب عنوانه «الكتائب الجهادية تؤكد اختراق المخابرات للجماعة الإسلامية المسلحة» صادر عن «الجالية الجزائرية في بريطانيا». لا يحمل الكتيّب تاريخاً للنشر، لكنه يوثّق البيانات التي صدرت عن جماعات مسلحة بعد تبني «الجماعة الإسلامية المسلحة» قتل الشيخين محمد السعيد وعبدالرزاق رجام.

١٣ . إنضمت هذه الجماعات الثلاث الى الهدنة التي أعلنها «الجيش الاسلامي للإنقاذ» بقيادة مدني مزراق في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٧ .

١٤ . قادة بن شيحة من مواليد ١٩٦٣ في بلدية سيدي علي بوسيدي، ولاية سيدي بلعباس (غرب الجزائر). وهو يُعتبر المؤسس الأول لـ «الجماعة الاسلامية المسلحة» في غرب الجزائر في بداية ١٩٩٢ . وتُلقى على جماعته عملية الاغتيال الأولى التي استهدفت الأجانب في الجزائر في ١٩٩٣، وهي تلك التي سقط فيها فرنسيان في سيدي بلعباس.

١٥ . يُعرف القتيل بـ «صخر الأفغاني» وتقول مصادر اسلامية انه عُذّب بوحشية قبل ان يُقتل بتهمة عدم موافقته على أفكار «الجماعة المسلحة».

١٦ . صدر البيان الأول لـ «الجماعة الاسلامية المقاتلة بليبيا» بتاريخ ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٥، وتضمن الاهداف التي تسعى الجماعة الى تحقيقها.

١٧ . لمراجعة المواقف المؤيدة لـ «الجماعة المسلحة» التي كان «أبو قتادة» يتخذها يكفي الرجوع الى فتوى قتل «نساء المرتدين» في الجزائر في ١٩٩٥ التي كان هو أحد أبرز السلفيين الذين جاهروا بتأييدهم لها في نشرة «الأنصار» عندما كتب «ان ما فعلته الجماعة الاسلامية المسلحة من تهديد ذرّية ونساء المرتدين بالقتل من أجل تخفيف وطأتهم على النساء والمساجين والإخوان هو عمل شرعي لا شبهة فيه». راجع العدد ٩٠ من «الأنصار» بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٩٥ . أما «أبو مصعب السوري» فاشتهر بمقالاته العديدة وأشرطته التسجيلية التي وجّه فيها نقداً لاذعاً للجبهة الاسلامية وأفكارها. ويُلخّص كتاب «عقد روما في ظلال صليب الفاتيكان» الذي صدر العام ١٩٩٥ أفكاره في شأن «كُفر» فكر «الإنقاذ».

١٨ . راجع بيان «المكتب الاعلامي - جماعة الجهاد بمصر» بتاريخ الخميس ٢٠/ محرم/ ١٤١٧هـ الموافق لـ ٦/ ٦/ ١٩٩٦م.

١٩ . ذكر بيان «جماعة الجهاد» انها ستفصل لاحقاً سبب قرارها وقف دعم قيادة زيتوني. لكن هذا التوضيح لم يصدر حتى اليوم.

٢٠ . راجع الحديث الذي أجراه الكاتب مع «أمير جماعة الجهاد» المصرية الدكتور أيمن

الظواهري والمنشور في كُتيّب من إصدارات «جماعة الجهاد» في ايار (مايو) ١٩٩٦ . ويحمل الكتيّب عنوان «الكلمة الممنوعة» نظراً الى امتناع جريدة «الحياة» عن نشره .

٢١ . المصدر السابق نفسه، ص ٣٢ و٣٣ .

٢٢ . راجع البيان الرقم ٦ لـ «الجماعة الاسلامية المقاتلة» بتاريخ ٦/٦/١٩٩٦ .

٢٣ . يبدو ان «المقاتلة» تشير هنا الى رسائل سريّة تبادلها أميرا «الجهاد» المصرية الدكتور أيمن الظواهري و«الجماعة المسلحة» الجزائرية جمال زيتوني . وقد استاءت جماعة «الجهاد» من رسالة زيتوني الى الظواهري، إذ انتقد فيها قول القيادي المصري ان جماعته تعتمد في المدى البعيد على استراتيجية «استئصال رأس النظام» لكنها لتعذّر ذلك تعتمد اسلوب توجيه الضربات بين الفينة والأخرى للأمن المصري . ولم تُعجب هذه الاستراتيجية زيتوني كون السلفية التي يتحدث باسمها لا تقبل بما يمكن تسميته «تكتيكاً» . فوجّه رداً الى الظواهري عبّر فيه عن عدم موافقته على هذا الأسلوب ونصحه «بمراجعة طريقة السلف الصالح في فتح دياركم تلك (مصر) لعلكم تستفيدون من خطتهم» . واعتبر بعض قادة «الجهاد» وقتها ان زيتوني يدعوهم الى «فتح مصر» بالقدوم اليها بسيوفهم ورماحهم «على طريقة السلف» . لكن «الجماعة» الجزائرية تسخف بهذا التفسير الذي أعطي لرسالة زيتوني، وتقول انها تستخدم أسلحة متطورة فكيف تكون تدعو «الجهاد» المصرية الى القتال بالسيف والرمح . راجع نص رسالتي زيتوني والظواهري في العدد الرقم ١١ من نشرة «الجماعة» لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ .

٢٤ . راجع بيان «أبو قتادة الفلسطيني» بتاريخ ٦/٦/١٩٩٦ .

٢٥ . راجع بيان «أبو مصعب السوري» بتاريخ ٦/٦/١٩٩٦ .

٢٦ . أصدر «أبو مصعب» بيانين بعد تبني «الجماعة المسلحة» قتل قادة تيار «الجزأرة» . الأول بتاريخ الجمعة ١٢/١/١٩٩٦ والثاني بتاريخ ١٦/١/١٩٩٦ . وأكد الناشط السوري في البيانين «استمرار نصرتي وتأييدي للجهاد وللجماعة المسلحة»، لكنه قال ان تأييده لهذه الجماعة لا يعني موافقته على كل أعمالها . وشرح ذلك بالقول: «انا مع أهل الحق ويربطني بهم راية ومنهج طالما تمسكوا به، ولا يعني هذا إنني معهم في كل ما يصدر منهم . فلست معهم في ما وقعوا فيه بلا دليل من كتاب الله وسنة نبيه (صلعم)» .

٢٧ . ينقل مصطفى كامل («أبو حمزة المصري») عن «أبو قتادة الفلسطيني» قوله في وصف منهج «الجماعة» كما ورد في كتاب «هداية رب العالمين» بأنه «الحق البيّن الذي لا حق بعده» . مقابلة خاصة مع الكاتب في لندن في حزيران (يونيو) ١٩٩٨ .

٢٨ . وزّع شريط الفيديو الذي أدلى فيه عبدالوهاب لعمارة بـ «اعترافاته» بعض مؤيدي «الجماعة المسلحة» في بريطانيا في آب (اغسطس) ١٩٩٦ . وقد نشر الكاتب أجزاء من «الاعترافات» في «الحياة» بتاريخ ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ .

٢٩ . يحمل عبدالحميد بوشة شهادة ماجستير في الشريعة، ويُعتبر من معدي برامج «الجزأرة» . أما لعمارة، وهو من مواليد الحراش في العاصمة، فيحمل شهادة دكتوراه في الطب، والتحق بـ «الجزأرة» خلال فترة دراسته الجامعية، وأصبح لاحقاً عضواً في مجلس الشورى لولايات الوسط .

٣٠ . لا يبدو ان محفوظ طاجين وافق على التعاون مع محققي «الجماعة» . إذ ان

مشاركته في الشريط اقتصرت على تأكيد قضية تخطيط «الجزأرة» لـ «الانقلاب» المزعوم على زيتوني. وقال لعمارة في الشريط ان «الجماعة» حققت في ٣ كانون الثاني (يناير) مع محفوظ طاجين الذي نفى اتهامه باقامة اتصالات بحركات ودول اسلامية (إيران والسودان).

٣١. مقابلة خاصة مع مصطفى كامل في لندن في حزيران (يونيو) ١٩٩٨.

٣٢. أسماء الرهبان القتلى: بول دورشيه (طبيب)، الأب بريو كريستيان-ماري دوشارجيه، الأخوة كريسوف لابريتون، بول فابر ميفيل، ميشال فلوري، كليستين رينغارد، الأب برونو (راهب من فاس في المغرب).

٣٣. تأسس دير تبحرين في العام ١٩٣٤ وهو الوحيد المتبقي في الجزائر.

٣٤. أصدرت «الجماعة» في ٢١ ايار (مايو) بياناً، يحمل الرقم ٤٤، أعلنت فيه حصول اتصال بالفرنسيين الذين لم يؤكدوا حصوله سوى بعد مقتل الرهبان.

٣٥. دأبت «الجماعة» على توجيه مطالبها الى فرنسا حتى وإن لم يكن لها دور مباشر فيها. ففي أثناء حادثة خطف الطائرة الفرنسية في مطار الجزائر في ١٩٩٤، رفض خاطفو الطائرة التحدث الى ممثلي الحكم الجزائر ووافقوا على الحديث مع ممثل عن السفارة الفرنسية. وقدمت «الجماعة» في ذلك الوقت طلباً الى فرنسا لإطلاق لعيايدة على رغم انه مسجون في الجزائر. وكررت «الجماعة» المطلب نفسه في حادثة خطف الرهبان السبعة.

٣٦. أرفقت «الجماعة» الرد الفرنسي بورقة قالت إن ديبلوماسياً فرنسياً في السفارة يدعى «كليمو» سلمها إلى ممثل «أمير الجماعة» وتتضمن رقماً هاتفياً في باريس هو ٩٠٣١٨ ٤٧٣ - ١ ورقماً آخر هو ٨٨ ٢٤ ٩ ٦٩ (١٤٥٣).

٣٧. أصدرت «لجنة العلاقات الشرعية» في «الجماعة»، بـ «تفويض» من زيتوني، تعليقاً على رسالة أميرها الى السلطات الفرنسية ورد الأخيرة عليها. ويحمل تعليق اللجنة الشرعية تاريخ ١٨ (يونيو) ١٩٩٦.

الفصل الثامن
إمارة الزوابري : عهد المذابح

شهدت الجزائر مع تولي عنتر الزوابري إمارة «الجماعة»، خلفاً لجمال زيتوني، تصعيداً عنيفاً للوضع الأمني لم تشهد البلاد مثيلاً له منذ اندلاع المواجهات في ١٩٩٢ . ولعل الوصف الأكثر قرباً الممكن ان يُطلق على عهد الزوابري هو وصفه بأنه «عهد المذابح». ففي إمارته شهدت البلاد أفظع الممارسات وأبشعها في حق المواطنين العزّل الذين تفنن مرتكبو المجازر في التنكيل بهم غير مفرّقين بين عجوز وطفل، بين رجل وامرأة. حتى الجنين في بطن أمه لم يسلم من سكاكين الذبّاحين. إنه، باختصار، عهد الذبح.

وعلى رغم ان آخر ما ورد من الجزائر، مع إعداد هذا الكتاب، يشير الى ان الزوابري لا يزال حياً يُرزق - على رغم الروايات العديدة عن مقتله - فإن صفحته وصفحة جماعته ستُطوى ببيانه الذي حكم فيه بكفر الشعب الجزائري وتبنّى عبره المجازر التي ترتكب في حقه. ولا شك ان إعلانه هذا، الذي صدر في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧، شكّل بداية النهاية لـ«الجماعة المسلحة». إذ تحوّلت «الجماعة»، فعلياً، بعد هذا الإعلان من «جماعة سلفية-جهادية» بحسب ما كانت تُصر على وصف نفسها به، الى «جماعة تكفيرية» بكل ما للكلمة من معنى بعدما حوّلت الشعب الى مجموعة من الكفار والمنافقين.

يتناول هذا الفصل المواضيع الآتية المتعلقة بإمارة الزوابري: ١- تولي

الزوابري الإمارة واستمراره على نهج زيتوني، ٢- إعادة فتح خط الاتصالات مع مؤيدي «الجماعة» في الخارج وعودة «الأنصار» الى الصدور، ٣- صدور «السيف البتار» وشرحه فكر «الجماعة»، ٤- تصاعد المجازر وتحوّل «الجماعة» الى جماعة تكفيرية.

١ . إمارة الزوابري

عنتر الزوابري (أبو طلحة) شاب في العشرينات من عمره، من مدينة بوفاريك - جنوب العاصمة[1]. وقد وصل الى «إمارة الجماعة المسلحة» بفعل مؤهلات عدة على رأسها انتماؤه الأسري أولاً والمناطقي ثانياً. فعنتر أخ شقيق لعلي الزوابري أحد أبرز المؤسسين الأوائل لـ «الجماعة المسلحة» في ١٩٩٢، بعدما كان قبل ذلك يرأس جماعة يُطلق عليها إسم «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في بوفاريك[2]. والتحق عنتر منذ صغره بمجموعة أخيه ثم بـ «الجماعة المسلحة»، لكن لم تُسند اليه مسؤوليات بارزة بسبب صغر سنّه على ما يبدو. وإضافة الى دور شقيقه في إبرازه الى قيادة «الجماعة»، يبدو ان انتماءه الى بوفاريك ساهم كذلك في تعزيز صورته في أوساط الاسلاميين المتشددين كون هذه المنطقة من أكثر مناطق الجزائر «سخونة» و«تخريجاً» للشباب المنخرط في الجماعات المسلحة.

في أي حال، لم يكن مستغرباً وصول الزوابري الى إمارة «الجماعة» في تموز (يوليو) ١٩٩٦، خلفاً لجمال زيتوني. إذ كان معروفاً منذ فترة طويلة ان الزوابري من أشد القريبين الى «أمير الجماعة». ولا شك ان الأخير لم ينس له الدعم الذي قدّمه اليه خلال خلافه مع محفوظ طاجين على إمارة «الجماعة المسلحة» في أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ . ومنذ ذلك الوقت، بات الزوابري يُعرف بانه من «حاشية زيتوني» ومن أقرب المقربين اليه. ولذلك كان طبيعياً، بعد مقتل زيتوني في مكمن قرواو، في المديّة، ان يعتقد الزوابري أنه الأحق والأجدر في وراثة أميره.

وقد تولى عنتر الإمارة بالفعل مباشرة بعد مقتل زيتوني. لكن بيان

تنصيبه يُظهر بوضوح ان تأميره لم يحظ بإجماع داخل «الجماعة». صحيح انها لم تكن المرة الأولى التي لا يحصل فيها إجماع داخل «الجماعة» على اختيار «الأمير» -والمنافسة الشهيرة بين طاجين وزيتوني دليل واضح على ذلك. لكن تلك الحادثة تختلف من دون شك وفي شكل كبير عن حادثة الزوابري. ذلك ان خلاف زيتوني - طاجين عُولج سريعاً بشكل يحفظ وحدة «الجماعة» وتماسكها، ولو الى حين. أما في حالة الزوابري فإن الصدع الذي كان موجوداً داخل «الجماعة» لم يكن ممكناً رأبه بسهولة. إذن، مع وصول الزوابري الى الإمارة، كانت «الجماعة» قد باتت مختلفة تماماً عما كانت عليه أثناء خلاف زيتوني وطاجين، ولم تعد «الجماعة» في ١٩٩٦ هي نفسها «جماعة» ١٩٩٤. ففي ١٩٩٤ كانت «الجماعة المسلحة» لا تزال تعيش «العصر الذهبي للوحدة» وكانت لا تزال تسعى الى تعزيز الوحدة وتوسيعها عبر ضم «الجيش الإسلامي للإنقاذ» اليها. لكن «الجماعة» في صيف ١٩٩٦ لم تكن سوى «خيال» لـ «الجماعة المسلحة» بعدما انقسمت على نفسها جماعات متنافرة تتقاتل في ما بينها في شكل يُذكّر بالصراعات التي شهدها بعض العصور الإسلامية الغابرة بين «الأمراء» والتي غالباً ما كانت تنتهي بـ «أمير» يفرض نفسه بالقوة على منافسيه في ما بات يُعرف، في الفقه الإسلامي، بـ «إمارة المتغلّب»[٣]. وهكذا، بدا ان التاريخ يكرر نفسه مع «أمراء الجماعة» المتنافسين، كلٌ يقول «أنا الأمير» ولو كلّف ذلك بحراً من الدماء.

وصل الزوابري الى الإمارة وليس له من «الجماعة» إلا اسمها و«احتكارها» ساحة العمل المسلح، وهو «الحق» الذي تقول انها اكتسبته بفعل «الوحدة» الشهيرة في ١٩٩٤. وغني عن التذكير ان «الجماعة» تعتبر منذ ذلك التاريخ - وباعتراف المنضمين اليها من قادة جبهة «الانقاذ» و«حركة الدولة الإسلامية» - انها «الراية الشرعية الوحيدة المبصرة في الجزائر»، أي انها الجماعة الوحيدة التي يجوز قتال الحكم الجزائري تحت رايتها[٤].

ولا بد من الإشارة في هذا المجال الى ان ساحة «الجماعة» لم تكن محسومة للزوابري عند وصوله الى الإمارة. إذ ان قياديين آخرين فيها

كانت أعينهم أيضاً على الإمارة، حتى منذ ما قبل مقتل زيتوني. وقد حاول بعضهم بالفعل تولي القيادة قبله. والمثال الأبرز على ذلك كان الإعلان الذي يقول ان «مجلس الشورى» في «الجماعة» عيّن المسؤول فيها مولود حبي (حسن أبو الوليد) أميراً موقتاً عليها، وعزل زيتوني وإثنين من أقرب معاونيه، هما عنتر الزوابري وفريد عشي (أبو ريحانة)(٥). لكن إمارة «أبو الوليد» لم تدم. إذ ما كاد بيان توليه الإمارة وعزل زيتوني يخرج الى العلن، حتى وقعت حادثة قرواو وأطيح زيتوني عن قيادة «الجماعة»، قتلاً لا عزلاً. وما ان وقعت هذه الحادثة، حتى بادر الموالون لخطه الى ترتيب اجتماع لـ «أهل الحل والعقد» خرج بقرار يُنصّب الزوابري «أميراً» على «الجماعة». لكن مؤيدي الزوابري لم يشكّلوا وقتها سوى جزء من قيادة «الجماعة». وقد بدا ذلك جلياً في بيان توليه الإمارة(٦). إذ أعلنت «الجماعة» ان اختياره «أميراً» حصل في اجتماع ضم «من تيسّر اجتماعه من أهل الحل والعقد» يوم الخميس، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٩٦ - أي بعد يومين من مقتل زيتوني في ضواحي المديّة. وعلى رغم ان البيان أورد أسماء ١٩ شخصاً من «أهل الحل والعقد» في «الجماعة» حضروا اجتماع تأمير الزوابري، إلا ان اللافت انه لم يكن بينها من أمراء المناطق سوى «أمير المنطقة الأولى» («أبو عبدالصمد ضياء»). وتقول «الجماعة» انها استدعت عدداً من أمراء المناطق (الثانية والخامسة والسادسة) الى الاجتماع لكن «تعذّر حضورهم لبُعد المسافة وضيق الوقت»، وانها لم تستطع الاتصال بأمراء مناطق أخرى (الثالثة والرابعة). وعلى رغم غياب الأسماء البارزة في «الجماعة» عن الاجتماع، إلا ان إسماً من بين أسماء الحاضرين سيلمع لاحقاً، وهو اسم «الضابط الشرعي» أبو المنذر عبدالمؤمن الزبير (محفوظ عسلاوي)(٧). إذ على يده ستعود «الجماعة» لتخترق ساحة الإسلاميين السلفيين في الخارج بعدما أقفلت في وجهها منذ بيانات «وقف النصرة» التي صدرت عن جماعتي «الجهاد» و«المقاتلة» وبعض الناشطين الإسلاميين في حزيران (يونيو) ١٩٩٦.

في أي حال، يؤكد الزوابري - في مقابلة طويلة معه نشرتها مجلة

«الجماعة» لسان حال «الجماعة المسلحة»، ان إمارته هو – وليس إمارة «أبو الوليد» – تُعتبر الشرعية. إذ يقول ان أعضاء «أهل الحل والعقد» في «الجماعة» اتفقوا على «انه في حالة وفاة أمير الجماعة أو حدوث ما يوجب عزله فاجتماعهم لتنصيب أمير جديد لا يكون إلا في المنطقة التي يتواجد فيها رضوان أبو بصير المكلف بعقد جلسة الحل والعقد ولا تجتمع في غيابه. وهذا ما حدث عند تنصيبي أميراً للجماعة بعد مقتل أخي أبي عبدالرحمن أمين»[٨]. ويقول، بالتالي، ان اجتماع مجلس شورى «الجماعة» لمبايعة «أبو الوليد»، في حال حصوله حقاً، «غير مقبول لمخالفتهم الأصل المتفق عليه»، وهو ان يحصل الاجتماع في منطقة «أبو بصير» (محمد رضوان مكادور).

تثبيت المواقع

وكان من أول التحركات التي بدأها الزوابري بعد توليه الإمارة محاولته تثبيت مواقعه في داخل الجزائر وخارجها. ففي الداخل باشر الزوابري عملية إعادة جمع الجماعات التي انشقت عن سلفه زيتوني. ويبدو ان هدفه الأول كان «أمير سرية الأهوال» («المنطقة الرابعة» في «الجماعة»، غرب الجزائر) عبدالرحيم بخالد (قادة بن شيحة) الذي يُعد من قدامى مؤسسي «الجماعة» في ولايات غرب البلاد وأول من بدأ الحرب على الأجانب بقتله الفرنسيين الإثنين في سيدي بلعباس. وهو كان خرج على إمارة زيتوني في بداية ١٩٩٦، ويبدو ان اتصالاته الواسعة بالحركات السلفية وجماعات «الأفغان العرب»، زادت مخاوف الزوابري من ان يسعى بخالد الى قيادة حركة تمرد أساسية ضده ويوحّد معارضي زيتوني تحت قيادته. فأرسل اليه إحدى أشد كتائب «الجماعة» في الغرب بقيادة أبو عمر الغريب (مصطفى عقّال). ودارت بين الجماعتين معركة شرسة في غابة تاقورية يوم ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ انتهت بمقتل بخالد والعديد من أنصاره[٩]. وبمقتله، بدا ان معارضي الزوابري في غرب الجزائر لم يعد في مقدورهم تشكيل أي منافسة فعلية لقيادته، بعدما

خسروا زعيمهم الأبرز. وشكّل من تبقّى من مؤيدي بخالد لاحقاً جماعة مستقلة تُطلق على نفسها إسم «حُماة الدعوة السلفية» (كتيبة «الأهوال» سابقاً).

لكن الوضع في مناطق الوسط لم يكن ممكناً ان يستتب بالكامل لمصلحة الزوابري بسبب تشعّب جبال هذه المناطق ووعورتها، من جهة، وبسبب الضربات المتلاحقة التي كانت قوات الأمن توجهها الى قواته، من جهة ثانية. وقد استفاد من هذا الوضع معارضو «أمير الجماعة»، الذين بدأوا في التكتل جماعات أبرزها لا شك تلك التي يقودها حسّان حطّاب (أبو حمزة) «أمير المنطقة الثانية» في «الجماعة» خلال عهد زيتوني. ويتهم مؤيدو الزوابري حطّاب بانه تآمر سراً مع عدد من قادة «الجماعة» المعارضين لزيتوني على التخلّص من الأخير. لكن محاولتهم المزعومة فشلت بعد انكشاف أمرها[١٠].

واذا كانت هذه حال مناطق غرب الجزائر ووسطها، فإن ولايات شرق البلاد بقيت على ما كانت عليه: أضعف مناطق «الجماعة». ولا شك ان إحكام الجيش الجزائري سيطرته ميدانياً على مناطق الشرق كان السبب الرئيسي في انكفاء «الجماعة» منها. لكن مما لا شك فيه أيضاً ان وجود معاقل مهمة لـ «الجيش الإسلامي للإنقاذ» في تلك المناطق ساهم كذلك في إبعاد «الجماعة» عنها.

فرض رؤية «الجماعة» على المجتمع

إنطلق الزوابري، بعدما بدا انه ثبّت الى حد ما مواقعه داخل «الجماعة المسلحة»، في حملة بالغة الصرامة هدفها فرض رؤيته لـ «الدولة الإسلامية» التي يسعى الى تحقيقها، على الشعب الجزائري. وقد كانت تلك المحاولة، مع ما تضمنته من إجراءات تحريم وتحليل، وتبديع وتفسيق، وتكفير وتأثيم، المؤشر الأبرز الى ان «الجماعة المسلحة» كانت تتجه لا محالة نحو انتهاج سياسة تكفيرية مستقبلاً. إذ ان النتيجة المنطقية لقرارات لا تأخذ في الحسبان واقع البلد وتوازن القوى فيه والقدرة كذلك

على التنفيذ، كان من الطبيعي ان تؤدي الى أحكام بالردة والكفر على من لا ينفّذ قرارات «الجماعة»، وهم في هذه الحال غالبية أبناء الشعب الجزائري الذين يرفضون كثيراً من التصورات المتشددة لـ «الجماعة» أو لا يستطيعون تنفيذها حتى ولو وافقوا عليها. ولجعل الصورة أكثر وضوحاً، قد يكون من المفيد القاء نظرة على «نوعية» القرارات التي أصدرها «أمير الجماعة» - الذي بات منذ وصوله الى «الإمارة» يعتبر نفسه «أمير المؤمنين» - لمعرفة مدى إمكان تطبيقها أو قدرة الشعب الجزائري على التزام ما تنص عليه.

الحرب على التخصيص

أعلنت «الجماعة»، في بيانها الأول تحت قيادة الزوابري، الحرب على الخصخصة في الجزائر، في إجراء بدا ان هدفه تشديد الخناق الإقتصادي على الحكم. وقال الزوابري، في باكورة قراراته التي قال انه يصدرها بصفته «أمير المؤمنين في الديار الاسلامية في الجزائر» و«ولي أمر» المسلمين فيها، انه يعتبر «كل العقود والصفقات» التي تُبرم مع الحكم الجزائري «باطلة وغير شرعية»(١١).

واعتبر ان عمليات «الجماعة المسلحة» استهدفت في السنوات الست الماضية «موارد الاقتصاد من شركات ومؤسسات بمختلف أصنافها التي كانت تُستغل مداخيلها لتمويل المؤسسات العسكرية لقتال المجاهدين وكذلك تحويل بعضها الى حسابات خاصة في الداخل والخارج على حساب الأمة».

ودافع عن قرارات أصدرها سلفه زيتوني، مثل قرار إهدار دم عمال قطاع المحروقات (مثل سوناطراك ونفطال)(١٢). واعتبر ان الحكم بدأ امشروع خوصصة الشركات العامة» عبر بيع «الثروات العمرانية والزراعية والصناعية بثمن بخس» بهدف «تمويل الحملة» التي يشنها على الجماعات المسلحة. وحدد موقفه من سياسة التخصيص: «ان كل الصفقات والعقود التي تبرم مع (...) المرتدين باطلة وغير شرعية (...) كل ملكية يُتحصّل

عليها في إطار التخصيص، كما يسمونها، تتعرض للمصادرة وصرفها لمصلحة المجاهدين. وإلا فمصيرها الحرق والافساد. يتعرض صاحب هذه الملكية الى عقوبة تعزيرية ... قد تصل الى القتل».

ومعلوم ان الحكم الجزائري كان بدأ منذ النصف الأول من التسعينات في تحويل جزء كبير من القطاع العام المملوك للدولة والذي يسير بخسائر كبيرة، الى القطاع الخاص. واعتبر الحكم ان مواجهة الخسائر التي تعانيها المؤسسات العمومية الموروثة من ايام التوجه الاشتراكي لحكم الرئيس الراحل هواري بومدين وبعده حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (بدايات عهده) لا يمكن ان يتم إلا ببيعها الى القطاع الخاص. وقد كان ذلك شرطاً أساسياً من شروط البنك الدولي ومؤسسات منح الديون التي كانت ترى - ولا تزال - ان معالجة مشاكل الدولة الخارجة من المنظومة الإشتراكية ذات التسيير الموجّه، يجب ان يتم عبر تخصيص المؤسسات العمومية للتخلص من خسائرها وتحرير السوق الاقتصادية. لكن هذا النوع من المعالجة لم يكن شعبياً بتاتاً بحكم انه مرتبط بارتفاع الأسعار (بعد رفع الدولة الدعم الذي تقدمه للسلع الاستهلاكية للمواطن) وبصرف العمال. ومن هذا الإطار، كان يمكن ان يُفسّر قرار «الجماعة» بانه يصب في مصلحة المواطن العادي. لكن الحقيقة ان المواطن لم يكن يستطيع إلا الخضوع لقرارات الدولة في ما يخص التخصيص وتحمّل تبعاتها.

فرض الحجاب

وبعد بيان الخصخصة، غاص الزوابري في موضوع بالغ الحساسية والتعقيد وهو المتعلق برؤيته لنظام المجتمع في الجزائر من خلال نظرته السلفية المتزمتة. إذ أعلن ان جماعته ستنفّذ حكم القتل في من يرفض تطبيق فرضي الصلاة والزكاة، وقرر منع خروج النساء من منازلهن إلا اذا ارتدين «اللباس الشرعي الإسلامي»، وهو مختلف - من وجهة نظره - عن الحجاب الذي ترتديه الجزائريات عادة لجهة انه يغطي كل الجسم[١٣]. وقال الزوابري في قراره «ان الجماعة الاسلامية المسلحة الراية الشرعية

المبصرة والوحيدة تُلزم المسلمين في كافة الديار التي يُقاتل فيها تحت رايتها، بالسمع والطاعة لأميرها، لأنه هو الولي الشرعي لهم يقوم بمهام الخليفة الشرعية والقضائية والسياسية والعسكرية وغيرها حتى يُنصّب إمام للمسلمين إن شاء الله».

وانطلاقاً من هذه المقدمة، أعلن «القائم مقام الخليفة» سلسلة اجراءات ستطبقها «الجماعة»، منها:

١ . دعوة الجزائريين الى عدم التحاكم أمام المحاكم الجزائرية التي تحكم بالقوانين الوضعية، و«رفع الشكاوى والمظالم الى أولي الأمر، وذلك بالرجوع الى الجماعة الإسلامية المسلحة».

٢ . منع اللجوء الى المحامين.

٣ . إلزام الناس بالصلاة و«اقامة الحجة عليهم. فمن أبى بعد ذلك وأصر على تركها فحكمه القتل ردَةً».

٤ . إلزام الجزائريين بدفع الزَكاة الى «الجماعة». وقال في هذا المجال ان الزكاة «لا يحل اعطاؤها الى المرتدين اعداء الله (...) فمن أبى وعاند وخالف فإنها (الزكاة) تؤخذ منه عنوة وقهراً ولو بالقتال».

كذلك ذكّر الزوابري ببيانات سابقة لـ «الجماعة» تتعلق بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» و«منع التدخين» وحظر «اختلاط النساء بالرجال». وقال، في هذا الإطار، «ان الجماعة الاسلامية المسلحة تمنع بنات المسلمين ونساءهم من الخروج من بيوتهن عاريات ومزاولة الخبث والعهر ناشرات شعورهن كاشفات عن سوءاتهن (...) فلا عمل ولا دراسة ولا... فمن استجابت منهن فبها ونعمة، ومن عاندت وأبت وران الله على قلبها وختم على سمعها وطمس على بصرها فإن حكمها القتل دفعاً لفسادها».

وقد يقول قائل ان هذه القرارات قمة في المغالاة، وان ايّ جماعة إسلامية لا يمكن ان تفكّر اليوم في فرض مثل هذه النظرة البالغة التشدد على المجتمع. لكن واقع الأمر يُناقض ذلك. إذ المعروف ان هذه النظرة للمجتمع التي يعتبرها بعض الإسلاميين «متزمتة»، هي في الحقيقة «قاعدة» لدى إسلاميين آخرين، وتحديداً لدى بعض السلفيين. وإذا كانت المملكة العربية السعودية

تصلح مثالاً لجزء من هذه النظرة للمجتمع الإسلامي، فإن حركة «طالبان» الأفغانية تصلح بجدارة لأن تكون المثال الذي تحتذيه «الجماعة المسلحة» الجزائرية. إذ تلتقي «الجماعة» و«طالبان» عند فرض «الحجاب» الإسلامي (البوركا على الافغانيّات، والنقاب على الجزائريات) ومنع النساء من الدراسة وحظر اختلاط الجنسين، وفرض الصلاة والزكاة ومنع التدخين. وحتى بالنسبة الى قرار «الجماعة» منع التحاكم أمام المحاكم الجزائرية واللجوء الى المحامين، فإن «طالبان» كانت ستسعى الى تطبيقه بالطبع إنطلاقاً من رفضها القوانين الوضعية التي تراها تتعارض مع الشريعة الإسلامية. إنها نظرة بعض السلفيين لـ «المجتمع الإسلامي»، مهما اعتُبرت متزمتة. فالسلفيون، مثلما هو معروف عنهم، لا يقبلون سوى التفسير الجامد للنص الشرعي، وهو ما يجعلهم أقلية في وسط الشارع الإسلامي ويدفع الى الاعتقاد بأنهم يعيشون في عالم آخر مختلف عن العالم الذي يحيا فيه بقية المسلمين.

الاستفتاء

ومن قرارات الزوابري أيضاً، منعه الجزائريين من المشاركة في الاستفتاء على تعديل الدستور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦. غير ان قراره هذا لم يكن حاله بأفضل من حال قرار سلفه زيتوني عندما منع المواطنين من المشاركة في التصويت في انتخابات الرئاسة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥. ففي كلتا الحالتين، خرج الجزائريون وبنسبة مرتفعة للإدلاء بأصواتهم[١٤].

واعتبر الزوابري، في قراره منع المشاركة في الاستفتاء على الدستور المعدل، [١٥] ان الأمير السابق لـ «الجماعة» زيتوني «أقام الحجة على الناس وأزال الجهل عنهم وأعذر اليهم» عندما «بيّن ان الدخول (في الانتخابات) فيه تحاكم الى الطاغوت ورضى بحكم الجاهلية (...) لكن مع ذلك لم يبال كثير من الناس بالبيان، بل سارعوا إلى صناديق الكفر والردة»، في اعتراف منه أن انتخابات الرئاسة في ١٩٩٥ شهدت مشاركة شعبية

واسعة. لكن الزوابري، غير الراضي بتجاهل المواطنين تحذير سلفه، اعتبر ان تحذيره هو يعني ان «هذه المرة لا إعذار ولا إنذار. فقد تبين الرشد من الغي، وزال الجهل وعم العلم. وعليه فإننا سنضرب بقوة عنق كل من يذهب للانتخاب».

لكن هذا التهديد، ككثير غيره من تهديدات «الجماعة»، كان يفتقر الى تقدير صحيح لميزان القوى في الساحة ومقدرة الناس على - أو بالأحرى رغبتهم في - التجاوب معه. ويبدو ان تحذيرات «الجماعة» هذه انطلقت، مثلما تنطلق عادة، من نظرتها السلفية للوضع. فإذا كانت «الجماعة» تعتقد ان الانتخابات كُفر وتجاوز للشرع، فإن الطبيعي توقّع ان تُحذّر من المشاركة فيها، بغض النظر عن قدرتها على منع التصويت أم لا. ومن هذا المنطلق أعلن الزوابري رفضه قبول الحجج التي تبرر مشاركة الشعب في التصويت، ومنع الجزائريين من «الخروج من بيوتهم أو التجول في الطرقات يوم الانتخاب، ومن بقي في بيته والتزمه ولم ينتخب فهو آمن (...) ومن وُجد خارج بيته يوم الانتخاب فاشهدوا ان دمه هُدر»[١٦]. وعلى رغم تكراره هذه الجملة الأخيرة ثلاث مرات، فإن الجزائريين تجاهلوا تحذيره وشاركوا في الاقتراع.

٢. الزوابري ومؤيدو «الجماعة» في الخارج

وفي موازاة محاولة الزوابري بسط نفوذه على تيارات «الجماعة» وكتائبها ومحاولته فرض «نظامه الإسلامي» على المواطنين الجزائريين، باشر زعيم «الجماعة» إعادة مد الجسور التي انقطعت مع القيادات الإسلامية في الخارج، إثر مضاعفات قتل الشيخ محمد السعيد وقادة تيار «الجزأرة».

كانت «الجماعة» بالفعل قد خسرت الكثير من هيبتها في الخارج بعد قرار جماعتي «الجهاد» المصرية و«المقاتلة» الليبية والناشطين «أبو قتادة الفلسطيني» و«أبو مصعب السوري»، وقف التأييد لقيادة جمال زيتوني في حزيران (يونيو) ١٩٩٦. وساهم في تضخيم هذه الخسارة، اختفاء

صوت «الجماعة» إعلامياً في الخارج بتوقف نشرة «الأنصار» عن الصدور. ولا يُعرف اذا كانت «الجماعة» حاولت معاودة الإتصال بمؤيديها السابقين في الخارج بعد مقتل زيتوني ووصول الزوابري الى الإمارة. لكن الطريقة التي تعامل بها الزوابري مع المنسحبين توحي باحتمال من احتمالين. الأول ان الإتصال تم بالفعل لكنه لم ينجح. والثاني ان الزوابري لم يكن يأبه أصلاً بمن يؤيده من الخارج، لأنه يعتقد ان الحرب تُدار من الداخل وليس من الخارج، وان من يود المساهمة في دعم الجماعة إنما يدعمها بالنزول الى ساحة المعركة، وهي بالطبع في داخل الجزائر لا خارجها. ولا شك، ان الزوابري كان يود بالطبع الحصول على تأييد الجماعات الإسلامية في الخارج، لكنه لم يكن ليقبل بهذا التأييد سوى بشروطه هو.

فماذا كان موقف الزوابري من مؤيدي «الجماعة» السابقين في الخارج؟

صدر الرد العلني الأول للزوابري على قرارات سحب التأييد لقيادة «الجماعة»، في شكل حوار طويل معه نشرته مجلة «الجماعة»، لسان حال «الجماعة المسلحة»، بعد شهرين من توليه الإمارة[١٧]. وقد شمل ذلك الرد طرفين فقط من الأطراف الأربعة التي سحبت التأييد لـ «الجماعة». فأما المشمولان بالرد فكانا «الجهاد» و«المقاتلة»، والمستثنيان «أبو قتادة» و«أبو مصعب». والمُرجّح ان هذه الإنتقائية سببها ان الرد كان من جماعة الى جماعة، وليس الى أشخاص، مهما علا شأنهم وكثُر عدد أتباعهم.

قال الزوابري في رده: «نقول لكل من هاتين الجماعتين: نحن في غنى عنكم وعن تأييدكم. فكما بدأنا الجهاد في سبيل الله تعالى مستعينين به سبحانه، فسنبقى بإذن الله كذلك، لا يضرّنا من خذلنا ولا من أوقف تأييده لنا. وليكن في علمكم ان الجماعة الاسلامية المسلّحة قد عُرض عليها الدعم المادي وليس التأييد المعنوي فحسب من بعض الانظمة وكان يتمثل في تزويدها بالسلاح والذخيرة والعتاد وإعانتها كذلك بالأموال. لكن الجماعة الاسلامية المسلحة رفضت ذلك لأنها ملتزمة بالشرع ولا تحيد عنه قيد أنملة. فنحن لا تغرنا الأموال ولا السلاح، ولا نبيع عقيدتنا من أجل ذلك ولا نقبل ان يساومنا فيها أحد، ولنا عبرة في ما حدث في ديار

الافغان لمّا حادوا عن الكتاب والسنّة والمنهج السلفي، فكانت النتيجة تفرقهم الى شيع وفرق وأحزاب».

ويبدو اليوم في حكم المُسلّم به صحة كلام الزوابري عن عرض بعض الأنظمة دعم «الجماعة» بالمال والسلاح. ولا شك ان كلامه يصح تحديداً على ليبيا التي كانت في ١٩٩٣ على خلاف مع الجزائر، فلجأت الى تسهيل حركة الاسلاميين الجزائريين على أراضيها وغضّت الطرف عن نقلهم السلاح الى داخل الجزائر عبر صحرائها الطويلة الممتدة على الحدود مع جارتها الغربية. وقد ردت وقتها الأجهزة الجزائرية بدعوة المعارضة الليبية الى الانتقال الى الجزائر والتخطيط منها لاطاحة حكم الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي. وبالفعل، انتقلت قيادة المعارضة الليبية الى الجزائر وعقدت فيها اجتماعاً سرّياً ضم أربعة من قيادييها البارزين[١٨]. لكن هذه التسهيلات المتبادلة للمعارضات في البلدين لم تدم طويلاً. إذ سوّى الجاران خلافهما بالاتفاق على توقف كل منهما عن تقديم دعم للمعارضة في الدولة الأخرى. وبذلك طوت الجزائر ملف استقبال المعارضة الليبية، وقيّدت طرابلس حركة الإسلاميين الجزائريين على أراضيها. وإضافة الى ليبيا، تقف المملكة المغربية على رأس الدول الأخرى المشتبه في انها قدّمت تسهيلات لـ «الجماعة»، أو عرضت «مساعدتها» بحسب ما يقول الزوابري. وعلى رغم النفي المتكرر للمغرب للاتهامات بأنه يسمح للإسلاميين الجزائريين باستخدام أراضيه لنقل السلاح الى الجزائر، إلا انه يبدو في حكم المؤكد ان الرباط تنتهج سياسة غض الطرف – الى درجة معينة – عن تحركات الإسلاميين الجزائريين. ولعل الهدف الأبرز من وراء ذلك هو إفهام الجزائر ان الرباط تملك كذلك ورقة تستطيع ان تؤذي بها الجزائر مثلما تؤذيها هذه الأخيرة بالدعم الذي تقدمه الى جبهة «بوليساريو» في نزاعها مع المغرب على الصحراء الغربية. لكن، في أي حال، لا يُعتقد ان المغرب وصل في قضية «غض الطرف» عن تحركات الإسلاميين الجزائريين الى درجة تقديمه عرضاً بدعمهم، لا مالياً وعسكرياً. إذ ان المغرب يعرف، من دون شك، ان مثل هذا العرض، لو

حصل فعلاً، يكون كمن يسلّم عدوه خنجراً ليطعنه في خاصرته. ويعرف المغرب بالتأكيد ان الدور سيأتي عليه في المستقبل إذا ساعد «الجماعة المسلحة» في الوصول الى الحكم في الجزائر، لإن هذه الجماعة ستبدأ فور وصولها الى السلطة في تقديم دعم للإسلاميين المغاربة، وهو أمر لا شك ان الرباط لا تريد ان تراه يحصل. كذلك فإن السلطات المغربية تعرف انها لو ارادت فعلاً تقديم عرض بالمساعدة للجماعات الإسلامية، فإن الحكم الجزائري سيكون أول من يعرف به بفضل اختراقه لها، وهو أمر لا بد ان المغرب يعرفه جيداً.

«الجهاد» و«المقاتلة»

وفي خصوص جماعة «الجهاد» المصرية، قال الزوابري ان خلافها مع سلفه زيتوني سببه «صراحة» الأخير في كلامه مع أميرها الدكتور أيمن الظواهري، واعتباره الشيخ المصري الراحل سيّد قطب ليس من «علماء السنّة»[١٩]. ويقول ان «جماعة الجهاد المصرية (...) نقموا منا (بسبب) صراحتنا في الرد عليهم كما جاء في الرسالة التي أرسلها أخي ابو عبدالرحمن أمين عليه رحمة الله الى أميرهم (الظواهري). أمور لم توافق اهواءهم منها انه ذكر سيد قطب رحمه الله، على الرغم مما ابتلى به فإنه لا يُعد من علماء أهل السنة (بسبب) ما يعتقد من البدع والضلالات التي لا تخفى على من اطلع على كتبه ومؤلفاته»[٢٠]. وأشار أيضاً الى ان من أسباب «نقمة» جماعة الدكتور الظواهري على زيتوني دعوة الأخير «جماعة الجهاد» الى العودة «الى طريقة الصحابة رضي الله عنهم في فتح مصر». وقال ان «الجهاد» اعتبرت هذه الدعوة بمثابة دعوة الى القتال بالسيف والرمح فقط، وهو ما يؤكد الزوابري ان زيتوني ما قصده قط.

ويُفهم من كلام الزوابري ان خلاف جماعته مع «الجهاد» ليس جذرياً، مقارنة مع ما سيظهر من خلال حديثه عن خلافها مع «الجماعة المقاتلة». ففي خصوص الأخيرة يقول الزوابري ان الخلاف معها هو في المنهج كون الأخيرة «سلفية على الورق» فقط. ويكشف ان «الجماعة المقاتلة الليبية

(...) أرسلوا وفداً الينا والتقوا بأمير الجماعة الاسلامية المسلحة أخينا أبي عبدالرحمن أمين وجلسوا الى الهيئة الشرعية وتناقشوا في أمور كثيرة. وتبيّن بعد هذه المناقشة ان هذه الجماعة - الجماعة المقاتلة - انما هي سلفية على الأوراق وأطراف اللسان، أما في الواقع فإنها بعيدة عن السلفية كل البعد، بل انها أقرب ما تكون من منهج الإخوان المسلمين». ويقول: «من بين المسائل التي توضح ذلك مسألة الإمارة. فإنهم ينصّبون الأمير ويعزلونه بحسب الظروف والمراحل. فقد يعيّنون أميراً ثم يتبيّن لهم ان المرحلة تحتاج الى غيره فيعزلونه وينصبون غيره، وهكذا. وكذلك ان الشورى ملزمة على مذهب الاخوان (...) مخالفين في ذلك ما كان عليه السلف والأئمة». كذلك أخذ على «الجماعة المقاتلة» ما سمّاه «تعصبها» لسيد قطب. ولا يجب ان يُعتبر ذلك غريباً، إذ ان «المقاتلة» تنتمي - مثلما سبقت الإشارة - الى التيّار الجهادي الذي تبلور خصوصاً خلال التجربة الأفغانية. وكما هو معلوم أيضاً فإن معظم قادة «المقاتلة» هم من «الليبيين الأفغان».

ويتناول الزوابري، في مقابلته، الاتهامات التي توجّه الى «الجماعة»، ومنها تهمة «الفكر الخارجي» (الخوارج). ويعتبر ان «المنافقين» و«جماعة الجزأرة» هما الجهتان اللتان تتهمان «الجماعة» زوراً بفكر التكفير والهجرة. ويتحدث، في هذا الإطار، عن قضية تكفير الرجل الثاني في الجبهة الاسلامية للانقاذ الشيخ علي بن حاج، وهو السلفي القح الذي يُعتبر مرجع السلفيين في «الانقاذ» لكنه على رغم ذلك لم ينل رضا «الجماعة» التي تراه يميل الى «الاعتدال» ويبتعد عن السلفية. فيقول الزوابري، عن بن حاج، ان «الجماعة» كانت «تلتمس منه الخير منذ زمن»، وانها عيّنته في مجلسها الشوري في الوحدة التي حصلت في أيار (مايو) ١٩٩٤ و«راسلته» عندما كان في سجنه، لكنها تبرأت منه بعدما أيد لقاء روما لأحزاب المعارضة الجزائرية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥) و«الجيش الاسلامي للانقاذ». وتُجادل «الجماعة» ان بن حاج لا يحق له ان يُبرر شرعاً «العقد الوطني» كونه جمع «مرتدين» (الأحزاب العلمانية والاشتراكية والوطنية) ومسلمين (جبهة الانقاذ)، وكونه وُقّع في روما تحت «ظلال الصليب». وتؤكد كذلك

ان بن حاج لا يجوز له ان يؤيد «الجيش الإسلامي للإنقاذ» بعدما حصلت الوحدة وباتت «الجماعة» إثرها «الراية الشرعية الوحيدة للجهاد في الجزائر»[٢١]. ومعلوم ان بن حاج لم يُعلن أبداً موقفاً علنياً من الوحدة في ١٩٩٤، لا معارضة ولا تأييداً. وكان موقفه، عندما راسله «جيش الانقاذ» وهو في الإقامة الجبرية في اواخر ١٩٩٤ طالباً منه ان يحدد موقفه من انضمام محمد السعيد (جبهة الانقاذ) والسعيد مخلوفي (حركة الدولة الاسلامية) الى «الجماعة المسلحة»، ان من ينشط في العمل المسلح يحق له الإنضواء تحت أي راية يختارها. وعلى رغم ان هذا الكلام يُعتبر تأييداً ضمنياً للوحدة، إلا ان بن حاج رفض في المقابل اعتبار ان الوحدة تسمح لـ«الجماعة» باحتكار العمل المسلح، على حساب «جيش الإنقاذ». ويبدو ان «الجماعة» كانت تتوقع من بن حاج، بسبب سلفيته، ان يعلن ان على «جيش الانقاذ» الإنضمام اليها، وهو ما لم يفعله. لذلك فانها رأت ان عدم اعلانه موقفاً يُعتبر تأييداً لبقاء «جيش الانقاذ» ككيان مسلح مستقل، وهو ما لم تكن «الجماعة» لتقبل به.

بيانات زيتوني

ويرد الزوابري، في المقابلة أيضاً، على الاتهامات التي وُجّهت الى «الجماعة» في ثلاثة مواضيع: هدر دم عمال قطاع المحروقات، و«منع الشباب من السفر الطويل»، وعمليات التفجير التي يسقط فيها أبرياء[٢٢]. فأكد، بالنسبة الى النقطة الأولى، ان استهداف عمال المحروقات يعود الى ان شركات النفط والغاز هي التي تدر المال على الحكم الجزائري. وعن النقطة الثانية، قال الزوابري ان جماعته لم تقتل سوى الشباب «من الجنود الاحتياطيين المرتدين». وفي النقطة الأخيرة، قال ان ثمة «ادلة شرعية» كثيرة تجوّز عمليات التفجير حتى ولو راح ضحيتها مدنيون (قاعدة «التترس» التي يعتبر بعض العلماء انها تبيح قتل مسلمين، ولو كان بينهم نساء وأطفال، اذا ما احتمى بهم «العدو»)[٢٣].

فرنسا مجدداً

ولم يشذ الزوابري أيضاً عن سياسة سلفه زيتوني حيال فرنسا. فبعدما راسل «الأمير» السابق لـ «الجماعة» الرئيس الفرنسي داعياً إياه الى اعتناق الإسلام، ثم اتبع ذلك بحملة التفجيرات في فرنسا في ١٩٩٥، بادر خلَفُ زيتوني الى معاودة الاتصال بفرنسا داعياً إياها الى التدخل لإطلاق «الأمير» المعتقل لـ «الجماعة» عبدالحق لعيايدة («أبو عدلان»)، المسجون منذ ١٩٩٣ في الجزائر والذي ما انفكّت بيانات «الجماعة» عن المطالبة بالإفراج عنه. وقد تمثّل اتصال الزوابري هذه المرة بفرنسا برسالة أرسلها الى قصر الأليزيه، محدداً فيها مطالب يريد من فرنسا تنفيذها وإلا فانه سيعمد الى «تدميرها»[٢٤].

وقالت «الجماعة» في رسالتها الموجّهة الى «رئيس فرنسا جاك شيراك» وحملت توقيع الزوابري: «نحن نعرف انكم لا تزالون، انتم الفرنسيين، أخطر أعداء المسلمين من بين سائر الكفار، على رغم الأعمال التي قام بها قبلي اشقائي الذين أصبحوا بيد الله، سيف الله جعفر وأبو عبدالله أحمد وأخيراً أبو عبدالرحمن أمين الذي أشاع الرعب في بلادكم» خلال عملية خطف طائرة «آر فرانس» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ والتي انتهت بمقتل الخاطفين والافراج عن الركاب في مطار مرسيليا.

وأضافت: «نحن قادرون بمشيئة الله، على ان نفعل أكثر مما فعلنا، لأننا نعتبر اننا عندما نقطع رؤوسكم ونمزّق أجسادكم فإننا نقوم بعمل . . . يقربنا من الله». وتابعت: «نحن سائرون على الدرب نفسه الذي سبقنا اليه اشقاؤنا» وهي «درب القتل والمجازر» و«انكم تعرفون اننا ننفذ ما نقوله». وأشارت، في شكل غير مباشر، الى انفجار استهدف مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ محطة «بور رويال» للقطارات في باريس، قائلة «ان أحداث الأيام الأخيرة دليل على ذلك»[٢٥].

وخاطبت الرسالة «جاك شيراك وكل الذين يؤيدونه»: «اننا، وخلال القتال الذي نخوضه، اتصلنا بكم مرات عدة»، وان «الأخ أبو عبدالله توجه اليكم، لكنكم اصريتم على العناد، وأبو عبدالرحمن دعاكم الى

اعتناق الاسلام، لكنكم اخترتم الكفر». وحددت مطالب ثلاثة ينبغي على السلطات الفرنسية تلبيتها «اذا أردتم ان نكف عن قتلكم» وهي: الافراج عن العيايدة وعن «مجموعة من الأشقاء نبلغكم لاحقاً بأسمائهم»، ووقف «كل نوع من أنواع الدعم» للحكم الجزائري، ودفع «جزية للمحافظة على أرواحكم»، في اشارة الى الفرنسيين المقيمين في الجزائر. وختمت: «هذا ما نريد ان نقوله لكم، وما عليكم سوى الاختيار. فإن رفضتم فنحن بإذن الله على استعداد لمحاربتكم وتدمير بلادكم مهما كلف الأمر. فالله معنا وهو يوجه أعمالنا».

عودة «الأنصار»

بعدما نسف الزوابري جسور عودة الاتصالات بـ «الجهاد» و«المقاتلة» بعد هجومه العنيف عليهما، حوّل بصره الى ناشط سلفي آخر في أوروبا يُدعى مصطفى كامل («أبو حمزة المصري»)[٢٦]. وبحكم مشاركته في الجهاد الأفغاني وحمله الجنسية البريطانية التي لا بد ان «الجماعة» اعتبرت انها تمنحه حصانة يتمنى كثيرون من أنصارها الجزائريين في اوروبا التمتع بها، بدا «أبو حمزة» الخيار الأمثل ليحمل مشعل عودة «الجماعة» الى أوروبا. ولا شك ان انتماءه الى التيار السلفي ساهم في تسهيل توليه الاشراف على إعلام «الجماعة» في الخارج. لكن ذلك لم يمر من دون عقبات.

فقد تمثّلت العقبة الأولى في الكتّاب السابقين لـ «الأنصار» الذين عارضوا عودة صدورها لتأييد «الجماعة المسلحة»، بحجة «انها كانت لنصرة الجهاد في العالم أجمع ولم تكن مختصة يوماً بالجماعة» الجزائرية[٢٧]. لكن «أبو حمزة» جادلهم بانه اذا كان هذا هو هدف النشرة، فلماذا لا يعاودون إصدارها للدفاع عن بقية بؤر «الجهاد في العالم»، ما داموا غير راضين عن «الجماعة» الجزائرية. لكن الطرفين لم يتفقا، فاعتبر «أبو حمزة» أن واجب نصرته «الجماعة» - ما دام مقتنعاً بمبادئها - يحتّم عليه إعادة إصدار «الأنصار»، وهو ما تم له في شباط (فبراير) ١٩٩٧، أي بعد ثمانية أشهر من توقفها.

٣. «السيف البتّار»

لكن قبل عودة «الأنصار» الى الصدور، كان على «أبو حمزة» ان يذلل عقبة أساسية أخرى تتمثل هذه المرة بـ «الجماعة» نفسها. إذ طلب منها ان تُقدّم له توضيحاً لمنهجها وترد على الاتهامات التي توجّه اليها، لا سيما تلك التي سيقت في بيانات سحب التأييد لقيادة زيتوني، في داخل الجزائر وخارجها. وكذلك الاتهامات التي كانت تسري في أوساط الإسلاميين عن قتلها بعض «الأفغان العرب» وتصفيتها دعاة مسلمين، وإهدارها الدماء، وتكفيرها مرتكبي الذنوب، وتوسيعها حكم الردة، وعدم تدرجها في الحكم بقتل مرتكبي البدع. وقد تولى الأشراف على توضيح منهج «الجماعة» والرد على الاتهامات التي توجّه اليها أحد ضباطها الشرعيين عبدالمؤمن الزبير («أبو المنذر»). وقد صدر رد «أبو المنذر» الذي يُقال انه يُعتبر الرجل الأقوى في «الجماعة» مع محمد رضوان (مكادور) «أبو بصير» – في كتاب عنوانه «السّيف البتّار في الرد على من طعن في المجاهدين الأخيار وأقام بين أظهر الكفّار»[٢٨].

ويقول «أبو حمزة» عن الظروف التي صدر فيها «السّيف البتار» وتسلمه نشرة «الأنصار»[٢٩]:

«تسلمت النشرة إثر صدور بيانات الطعن في المجاهدين التي صدرت تحت شعار «التوقف عن النصرة»، علماً ان بعضها لم يتوقف عند وقف النصرة بل إمتد الى إعلان العداء (لقيادة «الجماعة المسلحة»). المشكلة في هذه البيانات الاربعة انه لم ترد بيّنة فيها توضح لماذا يجب التوقف عن نصرة هذه الجماعة. نصّت (بعض) البيانات على انه سيتم توضيح الأمر لاحقاً. فمن باب حسن النية في مَن أصدر البيانات انتظرنا ثمانية أشهر (لوصول البيّنة). ومن باب حسن النية في الجماعة، وهو أولى، لم نمتنع عن نصرة الجماعة بل أرسلنا اليها اسئلة ردت عليها باجوبة لم نر انها تدفع الى وقف التأييد لها، خصوصاً ان هذه الجماعة في وقتها وفي حجمها وفي قوتها (كانت) الأقدر على ردع الكفر في بلاد المسلمين. انتظرنا ثمانية أشهر، لكن اتضح بعد ذلك ان الأمر لا يكفي لوقف النصرة لأن الذين

اطلقوا البيانات كانوا يقولون فيها («الجماعة») شبهات لا يستطيعون إثباتها. خشينا ان تحصل في «الجماعة» انحرافات واختراقات اذا استمرت الشبهات حولها. كان الحل الأمثل ان نتفق. فعرضت على الذين أصدروا البيانات ان يناظرونا أو يباهلونا. قلت لهم أقيموا الدليل (على «الجماعة») حتى نتبعكم ببينة، أو اسكتوا عنها، فشرف الجماعة أهم من شرف الفرد. وقلت انه اذا لم يستطيعوا إظهار البيّنة على «الجماعة»، فان الواجب ان نستمر في دعمها، وهذا معناه ان نُخرج «الأنصار» ليعلم الناس ان توقفها (عن نصرة «الجماعة») كان لإظهار البينة لكنها لم تأت. لكنهم (أي ساحبي التأييد لـ «الجماعة») امتنعوا عن ذلك.

وكانت الجماعة في تلك الفترة اتصلت بنا من الداخل (الجزائر) وقالت لماذا التوقف عن دعمنا وعن (إصدار) «الأنصار». قلنا اننا لم نتوقف عن النصرة، لكنكم لم تعيينوا أحداً لينصركم، ولا أحد يستطيع ان يقوم بذلك من عنده. فبدأوا في البداية في إرسال الأخبار لنا. لكن اشترطت بعد ذلك ان هناك كتباً لهم مُجملة تحتاج الى تبيين، وان كثيراً من المتشابهات والالفاظ خانتهم في بعض الأمور. اتفقنا على ان تصدر الجماعة لوماً للذين يجلسون في بلاد الكفار ويطعنون فيها، وفي الوقت نفسه توضح فيه موقفها من المآخذ على منهجها مثلما حددته كتبها السابقة. اتفقنا على ان يكون هذا الرد في كتاب، وهو الكتاب الذي صدر تحت عنوان السيف البتار.

كان لا بد من هذا التوضيح من «الجماعة» بعد الملاحظات على منهجها بحسب ما ورد في كتاب «هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين» لأبي عبدالرحمن أمين (جمال زيتوني). (...) كانت لي بالطبع ملاحظات على «هداية رب العالمين». ولذلك انا لم اتبن من كتب الجماعة سوى السّيف البتّار ولا ازال حتى الآن اتبناه. (...) في السيف البتار تتم الحدود الشرعية وطريقة الحكم على الناس والتعامل معهم على منهج السنة والجماعة. وما زلت حتى الآن أتحدى أحداً ان يُخرج من السيف البتار مخالفات شرعية. لقد راجعت هذا الكتاب كلمة كلمة وسجلت

عليه أكثر من سبعين ملاحظة راجعتهم فيها. وأكثر ما راجعتهم فيه حكمهم على طائفة الجيش. طلبت منهم ان يبيّنوا حكم الجيش. تبيّن لهم، مثلما تبيّن لنا، ان حكم طائفة الجيش هو انهم طائفة كُفر بدون ان نكفّر أعيانهم، وإن كانوا يُقاتلون كما يُقاتل اعداء الاسلام. لكن لا نستطيع تكفير أعيانهم».

فما هو كتاب «السيف البتّار» الذي لا يرى فيه «أبو حمزة» ما يُخالف الشرع؟

يُقسّم «أبو المنذر» كتابه الى مجموعة فصول، بعضها يُعالج أموراً منهجية وبعضها يُعالج أحداثاً وقعت داخل «الجماعة» وتُثار حولها شبهات، مثل تلك التي أدت الى خروج بيانات وقف التأييد لقيادة زيتوني. ولا شك ان القاء نظرة على ما ورد في ذلك الكتاب سيسمح بتكوين فهم أكثر وضوحاً لـ«المنهج» الذي تقول «الجماعة» أنها تسير عليه، وسيُساعد بالطبع في فهم مدى التغيّر الذي طرأ على فكرها عندما صدر بيان تبنيها المذابح في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧ (سيرد ذكره لاحقاً).

يبدأ «أبو المنذر» بالحديث عن الشبهات التي تُثار في شأن «العقوبات» التي تنفّذها «الجماعة» والتي غالباً ما تنتهي بإنزال عقوبة القتل. فيقول ان «الجماعة» ترى ان «العقوبات في الدنيا لا تدل على كبر الذنب وصغره بالنسبة للآخرة. فإن الدنيا ليست دار جزاء وإنما الجزاء في الآخرة». ويتابع موضحاً: «ألا ترى ان الكافر الذمي أو المُعاهد لا يُقتل مع كُفره، وان المسلم اذا ما أتى ما يُستحل به دمه من الكبائر التي فيها حدّ القتل أو القصاص، فأنه يُقتل مع إسلامه؟ على رغم ان جريمة الكفر والشرك أعظم بكثير من الكبائر ...». ويبدو ان كلامه هذا ردٌّ على الانتقادات التي توجّه الى «الجماعة» بانها تقتل المسلمين الذين يجب ان يكونوا معصومي الدم. إذن بحسب المقارنة التي أوردها «أبو المنذر»، يبدو واضحاً ان «الجماعة» لا ترى ان «غلاظة الجريمة» تعني دائماً غلاظة الحكم. فالكفر، على رغم عظَم «جريمته»، فإن صاحبه لا يُقتل حتى وإن كان «كافراً أصلياً» (مثل المسيحيين واليهود، من وجهة نظر «الجماعة»). أما المسلم، فإنه يُعاقب،

حتى بالقتل، بحسب كبر جريمته وعلى رغم إسلامه.

أما النقطة الثانية التي يُعالجها «أبو المنذر»، فإنها تتعلق بالاتهامات التي توجّه الى «الجماعة» في خصوص إعلانها الحرب على «المبتدعة»، أي التيارات الإسلامية التي تعتبر «الجماعة» انها أدخلت بدعة على الإسلام (يدخل تيار «الجزأرة» ضمن هذا التصنيف بالطبع). وبعد تقديمه نُقولاً كثيرة عن العلماء (بينها قول سفيان الثوري ان مرتكب المعصية يُستتاب منها على عكس المبتدع)، يُشدد «أبو المنذر» على ان «أهل البدع شر بكثير من أهل المعاصي» وان النصوص الشرعية «تُحرّم الجلوس مع المبتدعة». ثم يتحدث تحديداً عن «الجزأرة»[٣٠]، ناقلاً شعارات ترفعها مثل «التسامح وتأليف القلوب والتعايش السلمي والإنسانية ونحوها من دعاوى الجاهلية»، معتبراً انه «لم يُنزل الله بها من سلطان». وبعد إشارته الى ان ما تفعله «الجماعة» مع «الجزأرة» يدخل ضمن «مقتضى عقيدة الولاء والبراء»، الركن الأساسي لدى السلفيين، يخلص الى انه «تقرر عندنا انه لا يُدافع عنهم أو يُجاملهم إن لم يكن من تنظيمهم إلا أحد ثلاثة:

إما منافق زنديق يهاب الحق وسطوة أهله فلا يصرح وانما يشير ويلمح،

وإما مبتدع ضال محترق في البدعة يُصر على أمر عظيم،

وإما جاهل لم يفهم السلف».

وبعد هذا الحسم في قضية المبتدع، يورد «أبو المنذر» نقولاً شرعية تؤكد ضرورة مواجهة الداعين الى البدع و«كفّهم عن الناس».

لكن هذا التبرير الذي تقدمه «الجماعة» لقتال «المبتدعة»، لا يلقى بالطبع إجماعاً إسلامياً. إذ ترى غالبية التيارات الإسلامية انه يجب التمييز بين البدع بحسب درجاتها، كونها ليست كلّها تُعتبر بدعاً مُكفِّرة. وتقول «الجماعة» انها توافق كذلك على ان ليست كل البدع تُوجب القتل. لكنها تقول ان البدع التي أتى بها تيار «الجزأرة» هي بدعٌ مُكفِّرة، خصوصاً ان قادة هذا التيار «تابوا منها» علناً في لقاء الوحدة في أيار ١٩٩٤، لكنهم عادوا اليها سراً عندما كانوا يُخططون لـ «الإنقلاب» المزعوم على «المنهج السلفي» لـ «الجماعة». (راجع الفصل السابع)

ويرد «أبو المنذر» كذلك على المعلومات التي تفيد ان «الجماعة» ارتكبت تصفيات داخلية ضد عدد من قادة الجماعات الإسلامية السلفية، مثل قضية قتلها الناشط المعروف عزالدين باعة، أحد مؤسسي «حركة الدولة الإسلامية». (الفصل السادس) فيقول ان قضية باعة قديمة تعود الى إمارة الشريف قواسمي (أبو عبدالله أحمد) في ١٩٩٤، وإن كان قتله تم في إمارة جمال زيتوني. ويشير الى ان قواسمي كلّف خمسة دعاة «التحقيق في قضيته» وان هؤلاء أجمعوا على ان «حكمه القتل». ولا يُعالج «أبو المنذر» الاتهامات التي وُجّهت الى باعة (المعلوم ان «بلاغ» قتله اتهمه بـ «الإسراف في القتل العمدي». راجع الفصل السادس)، لكنه يقول ان باعة نفسه أعلن رضاه عن الحكم بإعدامه في شريط سمعي سُجّل قبل قتله (عنوانه «إعتراف ونصائح وحقائق ووصايا»).

إبعاد «الأفغان»

وبعد تبريره قتل عزالدين باعة، ينتقل «أبو المنذر» الى الرد على اتهامات أكثر خطورة لـ «الجماعة» هي تلك المتعلقة بتصفية «الأفغان» فيها وإبعادهم عن إمارتها. ومثلما هو معروف، فإن «الجماعة الإسلامية المسلحة» نشأت في ١٩٩٢ بفعل تحالف تيارين هما تيّار «الجزائريين الأفغان» (جماعة قاري السعيد بقيادة منصوري الملياني) وتيار السلفيين المحليين (جماعة محمد علاّل تحديداً). واذا كانت علاقة هذين التيارين لم تشهد مشكلات تُذكر في بداية تحالفهما، فإنها بدأت تتعقد في ١٩٩٥، خلال إمارة جمال زيتوني. ذلك ان هذا الأمير باشر فور اعتلائه القيادة، في توزيع أنصاره السلفيين على المراكز الحساسة في «الجماعة». ثم لجأ بعد ذلك - منطلقاً من تفسيره الجامد للنصوص الشرعية ومن قواعد منهج «الولاء والبراء» - الى توسيع دائرة المواجهة لتشمل العالم بأسره. حرب على الحكم الجزائري، وحرب على جزء من الشعب الجزائري، وحرب على الجبهة الاسلامية للانقاذ وجناحها المسلح، وحرب على الذين دخلوا في الوحدة في ١٩٩٤ (قادة «الجزأرة»)، وحرب على فرنسا. كل هذه

التصرفات ساهمت لا شك في ايجاد شرخ في العلاقة بين التيارين. وقد تجلّى ذلك لاحقاً في الإتصالات التي كشف الزوابري حصولها بين قيادة «الجماعة المسلحة» وموفدين عن «الجماعة المقاتلة» الليبية (التي تمثّل تياراً من تيارات «الأفغان العرب»). ومثلما هو معروف، قال الزوابري، في تقويمه لتلك الاتصالات، انها أظهرت خلافاً «في المنهج» بين الجماعتين، أو بالأحرى بين تيارين: الجهاديين («المقاتلة») والسلفيين («الجماعة»).

لذلك فإن رد «أبو المنذر» على الاتهامات بإن قيادة «الجماعة» تعمد الى تصفية «الأفغان» من صفوفها، كان على قدر كبير من الأهمية لأنه كان سيكشف مدى الصدع الذي حصل بين التيارين داخل «الجماعة المسلحة». لكن هذا الرد لم يكن حاسماً. إذ أكد، من جهة، ان «الأفغان» لا يزالون في قيادة «الجماعة»، لكنّه قسّمهم، من جهة ثانية، بحسب قربهم من تياره السلفي، وهو إقرار ضمني بأن «الجماعة» تنتقي من «الأفغان» من يوافق رأيها فقط. ويُلاحظ «أبو المنذر»، في هذا الإطار، ان «جهاد الأفغان خليط» إذ ضم «المُشرك والصوفي والمبتدع» الى جانب «الموحِّد والسنّي والسلفي (...)». ويضيف انه «ربما كان أحد منهم (أي «الأفغان» الذين يقاتلون مع «الجماعة») من الصنف الأول فكان لزاماً علينا ابعاده عن قيادة الجماعة». لكنه لا يتحدث عن إبعاد «أفغان» معينين، بل يؤكد، على العكس، ان «أمراء» المناطق في «الجماعة» شاركوا جميعاً «في جهاد الأفغان، أي هم في قيادة الجماعة، فضلاً عن أن أمير الجماعة سيف الله جعفر (بين آب/ اغسطس ١٩٩٣ وشباط/ فبراير ١٩٩٤) كان في الافغان وشارك في فتح «خوست» في الصفوف الأولى»[٣١].

وتصفية السلفيين

أما عن قتل مسؤول «الجماعة» في غرب الجزائر عبدالرحيم بخالد (بن شيحة) في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، فقد برره «أبو المنذر» بانه كان بسبب تمرّده على قيادة «الجماعة». ووجّه «أبو المنذر» الى بخالد تهمة «البغي» منذ إمارة سيف الله جعفر الأفغاني وبعده الشريف قواسمي. وقال انه «لم

يمتثل الى أمر أمير الجماعة في تقسيم السلاح وعصاه في ذلك، وبعدها زاد تمرداً وعصياناً في إمارة أبي عبدالرحمن أمين، رحمه الله، ولقد استدعاه للمحاكمة وراسله ثلاث مرات، مرة بعد مرة، ولكنه رفض الامتثال والخضوع للمحاكمة في كل مرة، وأعلن خروجه عن الجماعة وإمارتها بسريته الأهوال».

وبعد هذه المقدمة التي تشير الى «جريمة» عبدالرحيم بخالد، وهي «البغي»، ينتقل «أبو المنذر» الى تقديم تأصيل شرعي لقتل البُغاة. فيقول: «معلوم ان الباغي الذي خرج بشبهة، اذا أصر على بغيه يُقاتل ويُفسّق، وتُسقط عدالته، فكيف اذا كان أصل خروجه من غير شبهة او حجة وأصر على ذلك، بل وقاتلنا».

ومعلوم ان تقديم تبرير شرعي لقتل بخالد كان أمراً على درجة من الأهمية لـ «الجماعة». إذ انها اذا كانت ترى ايجاد مبرر لقتل «المبتدعة» («الجزأرة» و«جيش الإنقاذ» و«الإخوان») أمراً سهلاً بسبب اختلاف منهج هؤلاء عن منهجها (السلفي)، فإنه كان صعباً عليها ان تبرر قتل بخالد بتهمة «البدعة» كونه من السلفيين الأوائل الذي شاركوا في سنّ منهجها وكان من طليعة الذين نفّذوا قراراتها (الحملة على الأجانب مثلاً). لذلك، كان مهماً لدى «الجماعة» ان يكون التبرير الذي تُقدّمه لقتل بخالد على شيء من الإقناع، بهدف إقناع السلفيين، وهم عمودها الفقري، بأنها لا تزال على منهجهم، وان قتل «أمير سرّية الأهوال» لم يكن بسبب كونه سلفياً، بل بسبب «بغيه». لكن لا يبدو ان هذا المبرر كان كافياً لعودة اللحمة بين سلفيي «الجماعة» داخل الجزائر. إذ ان مؤيدي بخالد في الغرب استمروا في العمل في شكل مستقل عن «جماعة الزوابري». أما في الخارج، فلم يوافق على تبرير «الجماعة» لقتل بخالد سوى «أبو حمزة المصري»، وهو كما قال آنفاً يعتبر ان الأصل الثقة بـ «الجماعة» الى ان يثبت العكس، فإذا كانت تقول انها قتلت بخالد بسبب «بغيه» فالأصل تصديقها، وإلا الإتيان بدليل على عكس ما تقول. وبالطبع، لم يستطع معارضو قيادة الزوابري الإتيان بدليل على ان قتل بخالد كان لسبب مختلف عن «البغي».

فكر التكفير

أما عن إتهام «الجماعة» بانها تحمل فكراً خارجياً، وانها بالتالي جماعة من جماعات التكفير والهجرة، فيقول «أبو المنذر» انه إتهام مردود. ويورد أمثلة عديدة على خلاف في المنهج بين «الجماعة» والتكفيريين، مشيراً تحديداً الى نقطة خلاف محورية هي قضية «العذر بالجهل» الذي يرفضه التكفيريون وتقبله «الجماعة» (أي انها لا تقتل إلا اذا اصر المبتدع على بدعته). ويعتبر «أبو المنذر» ان «الجماعة» رُميت بفكر التكفير لأنها كانت تلتقي مع التكفيريين في العهد الديموقراطي عند نقطة تكفير الديموقراطية التي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تسير فيها.

ويوضح ان «الجماعة»، مثل بقية التيارات السلفية والجهادية في الجزائر وعلى عكس التكفيريين، تعتبر ان «الأصل في هذه الأمة الإسلام، ولا نطلق عليها حكم الكفر». وكما سيتبيّن لاحقاً، فإن «الجماعة» ستغيّر حكمها هذا بعدم «كُفر الشعب» الى حُكم بكفره (بيان الزوابري في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧). لكن هذا التغيّر لم يكُن يجب عدم توقّعه سلفاً، إذ ان المحلل لما قدّمه «أبو المنذر» من شروط مترافقة مع عدم الحكم بكفر الشعب، كان من المفروض ان يصل الى نتيجة حتمية مفادها ان الحكم بكفر الشعب كان سيحصل عاجلاً أم آجلاً. فقد قال «أبو المنذر»، موضحاً موقف «الجماعة» من الشعب: «لقد تبيّن وتعيّن على الأمة المسلمة وجوب قتال هؤلاء الطواغيت الكفرة المرتدين، ويجب عليها أن تُنابذهم وتُظهر لهم العداوة والبغضاء، وأن لا ترقب فيهم إلا وذمة (...) فيجب وجوباً عينياً على كل فرد من هذه الأمة المسلمة ان يقاتل الطاغوت، ولا يحل له ان يستكين اليهم او يركن اليهم (...) فالأمة كلها مستنفرة، والأمة كلها مطالبة بالالتحاق بصفوف المجاهدين في سبيل الله تعالى دون استثناء، إلا من استثناه الشرع. فالمسألة مسألة توحيد وشرك والصراع بين الإيمان والكفر (...) وكل من تقاعس أو جبن أو مال الى الدعة أو قال ان بيوتنا عورة أو لا استطيع أو قال ان هؤلاء الحكام ليسوا كفاراً أو أنهم فسقة ظلمة وليس كفرهم الذي يُنقِل من الملة أو جاء بالدعاوى الزائفة وانتحل الاعذار

الواهية، فهو آثم مستحق للعقوبة واقع في خطر عظيم».

هذه الشروط الطويلة التي ارفقها «أبو المنذر» بقرار «الجماعة» عدم الحكم بكفر الشعب، كان لا بد ان تؤدي في النهاية الى صدور حكم معاكس تماماً لحكم عدم الكُفر. فالشعب الجزائري، مثلما يبدو، لم يتجاوب - بإرادته أو رغماً عنه -مع قرارات «الجماعة» بضرورة الالتحاق بها والاشتراك في محاربة الحكم الجزائري. وبالطبع، لم يكن قرار «الجماعة» اعتبار «الجهاد» في الجزائر فرضاً عينياً - وليس فرض كفاية - ليُتجاوب معه بسهولة في أوساط الشعب الجزائري، الذي لا يريد أو لا يقدر على خوض حرب مع حكّامه. وبما أن «الجماعة»، بحسب ما قال «أبو المنذر»، لم تكن لتقبل بـ«أعذار» من المواطنين لعدم المشاركة في القتال الى جانبها، فإن الطبيعي ان حكمها بكفر على من لا يساندها - بارداته أو رغماً عنه - كان سيصدر حُكماً. فالمقدمات تبرر النتائج. وقد أدت هذه الشروط - المقدمات، بعد أشهر فقط من صدورها، الى النتائج المتوقّعة: كُفر الشعب.

٤. المذابح وموقف «الجماعة»

قبل صدور قرار الحكم بكفر الشعب في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، كانت الجزائر قد بدأت تشهد تصاعداً لا سابق له في حدّة العنف فيها. إذ ما أن أطلت السنة برأسها، حتى أطلتّ معها شلالات من الدم، جارفة قرى بأكملها كانت تُباد عن آخرها. ومع تصاعد حدة المذابح وترافقها مع معلومات جزائرية عن مسؤولية «الجماعة المسلّحة» عنها، بدأ مؤيدو «الجماعة» في الخارج - الذين اقتنعوا برد «الجماعة» على استفساراتهم في «السيف البتّار» - يطلبون من قيادة الزوابري في الداخل إصدار نفي - أو على الأقل توضيح - لدورها المزعوم في المذابح. وقد جاءهم بالفعل توضيح لا نفي. إذ أبلغتهم «الجماعة» انها هي بالفعل المسؤولة عن المذابح، لكنها نفت صحة المعلومات الواردة في الصحف الجزائرية عن قتلها أطفالاً «تقصّداً». وقالت «الجماعة» لمسؤولي نشرة «الأنصار» انها

تقتل بالفعل «نساء المرتدين»[٣٢]، وانها تنتقم كذلك من عائلات «الميليشيات» الذين تسلّحهم السلطة في القرى النائية التي لا تستطيع قوات الأمن ان تؤمن حمايتها، لا سيما ليلاً. ومثلما هو معروف، فإن القرى النائية التي لا تستطيع قوات الأمن الوصول اليها بسهولة، كانت منذ بدء الأزمة الملجأ الأساسي لأعضاء الجماعات المسلحة الذي استخدموا تلك القرى معبراً آمناً لهم يحصلون منه على الغذاء والكساء والعناصر البشرية. لكن السلطة، لجأت الى طريقة للحد من نفوذ الجماعات المسلحة في تلك القرى، فأنشأت فيها مجموعات من المواطنين أطلق عليهم إسم «الوطنيين»، وأوكلت اليهم مهمة منع المسلحين من استخدام قراهم. ووفرت السلطة، في المقابل، لهؤلاء الوطنيين السلاح من مخازن الدولة والمال من خزانتها. لكن الإسلاميين المسلحين ردّوا بعنف على هذه الخطوة. فباتوا يأتون ليلاً الى القرى التي وافق مواطنون فيها على حمل السلاح ضدهم، لينتقموا من عائلاتهم. وبما ان المهاجمين، كما الضحايا، هم أصلاً ابناء القرية الواحدة، فإن عائلة القتيل كان لا بد ان تعرف من هي عائلة القاتل، فتبادر الى الانتقام منها. وهكذا بدأت الحرب تنتقل الى داخل القرى وبين أبنائها، بعدما كانت محصورة في السابق بين قوات الأمن والجماعات المسلحة.

وقد صدرت الإشارة الأولى من جماعة الزوابري الى مسؤوليتها عن المجازر عندما تبنّت بعضها مطلع ١٩٩٧. إذ أصدرت «الجماعة» في شباط (فبراير) بياناً أعلنت فيه مسؤوليتها عن مذبحة وقعت في بلدية حمام ملوان في منطقة بوقرة يوم العاشر من ذلك الشهر[٣٣]. إذ قالت انها أغارت على هذه المدينة «السياحية المعروفة بعداء أهلها الشديد لله ورسوله والمؤمنين وانتشار ميليشيات الحركي المرتدين ومراكز الجيش المتفرقة حتى اضحت بيوت الناس (الشعب) وكراً للفساد والزنى. وقد اقتحم المجاهدون المنازل وذبحوا أكثر من ٢٥ فرداً من بينهم عدة فاسقات». وأشار البيان نفسه الى عملية أخرى لـ «الجماعة» في منطقة المجمع السياحي في الشريعة (نُفذت يوم ١٧ شباط) وفيها «ذبح المجاهدون ٤١

فرداً معظمهم من النساء اللواتي جعلن بيوتهن اوكاراً للزنى والفساد وشرب الخمور».

وعلى رغم هذا الاعتراف الصريح ببعض المجازر، إلا ان «الجماعة» ظلت تنفي لـ «أبو حمزة» مسؤوليتها عن المجازر التي يُنكّل فيها بالاطفال. ويقول «أبو حمزة»، في هذا المجال، انه لا يعتبر قتل «الجماعة» نساء «المرتدين» في الجزائر خطأ، إذ ان لديها «مبررات شرعية» تبيح لها ذلك. لكنه يؤكد انها نفت له باستمرار مسؤوليتها عن قتل الأطفال، تقصّداً، وهو أمر يقول انه يوافق عليه لانه لم يرَ في الشرع ما يُبرر قتل الأطفال[٣٤]. ويقول في هذا الإطار: «عندي أشرطة أتكلم فيها معهم من انه لا بد من دعوة الناس وشراء رضاهم. وأذكر ان الذي كنت أتحدث معه باسمهم (مسؤول في الجهاز الإعلامي لـ «الجماعة») واسمه رشيد اعتذر اعتذاراً شديداً، في رمضان قبل الماضي (١٩٩٧)، من ان طفلاً صغيراً قُتل أمام مقهى وُضعت فيه قنبلة، ويقول: والله ما قصدناه، إنما وُضعت القنبلة في مقهى للجواسيس قبل ثلاث ساعات من مجيء الطفل للعب امامه. فالذي يعتذر عن قتل طفل خطأ لا يتبادر للذهن انه هو من يقتل الطفل تقصّداً».

ويقول «أبو حمزة»، وهو كان المسؤول عن إعلام «الجماعة» في الخارج عند حصول المذابح، ان شكوكاً كانت بدأت تساوره في تلك الفترة ان «الجماعة» هي التي تقف وراء المذابح لكنها تكذب عليه بنفيها قتل الأطفال. ويقول: «طلبت منهم عندما كانوا يرسلون أخبارهم (العمليات التي يقوم بها) ان يكون لكل خبر تاريخه الدقيق. إذ كان ممكناً ان يستعملوا معنا المعاريض. أي ان يكون الخبر حصل فعلاً قبل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر ويُرسل الينا على انه حصل اليوم. هو يكون حصل فعلاً لكن قبل فترة. لذلك طلبت تاريخ الأخبار لأقطع عليهم ان يستخدموا المعاريض والتدليس في هذا الموضوع، إذ انّهم قد يستحلون الكذب علينا بحكم جلوسنا في بلاد الكفار. من أجل ذلك طلبت ان تكون العمليات مؤرخة. ثم طلبت منهم بعد ذلك موقفاً من المجازر التي تحصل. ولما ضيّقنا عليهم الخناق في استقصاء الأخبار ظهر الحق، الحمدلله، واعترفوا ببيانهم واقروا بما يفعلون»[٣٥].

البيان الأخير

صدر بيان عنتر الزوابري الذي يُقر فيه بمسؤوليته عن المذابح في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وهو جاء بعد أبشع حملة ذبح حصدت مئات المواطنين بعضهم على بعد أمتار من العاصمة وعلى مرمى حجر من ثكن لقوات الأمن[٣٦]. ففي ٣٠ آب/اغسطس وقعت مجزرة الرايس في سيدي موسى (قُتل ٩٨ مواطناً، بحسب حصيلة رسمية، وما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مواطن بحسب حصيلة أعدها سكّان)، وتلتها مذبحة بني مسوس (شمال المستشفى، ليل ٥-٦ أيلول، سقط فيها ٨٠ شخصاً)، ثم بن طلحة (حي بن تومي بن طلحة التابع لبلدية براقي، في ٢٤ أيلول، ٨٥ قتيلاً).

وما كادت هذه السلسلة من المذابح تنتهي، حتى خرج عنتر الزوابري ببيانه «صد اللئام عن حوزة الإسلام» معلناً تبنيه المذابح وتكفير الشعب[٣٧]. ففي ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وبعد تردد دام بضعة أيام، قرر «أبو حمزة» توزيع نشرة عدد الجمعة ٢٧ أيلول من نشرة «الأنصار» متضمنة بياناً تلقاه من «الجماعة» في الجزائر تتبنى فيه المذابح. ويشرح «أبو حمزة» ملابسات ذلك البيان وسبب تردده في نشره، فيقول[٣٨]:

«بدأت القصة عندما كنتُ بدأت اسأل عن بعض الأشخاص الذين ارسلتهم ليلتحقوا بهم («الجماعة» داخل الجزائر) كي يأتوا لنا بالاخبار. لكن أخبار هؤلاء مُنعت عنّا. لم يسمحوا لهم بان يتكلموا معنا. كذلك امتنعوا («الجماعة» داخل الجزائر) عن الكلام معي شخصياً. بدأت الأخبار تصل اليّ عن طريق أشخاص معينين. بدأت أشكك في سبب هذا التصرف. لكن القضية أن المسلم لا يمكنه ان ينشر أراجيف قبل ان تثبت. فلما ضاقوا («الجماعة») ذرعاً بي (أسئلته عن المجازر)، قالوا: اضرب رأسك بالحائط. نحن من يقوم بها. الحمدلله، أن ظهر الحق، على رغم مرارته، لأنه حق. (...) لم أتلق البيان (تبني المذابح) شخصياً. لكن الأشخاص الذين أرسلوه هم أنفسهم الذين كانوا يرسلون البيانات القديمة. اعترضت على لهجة البيان (الأخير) وصيغته، وطلبت ان أتحدث

معهم شخصياً. إذ ان البيان إما انه نتاج فُجر أو حُمق أو اختراق. فلا يمكن ان يكون غير ذلك. سألت: هل صدر منكم، فأجابوا انه صدر منهم. بعدما تأكدت انه صدر منهم، قلت ان اللغة التي صيغ بها البيان إما ان الذي كتبها لا يفقه معنى اللغة العربية او انه يريد تدمير الجهاد. فليس لها تفسير آخر. سألتهم عنه (البيان)، فقالوا انه صدر منهم كما هو وانهم يريدونه ان يُنشر. فقلت: على نفسها جنت براقش. وقد نشرت البيان (في «الأنصار»)، ثم أبلغتهم أنني سأوقف دعمي لهم. لماذا؟ أولاً، لأن الحق يجب ان يعرف في وقته مهما كان مُراً. وثانياً، إنني تركت الباب مفتوحاً بنشر البيان حتى أصدمهم وأقول لهم (...) ان الولاء للإسلام وليس لهم. فكتبت للبيان مقدمة رقيقة أقول فيها انه ليس على هذا الامر يكون ولاؤنا. فالولاء يتدرج. فاذا كنتم تفعلون الموبقات فولاؤنا لم يكن على ذلك. كنا نريد ان نتبين منهم، خشية ان يكون البيان صدر عن طريق المخابرات وخوفاً من ان يكون أحد استولى على آلة الاعلام عندهم هم وأرسل هذا البيان، وكذلك طمعاً بالتوبة ايضاً لأننا لا نريد لهم سوى التوبة. فاذا عقدوا اجتماعاً للجنة الشرعية وتبين لهم انه يجب ان يتوبوا ودفعوا ديّات الذين قتلوهم فهذا عندي أفضل للإسلام والمسلمين. تركت لهم أربعة ايام لكي يراجعوا أنفسهم ونتأكد ان البيان صدر من عندهم وانه ليس ناتجاً عن اختراق او انشقاق وليس عن حمق. وقد عانيت الكثير من جراء ذلك. ضغط عليّ اخوة كثيرون، وحاججوني بضرورة اعلان البراءة منهم الآن على اعتبار ان البيان (تبني المذابح) بيّنة كافية. كان رأيي ان انتظر قبل اعلان البراءة حتى صدور التأكيد ببينة. لم أرد أن أخرّب معهم فتأخذهم العزة بالاثم وتستمر المجازر على ما هي عليه. لكن أحد الذين يعارضونني الزمني الحجة حقاً. إذ قال لي أنت تنتظر حتى يوم الثلثاء (نشر «أبو حمزة» البيان في «الإنصار» الجمعة) لكي تأتي البينة، فهل هم سيتوقفون عن الذبح لكي يقدموا لك البينة التي تنتظرها؟ قلت له إنني لا استطيع ان أضمن ذلك. فقال لي إنني اؤكد لك انهم لن يتوقفوا عن الذبح. وهذه حقاً حجة شرعية ضدي. فقلت للأخ ان يتصل بهم الآن

ويطلب منهم ان يقولوا لنا ما هو موقفكم من ذبح الاطفال، أولاً، لان قتل النساء ربما كانت عندهم فيه شبهة (...) قلت: أريد الآن ان اعرف موقفكم من قتل الاولاد. فطلبوا منا ان ننتظر حتى تأتي البينة. فقلت أريد ان يؤكدوا لنا انهم لن يفعلوا مذابح حتى تأتي منهم البينة وحتى يأتي منهم الشرح. وقلت اننا نتحمل الاذى حتى وصول البينة. لكنهم فشلوا في تقديم البينة. قالوا لا نستطيع ان نؤكد لكم ذلك (التوقف عن المذابح حتى إرسال تأصيل شرعي لذلك). قلت: حتى الاطفال لا يمكن التعهد بعدم مسهم؟ قال: لا أستطيع أن أرد، فأنا نفسي لا أعرف، وكل ما أطلبه منكم هو ان تحسنوا الظن (بـ «الجماعة»). لكن كيف نُحسن الظن بهم وقد صدرت منهم هذه الخزعبلات. فأعلنت بيان البراءة منهم مباشرة بعد ذلك الإتصال. وقد قطعوا اي اتصال معي بعد ذلك. ولم يحاولوا ان يشرحوا قرارهم بتكفير الشعب لأن لا حجة عندهم في ذلك. انا من نشر البيان وانا من تحمل نتيجته. لم المس البيان ولم اغيّر فيه شيئاً. نشرته بالكلام البذيء الذي فيه».

فماذا جاء في بيان الزوابري؟

أورد الزوابري في بيانه «صد اللثام عن حوزة الإسلام» مجموعة مواقف لا يمكن تفسيرها سوى بإن مُطلقها بات ينتمي صراحة الى الفكر التكفيري. ويتجلى هذا «التحوّل» في موقف الزوابري، في عبارات عدة وردت في البيان يؤكد فيها «كُفر الشعب» الجزائري، وهو موقف يصدر للمرة الأولى عن «الجماعة» منذ تأسيسها. فعلى سبيل المثال، جاء في البيان ان «الكُفر بالطاغوت يستوجب البراءة من أتباعه وعبدته والكفر بهم وبدينهم (...) وهذه الجماعة الربانية والعصابة المؤمنة والطائفة المنصورة بإذن الله تلتزم كل ذلك. فهي كما تكفر بالطواغيت جميعاً فإنها تكفر أيضاً بأهلهم وأتباعهم وكل من نصرهم أو والاهم، لذلك تجدها تتبع آثار هؤلاء الموالين للمرتدين في المدائن والقرى والصحارى تستأصل شأفهم وتبيد خضراءهم وتغنم أموالهم وتسبي نساءهم ليذوقوا وبال أمرهم. وما التفجيرات في عقر دارهم ومدنهم المحصّنة بالطواغيت، وكذا المذابح

المتكررة والدماء تسيل في كل مكان التي أذهبت عنهم سكينة النوم، فلا تغمض لأحدهم عين إلا وينتظر فصل رأسه عن جسده وغنم أمواله وسبي نسائه...». وتابع الزوابري معلناً «كُفر الشعب»: «... ان كُفر هذا الشعب المنافق الذي أعرض عن نصرة المجاهدين وموالاتهم، وردته لن تثني عزمنا ولن تضرنا شيئاً بإذن الله...»(٣٩). وأضاف: «إن ما نقوم به من قتل وتقتيل وذبح وتشريد وحرق وسبي... هو قُربات عند الله»(٤٠).

ولا شك ان هذا البيان، الغريب، عن «الجماعة» ساهم في تعزيز الشبهات في شأن اختراقها أمنياً، وهو أصلاً كلام يدور عليها منذ نشأتها. وقبل الرد على هذه، يبدو ضرورياً ايراد بضع ملاحظات بعضها من داخل «الجماعة» والثانية من خارجها.

فأما الملاحظة الأولى فهي تتعلق بتحوّل «الجماعة» الى جماعة تكفيرية. إذ على رغم أن فحوى البيان يؤكد ان فيه نفَساً تكفيرياً، إلا ان الأكيد ان «الجماعة» ترفض اعتبار نفسها كذلك. فهي، حتى في بيانها الأخير («صد اللئام»)، بدأت بتعريف لنفسها قائلة انها «سُنّية -سلفية - موحدة». وكانت «الجماعة» ردت في السابق على اتهامها بالفكر التكفيري قائلة ان «الجماعة الاسلامية المسلحة، عند انضمام محمد السعيد وغيره، كانت سلفية بشهادة محمد السعيد نفسه وليست فرقة من فرق الخوارج، ولكن اذا فشل المبتدعة في احتوائها وكشف الله مكرهم ومكّن إخواننا السلفيين منهم، فحينئذ تصبح الجماعة خوارج وتكفير (...) والجماعة الاسلامية المسلحة غنيّة عن التعريف لأنها معروفة برجالها السلفيين. هل كان نصرالدين كحيل من الهجرة والتكفير، أو محمد علال، او عبدالحق لعيايدة، او عيسى بن عمار، او سيف الله جعفر، او ابو عبدالله أحمد، فلماذا يكون أبو عبدالرحمن أمين من الخوارج وهو تلميذ لابي عبدالله احمد، ولماذا يكون أخونا ابو طلحة عنتر الزوابري من الخوارج وهو أخ شقيق لعلي الزوابري وكان مجاهداً منذ سنوات تحت راية هؤلاء الرجال السلفيين المعروفين بعدائهم للخوارج وعلى رأسهم الهجرة والتكفير؟»(٤١).

فإذا لم يكن الزوابري «تكفير وهجرة»، مثلما تُصر «الجماعة»، فهل يمكن ان يكون «مخابرات»، وهي التهمة التي غالباً ما تُوجّه الى «الجماعة» وقادتها بسبب العجز عن فهم تصرفاتهم. ويقول العضو المؤسس لـ «جبهة الانقاذ» قمرالدين خربان - الذي غالباً ما اتهم حزبه «الجماعة» بانها «مخابرات»، في شرحه لهذه القضية: «عندما نتحدث عن اختراق (الأجهزة الجزائرية) الزوابري، فإننا لا نتحدث عن شخص. نقول، مثلاً، ان المخابرات تديره. فالزوابري شاب صغير في العشرينات من عمره، ويمكن بالتالي ان يُدار من شخص مخترق أكبر منه سناً في «الجماعة» وأوسع علماً. واعتقد ان الزوابري اختير (لإمارة «الجماعة») بسبب انتمائه الى العائلة التي ينتمي اليها. شقيقه الأكبر علي استشهد رحمه الله. ووالدهم شهيد. انه شاب يُمكن ان يُستغل. لكن لا نستطيع ان نوجّه تهمة اليه شخصياً بانه مخابرات»[٤٢].

وتتفق مع خربان في هذا التحليل «الجماعة المقاتلة» الليبية، التي كانت حتى الأمس القريب من أقرب الجماعات الى «الجماعة المسلحة». إذ تقول في بيان أصدرته تعليقاً على بيان «كُفر الشعب»، ان شرذمة من المتعصبين استولت على «الجماعة»، لكنها لا توجّه بتاتاً الأتهام الى «الجماعة» بانها جزء من المخابرات الجزائرية[٤٣].

فاذا لم تكن «الجماعة» تكفيرية أو «مخابرات»، فماذا تكون؟ لا شك ان الإجابة عن هذا السؤال بالغة الصعوبة. إلا ان التفسير المنطقي لما جرى في «الجماعة» قد يكون بالقول انها بدأت تنتهج منهجاً تكفيرياً من دون ان تدري. إذ يكشف الشيخ عبدالرحمن الأثري، الذي كان من علماء «الجماعة» البارزين حتى اختلافه مع جمال زيتوني في ١٩٩٦، ان «الجماعة» كانت تدرس منذ أيام هذا الأمير وقبل تولي الزوابري قيادتها إعلان الحكم بكفر الشعب. إذ يقول[٤٤] إذ يقول انه سمع من جمال زيتوني، خلال لقائه به قبل مقتله بفترة غير بعيدة، ان «الجماعة بدأت بتصفية تيار الجزأرة، ثم بعد ذلك ستتفرغ للقطبيين والاخوان»، وان «تقتيل الشعب» سيأتي بعد ذلك، إذ «هم («الجماعة») مقبلون على قتل

ائمة المساجد دون تمييز والحكم عليهم بالردة. كذلك قتل الشباب الذين في الجامعات والثانويات. كذلك بدأوا يتحدثون هذه الأيام عن عموم الردة بتكفير الشعب جميعاً». ويؤكد هذا الكلام عن «عموم الردة»، ان «الجماعة» كانت تفكر به منذ ما قبل وصول الزوابري الى الإمارة.

وعلى رغم استمرار الشبه حول امكان ان تكون السلطة الجزائرية وراء المجازر عبر اختراقها «الجماعة المسلحة»، إلا ان بيانها بتكفير الشعب كان خاتمة هذه الجماعة اعلامياً، في الخارج على الاقل. إذ سحب «أبو حمزة المصري»، وهو آخر الناشطين الاسلاميين المؤيدين علناً لـ «الجماعة» في خارج الجزائر، تأييده لها وأوقف إصدار «الأنصار» كبوق إعلامي لجماعة الزوابري.

مصادر الفصل الثامن

١. عنتر الزوابري هو «أبو طلحة عنتر ابن محمد بن قاسم بن الربيع زوابري»، مواليد ١٩٧٠ في بوفاريك. تقول نشرة «الجماعة»، في عددها الرقم ١٠ الموافق لأيلول (سبتمبر) ١٩٩٦، ان عنتر الزوابري «التحق بصفوف المجاهدين منذ كانوا يعملون على شكل جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» عام ١٩٩١، وانه عايش مؤسسي «الجماعة» الأوائل مثل محمد خير ونورالدين سلامنة ومحمد علاّل، قبل ان يصبح «من أعيان الجماعة ومن أهل الحل والعقد فيها». وتقول أيضاً انه كان ممن عيّنوا عيسى بن عمّار في بداية تموز (يوليو) ١٩٩٣ أميراً لـ «الجماعة» عقب اعتقال عبدالحق لعيايدة في المغرب، وانه «لازم» الأميرين الجديدين لـ «الجماعة» سيف الله جعفر الأفغاني والشريف قواسمي حتى مقتلهما (الأول في شباط/فبراير ١٩٩٤ والثاني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤). وتقول أيضاً انه لازم «أمير الجماعة» جمال زيتوني حتى مقتله في تموز (يوليو) ١٩٩٦.

٢. قُتل علي الزوابري في معركة مع قوات الأمن في ١٩٩٢. وكان مسجوناً في أيام العمل السلمي قبل ان يفر من سجنه في البليدة سنة ١٩٩١.

٣. على رغم ان معظم الباحثين الإسلاميين المعاصرين يرفضون القبول بـ «إمارة المتغلّب»، إلا ان العديد من العلماء المسلمين القدامى برر وصول «أمراء» الى قيادة الدولة الإسلامية بالقوة. إذ رأوا ان قيادة «الأمير المتغلّب» تبقى أفضل من عدم وجود أمير، أو وجود أميرين يتصارعان. ولا يزال بعض الناشطين الإسلاميين اليوم يرى ان لا مفر من قبول «الأمير المتغلب»، خصوصاً إذا استطاع فرض نفسه بالقوة على منافسيه.

٤ . راجع الفصل الرابع .

٥ . أوردت وكالة «فرانس برس» خبر تعيين «حسن أبو الوليد»، واسمه الحقيقي مولود حبي، أميراً موقتاً على «الجماعة» بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ١٩٩٦ . راجع «الحياة» بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٩٦ . وتقول «الجماعة المسلحة» ان «أبو الوليد» من مسؤولي الجبهة الاسلامية للانقاذ السابقين في غرداية، جنوب العاصمة . التحق بـ «الجماعة» في ١٩٩٣ . راجع العدد ١٠ من مجلة «الجماعة» بتاريخ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ .

٦ . جاء في بيان «الجماعة» المؤلف من أربع صفحات والذي يحمل الرقم ٤٧ والموقّع من مسؤول لجنة «أهل الحل والعقد» رضوان محمد («أبو بصير»)، ان جمال زيتوني (أبو عبدالرحمن أمين) قُتل يوم الثلثاء (١٦ تموز ١٩٩٦) «في كمين نصبه مبتدعة الجزأرة . . . في منطقة قرواو بضواحي المدية . وقتل معه اثنان من الاخوة المرافقين له (. . .) في يوم الخميس (بعد مقتل زيتوني بيومين) اجتمع من تيسّر اجتماعه من اهل الحلّ والعقد (. . .) ولقد اجتمعت كلمتهم على مبايعة الاخ ابي طلحة عنتر الزوابري على إمارة الجماعة الاسلامية المسلحة خلفاً لأبي عبدالرحمن أمين».

٧ . راجع وكالة «ارابيك نيوز» (على شبكة الانترنت) بتاريخ ٨ آب/ اغسطس ١٩٩٧ . وتقول السلطات الجزائرية انها تُقدّم مكافأة قدرها ١٦ الف دولار لمن يُرشدها الى «أبو المنذر».

٨ . راجع العدد الرقم ١٠ من نشرة «الجماعة» بتاريخ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ .

٩ . راجع البيان الصادر عن «المنطقة الرابعة» في «الجماعة الاسلامية المسلحة» بتاريخ ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٦ والموقع من ابو عمر غريب (اسمه مصطفى عقّال، وهو من «الأفغان الجزائريين»). ويتضمن البيان أسماء قتلى معركة تاقورية من الطرفين، مؤيدي بخالد ومؤيدي غريب. ونُشر البيان في العدد الرقم ١١ من مجلة «الجماعة» بتاريخ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ .

١٠ . راجع العدد ١٠ من مجلة «الجماعة» بتاريخ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ . وتورد المجلة ان حسّان حطّاب رفض، في اجتماع في خميس الخشنة مع بعض معارضي زيتوني، فكرة تنفيذ «إنقلاب» على أمير «الجماعة»، وكذلك فكرة نصب مكمن له في مناطق نشاطه («المنطقة الثانية») كي لا تُلقى تهمة قتله عليه . لكنه كان موافقاً على ضرورة عدم بقاء زيتوني أميراً. وعلى رغم اعتراف حسّان حطّاب بمعارضته الزوابري، إلا انه يتحدث باحترام عن جمال زيتوني، إذ يضيف عبارة «رحمه الله» الى إسمه عند الحديث عنه . راجع المقابلة التي أجراها الكاتب مع حطّاب في نيسان (ابريل) ١٩٩٨ . وقد نشرت «الهيئة الشرعية للمنطقة الثانية» في «الجماعة المسلحة»، في أيار (مايو) ١٩٩٨، المقابلة ضمن كتيّب عن مبادئها وأفكارها تحت عنوان «خدعة لا هدنة». ويقول حطّاب في المقابلة معه، انه من مواليد الرويبة، شرق العاصمة، سنة ١٩٦٧، وانه التحق بـ «الجماعة المسلحة» بعد الوحدة في ١٩٩٤ (كان يعمل قبل ذلك في جماعة مستقلة). ويوضح ان جمال زيتوني عيّنه، في بداية ١٩٩٥، أميراً على ثلاث كتائب في «الجماعة» («الأنصار» و«القدس» و«الفتح»)، قبل ان يُصبح أميراً على «المنطقة الثانية» في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ .

١١ . راجع بيان «الجماعة المسلحة» الرقم ٤٨ بتاريخ الخامس من أيلول (سبتمبر)

. ١٩٩٦

١٢ . راجع البيان الرقم ٤٢ الصادر عن «الجماعة المسلحة» في عهد جمال زيتوني بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ .

١٣ . راجع البيان الرقم ٤٩ لـ «الجماعة المسلحة» بتاريخ ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٦ . ونُشر البيان في مجلة «الجماعة» العدد ١١ بتاريخ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٦ .

١٤ . تفيد الأرقام الرسمية في الجزائر ان نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية بلغت ٧٤,٩٢ في المئة (١١,٩٦٥,٢٨٠ ناخباً) من مجموع العدد الإجمالي للناخبين المسجلين وهو ١٥,٩٦٩,٩٠٤ . أما نسبة المشاركة في الإستفتاء، فبلغت بحسب الأرقام الرسمية، ٧٩,٨٠ في المئة . وأُقر الدستور المُعدّل بنسبة ٨٥,٨١ في المئة .

١٥ . يحمل بيان عنتر الزوابري الرقم ٤٠ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ وعنوانه «ضرب الرقاب لمن خرج يوم الانتخاب والأمن لمن لزم بيته وأناب»، ونُشر في مجلة «الجماعة» العدد ١١ بتاريخ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٦ . وذكّر الزوابري، في هذا البيان، ببيان سابق لـ «الجماعة المسلحة» يحمل الرقم ٣٩ صدر في عهد أميرها السابق «أبو عبدالرحمن أمين» (جمال زيتوني) في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ وحذّر فيه من المشاركة في الانتخابات الرئاسية .

١٦ . راجع البيان الرقم ٤٠ الخاص بالانتخابات («ضرب الرقاب لمن خرج يوم الانتخاب والأمن لمن لزم بيته وأناب») .

١٧ . راجع العدد الرقم ١٠ من مجلة «الجماعة» بتاريخ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ .

١٨ . عُقد إجتماع المعارضة الليبية في الجزائر في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٣، وحضره محمد المقريف (الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا) والرائد عبدالمنعم الهوني (هيئة التنسيق للقوى الوطنية الديموقراطية الليبية) ومنصور الكيخيا (التحالف الوطني الليبي) وعبدالحميد البكوش (منظمة تحرير ليبيا) .

١٩ . راجع رسالة أيمن الظواهري الى جمال زيتوني ورد الأخير عليها في العدد الرقم ١١ من نشرة «الجماعة» لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ . راجع أيضاً الفصل السابع من الكتاب .

٢٠ . على رغم ان العديد من جماعات الفكر الجهادي في العالم العربي تعتبر كتابات سيد قطب مرجعاً أساسياً يبيح لها الثورة على الأنظمة التي «لا تحكم بما أنزل الله» (راجع نظريتي الحاكمية والجاهلية لسيد قطب)، إلا ان الجماعات السلفية لا تنظر اليه بنفس طريق الجهاديين . إذ يرى بعض السلفيين ان سيّد قطب وقع في تأويلات «تتعارض مع فهم وقول السلف» . ويقول السيد مصطفى كامل («أبو حمزة المصري») في بحث له عنوانه «تلميع الأنصار للسيف البتّار» ان محمد قطب، شقيق سيد قطب، اعتذر عن الاخطاء التي وقع فيها شقيقه . ويقول أيضاً ان «(سيد قطب رحمه الله وغفر له) لم يكن يعتبر نفسه من العلماء، ولم يُسم كتابه تفسيراً ولا تأويلاً، بل قال: في ظلال القرآن، لكي يُعلم انها أراءه واستنباطاته» . راجع «تلميع الأنصار للسيف البتار» الصادر في لندن بتاريخ آذار (مارس) ١٩٩٧ .

٢١ . راجع كتاب «المؤامرة الكبرى على الجهاد في الجزائر : ندوة روما في ظلال صليب

الفاتيكان» لعمر عبدالحكيم («أبو مصعب السوري»). ويتضمن الكتاب دراسة طويلة لفحوى «العقد الوطني» وكيف انه عقد كُفري.

٢٢. أصدر «أمير الجماعة الاسلامية المسلحة» جمال زيتوني بيانين في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ أعلن في أولهما (البيان الرقم ٤١) منع تنقل الشباب الجزائري ممن بلغ سن التجنيد الاجباري (الخدمة الوطنية) من منطقة الى أخرى، وفي الثاني (البيان الرقم ٤٢) منع العمّال من العمل في شركات المحروقات الوطنية (مثل سوناطراك ونفطال) بحجة ان عائدات هذا القطاع تذهب الى «المرتدين». ونُشر البيانان في العدد الرقم ١٣٥ من «الأنصار» بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٩٦.

٢٣. قدّم عنتر الزوابري العديد من الأدلة الشرعية التي تؤكد صحة موقف «الجماعة» من هذه المواضيع. ولا أعتقد ان معالجتها تكون في مثل هذا الكتاب، بل في كتاب متخصص في المواضيع الفقهية.

٢٤. راجع رسالة عنتر الزوابري الى قصر الأليزيه في «الحياة» بتاريخ ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦. ووصلت الرسالة الى الأليزيه صباح الاثنين ٢٣ كانون الأول، وقالت الأجهزة المعنية في وزارة الداخلية الفرنسية انها تحققت من صحتها.

٢٥. تقول أجهزة الأمن الفرنسية انها لا تستطيع ان تحدد في شكل قاطع الجهة المسؤولة عن الإنفجار في محطة بور رويال في الثالث من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ (أوقع اربعة قتلى وعشرات الجرحى)، على عكس تفجيرات ١٩٩٥ التي تقول انها متأكدة من الجهة المسؤولة عنها. ومثلما هو معروف، دانت محكمة فرنسية، في شباط (فبراير) ١٩٩٨، مجموعة من الإسلاميين بتهمة تشكيل شبكة دعم خلفية للجماعة المسؤولة عن التفجيرات. كذلك فإن القضاء الفرنسي يتهم عدداً آخر من الإسلاميين بالانتماء الى «الجماعة» والوقوف مباشرة وراء سلسلة التفجيرات. وعلى رأس المتهمين فيها رشيد رمدة، الموقوف في بريطانيا، وبوعلام بن سعيد، الموقوف في فرنسا.

٢٦. مصطفى كامل، المصري الأصل البريطاني الجنسية، من العرب المعروفين الذين شاركوا في «الجهاد الأفغاني». فقد يديه وإحدى عينيه بانفجار في باكستان في ١٩٩٣.

٢٧. راجع «تلميع الأنصار للسيف البتار» لمصطفى كامل، ص ٢٩-٣٢.

٢٨. يتألف «السيف البتار» من ٦٠ صفحة، وفيه رد مُفصّل ومؤصل شرعاً على معظم الاتهامات التي توجّه الى «الجماعة». ويوضح الكاتب فيه بعض الإشكالات التي تُثار حول تصرفات «الجماعة»، ويُقدم في هذا المجال ردوداً من وجهة نظر سلفية، تؤكد من وجهة نظره ان «الجماعة» لا تغالي في إهدار الدم وان ما تقوم به انما هو منهج سلفي سار عليه الصحابة من قبل.

٢٩. مصطفى كامل («أبو حمزة المصري») في لقاء خاص في لندن بتاريخ ١٠-٦-١٩٩٨.

٣٠. يقول «أبو المنذر» ان كلامه عن قتال المبتدعة ينطبق على «الجزأرة» و«الإخوان». ومثلما هو معروف، فإن «الجزأرة» خرجت أصلاً من رحم «الأخوان» ويُطلق عليها في بعض الأحيان إسم «الإخوان المحليين».

٣١. يشير «أبو المنذر» في رده على الكلام عن تصفية تيار «الأفغان»، الى اتهامات لم

يكن مسموعاً بها في السابق وتتعلق بإن «الجماعة» نفسها هي من قتل عدداً من مؤسسيها، مثل قاري السعيد ومصعب أبي خثير وعلي الأفغاني في ١٩٩٤. فيقول ان قاري السعيد قُتل «في حصار ضربه الطاغوت» في منطقة جبل الوحش (قسنطينة) مع ٣٠ شخصاً آخرين في «الجماعة»، وان «ابو خثير» وعلي الأفغاني وأعضاء آخرين في «الجماعة» قُتلوا «في اشتباك مع الطاغوت على الطريق الرابط بين قسنطينة وباتنة (...) إثر مغادرتهم لمركز من مراكز جيش الانقاذ الديموقراطي». ولا يُعرف بالضبط مصدر هذه الإتهامات، لكن الواضح ان بعض «الأفغان العرب» جاؤوا بها. لكن المُلاحظ ان هذه الإتهامات لم تصدر سوى بعد الشرخ الذي ظهر في «الجماعة» في ١٩٩٦ بين السلفيين و«الأفغان» (الجهاديين).

٣٢. قضية فتوى قتل «نساء المرتدين» بتت «الجماعة» جوازها منذ بداية العام ١٩٩٥. وقد انضم مصطفى كامل «أبو حمزة المصري» الى مؤيدي هذه الفتوى في كتيّبه «تلميع الأنصار للسيف البتّار» الصادر في لندن في آذار (مارس) ١٩٩٧. أذ قال في معرض رده شبُهة ان «الجماعة» تقتل النساء والأطفال، ان «هذا الإدعاء يحتاج الى تفصيل، ليُعلم حلاله من حرامه، وصدقه من كذبه. فأما نساء المرتدين والطواغيت، فنعم يجوز قتلهم قصداً وسبيهم أيضاً، ولقد سباهم الصحابة في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، واستولدوهم، ومن أولادهم محمد ابن الحنيفة، إبن الإمام علي كرّم الله وجهه، وكذلك باع الإمام علي أولاد المرتدين بمئة ألف درهم (إنظر شرح كتاب السبر الكبير للشيباني، المجلد الخامس)، وقد كانت ردتهم أخف من ردة اليوم، أي لم يرفعوا فيها السلاح على المسلمين إبتداء، ولم يصيبوا منهم دماً حراماً، حتى بدأهم المسلمون، وكانت ردتهم بسبب فرض واحد تركوه، وهو الزكاة، وأما طواغيت زماننا فردتهم مغلّظة، لأنهم بدأوا المسلمين بالقتل (...) فنساؤهم أولى بالقتل والسبي (...) وهو قول جمهور العلماء، وإن جهله كثير من الناس». راجع «تلميع الأنصار»، ص ٢٢.

٣٣. راجع البيان الصادر عن «هيئة الإعلام» في «الجماعة الاسلامية المسلحة» بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩٧.

٣٤. «أبو حمزة» في لقاء خاص في لندن في حزيران (يونيو) ١٩٩٨.

٣٥. «أبو حمزة» في لقاء خاص في لندن في حزيران (يونيو) ١٩٩٨.

٣٦. لا يزال موقف قوات الأمن الجزائرية من المذابح التي حصلت يثير الحيرة. إذ في وقت يؤكد معارضون جزائريون ان أجهزة أمنية جزائرية شاركت بالفعل في بعض المذابح، إلا ان السلطة تنفي ذلك. وتطالب منظمات حقوقية عدة بان يحصل تحقيق مستقل في موقف قوات الأمن. وقد أكد للكاتب عدد من الموظفين السابقين في الدولة الجزائرية، وبعضهم كان مسؤولاً في أجهزة أمنية، ان قوات الأمن متورطة «مباشرة» في كثير من عمليات العنف. لكن هذه الإدعاءات لا يُمكن تأكيدها من مصادر مستقلة. وبالتالي لا يُمكن الجزم في الدور الذي لعبته قوات الأمن في المذابح، وهل انها «غضّت الطرف» عن تنقل الجماعات التي نفذت الذبح، أم انها لم تستطع حقاً تأمين الدفاع عن المواطنين.

٣٧. تجب الإشارة في هذا المجال الى ان تطورات أمنية مهمة تتعلق بـ «الجماعة» كانت تحصل في الجزائر في تلك الفترة. ولعل أهم تلك التطورات كان الإعلان عن «إستسلام» رضوان مكادور («أبو بصير») الى قوات الأمن الجزائرية. إذ أوردت وكالة «فرانس برس» في

٣٠ حزيران ان مكتبها في نيقوسيا تلقى بياناً من «الجماعة المسلحة» يحمل تاريخ ٢٧ حزيران تقول فيه ان مكادور «فرّ من صفوف الجماعة وسلّم نفسه الى الطاغوت المرتد وأمدّه بمعلومات مهمة عن أعيان الجماعة وحصونها ومراكزها». ومعروف ان «أبو بصير» مسؤول العلاقات الخارجية في «الجماعة» ومن أهم مفتيها وهو من كان يتولى الإتصال بمؤيدي «الجماعة» في الخارج (قبل انتقال هذه المهمة الى «أبو المنذر»). وقد أشرف «أبو بصير» على جلسة اختيار «أمير الجماعة» عنتر الزوابري بصفته مسؤول «أهل الحل والعقد». وإضافة الى قضية «إستسلام» مكادور، حصل تطور آخر في تلك الفترة تمثّل في هجوم كبير للجيش الجزائري على مقر قيادة «الكتيبة الخضراء» في «الجماعة الإسلامية المسلحة» في الحطاطبة بين ولايتي تيبازا والبليدة. وأفادت صحف جزائرية عدة ان الجيش استطاع بالفعل بعد معارك طاحنة دخول مخابىء لـ «الجماعة» بعضها كان محفوراً على عمق ٣٠ متراً تحت الأرض، وقتل مئات من عناصرها تردد ان بينهم «الأمير» عنتر الزوابري. ولذلك فإنه ليس مستغرباً ان يعتبر بعض مؤيدي «الجماعة» في الخارج ان شيئاً حصل داخلها (كاستيلاء بعض الجهات على جهازها الإعلامي) قبيل صدور البيان الذي تتبنّى فيه المذابح.

٣٨ . أبو حمزة في لقاء خاص، لندن في حزيران/ يونيو ١٩٩٨ .

٣٩ . تضمن بيان عنتر الزوابري أيضاً مجموعة مواقف أهمها تأكيده استمرار الحرب على فرنسا، وتحذيره الأمم المتحدة وأميركا من «اقحام» أنفسهم في مشاكل الجزائر وإلا فإنهم سيجابهون بحرب مماثلة للحرب التي تشنها «الجماعة» على فرنسا. وكرر ان «الجماعة» لا تقبل بحوار أو هدنة أو مصالحة مع الحكم الجزائري، و«ان حكم الدعاة الى الحوار وإقامة الهدنة مع المرتدين وأدعياء المصالحة هو حكم المرتدين سواء بسواء». وإضافة الى المواقف السياسية التي تضمنها البيان، فإنه تضمن كذلك عبارات نابية جداً.

٤٠ . ترد من الجزائر باستمرار تقارير عن حالات حرق لمواطنين خلال المجازر التي تشهدها البلاد. وقد أثارت تلك المعلومات بلبلة في صفوف الإسلاميين داخل الجزائر وخارجها. وكانت «الجماعة» نشرت في نشرتها «الجماعة» (راجع العدد ١٣ بتاريخ حزيران/يونيو ١٩٩٧)، قبل أشهر من بيانها بحكم «كفر الشعب»، بحثاً في شأن قتل الصحابة المرتدين والخوارج «وتحريقهم والتنكيل بهم». وقالت في هذا المجال، بعد إيراد نصوص عديدة تؤكد وجهة نظرها: «فهذه الأدلة المستفيضة في تحريق الصحابة رضي الله عنهم للمرتدين والكفار الأصليين والمبتدعة المارقين والتنكيل والتمثيل والتشريد بهم فلا يبقى بعد هذا لأحد يشك او يرتاب اذا حرقنا المرتدين أو الكفار الأصليين او غيرهم، وقطعنا أطرافهم ونكلنا بهم ومن ارتاب فهو إما ان يكون مرتداً مثلهم محارباً للمسلمين وأهله وإما ان يكون مبتدعاً مريض القلب...».

٤١ . راجع العدد ١٠ من نشرة «الجماعة» بتاريخ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ . صفحة ٣٦.

٤٢ . قمرالدين خربان في لقاء خاص، لندن في اذار (مارس) ١٩٩٨ .

٤٣ . راجع البيان الرقم ١٠ «الجماعة المقاتلة» بتاريخ ١-١٠-١٩٩٧ .

٤٤ . راجع الشريط السمعي للشيخ عبدالرحمن الأثري الذي سُجّل قبل مقتل جمال زيتوني في تموز (يوليو) ١٩٩٦ .

الفصل التاسع
هدنة «الإنقاذ»

شهدت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، مثل «الجماعة الإسلامية المسلحة» قبلها، إنقسامات عديدة بين ١٩٩٥ و١٩٩٧. لكن هذه الإنقسامات لم تتطور الى مواجهات دموية، كالتي حصلت في «الجماعة». وإذا كان يُمكن ان يُتحدث عن نتيجة «ايجابية» لـ «خيار الحرب» الذي انتهجته «الجماعة» - وهو أمر نادر طبعاً نظراً الى الفظاعات الكبيرة التي ارتكبتها في حق شريحة واسعة من معارضيها ومن أبناء الشعب - فإنها تتمثّل في تبني الجبهة الإسلامية «خيار السلم»، وهو خيار معاكس تماماً لخيار «الجماعة». إذ وجدت قيادة «الإنقاذ» ان الخط الذي تنتهجه «الجماعة»، والتي كادت هي نفسها تنجرّ اليه بعد إنضمام بعض قيادييها (مثل محمد السعيد وعبدالرزاق رجّام والسعيد مخلوفي) الى «الجماعة» في الوحدة الشهيرة عام ١٩٩٤، لا يمكن أن ينتج عنه سوى سقوط الهيكل على جميع من فيه، حكماً ومعارضة وشعباً. ولم تكن «الإنقاذ» بالطبع، على رغم شعورها انها تُقاتل من أجل «حق» سُلب منها (فوزها في الإنتخابات)، لتوافق على سياسة انتحارية كالتي كانت «الجماعة المسلحة» تجرّها الى تبنّيها.

لذلك فإن تصاعد عنف «الجماعة» كانت نتيجته المنطقية تصاعد اعتدال الجبهة الإسلامية. وقد تبلور هذا التحوّل في سياسة «الإنقاذ»، في نهاية المطاف، إعلاناً من جناحها المسلّح، «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، لهدنة

لكل عملياته العسكرية تمهيداً لبدء مفاوضات توقف النزف وتعيد الحياة الطبيعية الى البلاد. لكن الوصول الى هذا الخيار لم يحصل سوى بعد سلسلة طويلة من المفاوضات، الفاشلة، بين «القيادة السياسية» للجبهة الإسلامية والحكم الجزائري. وعلى رغم وجود شبه إجماع داخل «الإنقاذ» على ضرورة إعلان الهدنة، إلا ان الملاحظ انها «فُرضت» في النهاية من عسكريي الجبهة على سياسييها. إذ ان العسكريين الذين فوّضوا قيادتهم السياسية مراراً في السابق صلاحية التفاوض مع الحكم، رأوا ان هذه القيادة تفشل في كل مرة في التوصل الى إتفاق (على رغم انها قد لا تتحمل وحدها مسؤولية هذا الفشل). لذلك قرر مسلّحو «الإنقاذ» ان يأخذوا هذه المرة الأمر بأيديهم ويتولوا التفاوض مع السلطة. وهو ما كانت نتيجته، مثلما هو معروف، إعلان الهدنة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧.

يتناول هذا الفصل المحطات البارزة التي سارت فيها «الإنقاذ» حتى وصلت الى تبني «خيار السلم». ويبدأ بـ (١) «العقد الوطني» في روما، (٢) والمبادرة الأولى لـ «الجيش الإسلامي للإنقاذ» في آذار (مارس) ١٩٩٥، ثم (٣) مفاوضات شيوخ «الإنقاذ» مع الرئيس اليمين زروال في صيف ١٩٩٥، (٤) والمبادرة الثانية لـ «جيش الإنقاذ» في ١٩٩٧ التي انتهت بإعلان «الهدنة».

١. «العقد الوطني»

قبل الحديث عن تبني الجبهة الاسلامية للانقاذ «خيار السلم»، لا بد من تأكيد أمر جوهري وهو انها لم تعلن يوماً تبنّيها خيار «الجماعة المسلحة» في «الحرب المفتوحة». إذ ان مسؤولي هذه الجبهة دأبوا على التأكيد، منذ بدء الأحداث في ١٩٩٢، انهم يريدون حلاً سلمياً للأزمة تكون نتيجته «إرجاع الكلمة الى الشعب»، في إشارة الى ان شرطهم الأساسي لقبول حل للأزمة لا بد ان يتضمن التراجع عن قرار الغاء انتخابات ٢٦ كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٩١. لكن السلطة لم تكن لتقبل هذا الشرط،

واستمرت الأزمة.

والواقع ان بعض قياديي «الإنقاذ» أدرك منذ البدء ان الحكم لن يقبل العودة الى الإنتخابات الملغاة، وأن الوسيلة الوحيدة الممكنة - في ظل العجز عن إطاحة النظام - هو القبول بحل وسط لا يشترط «استعادة الحق المسلوب». لكن أياً من هؤلاء القياديين لم يكن ليجرؤ على المجاهرة بموقفه هذا، كونه يعرف انه سيُتهم بـ «الخيانة» من بعض مسلحي الجبهة، ومن «الجماعة المسلحة» بالطبع. لذلك آثر أصحاب هذا الرأي على عدم الجهر به.

ومع عدم سقوط النظام، وتوسّع «الجماعة المسلحة» - بسياساتها الانتحارية - على حساب «الإنقاذ»، بدأ بعض قادة الجبهة يطرح فكرة الوصول الى حل مع الحكم. لكن قيادة «الإنقاذ» لم تكن متفقة على مثل هذا الطرح. إذ رأى بعضهم ان ضربات «الجماعة المسلحة» ضد الحكم تصب في مصلحتها، إذ انها ستدفع الدولة الى الإتصال بها. وكان هؤلاء يعتقدون انهم قادرون حقاً على كبح جماح «الجماعة» في حال توصلوا الى إتفاق مع السلطة. ومن هذا المنطلق، ظن قادة «الإنقاذ» انهم يملكون ورقة التفاوض الأساسية، وانهم يستطيعون بالتالي فرض شروطهم على الحكم. لذلك، فإنه لم يكن غريباً ان يفشل الإتصال الأول الذي تم بين شيوخ الجبهة المسجونين في سجن البليدة، وبين اللواء (المتقاعد) اليمين زروال، وكان لا يزال وزيراً للدفاع، في خريف ١٩٩٣. إذ فشل زروال في إقناع «الإنقاذ» بإصدار بيان يدين العنف ويدعو الى التهدئة، وهو شرط اعتبره أركان الحكم حجر الزاوية في أي اتفاق مع «الحزب المحظور».

مع فشل هذا الاتصال، والتصاعد الكبير في حدة العنف الذي ترافق مع «وحدة الجماعات المسلحة»[1]، عاود الحكم وجبهة «الإنقاذ» اتصالهما في صيف ١٩٩٤. (راجع الفصل الخامس) لكن هذا الاتصال فشل مجدداً، بعد توقفه عند نقطة إدانة العنف. ومثلما هو معروف، كانت جبهة «الإنقاذ» في تلك الفترة قد بدأت تقبل بإن حل الأزمة ليس

بالضرورة ان يتضمن التراجع عن الغاء فوزها في انتخابات ١٩٩١. لكن اشتراط الجبهة التشاور «بحرية» مع قادة جناحها المسلح وقيادييها المنفيين، والإتصال «الذي تم من وراء ظهر السلطة» بين الشيخ بن حاج والشريف قواسمي، أدى الى انتهاء الاتصال بين الطرفين وإعلان الرئيس زروال، في خطابه في مناسبة ذكرى انطلاقة الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر (الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤)، عزمه على تنظيم انتخابات رئاسية بعد سنة (في تاريخ لم يحدده في ١٩٩٥).

مع فشل هذا الاتصال الثاني بين الطرفين، أبرمت «الإنقاذ»، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ في روما، «عقداً وطنياً» مع غالبية أطراف المعادلة السياسية في البلاد، مُحققة تقدماً مهماً على السلطة عبر إظهار ان فشل التوصل الى حل للأزمة لا يعود اليها بل الى حكام الجزائر[٢]. وإضافة الى هذا النصر السياسي، أظهرت «الإنقاذ»، بتوقيعها «العقد الوطني»، انها بلغت بالفعل مرحلة مهمة من النضج السياسي عبر تأكيد قبولها التعايش مع أحزاب جزائرية من مشارب مختلفة (منها الاشتراكي والوطني والتروتسكي)، بعدما كانت الدعاية الحكومية تقول ان الغاء إنتخابات ١٩٩١ كان هدفه الحفاظ على الديموقراطية والتعددية اللتين كانت «الإنقاذ» ستلغيهما في حال سُمح لها بتولي السلطة. وكان بعض قادة «الإنقاذ» يُهدد بالفعل بإن تلجأ الجبهة الى منع التعددية التي «لا تتوافق» مع الشرع الإسلامي، بعد فوزها في الإنتخابات. كما أن الشيخ علي بن حاج، نائب رئيس الجبهة وأحد زعماء تيارها السلفي، عبّر مراراً عن اعتقاده ان الديموقراطية كفر، وهو من عزز اقتناعاً في الجزائر بأن «الإنقاذ» ستعمد الى إلغاء الديموقراطية بعدما استخدمتها مطيّة للوصول الى الحكم[٣].

وعلى رغم ان ممثلي «الإنقاذ» في الخارج هم من وقّع «العقد»، إلا ان أوساط الجبهة الإسلامية تؤكد انهم تلقوا قبل ذلك تعليمات تتضمن الخطوط العريضة التي يجب ان يتفقوا عليه، من الشيخ عباسي مدني الذي كان في الإقامة الجبرية مطلع ١٩٩٥[٤].

وقد نص «العقد الوطني» – على أمور كثيرة تؤكد هذا «التحوّل» في

موقف الجبهة الاسلامية(٥). إذ أكد موقعو «العقد»، وبينهم «الإنقاذ» بالطبع، قبولهم «احترام التداول على الحكم عبر الإقتراع العام» و«احترام الشرعية الشعبية» و«ضمان الحريات الأساسية، الفردية والجماعية، بغضّ النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة» و«تكريس التعددية الحزبية».

وجاء في «العقد الوطني» الذي صدر بالفرنسية ما يأتي:

١. الجزائر دولة سيدة ديموقراطية ضمن مبادئ الاسلام.

٢. رفض العنف وسيلة للوصول الى السلطة أو البقاء فيها.

٣. رفض كل الديكتاتوريات أياً كان نوعها أو شكلها وتأكيد حق الشعب في الدفاع عن مؤسساته المنتخبة.

٤. احترام حقوق الانسان كما نص عليها الاعلان العالمي والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

٥. احترام الشرعية الشعبية والمؤسسات المنتخبة التي لا يمكن تغييرها الا بالارادة الشعبية.

٦. ضمان الحريات الأساسية الفردية والجماعية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو المعتقد.

٧. احترام التعددية الحزبية.

٨. عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية وعودته الى لعب دوره الدستوري في حماية الوحدة والسيادة الوطنية.

٩. اعتبار مكونات الشخصية الوطنية تتألف من: الاسلام والأمازيغية والعروبة. ويجب ان يكون التنوع اللغوي في اطار الوحدة الوطنية.

١٠. تأكيد مبدأ فصل السلطات.

١١. حرية المعتقدات واحترامها.

وفي مقابل هذا الالتزام من «الانقاذ» بالتعددية والمبادئ الديموقراطية، بدا ان بقية موقعي «العقد» وافقوا على تأييد الجبهة في موقفها من الشروط المطلوبة لبدء حوار مع الحكم. إذ أكد أطراف «العقد الوطني» ضرورة تحقيق ما يأتي قبل بدء المفاوضات:

١. اطلاق فوري لقادة الجبهة الاسلامية وجميع المعتقلين السياسيين.

وتوفير الضمانات والوسائل الضرورية لقادة الجبهة بما يسمح لهم بعقد اجتماعات سياسية بحرية.

٢. ازالة القيود عن الحقلين السياسي والاعلامي والغاء قرار حل الجبهة الاسلامية واعادة اطلاق نشاطات كل الأحزاب السياسية.

٣. رفع تدابير الحظر عن الصحف والمنشورات والكتب التي فرضت في ظل قوانين حال الطوارئ.

٤. الوقف الفوري لأعمال التعذيب.

٥. وقف تنفيذ أحكام الاعدام وعمليات التصفية غير المشروعة وأعمال الانتقام من المدنيين.

٦. ادانة الاعتداءات على المدنيين والأجانب والأملاك العامة والمطالبة بوقفها فوراً.

٧. تشكيل لجنة مستقلة لاجراء تحقيق في أعمال العنف والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان.

واقترح أطراف «العقد الوطني» ايضاً آلية لاحلال السلام في شكل تدريجي وبالتفاوض تدور حول محورين أساسيين:

١. اتخاذ تدابير لتحقيق الانفراج هي اغلاق المراكز الأمنية ورفع حال الطوارئ وقوانين الاستثناء.

٢. دعوة عاجلة وواضحة الى وقف المواجهات لاحلال السلام بالتفاوض بين الجانبين المعنيين.

وأكدوا ايضاً التمسك بدستور شباط (فبراير) ١٩٨٩. ودعوا الى مؤتمر وطني يملك صلاحيات حقيقية ويضم ممثلين عن السلطة الفعلية والقوى السياسية التي تمثل الشعب... وهذا المؤتمر يحدد هيكلية السلطة الانتقالية ومدتها قبل اجراء انتخابات حرة تعددية تسمح للشعب بالتعبير عن تطلعاته.

وعلى رغم كل ما في «العقد» من ايجابيات كانت تصلح بلا شك ان تكون أساساً لأي حل للأزمة، إلا ان السلطة الجزائرية - مثلها مثل «الجماعة المسلحة» - رفضته جملة وتفصيلاً، حتى ان رئاسة الدولة

رفضت استقبال وفد من «أطراف العقد الوطني» برئاسة زعيم حركة «النهضة» الشيخ عبدالله جاب الله كان يريد تسليمها نسخة من إتفاق روما. وتذرّعت السلطة برفضها «العقد الوطني» بكونه عُقد في خارج الجزائر وانه يُمثّل دعوة الى تدخل أجنبي في شؤون البلاد الداخلية. وشنّت صحف جزائرية حملة شعواء على موقّعي «العقد» وصلت الى حد اتهامهم بـ «الخيانة». لكن السبب الحقيقي لرفض السلطة هذا «العقد»، لم يكن بالطبع بسبب كونه وُقّع خارج الجزائر، بل كان بسبب مساواته الحكم بـ «الإنقاذ» وإشارته الى ضرورة قيام السلطة بـ «اجراءات تهدئة» تجاه الجبهة الإسلامية على ان تتبعها الأخيرة بإصدار نداء لـ «وقف العنف». ويقول مسؤولون جزائريون صراحة ان المبادئ التي نص عليها العقد لا تعترض عليها السلطة، بل الإعتراض على إجراءات الحل الذي يتضمنها[٦]. ولم تُفلح كل المحاولات التي بُذلت مع الحكم لثنيه عن قرار رفضه «العقد الوطني». ولا حتى «التغيّر» الذي طرأ على موقف الشيخ علي بن حاج الذي أصدر موقفاً صريحاً يؤيد فيه إتفاق روما، بعد أشهر من رسالته الى «أمير الجماعة المسلحة» الشريف قواسمي في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤ والتي أيد فيها العمل المسلّح. وقد وصف بن حاج إتفاق روما بأنه «يهدف الى ايجاد حل عادل للأزمة التي تتخبط فيها البلاد منذ الانقلاب المشؤوم» في ١٩٩٢، وان «الحل العادل الشرعي للأزمة التي تتخبط فيها البلاد والذي يقتلع الأزمة من جذورها، معالمُهُ ظاهرة في العقد الوطني - بقي ان الجبهة الاسلامية للانقاذ لها تفاصيل أخرى خاصة بها بحكم ما تعرضت له من مظالم»[٧].

٢ . رسالتا مدني مزراق

بعد هذا الفشل لـ «الجبهة الإسلامية» في دفع السلطة الى تبني «العقد الوطني»، ظهر تيّار داخل «الإنقاذ» ينادي بضرورة الوصول الى إتفاق مع الحكم قبل استفحال الأزمة وقبل ان يصبح من المتعذّر كبح جماح «الجماعة المسلحة» التي كانت في تلك الفترة بدأت في اتخاذ مواقفها الأكثر تشدداً

تجاه أطراف «العقد الوطني» بما فيهم «الإنقاذ».

وكان قائد الجناح المسلّح للجبهة الإسلامية «أمير الجيش الإسلامي للانقاذ» مدني مزراق السبّاق الى إدراك ان الوضع بدأ في الخروج من سيطرة الجبهة، وان «الجماعة المسلحة»، وهو بحكم تعايشه معها على الأرض ومعرفته بمدى خطورتها على أنصار الجبهة، لن توافق على حل مع الحكم الجزائري، ولو وافقت «الإنقاذ» عليه. لذلك بادر مزراق الى إجراء مشاورات عاجلة مع قادة الجبهة الموضوعين في الإقامة الجبرية عارضاً عليهم الوضع كما يراه القادة الميدانيون لـ «الإنقاذ». وخلاصة الرأي الذي أوصله موفدو مزراق الى الشيوخ، وتحديداً الى الشيخ عباسي مدني الذي خاطر موفد من «أمير جيش الإنقاذ» بحياته للوصول اليه والاجتماع اليه في إقامته الجبرية، ان من الضروري الوصول الى اتفاق على وقف العنف. واعتبر أصحاب هذا الرأي الذي اتفق عليه عدد من قادة «الإنقاذ» الملتحقين بالعمل المسلح، ان من الأفضل التوصل الى إتفاق مع الرئيس اليمين زروال ما دام يكرر دائماً في خطاباته رغبته في الوصول الى اتفاق على حل الأزمة سلماً مع «الإنقاذ»، وما دام التعامل مع تياره – الذي يُوصف بـ «التيار الوطني» – أفضل من التعامل مع تيار معارضيه في السلطة – الذين يوصفون بـ «التيار الإستئصالي». ونتيجة هذه الخلاصة، قرر مزراق توجيه نداء الى كافة مكونات المجتمع الجزائري (الشعب، الجيش، الرئاسة، شيوخ «الإنقاذ»، العلماء، أعضاء الجماعات المسلحة) يدعو فيه الى التوصل الى إتفاق على حل الأزمة قبل استفحالها. وصدر النداء الذي صيغ بعبارات بليغة جعلت منه «نداء تاريخياً» بكل معنى الكلمة، في منتصف آذار (مارس) ١٩٩٥، وسلّمه موفد الى مسؤولين عسكريين بهدف إيصاله الى الرئاسة[٨]. وكان ذلك التحرك الأول من الجناح المسلّح لـ «الانقاذ» من أجل إيجاد حل للأزمة، وهو تحرّك التزم أصحابه ان يأخذوا موقف الداعم لجهود حل الأزمة تاركين لقادة الجبهة السياسيين مسؤولية الوصول الى اتفاق مع السلطة.

فماذا جاء في هذا «النداء التاريخي»؟

وجّه مزراق ندائه في البدء الى الشعب الجزائري محاولاً ردم أي هوّة بينه وبين الجبهة الإسلامية ومعيداً الى الأذهان ان «الانقاذ» ما كانت لتفوز في الانتخابات لولا التأييد الشعبي الذي كانت تحظى به. وبعدما أكد للمواطنين ان الأهداف التي يسعى جيش «الانقاذ» الى تحقيقها هي الأهداف نفسها التي يسعى المواطن الجزائري الى تحقيقها، غمز مزراق من خانة «التجاوزات» التي تُتهم «الجماعة الإسلامية المسلحة» بارتكابها في حقه، قائلاً: «إننا نتألم كثيراً للتجاوزات التي تحدث من هذا الطرف أو ذاك بقصد وبغير قصد، هذه التجاوزات التي يصيبك بعضها فيؤذيك والتي يقوم بها بعض المندسين الجهلاء بهدف دفعك الى مواقف غير شريفة». وتابع ساعياً الى استمالة المواطن المستاء من تصرفات «الجماعة»: «إننا سنعمل مستقبلاً إن شاء الله على التصدي لهذه التجاوزات والوقوف بالمرصاد لهذا الأذى من أي طرف كان». وكان ذلك الإشارة الأولى من «جيش الانقاذ» الى عزمه على الوقوف في وجه «الجماعة»، على رغم ان مزراق لم يسمِّ هذه الجماعة» بالإسم أبداً.

ثم وجّه مزراق كلامه الى الأحزاب الجزائرية، مميزاً بينها بحسب موقفها من النزاع. إذ أشاد من جهة بـ «كل الأحزاب التي رفضت مساومة العسكريين»، ومديناً من جهة أخرى «كل الجمعيات والأشخاص الذين اختاروا الوقوف ضد الشعب في جهاده» معتبراً انها «تنظيمات مجهرية ذات دور مخابراتي مشبوه». ولا بد ان «أمير جيش الإنقاذ» يقصد بالأحزاب التي أشاد بها تلك التي ساهمت في «العقد الوطني» مثل جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية وحركة «النهضة». أما الصنف الثاني من الأحزاب فإنه، من وجهة نظر مزراق، ينطبق على الأحزاب التي وافقت على السير في مشروع الحكم لحل الأزمة وأيدت قرار الغاء الانتخابات. وعلى رأس هذه الأحزاب بالطبع الأحزاب العلمانية واتحادات العمال والحركات النسوية.

كذلك توجّه مزراق الى قدامى المجاهدين الذين يُشكّلون تياراً مهماً في المجتمع الجزائري وينتمون، بحكم مشاركتهم في حرب التحرير، تلقائياً

الى التيار «العربي-الوطني» المعارض للتيار «العلماني-الفرنكوفوني». فقال لهم: «بالأمس انتم حررتم الأرض واليوم سنحرر الدين والعرض (...) إن جهادنا استمرار لجهادكم ودماءنا من فيض دمائكم، وفضلكم لا ينكره إلا خبيث أو «حركي» يشتهي اللقمة المغمّسة في الذل الفرنسي». وتابع: «أيها المجاهدون، لسنا ضدكم، كما يحاول ان يوهمكم الإعلام المأجور (...) نناشدكم بشرف الجهاد ان تكشفوا للناس عناصر هذه الطغمة الإستبدادية التي تمارس هواية القتل الأعمى ليل مهار. ونرجو منكم ان تعلنوا البراءة من أولئك الذين استزلهم الشيطان وأغوتهم المناصب والكراسي (...) ولا نرجو منكم الحياد، فإن الحياد موقف الجبناء (...) إنما نطلب منكم الاستمرار في طريق انتم بدأتموه، والانحياز لشعب طلعتم من أصلابه وأرحامه والتعصب لديم كنتم به وتكونون، إن ساعة الحسم قد دقت وإن موعد «الفرز التاريخي» قد حان».

ولم يستجب قدماء المجاهدين نداء «أمير الإنقاذ».

بعد ذلك وجّه مزراق كلامه الى «الرئيس» اليمين زروال، في أول اعتراف صريح من «الإنقاذ» برئاسته الدولة الجزائرية في المرحلة الانتقالية التي بدأت مع الغاء الانتخابات في بداية ١٩٩٢. وحاول مزراق في كلامه الى زروال، دق إسفين في العلاقة بين رئيس الدولة وتياره (الوطني) وبين بعض قادة المؤسسة العسكرية (التيار «الاستئصالي»). وقال «أمير جيش الإنقاذ» في هذا المجال: «أيها الرئيس، لقد خدعوك وقلّبوا لك الحقائق، وزوّروا لك الوقائع، فخذلت الحق ونصرت الباطل وتنكرت للشعب وانتميت الى موتورين استئصاليين(...) إن وقوفك في صف الإستئصاليين مذلة، وإن تبنيك لخطابهم مغالطة وسخافة». وأضاف عارضاً عليه حلاً للأزمة يقوم على الاحتكام الى الإسلام: «إن الحل الذي طالما تحدثت عنه، وشغلت الناس به، ودعوتهم الى التفكير فيه، وأن يقولوا كلمتهم بشأنه، إنه حل يسير إذا ما تخلّينا عن أنانيتنا، ونظرتنا الضيقة، وارتقينا شيئاً قليلاً فوق مصالحنا الآنية الزائلة وصدقت نوايانا (...) إنه حل لا يتطلب مشاق الذهاب شرقاً وغرباً إنه جاهز بين أيدينا،

إنه «القرآن»... إن كل يوم يمر يُعقّد الأزمة وكل شهيد يسقط يعمّق الجرح وكل مواطن يُهان تكبر في نفسه الرغبة في التحدي ورفع الذل ودفع الهوان، وكا سنة تمر تُنفخ الفتنة بعام، فسارع الى حل شرعي حاسم يُضمّد الجراح».

لكن «الرئيس»، زروال، لم يستجب دعوة مزراق.

وحاول مزراق الأمر نفسه مع عناصر الجيش داعياً إياهم الى رفض أوامر قادتهم ومميّزاً بين أفراد الجيش الذين ينتمون الى أوساط الشعب، وقادته الذين ينتمون، في رأي مزراق، الى طبقة معيّنة يغلب عليها الفرنكوفونيون والأغنياء. وقال لهم: «ان الشعب لم يلدكم لتقتلوه أو تهينوه (...) واعلموا ان الشعب ومعه طليعته الجهادية «الجبهة الاسلامية للانقاذ» لا يقبلان المداهنة في الدين، ولا يقبلان الرشوة في الاختيار (...) وسيواصلان السير على طريق الجهاد الى ان تقوم دولة إسلامية على منهج النبوة، عندها قد تندمون إن بقي لكم شيء من دين أو ضمير أو إنسانية».

ولا يبدو ان عناصر الجيش الجزائري قد استجابت نداء مزراق الى التمرّد.

وتوجّه مزراق الى أعضاء الجماعات المسلحة، وعلى رأسهم بالطبع «الجماعة الإسلامية المسلحة»، داعياً إياهم الى الدخول في وحدة معه على شرط ان تسبقها «وحدة المنهج والتصور وفق مشروع جهادي شرعي واضحة معالمه محددة أهدافه»، في انتقاد واضح للوحدة التي تمت قبل هذا النداء بنحو سنة تحت راية «الجماعة المسلحة». ودعا مزراق، في هذا الإطار، أعضاء الجمعاعات المسلحة الى «الحيطة والحذر من «الفقه المخابراتي» الذي يهدف الى تفكيك الصف، وتمييع الجهاد، وتضييع الفرصة التاريخية، والإساءة الى المجاهدين، وضرب بعضهم ببعض»، وهي أمور تمت بالفعل لاحقاً وكأن مزراق كان يعرف ان «الفقه المخابراتي» الذي تسير عليه «الجماعة»، في رأيه، سيؤدي الى ضرب الجماعات ببعضها. وتابع: «إحذروا العناصر المشبوهة المندسة التي سهُل عليها

تضليل المجاهدين وتكفيرهم بدون بيّنة أو دليل، هذه العناصر التي كُونت خصيصاً للقيام بهذا الدور الخطير ومُكّنت بطرق شتّى من اختراق الصفوف، وراحت تُصدر الفتاوى، وما لها من سند إلا الظن وأحقاد (...) فأشاعت إن فئة كبيرة من المجاهدين «فرقة ضالة» يجب مقاتلتها بغية إشعال نار الفتنة بين المقاتلين (...) وأشاعت ان الشعب مشرك وتارة طاغوت وراحت تحاسبه على بعض المعاصي اليسيرة والأخطاء الصغيرة التي يمكن معالجتها بالكلمة الطيبة والحكمة والموعظة الحسنة». وتابع مميّزاً «الجهاد» الذي يؤمن به «جيش الإنقاذ» عن «جهاد الجماعة المسلحة»: «فأعلموا (...) إن الجهاد ليس انتحاراً يُقدم عليه من ضاقت به سُبل الحياة، فهذا طبع البائسين، وليس انتقاماً يأتيه من أراد تصفية الحسابات، فهذا طبع الحاقدين، وليس مغامرة غير محسوبة العواقب، فهذا من خلق المغامرين وشذّاذ الأفاق، وليس حركة فوضوية يلبي نداءها المنفلتون من أي ضبط أو إلزام أو التزام (...) وليس حمية عمياء فالحمية هي «الزاد الروحي» للجاهلين، وليس إندفاعاً أعمى نحو الأمام لأن هذا يعني انعدام الرؤية وغياب التصور وفقدان المنهج».

ولا يبدو ان الذين توجّه مزراق اليهم بندائه للوحدة استجابوا له، على رغم كل تحذيراته من ان «الجماعة» تقودهم الى سياسة انتحارية.

بعد ذلك وجّه مزراق كلامه الى العلماء والدعاة في الجزائر داعياً إياهم الى تحديد موقف مما يحصل وتأييد «الجهاد». ولام في هذا الإطار موقف العلماء الجزائريين الذين قال انهم بعثوا برسائل «تدعونا الى القاء السلاح وعدم منازعة الأمر أهله». ورد على ذلك بأن «هذه الفتاوى لن تزيدنا إلا إصراراً على الجهاد»، داعياً العلماء والدعاة الى تأييد عمله والالتحاق بالجماعات المسلحة.

ولم يستجب هؤلاء، كما يبدو، نداءه الى «الجهاد».

وتناول مسك الختام في نداء مزراق شيوخ الجبهة الإسلامية مطالباً إياهم بتحديد موقف من «الجماعة المسلحة». إذ بعدما أكد لهم ان «جيش الانقاذ» وفيّ للمبادئ التي قامت عليها «جبهة الانقاذ»، قال ان المطلوب

من شيوخ الجبهة ان «تحددوا بجلاء ووضوح المقومات الأساسية والمنطلقات الرئيسية لحركتنا الجهادية التي لا يجوز تجاوزها، ولا يمكن التخلي عنها، ولا يُقبل التفاوض بشأنها، ولا يُسمح بالتنازل فيها، حتى تقطعوا الطريق أمام أدعياء علم جاهلين، وأصحاب فتوى مفترين، الذين أحدثوا بجرأتهم على الدين بلبلة بين كتائب المجاهدين، بتضليل هؤلاء وتكفير أولئك وتفسيق آخرين، مستعينين في ذلك بخليط غير متجانس من الأحكام الفقهية لا تنطبق على ما نحن فيه إطلاقاً. إننا نبحث عن فقه لواقعنا وظروفنا بينما هؤلاء يبحثون عن واقع وظروف لفقههم (...) وإنكم بتوضيحكم للمقومات الأساسية والمنطلقات الرئيسية لحركتنا الجهادية تضعون الجميع على بصيرة من أمرهم ليسهل بعد ذلك نبذ بعض العناصر المشاغبة التي لا تريد لتضحيات الأمة ان تبلغ مداها، ولا لجهادها ان يحقق أهدافه، ويصير من اليسير التلاقي والوحدة بين كتائب المجاهدين على أسس عميقة وتصور واضح ومنهج نبوي صحيح».

لكن شيوخ «الانقاذ» لم يعلنوا موقفهم من «الجماعة» على رغم إلحاح مزراق.

النداء الثاني

ويبدو ان عدم صدور مواقف من النداء الأول لمزراق دفعه الى إصدار بيان ثان يوضح بعض ما ورد في بيانه الأول. وعلى رغم ان البيان الثاني شبيه في لغته المستخدمة وفي الأطراف التي توجّه اليها بالبيان الأول، إلا ان الجديد فيه انه قدّم ما سمّاه «ضوءاً أخضر» لشيوخ الجبهة للقيام بمبادرة تجاه الحكم من أجل إيجاد حلّ للأزمة.

تحدّث مزراق في ندائه الثاني[٩] عن «نضال جبهة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي»، في إشارة تهدف على ما يبدو الى استقطاب قواعد هذه الجبهة التي حكمت الجزائر، رسمياً، طوال ثلاثين عاماً وبقيت تحكم بعد ذلك، في شكل غير رسمي، عبر رجالاتها المنتشرين في أجهزة الدولة. ثم حاول اللعب مجدداً على وتر الخلاف بين «وطنيي» جبهة

التحرير الذين قادوا نضالها ضد الفرنسيين، و«علمانييها» الذي استطاعوا، بعد الإستقلال، الوصول الى مراكز حساسة في السلطة ويُطلق عليهم معارضوهم في بعض الأحيان إسم «حزب فرنسا». فقال ان تضحيات هذه الجبهة تعرضت الى «سرقة» استطاعت من خلالها فرنسا ان تحكم الجزائر من «وراء الكواليس (...) فكان لا بد ان يتلقف المشعل ويتسلم الراية، جيل أخذ على نفسه ان يحقق عهد الشهداء من قبل في بيان الفاتح (من نوفمبر ١٩٥٤) الخالد، حين قالوا: «إننا لن نلقي السلاح حتى نقيم دولة جزائرية في اطار المبادئ الاسلامية». هذا الجيل الذي أثبت الانتساب الى الأصل العريق الشريف، وقبل ان يكون - سياسياً - الابن الشرعي لـ «جبهة التحرير الوطني» الاصيلةَ، تحت اسم «الجبهة الاسلامية للانقاذ»، كما أكد الشيخ عباسي مدني - أطلق الله سراحه - ذات يوم، والابن الشرعي - جهادياً - لـ «جيش التحرير الوطني»، تحت اسم «الجيش الاسلامي للانقاذ». وبذلك جعل مزراق جبهة «الانقاذ» وريثة «الخط الصحيح» في جبهة التحرير، و«جيش الإنقاذ» وريث «جيش التحرير».

واعتبر الأزمة سببها «وجود مؤامرة بحجم المصيبة التي نعيشها اليوم ونكتوي بنارها. مؤامرة نسج خيوطها المستعمر الحاقد قبل رحيله، واستودعها قلوب عملائه وأوليائه. واستأمن على تنفيذها حثالة الشيوعيين (...)، الذين لم ولن يرضوا الخير للجزائر ابداً. مؤامرة قال عنها ديغول بصراحة: «سنترك لهم الجزائر الآن، لتعود الينا بعد ثلاثين سنة صاغرة ذليلة! بجيل لا علاقة له بالثورة، ولا ارتباط له بالتاريخ، جيل بلا ثقافة، اللهم الا ما نُلقيه له نحن من وراء الضفة الأخرى للمتوسط».

وتابع: «وكاد ان يتحقق ذلك لفرنسا وعملائها، لولا لطف الله بهذه الأمة (...) فأتاهم من حيث لم يحتسبوا، ورماهم بعصا انقاذية (...) فكانت تلك الجحافل الربانية، التي انطلقت مهللة مكبرة في شوارع الجزائر ومُدنها وقراها، وجوامعها وجامعاتها وأكنافها وسماها، لاعنة التركة الفرنسية الشيطانية داعية الى اقامة دولة اسلامية بالعودة الى منطلقات الثورة النوفمبرية ومرتكزاتها العقيدية، مُلتزمة في ذلك كله

الطرق السلمية. فأقامت الحجة مرتين، بانتخاب واضراب، وتلتهما بأخرى في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ كان بها فصل الخطاب! وسدت على الطواغيت كل المنافذ والأبواب، فما كان منهم إلا ان جهروا للشعب بالحقد والعداء وانكشفوا انهم موطن الداء وسبب المحنة، فسارعوا الى الغاء الانتخابات وفتح المحتشدات وانتهاك الحرمات».

وأكمل مبرراً لجوء «الإنقاذ» الى حمل السلاح: «وأمام هذا العدوان الظالم، لم يكن للشباب من خيار الا مقاومة المعتدين، ومغالبتهم في سبيل استرجاع حقوق المستضعفين (...) وكان لا بد، في غياب توجيهات الشيوخ السجناء، وسكوت العلماء الاجلاء، وقعود الدعاة العقلاء، كان لا بد ان تتعرض المسيرة الجهادية للدسائس والمكائد، من قبَل الدخلاء والمندسين العملاء. وليس بدعاً ان يكون في صفوف المجَاهدين، سماعون لمثل هؤلاء».

وأشار الى ان «فريقاً رأى ان الجهاد استمرار واستكمال لجهود السابقين، من آبائه المجاهدين وعلمائه الصادقين وشيوخه الميامين، فأكد ثباته على العهد مع قيادته الشرعية. (...) وحدد منهجيته في الجهاد وطريقته في القتال». وأكد في هذا المجال ان هذا الطرف من «المجاهدين» الذين يمثلهم «الجيش الاسلامي للانقاذ» «يخوضون حرباً بين الرجال ولا يقتلون الشيوخ والأطفال والنساء». ولفت مزراق الى ان «جيش الانقاذ» «أقدم اخيراً على خطوة جبارة، مستكملاً بذلك بناء صرحه التنظيمي على المستوى الوطني، وقد أكدت هذه الخطوة ان «الجبهة الاسلامية للانقاذ» كانت وما زالت وستبقى القوة السياسية الأولى في الجزائر، التي لا يمكن تجاوزها بحال من الأحوال، وهي الخطوة التي أزالت العراقيل من طريق الشيوخ، واعطتهم الضوء الأخضر كي يتخذوا القرار الحاسم في كل ما يتعلق بمصلحة دينهم وشعبهم ووطنهم». ولم يوضح مزراق ما هو «القرار» الذي يدعوهم الى اتخاذه، إلا ان الواضح انه يتعلق بحض قادة الجبهة على إعادة فتح قناة الإتصال بالحكم في محاولة لإيجاد حل للأزمة. ومعلوم، كما سبق، ان مزراق أوصل موقفه هذا الى شيوخ

الجبهة والى الحكم الجزائري في آن.

وتحدث مزراق عن النداء الأول الذي وجهه الى الرئيس زروال والشعب والعلماء والدعاة وافراد القوات المسلحة. وقال: «لتوضيح الرؤية ورفع الغموض واجلاء اللبس (...) نرفع صوتنا ونداءنا داعين الغيورين على الدين والشعب والوطن، في أي موقع وجدوا (...) الى ان يتحركوا من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه ويقطعوا الطريق على الاستئصاليين الذين يدفعون المستضعفين من ابناء الشعب الى الموت في سبيل تحقيق مآرب فرنسا». وقال ان «مئات القتلى» من العسكريين يسقطون على يد «جيش الانقاذ» الذي لا يعلن عن ذلك لأنه «يكره الترويج لأخبار القتل الذي اضطررنا اليه وأكرهنا عليه».

وأضاف: «اننا مستعدون للذهاب بعيداً مع الغيورين الصادقين، من أبناء هذا الشعب، اذ عرفنا فيهم صدق النية في نصر الدين، ورفع الظلم عن الشعب وانقاذ الوطن. فاذا تقاعسوا في أداء المهمة، وتماطلوا في نصرة الحق، وبقوا على حالهم يتفرجون متأسفين - لا سمح الله - وتركوا القرار للاستئصاليين، يوجهونه كيفما شاؤوا، فاننا ندعو الشعب الى صبر عظيم، لأننا عازمون على مواصلة القتال ضد احفاد فرنسا واتباعها، حتى نهايتهم مهما كلفنا ذلك من تضحيات».

وتحدث مجدداً عن «الجماعة المسلحة» من دون ان يسميها مباشرة. وقال: «اما الفريق الثاني المتمثل في التنظيم الجهادي الموازي الذي كثرت في شأنه الاقاويل وفي شأن علاقتنا به الاشاعات والاراجيف بهتاناً وزورا بحيث وصلت الوقاحة والكذب ببعض المرجفين الى التحدث عن نشوب «حرب ضروس» بين التنظيمين الجهاديين أدت الى سقوط قتلى ووقوع ضحايا. اننا نطمئن الشعب الجزائري المسلم، انه لحد كتابة هذا البيان لم يصلنا خبر سقوط مجاهد من «الجيش الاسلامي للانقاذ» على أيدي افراد التنظيم الجهادي الموازي. ونشهد ان جنود «الجيش الاسلامي للانقاذ» لم يقتلوا أي مجاهد في الجماعات المسلحة الأخرى. اللهم الا بعض المناوشات التي لم تخل منها أي حركة من الحركات، أو ثورة من الثورات. واننا بفضل الله

وبحمده على اطلاع تام بالواقع الجهادي، وثق ايها الشعب، انه ليس في امكان المندسين والفتّانين استدراجنا للوقوع في المؤامرة والمكيدة. فقل ايها الشعب للشامتين بنا اخرسوا. ولدعاة الفتنة بين ابنائك اخنسوا».

لكن «الحرب الضروس» التي نفى مزراق وقوعها كانت على شفا الوقوع، وهي إن لم تقع وقتها فلإن «جيش الإنقاذ» اختار الإنسحاب من مناطق الوسط وتفادي الصدام المسلّح مع «الجماعة».

٣. المرحلة الثالثة من الاتصالات

إذا كان معظم الذين توجّه اليهم نداء مزراق لم يتجاوبوا مع فحواه، إلا ان طرفاً أساسياً منهم لبّى جزئياً بعض ما طلبه «أمير جيش الإنقاذ». إذ تجاوب زعيم الجبهة الإسلامية الشيخ عباسي مدني مع الجزء المتعلق من النداء ببدء حوار مع الحكم، وتجاهل الجزء المتعلّق بدعوة قائد الجناح المسلّح لـ «الانقاذ» الى تحديد موقف من «الجماعة المسلحة».

وقد جاءت مبادرة عباسي مدني في شكل رسالة وجهها الى الرئيس اليمين زروال عارضاً فيها الدعوة الى هدنة للعمليات المسلحة. وكانت تلك الرسالة فاتحة حوار طويل كاد يخرج بصيغة حل شاملة لولا انهيارها في اللحظة الأخيرة بعد خلاف بين المتفاوضين على بعض تفاصيل الإتفاق. وترك ذلك الفشل على ما يبدو مرارة لدى الرئيس زروال الذي اعتبر منذ ذلك الوقت ان لا جدوى من الحوار مع شيوخ «الانقاذ» وقرر السير في مشروعه لحل الأزمة الذي يقوم على إجراء انتخابات تعيد «الشرعية الشعبية» لمؤسسات الدولة وتنهي عهد «الحكم الانتقالي».

فكيف بدأت تلك الاتصالات وما هي نقاط التي اتفق عليها المتفاوضون وتلك التي اختلفوا عليها؟

بدأت الاتصالات بعد تسعة أيام من النداء الثاني لمدني مزراق الذي أعطى فيه شيوخ الجبهة «الضوء الأخضر» لبدء حوار مع الحكم. إذ أرسل الشيخ مدني، من الإقامة الجبرية الموضوع فيها منذ بداية السنة، رسالة الى الرئيس زروال بتاريخ التاسع من نيسان (أبريل)، قدّم فيها مشروعاً متكاملاً

للحل ينص على تحديد يوم معيّن لإعلان هدنة للعمليات المسلحة. ووافق مدني في رسالته على قبول الانتخابات الرئاسية التي كان زروال دعا اليها عندما فشلت المفاوضات بين الطرفين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، لكنه اشترط ان تُشرف عليها «حكومة حيادية». وعلى رغم الشروط العديدة التي ضمّنها مدني في رسالته، إلا ان الواضح ان رئاسة الجمهورية اعتبرتها في الإجمال ايجابية وتستحق ان تتفاوض معه على أساسها.

وعلى رغم طول الرسالة، إلا انه يبدو مفيداً إيرادها هنا لأهميتها التاريخية من جهة، ولتوضيح الخطوط العريضة التي تفاوض عليها الحكم و«الانقاذ» منذ التاسع من نيسان وحتى يوم الحادي عشر من تموز (يوليو)، عندما أعلن الحكم الجزائري فشل المفاوضات.

جاء في رسالة الشيخ عباسي مدني المؤرخة في التاسع من نيسان (ابريل) ١٩٩٥ والموجهة الى الرئيس زروال، ما يأتي[١٠]:

«السيد رئيس الدولة السلام عليكم وبعد

إرضاء لله جل جلاله واقتداء برسوله (صلعم) ووفاء للشهداء الابرار واعلاء لكلمة الله وعملاً بشرع ديننا الحنيف واخلاقياته الفاضلة التي غالباً ما تتبلور في مواقف حاسمة كهذه ومصيرية كما تبلورت في ثورة التحرير في جلاء ناصع ومواقف بطولية نادرة وشجاعة واعية واحدة، وحفظاً للجزائر المجاهدة الحرة المستقلة ذات السيادة لدولة تقام على اسس المبادئ الاسلامية على حد تعبير بيان أول نوفمبر ١٩٥٤، واستجابة لقوله تعالى «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعماً يعظكم به ان الله كان سميعاً بصيراً، يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً»... وحسماً للنزاع المحتدم وحقناً للدماء المهدورة أقدّم لكم أرضية الحل الجذري الشامل العادل المستوعب للازمة في نطاق الحد الادنى من المبادئ الكلية الاولية التي تعتبر من ثوابت هذه الأمة في الجزائر المتفق عليها عادة من جهة، وليكون الحل في مستوى تضحيات الأمة عبر

مسيرتها الجهادية الطويلة من جهة أخرى، ويجعل الشعب الجزائري جديراً بكل احترام يحتل مكان الريادة كغيره من الشعوب الحية بما يتمتع به من سيادة واستقلالية القرار وحرية المبادرة السياسية في مسيرته الرسالية والحضارية مما يخوّله المشاركة في صياغة العالم الجديد لاحقاً بكل جدارة واستحقاق بحول الله وقوته. قال تعالى «لمثل هذا فليعمل العاملون».

١ . الحل السياسي للازمة وما اشتمل عليه من المبادئ:

تمكين الشعب الجزائري بكل شرائحه ابتداء من حقه في السيادة التي استرجعها من الاستعمار بعد جهاد مرير وتضحيات جسام، وتوفير ... حقه في اختيار قيادة ونمط نظام الحكم وتشريعاته، وحرية المبادرة السياسية على مستوى القرار السياسي في كل شؤون حياته وبالنسبة الى قضاياه المصيرية عن طريق الاستفتاء والانتخاب والمؤسسات الدستورية التي تكون في مستوى كفالة هذا الحق الشرعي الضروري لمبدأ الشورى كأمثل نظام للتسيير الجماعي والذي صار من بديهيات الحكم في الدول الحديثة (...) ولتحقيق ما تقدم يجب ما يلي:

١(*). ضرورة العمل وبكل جدية وحزم بمبدأ الفصل بين السلطات لتؤدي كل مؤسسة وظيفتها المحددة في الدستور (...) ليسود النظام والانتظام ويتحقق الاستقرار في الدولة ابتداء والمجتمع وتتفرغ الأمة للبناء الاقتصادي والحضاري (...).

٢(*). ضرورة حماية الجمهورية من أية نزعة سلطوية غير شرعية فردية كانت أم مؤسساتية التي تمنع الشعب بأية طريقة من ممارسة حقه في القرار السياسي مهما كانت المبررات ليكون الشعب في مستوى مهامه الكبرى التي لم يتخل عنها إلا قهراً أو جهلاً.

٣ . التزام الجيش الحياد خارج الصراعات الايديولوجية والحزبية وابعاده عن الشؤون السياسية. ولا ينبغي ان يكون ذريعة لاحتكار سلطة او نفوذ غير مشروع، ولكن لا يُحمّل مسؤوليات اخطاء السياسيين ومساعي الفاشلين منهم لتوريطه لينتقموا من الشعب ويحافظوا على

بقائهم على سدة الحكم رغم انفه وعلى حساب مصالحه (...).

٤. لزوم استقلالية القضاء بتمكين الشرع من سيادة المُشرِّع وهو الله لتكون كلمة الله هي العليا ويكون القانون فوق الجميع حتى يُضمن العدل وتتحقق المساواة بين الناس لقوله عليه الصلاة والسلام: «الناس سواسية كأسنان المشط»، وقول ابي بكر الصديق رضي الله عنه: «ايها الناس ... الضعيف فيكم عندي قوي حتى آخذ له الحق والقوي فيكم عندي ضعيف حتى آخذ منه الحق.. ما ضاع حق وراءه طالب».. وقال عمر بن الخطاب عليه رضوان الله: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا». فجعل عمر حق الناس في العدل جزءاً من حقهم في الحرية واعتبر الظلم من خصائص الاستعباد للعباد.

٥. اعادة الاعتبار للسياسة الشرعية كما جاء في منهج القرآن وسنة النبي الكريم وبيّنه علماء الأمة في ضوء مستجدات كل عصر من عصور تاريخ الامة واختلاف الاقاليم وظروفها وأمور أهلها ليستكمل الشعب الجزائري ما كان ينقصه من مقومات شخصيتنا التي جاهد من أجل استرجاعها عبدالقادر بن محيي الدين وبوعمامة واولاد سيدي الشيخ وفاطمة انسومر وديدوش مراد واعميروش وكل الشهداء رحمهم الله، في هذه الربوع ليكون سد هذا الفراغ التشريعي من اعظم مكاسب الاستقلال وبُعداً حضارياً من أهم ابعاده.

٦. اعادة الاعتبار الى الهوية الامازيغية في الاطار الرسالي المحمدي والنطاق الحضاري الاسلامي كنموذج ابن تومرت والمازري والشيخ بيوض وغيرهم من رجالات الاسلام وعباقرته ممن لا ينقطع ذكره كلما ذكرت مآثر هذه الربوع ووفق متطلبات العالم الجديد وما سينجر عنه من تكتلات كبرى وكيانات عظمى وتجمعات دولية على اوسع نطاق.

٧. لا بد لدولة التعددية الحزبية من ضمان انتقال السلطة الى احزاب المعارضة بواسطة الانتخابات بطريقة سلمية خالية من الإكراه والتعسف في استعمال المؤسسات الدستورية والتشريعية برغم تعديل قانون الانتخاب لفائدة تشكيلة حزبية معينة، كالذي يحدث في الجزائر وغيرها، لاحتكار

السلطة عن طريق التحايل على ارادة الشعب، وبواسطة الانقلابات العسكرية كما اشتهرت بذلك دول العالم الثالث.

(...) إن انتقال السلطة بالطرق السلمية صار من ضروريات التداول على المسؤوليات كي توظف الامة كافة امكانياتها العبقرية وتجدد طاقاتها المتنوعة لكن دون حاجة الى إراقة قطرة من الدم ... لأن الأمة في حاجة الى كل ابنائها وتوظيف جميع فعالياتها (...) ان الاستقرار من شروط الحضارة ولا يمكن للاستقرار ان يتحقق إلا بالعدل والمساواة وإفساح المجال للحريات أمام كل ارادة خيّرة في الأمة.

٨. لا بد من الرجوع الى إرادة الشعب ورأيه ... وتمكينه من ان يكون هو صاحب القرار (...) بالاخذ برأيه في القضايا المصيرية كلها كأختيار قياداته ونُظم الحكم (...) كما يُمكّن من حقه في عزل الحاكم اذا جار، والقيادة اذا لم تكن في مستوى ثقته (...) فرأي الشعب لا بد منه واحترامه واجب لا مفر منه ولكن بالطرق التي تحدد في الدستور والقوانين المنظمة لشؤون الدولة والاعراف الشرعية والاخلاقية (...).

٩. إعادة الاعتبار الى الجبهة الاسلامية للانقاذ ورفع المنع القانوني لها والمظالم التي ارتكبت في حق رجالها ومؤسساتها وممتلكاتها، لتستأنف حركتها وتساهم في ازالة الآم الشعب وتحقيق آماله وفق مشروعها السياسي الرسالي والحضاري الذي تعهدت به للشعب واجياله الواعية الطموحة على المدى القريب والأبعد في المستقبل من حيث ان المستقبل هو محط ارتكاز العمل السياسي الجاد والمخططات الاصلاحية التغيرية المتزامنة مع حاجاتها ومتطلباتها ضمن الصيرورة التاريخية والاجتماعية المستجدة كي تكون الامة متحكمة في حركتها التاريخية وتغيراتها الاصلاحية الانمائية الحضارية وتصير هي صانعة لمصيرها بفضل وعيها واعدادها المنضبط لجميع الاحتمالات وتتخلص من كل سلوك ارتجالي وتضع حداً لكل عمل قيادي عشوائي كي تسير الامور على المنهج الصحيح وتنطلق مسيرتها على السبيل القويم (...).

١٠. وجوب كفالة حقوق الانسان بكفالة الحريات الخمس وهي حفظ

الدين والنفس والنسل والعقل والمال وما اشتق منها كحرية التعبير وحق الشغل وكل ما يحقق للانسان كرامته ويحفظها له (...)

هذه هي أهم المبادئ لصياغة الحل السياسي المطلوب لاستقطاب الأزمة ووضع نهاية سعيدة لها وسد الطرق المُفضية الى مطباتها واحتمال الوقوع فيها مرة أخرى لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين». علماً ان الوقت لم يعد يسمح بتكرار مثل هذه الاخطاء والعالم يتطلع الى قرن جديد تتحفز أممه الى افاق جديدة من التفوق العلمي والتكنولوجي والحضاري والاستراتيجي العالمي.

كما يجب ان يوضع حد لمعاناة الشعب التي زادت على القرن والنصف واخراج البلاد من ورطة المديونية الاجنبية التي امحت ثروات الأمة وحطمت اقتصادها، وجعل نهاية لكل اشكال التبعية والتخلف واجتثاث كل الرواسب التي تركها الاستعمار في كل مجالات الحياة واستعادة عزة الاسلام (...)

اذا وافقتم السيد الرئيس على هذه المبادئ التي توخينا فيها الحد الادنى من القواسم المشتركة بين سائر اطراف النزاع ومصلحة الأمة بأسرها لانها من المتفق عليه ومن كليات المبادئ وثوابت الأمة وذلك لتحقيق الوفاق والاستقرار لاشتمال الحل على الاعتبارات الاساسية المطلوبة شرعياً واخلاقياً وتاريخياً ومصيرياً وعملياً وواقعياً ليتم الوفاق بتحقيق الاتفاق ويُزال الخلاف، بإذن الله وتوفيقه، وينتهي النزاع بانتفاء مبرراته ولله الحمد ولا يبقى غير تحديد رزنامة الخطوات الاجرائية بتحقيق الحل المطلوب في وقته المحدد المتفق عليه من اطراف النزاع (...).

ولانجاز الحل ينبغي الاتفاق على تحديد رزنامة عملية على مستوى الاجراءات الضرورية لاعادة الامور الى نصابها في الاجال المحددة. ويُستحسن ان تشارك في تحديد هذه النقاط الاجرائية الأحزاب ذات المصداقية الانتخابية وان تضيف الى الحل ما يزيده نجاعة، على أن لا تكون الزيادة مُخلّة بالمبادئ الأساسية التي اشتمل عليها الحل، لأن سديد الرأي وخالص النية من شروط العمل الجماعي السياسي المطلوب في مثل هذه

القضايا المصيرية .

١ . الاعلان عن بنود الاتفاق في شفافية تامة وتوقيف النزيف في يوم معين وساعة محددة بإيقاف المواجهات العسكرية وسائر أشكال العمليات في المدن وغيرها في سائر القطر الجزائري .

٢ . رفع حال الطوارئ وفك عقال الحريات السياسية والاعلامية وغيرها من ضروب حرية التعبير .

٣ . رفع الحظر القانوني على الجبهة الاسلامية للانقاذ .

٤ . صدور عفو عام عن كل المساجين والمعتقلين والمطاردين والمنفيين في الداخل والخارج .

٥ . تعيين حكومة حيادية تُعدّ للانتخابات الرئاسية وتوفير الضمانات المطلوبة لتأمين مصداقية الاقتراع الحر والشرعي في الشفافية المطلوبة لمثل هذا الحدث التاريخي الحاسم .

٦ . تشجيع العودة الى الحياة العادية بكل الوسائل المشروعة قانونياً واخلاقياً . والله الموفق لما فيه خير لامتنا وبلادنا وسائر بلاد المسلمين وجميع شعوب العالم (...) .

والسلام من عباسي مدني رئيس الجبهة الاسلامية للانقاذ
الجزائر - الاحد ٩ افريل ١٩٩٥/ ٨ ذو القعدة ١٤١٥ هـ» .

بدء الاتصالات ... وفشلها

مع وصول رسالة الشيخ عباسي الى الرئيس زروال، بدأت الجولة الثالثة من الحوار بين الطرفين . إذ سمحت السلطة للشيخ عباسي بالتشاور مع بقية «القيادة السياسية» للجبهة، سواء المسجونة أو تلك المفرج عنها وهي : علي بن حاج وعبدالقادر حشاني (جيء بهما من السجن) وعلي جدي وعبدالقادر بوخمخم وكمال قمازي وعبدالقادر عُمر (جميعهم مفرج عنهم) . أما عن السلطة فتولى الإتصالات على الأخص المُستشار في رئاسة الدولة الجنرال محمد بتشين والجنرال الطيّب دراجي، وكلاهما محسوب على تيّار الرئيس زروال في أجهزة الدولة .

وتقول السلطة الجزائرية انها توصّلت في خلال هذه المفاوضات، الى اتفاق مع زعيم «الانقاذ» على مشروع حل للأزمة تحت عنوان «وثيقة مبادئ»، إلا ان عدداً من شيوخ الجبهة دفعوه الى التراجع عنه. وقد عوّضت قيادة الجبهة الإسلامية هذه الوثيقة بوثيقة أخرى عُرفت بـ «وثيقة ١٨ جوان» (حزيران)، رفضتها السلطة. واعتبرت رئاسة الدولة هذه الوثيقة الثانية تراجعاً من «الانقاذ» عن الاتفاق الذي تم مع مدني مما أدى إلى فشل الحوار بين الحكم والجبهة.

وثيقة المبادئ

وفي ما يأتي النص النهائي للوثيقتين، بدءاً بـ «وثيقة المبادئ» التي اتفق عليها مفاوضو الحكم مع عباسي مدني[١١]:

«بسم الله الرحمن الرحيم

١. مدخل:

إن الشعب الجزائري الذي استرجع استقلاله بعد تضحيات جسام يسعى الى اقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الاسلامية كما جاء في نداء اول نوفمبر ١٩٥٤ وهو ما جعل الشعب الجزائري جديراً بالتمتع بحقه في اختيار قياداته والمشاركة الفعالة في القرار السياسي والاخذ برأيه في الامور المصيرية وتمكينه من حرية المبادرة السياسية بكل سيادة وحرية في إطار وحدة الامة ووحدة التراب الوطني. ثم اصبحت الديموقراطية التعددية إختياراً للشعب الجزائري في دستوره ٢٣ فبراير ١٩٨٩.

ولكن للأسف الشديد تخللت عملية اقامة الديموقراطية التعددية إنحرافات وأخطاء أدت الى بروز مواجهات دموية بين أبناء الامة التي وحّدها الاسلام وصقلتها حضارته الثرية بالخيارات التاريخية، وهو الامر الذي جعل هذه المواجهات ذات مخاطر على الأمة وسائر مكاسبها.

لهذا صار من الواجب على كل مواطن مدرك لخطورة الوضع الذي آلت اليه البلاد ان يسعى بكل جدية وحزم لايقاف النزيف الدموي ووضع حد

لهذه المآسي وجعل نهاية لهذه الاوضاع المزرية وإرجاع الامور الى نصابها بالعودة الى الصواب والشرع والشرعية والعدل والمساواة والحرية والأخوّة الاسلامية عن طريق مصالحة وطنية في كنف الشرعية والوفاق والتراحم باعتبار هذه الفضائل كلها من اخلاق ديننا الحنيف ومن مميزاتنا امتنا المجيدة.

وفي هذا السياق الواضح نكون، بحمد الله، قد احتوينا الأزمة ووفقنا الى الحل الاسلم لمعضلتنا بصفة جذرية وهو الأمر الذي يمكننا من وقف المواجهات الدامية وعلى باب اللجوء الى العنف وذلك بضمان العدل بين الناس بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويجب على الأمة ان تكرّس مجهوداتها باستمرار لمواصلة بناء دولة ذات سيادة وذات طابع جمهوري ديموقراطي في اطار المبادئ الاسلامية ووفقاً لخصوصيات الشعب الجزائري كما جاء في بيان أول نوفمبر وفاء لثورة التحرير المجيدة وحفاظاً على مكاسبها الغالية.

ولا بد على الشعب الجزائري ان يكرّس قيم التعاون والتضامن والرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتحقيق ما تتطلع اليه الأمة حتى تكون في طليعة الأمم في العالم الجديد وذلك بتوفير امكانيات عودة السلم المدني عن طريق الحوار الوطني وترقيته ضمن نظام سياسي ديموقراطي جمهوري يضمنه الدستور ويكون الضامن المرجعي للجميع للاحتجاج به من طرف الجميع بالتساوي.

والوفاء بالمبادئ المذكورة آنفاً في كنف وحدة الأمة ووحدة ترابها وتحقيق تجاوز الأزمة والعودة الى السلم المدني، يستلزم من الجميع التعهد بالمبادئ التالية:

٢ . المبادئ:

١ . رفض العنف كوسيلة للوصول الى الحكم او البقاء وعدم قبوله حتى كطريقة للتعبير اللاأخلاقي في العمل السياسي.

٢ . احترام الدستور واجب على الجميع.

٣ . احترام قوانين الجمهورية.

٤ . حماية الطابع الجمهوري والديموقراطي من أي نزعة سلطوية فردية

كانت أم جماعية او مؤسساتية وإبعاد كل من من شأنه تعطيل الاختيار الحر للشعب.

٥. إحترام الاسلام بصفته دين الدولة الجزائرية.

٦. الاسلام ينبغي ان يكون فوق كل الاعتبارات الحزبية والمزايدات السياسيوية أو غيرها.

٧. لا بد من ترقية الهوية الوطنية بمكوناتها الثلاثة وهي الاسلام والعروبة والامازيغية.

٨. احترام حقوق الانسان.

٩. احترام الحريات الفردية والجماعية حتى يتمكن كل واحد من ممارسة جميع حقوقه المادية والمعنوية في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور.

١٠. احترام الديموقراطية في ظل القيم الوطنية.

١١. احترام التعددية السياسية في إطار الدستور.

١٢. اعتبار الشعب انه صاحب السيادة التأسيسية.

١٣. احترام التداول على الحكم عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.

١٤. احترام خيار الشعب المُعبّر عنه عن طريق الاختيار الحر الشرعي.

١٥. لا بد من ضمان استقلالية القضاء الذي يستمد سلطته وسيادته من الشعب.

١٦. ضرورة الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١٧. وضع الجيش الوطني الشعبي بعيداً عن الشؤون السياسية وصراعاتها الحزبية وعليه بالتكفل بمهامه الدستورية ويكون في مستوى الحفاظ على الاستقلال والدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية».

وثيقة الجبهة الاسلامية

لكن الجبهة الإسلامية قدّمت بعد ذلك وثيقة جماعية الى رئاسة الدولة بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) نصّت على الآتي[١٢]:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الجزائر ١٩ محرم ١٤١٦ هـ/ ١٨ جوان ١٩٩٥ م

ان الشعب الجزائري متمسك بدينه الاسلامي الحنيف وأصالته العربية الامازيغية ومتابع لمسار أمته الحضاري والثقافي بابعاده الاسلامية والعربية والامازيغية والوطنية ووفي لتاريخه المجيد وثوراته التحريرية الخالدة وتضحيات اجياله الغالية.

فعلى هذه المقومات الثابتة والدعائم الصلبة انبعثت وحدة الأمة وصمدت عبر الاجيال.

ولقد استرجع الشعب الجزائري سيادته واستقلاله من الاستعمار الفرنسي بعد تضحيات جسام سعى من خلالها الى اقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية كما جاء في نداء اول نوفمبر ١٩٥٤م.

فأصبح بذلك جديراً بان يستعيد التمتع بحقه المشروع في ان يُساس بالاختيار لا بالاجبار وبالرضا لا بالكراه وبالحق لا بالباطل. ثم صارت التعددية السياسية والحريات العامة مكسباً شعبياً بعد أحداث اكتوبر ١٩٨٨. ولما كانت الأزمة الدامية بين ابنائه فانه لا أمل في الخروج منه إلا بالعودة الى الشرعية في كنف الوفاق والأمن والحرية والعدل بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وما دامت المساعي السابقة لم ترق الى مستوى تحقيق الحل السياسي الشرعي العادل المنشود فانه صار لزاماً ان تُحدد المبادئ والاجراءات الضرورية للخروج من الازمة في ما يلي:

١(*). المبادئ:

١. الاسلام دين الدولة الجزائرية ومصدر عقيدتها واخلاقها وتشريعاتها ويجب ان يبقى فوق كل الاعتبارات بحكم مكانته بين ثوابت الامة.

٢. وجوب الحفاظ على الهوية الجزائرية في بعدها الاسلامي والعربي والامازيغي ورد كل تنازع في هذه المقومات الثلاثة التي تنبني عليها أصالة

هذه الامة ووحدتها.

٣. ينبغي العمل بدستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩م الى ان يُغير او يعدل عبر الارادة الشعبية المعبر عنها بالطرق المشروعة.

٤. احترام التعددية السياسية في ظل القيم الوطنية

٥. احترام حقوق الانسان وكفالة الحريات الفردية والجماعية في الميادين السياسية والاعلامية والاجتماعية والدعوية في إطار صيانة قيم الامة ومقوماتها.

٦. حق الشعب في إختيار حكامه وممثليه ومشروعه عن طريق الانتخاب الحر.

٧. ضمان إحترام التداول السياسي على الحكم عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري عبر انتخابات تعددية.

٨. عدم اتخاذ القوة وسيلة للبقاء في السلطة او الوصول اليها، وحق الشعب في الدفاع عن اختياره بالطرق المشروعة.

٩. جعل مؤسسة الجيش الوطني الشعبي في منأى عن الشؤون السياسية والنزعات الحزبية والتزامها بمهامها الدستورية.

٢(*). الاجراءات:

١. رفع الحظر القانوني عن الجبهة الاسلامية للانقاذ.

٢. رفع حالة الطوارئ وكل الاجراءات الاستثنائية وتولي قوات الامن المعتادة مهمة الامن وفتح مجال العمل السياسي والاعلامي والاجتماعي والدعوي.

٣. ايقاف المواجهات بين الطرفين بعد توسيع الشورى الى كل الذين تكون مشاركتهم ضرورية في اتخاذ القارات وارجاء تصفية الاوضاع المتعلقة بمخلفات النزاع الى مرحلة الشرعية.

٤. تعويض كل الضحايا والمتضررين من الازمة.

٥. إطلاق سراح كل المساجين وتوقيف الاعدامات داخل اطار القضاء وخارجه وانهاء المتابعات الناجمة عن الازمة مع رد كل الحقوق المدنية والسياسية لاهلها.

٦ . تعيين حكومة حيادية تُكلف بتنظيم الانتخابات وادارة الشؤون العادية وتنصيب هيئة تُكلف بمراقبة تنفيذ الاتفاق. تُضبط كل اجراءات العودة الى الشرعية بالتوفيق بين الجبهة الاسلامية للانقاذ والاحزاب التمثيلية والسلطة.

٧ . العمل على استئناف الحياة العادية ورفع كل اجراءات المنع سيما في الساحة الاعلامية وتشجيع كل القوى السياسية والاجتماعية على حماية الحل.

٨ . الاعلان عن الاتفاق في شفافية تامة وفي شكل يُحدد بين الطرفين.

٣(*). اجراءات اولية تلتزم السلطة بتنفيذها فور الانتهاء من انجاز الاتفاق الاولي:

١ . اطلاق سراح الشيوخ والعناصر القيادية الفعالة وازالة كل القيود لتمكينهم من السعي الجاد للتمكين للحل.

٢ . غلق المحتشدت في الصحراء واطلاق سراح كل النساء المسجونات.

٣ . تحسين اوضاع المساجين.

٤ . كفّ التصعيد الاعلامي الرسمي.

٥ . المعالجة الاعلامية لهذه الاجراءات تُضبط بين الطرفين.

ملاحظة اساسية(*):

هذه الوثيقة هي ثمرة مناقشات بين شيوخ الجبهة الاسلامية للانقاذ باعتبارهم جزءاً من قيادتها الثابتة، وقد جاءت تتويجاً لمسار شاق من الاتصالات والمناقشات مع ممثلين عن السلطة الانتقالية. وهي مقترحات أولية تتضمن مبادئ واجراءات ضرورية للخروج من الازمة. ولا بد بعد مناقشتها مع السلطة، من تمكين الشيوخ من توسيع الشورى بشأن الاتفاق الاولي الذي تسفر عنه هذه المناقشة الى كل الذين تُعتبر مشاركتهم ضرورية في اتخاذ القرار وتنفيذه حتى يأخذ الاتفاق شكله النهائي».

اتصالات لا مفاوضات

وترد الجبهة الإسلامية على اتهام السلطة لها بالمسؤولية عن فشل الحوار، بإن ما جرى بين الطرفين لم يكن سوى «اتصالات تبودلت خلالها الوثائق ولم ترق الى درجة الحوار او المفاوضات»[١٣]. وتعتبر ان الوثيقة التي وافق عليها الشيخ عباسي هي «مسودّة» من بين مسودات أخرى نوقشت بين الطرفين، وان الوثيقة الصادرة عن الشيوخ جميعهم (وثيقة ١٨ جوان) لم تكن نهائية إذ كان يريد قادة الجبهة مناقشتها مع ممثلي السلطة عندما أعلنت الأخيرة فشل الإتصالات في ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٥. كذلك تقول ان بين العقبات التي أفشلت الاتصالات «كيفية» إطلاق المساجين، أي هل يُطلقون بعفو أم ضمن إجراءات «قانون الرحمة»، وأيضاً موضوع إعادة الشرعية الى «الإنقاذ» وهل يتم تحت الاسم نفسه («الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، بحسب ما طالب الشيوخ) أم تحت اسم آخر (مثلما طالب ممثلو السلطة).

وفي أي حال، ومهما كانت هذه الخلافات، يبدو لكثيرين، وبينهم مسؤولون في «الانقاذ» ان الطرفين ما كان يجب ان يختلفا على هذه التفاصيل البسيطة التي لم تعد مطروحة اليوم في الجزائر، وتأخير التوصل الى حل كل هذه الفترة.

فماذا تقول «الإنقاذ» عن تلك الإتصالات وأسباب فشلها؟

تقول «الهيئة التنفيذية» لـ «الإنقاذ» في الخارج عن تفاصيل الاتصالات التي جرت بين الطرفين، إن الإتصال الأول بدأ في ٩ نيسان (ابريل) عندما ارسل الشيخ عباسي مدني رسالتة الى الرئاسة الجزائرية «فكانت فاتحة اتصالات وأساس مناقشات جرت بينه وبين الجنرال بتشين في مقر سجن الشيخ في العاصمة. وبعدما وجدت هذه الاتصالات تشجيعاً من السلطة وقطعت شوطاً طالب الشيخ عباسي بحضور الشيوخ المسجونين والمفرج عنهم وهم عبدالقادر حشاني، علي بن حاج، علي جدي، عبدالقادر بوخمخم، كمال قمازي وعمر عبدالقادر. وذلك لمراجعة ما تمت مناقشته وضبطه وصياغته ولإتمام ما تقترحه الجبهة للخروج من الأزمة فكانت ثمرة التشاور بين الشيوخ السبعة في

مقر سجن الشيخ عباسي مدني هي الوثيقة المحررة بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ ، والتي قدمها الشيخان عباسي وحشاني واقترحا ان تتم مناقشتها إما مع الشيوخ المفرج عنهم أو من الشيوخ المسجونين، ولكن بعد إطلاق سراحهم أو على الأقل تحويلهم خارج السجن للمشاركة في المناقشات مع الشيوخ المفرج عنهم. وفي كل الاحوال فان المفاوضات لا يمكن ان تتم داخل السجن لأن السجن إكراه ولا مسؤولية لمكره.

هذا وإن تقديم الشيخ عباسي بنفسه للوثيقة التي وافق عليها الشيوخ السبعة وإلحاحه على مناقشتها بمشاركته او بدون مشاركته ينفيان المزاعم التي تقول ان وثيقة السبعة جاءت لتنفيذ اتفاق نهائي سابق مع الشيخ عباسي. كما انه تحدد وثائق الاتفاق النهائي المزعوم وعدم توقيع أي منها وعدم التعرض للاجراءات في أي منها يدل على ان تلك الوثائق مجرد مسودات لما دار في المناقشات.

وكان عدد المسودات المتضمنة لهذا الموضوع ثلاثاً إحداها متضمنة لـ ١٤ نقطة والثانية مشتملة على ١٦ نقطة وكلاهما بخط الشيخ عباسي مدني اما الثالثة فاشتملت على ١٧ نقطة وهي التي زعم ممثل السلطة ان الشيخ وافق عليها».

ويضيف البيان «إن ما جرى بين السلطة والجبهة لحد الآن يعتبر مجرد اتصالات تم خلالها تبادل الوثائق بين الطرفين ولم يرق الى درجة الحوار ناهيك عن المفاوضات. وعند تسلم السلطة للوثيقة المصاغة من طرف الشيوخ السبعة وبعد الاطلاع عليها من قبل ممثليها أبدوا ملاحظات حولها علماً اننا طالبنا السلطة بمناقشة الوثيقة نقطة بنقطة قبل تسليمها غير ان السلطة أصرّت على تسليمها قبل مناقشتها قصد الاطلاع عليها. وفي النهاية قبلت السلطة مناقشة الوثيقة مع وثيقة أخرى مصاغة من طرفها. وفي هذا السياق طلب منا تعيين الوفد المفاوض على ان يكون وفد السلطة مكوناً من شخصين الأول هو الجنرال بتشين الوزير المستشار لدى الرئاسة الذي باشر الاتصالات الأولية مع الشيخ عباسي والآخر لم يفصح عنه. ونود التأكيد على انه ترك لنا حرية اختيار وفدنا. وفي هذا الاطار استدعي

الشيوخ المفرج عنهم للاجتماع بالشيوخ المسجونين بهدف تعيين الوفد فارتأى الشيوخ السبعة ان يتحول النقاش الى خارج السجن حتى لا نخضع للإكراه أي بعبارة اخرى التقاء ممثلي السلطة بالاخوة المفرج عنهم. وفي حالة رفض السلطة وإصرارها على مواصلة الاتصالات مع الشيوخ المسجونين او بعضهم عند ذلك لا بد من اطلاق سراحهم. لكن مع الأسف رفض الاقتراحان رفضاً تاماً. مما جعلنا نناقش ثانية قضية الوفد. وآخر ما توصلنا اليه وتجنباً للانسداد الذي كانت السلطة تريد تحميله للجبهة الاسلامية للانقاذ، هو امكان استمرار المناقشات مع الشيوخ المسجونين او بعضهم على ان يتم ذلك في اقامة لائقة خارج السجن. وعرض هذا الاقتراح على ممثل السلطة الذي اجاب مباشرة الشيخ عباسي بأنه يفضل هذا المكان لأسباب امنية وان الرئيس قد يكون له نفس الرأي الا انه سيعرض الاقتراح على الرئيس وبطبيعة الحال كان الرفض مرة اخرى».

وتشرح «الإنقاذ» سبب فشل الاتصالات المتعلقة بـ «المبادئ»، فتقول ان «السلطة التي تركت لنا حرية اختيار الوفد (وفد الجبهة في المفاوضات) ابتداء، انقلبت لتفرض علينا الوفد والمكان. وحجة ممثل السلطة في تمسكه بعدم تغيير المكان إن هذا الأمر تراه السلطة شكلياً. في حين تراه الجبهة الاسلامية مبدئياً. ولو (كان) الأمر شكلياً كما تدّعي السلطة لسهل عليها توفير مكان آخر خدمة لمصلحة الأمة وحقناً للدماء، وهي التي تزعم انها ترعى مصلحة العباد والبلاد. وعند هذه النقطة بالذات ولاقناع السلطة قال الشيخ عباسي لممثلها: هب إنني مرضت وتطلب علاجي نقلي الى خارج هذا المكان هل ستقومون بذلك؟ فأجاب ممثل السلطة: كيف لا يا شيخ. فرد الشيخ قائلاً: من أجل مصلحتي الشخصية والصحية تفعلون ذلك ومن اجل مصلحة الأمة تعجزون عن ذلك؟! فالرجاء ان تراجعوا موقفكم. وبعد هذا لم يحدث اي اتصال مع السلطة. وهكذا يتبين من خلال هذه الوقائع من المتسبب في افشال الاتصالات بين الطرفين (...) وكان آخر اتصال بين الطرفين يوم ١١/ ٧/ ٩٥ على ان يليه اتصال في اليوم التالي، فلم يحصل هذا اللقاء بل فوجئنا باعلان السلطة عن فشل

الاتصالات...».

وعن أسباب فشل الاتصالات المتعلقة بـ «الاجراءات»، تقول «الإنقاذ» ان اتفاقاً «شفوياً» بين الطرفين تم «على اطلاق سراح جميع المساجين والمعتقلين، ولكن تبقى دراسة الكيفية فقط. وتوصلنا الى تحديد مراحل تنفيذ هذه الاجراءات.

- المرحلة ما قبل الاتفاق النهائي أي بعد الاتفاق المبدئي يتم فيها اطلاق سراح الشيوخ الثلاثة ومعتقلي الجنوب والمسجونين الذين لم يصدر في حقهم حكم نهائي.

- المرحلة الثانية تتعلق بالمحكوم عليهم بأحكام متوسطة.

- المرحلة الثالثة تتصل بالمحكوم عليهم بالاعدام والمؤبد. فهؤلاء تسوّى اوضاعهم عن طريق اجراء العفو الشامل الذي تتخذه السلطة الشرعية مع ضرورة توقيف تنفيذ أحكام الاعدام قبل الشرعية. وهذا خلافاً لما ادعاه مدير ديوان الرئاسة من ان اطلاق سراح بعض المسجونين يتم في اطار «تدابير الرحمة» وهذا يدل بوضوح على عدم انسجام السلطة في مواقفها.

أما في ما يتعلق بالجبهة الاسلامية للانقاذ فترى السلطة ان تبقى ببرنامجها وقانونها الأساسي واعتمادها الأول؟ ولكن بتغيير الاسم فقط؟! لأنها ترى ان من الوجهة القانونية يستحيل ان تبقى الجبهة باسمها الأول. غير ان الشيوخ اصروا على ضرورة احتفاظ الجبهة باسمها ومضمونها لأن قرار حلها كان سياسياً تحت غطاء قانوني، ولذا فالقرار السياسي يُلغى بقرار سياسي، وخصوصاً ان هذه السلطة تقول انها انتقالية جاءت لايجاد حل للأزمة وانها غير مسؤولة عن القرارات المأسوية الجائرة التي اوصلت البلاد الى هذه الأزمة الخانقة المتعددة الجوانب. فأين هي ارادة الحل عند هذه السلطة؟ فالقضية قضية ارادة ونية».

وهكذا فشلت الجولة ما قبل الأخيرة من الاتصالات بين القيادة السياسية لـ «الانقاذ» والسلطة التي قررت السير في مشروع الإنتخابات الرئاسية ولو لم ترض بها قيادة «الانقاذ». وقد كان ذلك مغامرة بلا شك

من الرئيس زروال، خصوصاً إذا ظهر ان الشعب لا يزال مؤيداً للجبهة الإسلامية واستجاب دعوتها الى مقاطعة الاقتراع الذي تقرر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة. وقد نجحت مغامرة زروال كما هو معروف، نجاحاً باهراً لم يتوقعه كثيرون داخل السلطة وخارجها. إذ جاءت نسبة المشاركة في الإقتراع عالية جداً[١٤]، وهو ما دفع «الإنقاذ» الى إعادة النظر في موقفها. إذ ما كادت نتائج الإقتراع تظهر، حتى طلب بعض شيوخ الجبهة المفرج عنهم - والممنوعون بالطبع من ممارسة النشاط السياسي باسم «الانقاذ» - من قيادة الجبهة في الخارج برئاسة الشيخ رابح كبير القيام بمبادرة تجاه الرئيس الجزائري المنتخب علّ ذلك يُساهم في إقناعه بإعادة الاتصال المقطوع بالجبهة. لكن الرئيس المنتخب، مُقدّراً ان التأييد الشعبي الواسع الذي جاء به الى سدة الرئاسة، رفض التجاوب مع مبادرة كبير التي تمثّلت في رسالة له تحدّث فيها اليه بصفته «السيّد الرئيس»[١٥]. وقد سببت رسالة كبير في اندلاع خلافات داخل «الهيئة التنفيذية» التي يرأسها انتهت بانشقاقها في ١٩٩٦ بعد محاولات عدة لرأب الصدع داخلها.

ويقول قيادي في «الهيئة التنفيذية» ان رسالة رابح كبير الى زروال «لم تكن رسالة تهنئة. كانت محاولة لمد اليد الى زروال مفادها ان الجبهة مستعدة لحل سياسي. كان اقتراح القيادة في الداخل ان نرسل رسالة (الى زروال)، وارسلوا لنا بالفعل نصها لكن كان لنا بعض التحفظ عنها. قالوا لنا ان ليس المهم تعديلها، ولكن المهم ان تكون خطاباً مرناً. قلنا لهم اننا لا نعارض ذلك اذا كان ذلك سيؤدي الى فتح باب الحوار. اعتمدت الهيئة الرسالة بعد نقاش داخلها وأرسلتها»[١٦].

مجلس شورى الانقاذ

في بداية ١٩٩٦، حصلت محاولة أخرى داخل «الإنقاذ» لفتح حوار مع السلطة. ولم يكن القائمون بها هذه المرة شيوخ الجبهة المفرج عنهم أو المسجونون ولا حتى قيادة العمل المسلّح، بل أعضاء في مجلس شورى

الجبهة الاسلامية لم يلتحقوا بالعمل المسلح وإن كان بعضهم سُجن لدى بدء المواجهات. وكان ذلك التحرك بالغ الأهمية لو قُدّر له النجاح، ذلك انه جمع حوله «غالبية الثلثين» أعضاء المجلس الشوري «التأسيسي» لـ«الانقاذ»، أي المجلس الذي تشكّل بعد تأسيس الجبهة في ١٩٨٩ (١٥ عضواً قدّموا طلب التأسيس الى وزارة الداخلية، ثُم وسّع المجلس فور تأسيس الجبهة ليشمل قرابة ٣٢ عضواً قبل ان يوسّع مرة ثالثة في مؤتمر باتنة في ١٩٩١).

وقد نصّت مبادرة مؤسسي «الإنقاذ» على مجموعة توصيات منها(١٧) دعوة أعضاء الجماعات المسلحة إلى وقف عملياتهم، والحكم الجزائري إلى اتخاذ «اجراءات» تسهّل اخراج البلاد من أزمتها. وجاء في البيان ان «المجلس الشوري الوطني المؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ خلص إلى القناعات الآتية:

– ان الاستمرار في السكوت المفروض ازاء هذه الحال أصبح إثماً دينياً وخيانة وطنية يمقتها الله.

– ان الواجب الشرعي يوجب تحمل المسؤولية مهما كان ثمنها باهظاً تلمساً لأسباب الانفراج وذلك بالقيام بعمل واضح صريح يرضي الله، يريح الضمير، يمسح دموع الباكين ويجمع شمل المشردين.

– ان تحمل هذه المسؤولية أمام الله وأمام التاريخ يبدأ بدعوة الجميع إلى مصالحة وطنية شاملة تشرفهم وترفع من شأنهم وذلك أولاً بطي صفحة الماضي وثانياً بالكف عن توسيع خندق الاحقاد».

رسالة مزدوجة

وأضاف البيان ان مجلس الشوري وجه «رسالة إلى رئيس الجمهورية عبّر له فيها عن صدقه في المساهمة والتعاون على الخير، وناشده المزيد من تجسيد المبادئ التي طالما نادى بها سيما تلك التي (جاءت) تحت شعار «لنبن الجزائر معاً» والمتمثلة بالدرجة الأولى في حقن دماء الجزائريين الطاهرة، ومؤكداً له أن تحقيق هذا الواجب الشرعي الوطني العظيم سيكون احباطاً

لمؤامرة خطيرة على الإسلام وعلى الجزائر معاً، وطلب منه القيام باجراءات عملية تحتضن المستضعفين وتبعث الأمل والثقة في نفوس المترددين والبائسين».

وتابع ان المجلس «وجه نداء لابنائه الذين عصفت بهم الأحداث ليكفوا أيديهم رحمة بالأمة وحفاظاً على دينهم وشعبهم المسلم سعياً إلى حقن الدماء ولدرء المفاسد».

ولاحظ مجلس الشورى في مقدمة البيان «انحرافات وانزلاقات خطيرة وقعت فيها أطراف عديدة مختلفة معنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالصراع الدائر سياسياً وأمنياً في البلاد». وسجّل أيضاً «أعمالاً بشعة باسم الإسلام وضد مبادئه وتعاليمه التي اتخذتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ منهج عمل لها».

لكن مبادرة «مجلس الشورى التأسيسي» فشلت بعدما لم تلق اذاناً صاغية لا لدى الرئاسة ولا لدى الجماعات المسلحة.

٤ . الخلافات داخل «الإنقاذ» والهدنة

مع رفض الحكم الجزائري كل مبادارت الجبهة الاسلامية لمعاودة الحوار، وشعوره انه بات يستطيع ان يفرض شروطه على هذه الجبهة بسبب التأييد الشعبي الكبير الذي ناله زروال في الإنتخابات، بدا ان «الإنقاذ» دخلت في «فترة نقاهة» طويلة راجعت فيها سياساتها الماضية لتحديد الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي لتلافي تكرراها في المستقبل.

وفي هذا الإطار، عمدت «الانقاذ»، بجناحيها السياسي والمسلح، الى اجراء عملية إعادة هيكلة تتوافق مع الواقع الجديد الذي عاشته البلاد. ويبدو ان الجناح المسلح لـ «الإنقاذ» اعتقد ان الانشقاقات التي شهدتها «الجماعة المسلحة» منذ قتل الشيخين محمد السعيد وعبدالرزاق رجّام في نهاية ١٩٩٥ ستدفع بمؤيديهما «الإنقاذيين» الذين دخلوا في الوحدة المشهورة في ١٩٩٤، الى طلب الانضمام الى صفوف «جيش الإنقاذ». لكن هؤلاء «الانقاذيين» الذين انسحبوا بالفعل من «الجماعة المسلحة»،

امتنعوا عن طلب الوحدة مع «جيش الإنقاذ» على رغم النداءات العديدة التي وُجّهت اليهم في هذا الخصوص طوال ١٩٩٦ . ولا يُعرف اذا كان رفض هؤلاء نداءات «جيش الإنقاذ»، سببها خشيتهم من انتقام «الجماعة المسلحة» منهم اذا حاولوا الإنضمام الى هذا الجيش الذي كانوا في السابق يصفونه بانه «جيش على ورق» وان القتال تحت رايته لا يجوز لأن الوحدة تمت أصلاً تحت راية «الجماعة المسلحة»[١٨] . لكن يُقال ان المنسحبين من «الجماعة المسلحة» في مناطق الوسط اشترطوا على مدني مزراق ان يكلّفوا هم ادارة منطقة الوسط ويعيّنوا أميراً عليها. لكن «جيش الإنقاذ» رفض هذا الشرط، واعتبر ان «أميره» هو من يحق له ان يعيّن الأمراء على المناطق. ويبدو ان الهدف من وراء موقف «جيش الإنقاذ» هو منع ظهور تكتلات (مثل «الجزأرة») في الوسط تنشط في شكل مستقل عن «القيادة الوطنية» لعسكريي «الإنقاذ».

وإذا كان هذا حال عسكريي «الإنقاذ»، فإن حال سياسييها لم يكن بأفضل حال. إذ شهدت «الهيئة التنفيذية» منذ نهاية ١٩٩٥ (الرسالة الى الرئيس زروال) جدلاً حاداً داخلها تركّز على السياسة الواجب ان تعتمدها قيادة «الإنقاذ» في الخارج. ودار الجدل أساساً داخل «الهيئة» بين قطبين فيها هما رئيسها رابح كبير ونائبه قمرالدين خربان. إذ في وقت استمر الأول، بالتشاور مع بعض قادة الجبهة المفرج عنهم في الداخل وقادة «جيش الإنقاذ»، في انتهاج سياسة تدعو الى حل بالحوار مع الحكم. لكن هذه السياسة، كانت تلقى على الدوام انتقاداً من خربان الذي أخذ ينتقد كبير، سراً وعلناً، معتبراً انه وصل في «اعتداله» الى درجة غير مقبولة، مشيراً تحديداً الى رفض الحكم التجاوب مع أي من مبادرات الحوار التي أطلقها كبير.

ومع اتساع هوّة الخلاف بين الطرفين، وجّه كبير ومؤيدوه في «الهيئة» تحذيراً الى خربان طلبوا فيه منه التزام سياسة قيادة الهيئة والتعبير عن معارضته إياها داخل إطار الهيئة وليس خارجه. لكن خربان كان يكيل الانتقادات الى سياسات كبير كلما سنحت له الفرصة، مما دفع بالأخير الى عقد اجتماع لمؤيديه تقرر فيه فصل خربان من الهيئة التنفيذية[١٩]. وفي

آذار (مارس) ١٩٩٧، أعاد كبير تشكيل «الهيئة» من أشخاص يتوافقون معه في الرأي بالنسبة الى طريقة التعاطي مع الأزمة. إذ باتت «الهيئة» تتشكل من عبدالكريم غماتي (نائباً للرئيس)، والعربي النوي (وكلاهما خرج معه بتكليف من قيادة الجبهة في الداخل في ١٩٩٢) وجعفر الهواري وعبدالكريم ولد عدة وحسين بن عبدالرحمن وفرحات مشواك (أعضاء)[٢٠]. كذلك كلّف عبدالكريم ولد عدة مسؤولية ان يكون ناطقاً إعلامياً باسم الهيئة، وهي وظيفة لا يستطيع ان يتكفّل بها بنفسه بسبب القيود التي يفرضها القضاء الألماني على نشاطه الإعلامي.

هدنة «الانقاذ»

في الأشهر الأولى من ١٩٩٧، في وقت كانت المذابح تتواصل في الجزائر والوضع الأمني على ما هو عليه من تدهور واسع، خطا «الجيش الإسلامي للإنقاذ» خطوة بالغة الخطورة وعلى قدر من المجازفة. إذ أرسل «أمير» الجناح المسلح لـ «الإنقاذ» رسالة الى مسؤولين في المؤسسة العسكرية مفادها انه يرغب في بحث طُرق العمل على إيجاد حل للأزمة. وقد أرسلت هذه الرسالة، في البدء، عبر ضباط رفيعي المستوى في الجيش من مناطق في شرق الجزائر. لم تكن تلك الرسالة اتصالاً رسمياً بالطبع بين مسلحي «الإنقاذ» والجيش الجزائري. إذ ان الضباط الذين نُقلت اليهم كانوا يرتبطون أصلاً بقادة «جيش الإنقاذ» في الشرق بروابط أُسرية. بعد هذا الاتصال واستمزاج الرأي بين عائلات المنطقة وبينها أسر من المجاهدين (ضد الفرنسيين) وأبناء المجاهدين، ارتفعت درجة الاتصالات الى قيادة الناحية العسكرية الخامسة. وظلّت ترتفع حتى وصلت الى قيادة الجيش ورئاسة جهاز الإستخبارات. لكن هذه الاتصالات لم تكن سوى استمزاج أوليّ للرأي، ولم تكن قد ارتقت بعد الى درجة مفاوضات. لكن حدثاً ما كسر هذا الحاجز، وكان بدوره يُمثّل مخاطرة كبيرة، هذه المرة من ناحية الجيش الجزائري. إذ أرسل ضابط رفيع جداً في جهاز الإستخبارات الجزائرية رسالة الى قادة «جيش الإنقاذ» في شرق الجزائر

مفادها انه مُستعد للمجيء بنفسه اليهم لدرس إمكانات التوصل الى إتفاق. وكان رد «الإنقاذ» بالطبع انهم يُرحبون بمجيئه الى قيادتهم، وانهم يضمنون أمنه داخل معسكرهم، لكنهم يخشون ان يكون مجيئه في إطار خدعة لمهاجمة قواعد «جيش الإنقاذ». وقد طلب مسلحو «الإنقاذ» ان تنسحب قوات الأمن من نطاق دائرة معيّنة في المنطقة وان لا تُحلّق طائرات سلاح الجو الجزائري في سمائها خلال زيارة الضابط الكبير. وقد سار اللقاء في شكل لا يبدو ان الطرفين كانا يتوقعانه. إذ ترك الضابط شعوراً جيداً جداً لدى مستقبليه من قادة «جيش الإنقاذ» الذين وجدوه متواضعاً جداً. إذ كان يجلس معهم مفترشاً الأرض في غابات المنطقة، وكان يجلس على مقاعدهم التي حفروها من صخور جبال المنطقة. ولم يكن تواضعه فقط ما أثّر في نفسية قادة الشرق في «الإنقاذ» الذين كانوا يتوقعون ضابطاً لا يجلس سوى في مكتب فخم يُدخّن سيجاراً. إذ انهم وجدوا أنفسهم أيضاً على اتفاق واسع معه حتى في المواضيع السياسية. إذ قدّر الضابط موقف قادة «الإنقاذ» من ضرورة العمل على وقف المذابح التي كانت تعم الجزائر في تلك الفترة. كذلك قدّر ما ظهر منهم من استعداد للعمل على المساهمة في وقف العمل المسلح في إطار اتفاق سياسي شامل على حل الأزمة. لكن هذا التوافق على هذه المبادئ العمومية كان بالطبع يعترضه الكثير من العقبات في التفاصيل. إذ كان الضابط، على رغم أهميته الكبيرة في المؤسسة العسكرية، طرفاً من أطراف عدة في الدولة الجزائرية التي لم يكن قد أخذ بعد موافقتها على التفاوض مع «جيش الإنقاذ». أما «جيش الإنقاذ»، فإنه كان أيضاً طرفاً من أطراف عدة في الجبهة الإسلامية ولم يكن يحق له أصلاً التكلم باسم قيادتها السياسية. وكان بالتالي على كل من الطرفين حسم الأمور داخل ساحته قبل المباشرة في الحوار.

ما كاد الضابط الجزائري الرفيع يُنهي لقاءه مع قادة «جيش الإنقاذ»، حتى انطلق يجس النبض داخل المؤسسة العسكرية ليرى إمكان قبولها التفاوض مع مسلحي «الحزب المحظور». فانطلق المسؤول العسكري في

جولة ميدانية على قادة المناطق والقطاعات في القوات المسلحة، شرقاً وغرباً ووسطاً وجنوباً، محاوراً الضباط بصراحة بالغة عن الوضع الذي تعانيه البلاد، من دون الإشارة الى اتصاله بـ «الإنقاذ». لكن السؤال الأساسي الذي كان يطرحه المسؤول على ضباطه كان يتركز على معرفة رأيهم في إمكان إشتراك «الإنقاذ» في العمل على تهدئة الأوضاع. ويبدو ان غالبية الردود التي سمعها الضابط الكبير كانت مشجعة، إذ انه نقل الموضوع مباشرة، بعد جولته الميدانية، الى قيادة المؤسسة العسكرية. وهنا كان الوضع على درجة من الحساسية. إذ إضافة الى وجود ضباط كبار لا يثقون أصلاً بـ «الإنقاذ»، ووجود ضباط آخرين من الاتجاه العلماني الحساس إزاء طروحاتها الإسلامية، كان على الضابط الكبير تذليل عقبة الرئيس اليمين زروال وتياره لا سيما مستشاره الجنرال محمد بتشين. إذ ان «ملف الإنقاذ» كان طوال الفترة الماضية من اختصاص زروال نفسه الذي كان بتشين ينوب عنه في كل جلسات الحوار الماضية، من الإجتماع الأول في سجن البليدة الى اجتماعات ١٩٩٤ واجتماعات ١٩٩٥. ومثلما هو معروف، كان الرئيس زروال قد وصل - بعد ثلاث سنوات من الاتصالات - الى اقتناع بعدم وجود جدوى للحوار مع «الإنقاذ». لذلك فإن مسؤول الإستخبارات كان يتوقع مواجهة مع مؤيدي رئيس الجمهورية الذين كان فتح «ملف الإنقاذ» مجدداً سيعني سحبه من أيديهم. لكن هذه المُعارضة أمكن تذليلها بعد لقاءات لكبار الضباط الذين كان مسؤول الإستخبارات قد قدّم اليهم ملفاً بنتائج «جولته الميدانية» على قادة القطاعات العسكرية وكيف ان هؤلاء يؤيدون مشاركة «الإنقاذ» في جهود حل الأزمة ووقف نزف الدم.

مع حسم قيادة الجيش موضوع الحوار مع «جيش الإنقاذ» لمصلحة مسؤول الإستخبارات، بقي على مسلحي الجبهة الإسلامية حسم الوضع داخلهم. وكان أول ما فعله قادة الشرق في «جيش الإنقاذ»، في هذا الإطار، هو إرسال مبعوث الى زعيم الجبهة الشيخ عباسي. إذ كان مسلحو الجبهة متفقين على ان حوارهم «الأمني» مع قادة الجيش الجزائري

لا يغني أبداً عن موقف قيادة الجبهة السياسية، وان القرار الأخير يجب ان يصدر عن شيوخ «الإنقاذ». وقد نقل موفد «جيش الإنقاذ» الى الشيخ مدني صورة شاملة للوضع الميداني، مع تركيز على معاناة المواطنين الجزائريين وتصرفات «الجماعة المسلحة» وتكفيرها قطاعات كبيرة من الشعب. كذلك نقل الموفد تصور قيادة «جيش الإنقاذ» بان الوضع لا يمكن ان يستمر على حاله وان خطوة ما يجب ان تُتخذ لوقف نزف الدم حتى ولو تمثّلت في إعلان هدنة ريثما يتم التوصل الى إتفاق بين سياسيي الجبهة والحكم الجزائري. ولم يكن الشيخ عباسي معارضاً لفحوى رسالة موفد «جيش الإنقاذ».

بعدما حسم الجيش الجزائري و«جيش الإنقاذ» موضوع الحوار، باشرا الاتصالات فعلياً لمناقشة تفاصيل أي اتفاق يمكن ان يتوصلا اليه. وقد توصّل الطرفان بعد لقاءات عديدة بينهما الى اتفاق على خطوات واجراءات تُساهم في وقف عمليات العنف. وينقسم الإتفاق بخطوطه العريضة على الآتي:

«جيش الإنقاذ»: يُعلن الجناح المسلح للجبهة الإسلامية هُدنة لعملياته المسلحة في كافة المناطق الجزائرية، ويتزامن ذلك مع توجيه زعيم الجبهة الشيخ عباسي مدني نداء الى أعضاء الجماعات المسلحة لوقف عملياتهم رحمة بالجزائر وأهلها. كذلك وعد «جيش الإنقاذ» بالعمل على «توسيع» الهدنة قدر استطاعته، بارساله ممثلين عنه يجوبون جبال الجزائر للإجتماع الى الناشطين في العمل المسلح لإقناعهم بوقف العمل المسلح.

الجيش الجزائري: وعد قادة المؤسسة العسكرية باتخاذ خطوات من جانبهم تُساهم في تسهيل جهود «جيش الإنقاذ». ومن هذه الخطوات الإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية المسجونين وعلى رأسهم الشيخ عباسي مدني والشيخ عبدالقادر حشاني، على ان يتبع ذلك تسهيل القيود المفروضة على الشيخ علي بن حاج (الذي لا يبدو ان الجيش يثق بانه سيبقى في منزله ولا يلتحق بالعمل المسلح إذا أفرج عنه). وإضافة الى ذلك، وعد الجيش باتخاذ خطوات ميدانية مثل التزام هدنة فعلية تتمثل

بعدم مهاجمة الجبال التي ينشط فيها «جيش الإنقاذ» وتسهيل تنقل موفدي هذا الجيش الى الجبال التي تنشط فيها الجماعات المسلحة المطلوب اقناعها بوقف العنف. كذلك وعد الجيش باتخاذ خطوات ايجابية جداً تجاه «الحزب المحظور» إذا استطاع بالفعل العمل على تثبيت الهدنة وتوسيعها.

إطلاق مدني وحشاني

في تموز (يوليو) ١٩٩٧، تُرجم إتفاق «الجيشين» إطلاقاً للشيخين مدني وحشاني. إذ أُجريت محاكمة سريعة للأخير - بعد انتظار في السجن من دون محاكمة دام منذ مطلع ١٩٩٢ - إنتهت بالافراج عنه فوراً. إذ أصدرت محكمة الجنايات في العاصمة في السابع من تموز (يوليو) حكماً بسجن حشاني خمس سنوات وحرمانه من حقوقه السياسية لمدة ثلاث سنوات بعد ما دانته في قضية بيانه الشهير في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ الذي «يُحرّض فيه الجيش على العصيان». وأمرت المحكمة بالافراج الفوري عن حشاني على أساس انه قضى في السجن فترة محكوميته[٢١]. أما الشيخ عباسي مدني فقد صدر قرار الافراج عنه في ١٥ تموز (يويلو) عن محكمة البليدة على أساس انه قضى نُصف فترة محكوميته في السجن (ست سنوات من أصل ١٢)[٢٢]. وعلى رغم «التغليف القانوني» لقراري إطلاق عباسي وحشاني، فإن الواضح ان ذلك ما كان ليتم بالطبع لولا موافقة «الفاعلين في الدولة».

مع إطلاق الرجلين، بدا ان الجزائر تتجه الى اتفاق حقيقي هذه المرة بين الطرفين. وقد تركّزت الإتصالات الأولى مع الشيخ عباسي على إصداره نداء عبر التلفزيون الجزائري يدعو فيه الى هدنة. وفي موازاة هذه الإتصالات التي كانت تهدف الى إعداد صيغة نص النداء، بعث مدني بموفدين عنه من قادة الجبهة الى مناطق المواجهات لنقل صورة مباشرة له عن الوضع ومدى موافقة قادة العمل المسلح على استجابة ندائه. لكن الاتفاق على صيغة النداء بدا انه يأخذ وقتا طويلاً بين الطرفين. وكان الشيخ عباسي مستاء جداً من التدهور الذي شهده الوضع الأمني

(خصوصاً المذابح) منذ إطلاقه، فاغتنم فرصة إدلاء الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان بتصريح يعتبر فيه ان ما يجري من مذابح في الجزائر «لا يمكن اعتباره شأناً داخلياً» جزائرياً [٢٣]، حتى بعث اليه برسالة عارضاً فيها استعداده لإعلان هدنة في الجزائر في إطار حل شامل للأزمة[٢٤]. وقال مدني في رسالته التي بعث بها عبر إبنه سلمان، الموجود في المانيا، انه «تقديراً لما جاء في ندائكم للجزائريين الى الحوار والمصالحة وحل الأزمة وايقاف نزيف الدماء، ونظراً لرغبة الشعب الجزائري الجريح وكل العقلاء والمخلصين والرأي العام الوطني والعالمي، ونظراً الى ما آلت اليه القضية الجزائرية من التعفن وما يتعرّض اليه الشعب الجزائري من عمليات التقتيل الجماعي، فإنني على استعداد لتوجيه نداء لوقف النزيف الدموي فوراً تمهيداً للدخول في حوار جاد يضع للززمة نهاية سعيدة، وإخراج البلاد نهائياً الى ساحة النجاة بعون الله ومساندة كل مناصري حق الشعوب في تقرير مصيرها، المحترمين لحقوق الإنسان».

ويبدو ان الشيخ عباسي لم يُقدّر مدى حساسية النظام الجزائري تجاه كل ما يُمكن ان يُفهم منه انه دعوة الى تدخل أجنبي في شؤون الجزائر الداخلية، وكذلك مدى التصارع بين الأجهزة الجزائرية نفسها. لذلك فإنه ما ان أدلى ببيانه هذا حتى صدر قرار من وزارة الداخلية بوضعه في الإقامة الجبرية في منزله وقطع خطه الهاتفي. وهكذا بدا ان كل الجهود التي بذلها «جيش الإنقاذ» منذ بداية السنة مع الجيش الجزائري، تكاد تذهب هباء. لكن قادة الجناح المسلّح لـ «الإنقاذ» لم يستسلموا لهذه الانتكاسة لجهودهم، وقرروا ان السياسة الأكثر حكمة هي الاستمرار في مشروع الهدنة حتى وإن لم يوافق الشيخ عباسي على صيغتها النهائية. وليس سراً ان الشيخ عباسي كان مستاء بعض الشيء من الإتفاق الذي رأى ان «جيش الإنقاذ» – بمساندة الهيئة التنفيذية في الخارج – قد توصّل اليه مع الجيش الجزائري، إذ كان يعتبر ان من الممكن التفاوض على تحسين شروطه. لكن «جيش الإنقاذ» كان، في المقابل، مقتنعاً بأن ما يقوم به هو الخيار الأسلم وان المطلوب وقف النزف الدموي قبل أي شيء آخر.

في ٢١ أيلول (سبتمبر)، أعلن مدني مزراق في بيان من ثلاث صفحات، هدنة شاملة لعملياته المسلحة[٢٥]. وحدد مزراق في بيانه الهدف من الهدنة هو ان «نُفوّت الفرصة على المتربصين بنا وبالجزائر الدوائر، ونُفسح المجال واسعاً للغيورين الصادقين من أبناء هذا الوطن الحبيب للوصول الي حل شرعي عادل» و«لينكشف العدو الذي يقف وراء هذه الجرائم البشعة للعالمين، ونعزل المجرمين من بقايا غلاة الـ GIA (الجماعة الإسلامية المسلحة) المنحرفين ومن يقف وراءهم من أعداء الجزائر والدين».

وقد بثّ التلفزيون والاذاعة الجزائريان، بتوجيهات من مراجع «عليا» في الدولة، نداء مزراق.

وهكذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة يبدو فيها ان الأمل جدّي هذه المرة بوجود نور في نهاية المفق المظلم. لن تكون هذه الهدنة حلاً بالطبع لكل مشاكل الجزائر. لكن وجود الرغبة لدى شريحة واسعة من الأطراف المتصارعة في الجزائر بالوصول الى تسوية، لا بد ان تكون مؤشراً الى ان الاطراف جميعها بحاجة الى عودة الهدوء الى البلاد بعدما انهكتها سبع سنوات من الحرب. صاح الجزائريون في نهاية حرب التحرير في ١٩٦٢ «سبع سنوات بركات». أي تكفي سبع سنوات من الحرب. واليوم ان الشعار نفسه يتكرر على ألسن الجزائريين، محاربين ومدنيين. سبع سنوات بركات. حقاً بركات.

مصادر الفصل التاسع

١ . كان الوضع في الجزائر في النصف الثاني من ١٩٩٤ على درجة كبيرة من التدهور. إذ كانت الجماعات المسلحة، بعد وحدتها في إطار «الجماعة المسلحة» في أيار (مايو) من ذلك العام، قد باتت على درجة كبيرة من القوة، وقيل وقتها انها كانت تستعد لشن هجوم على العاصمة. لكن الجيش الجزائري استطاع، على دفعات، توجيه ضربات قاضية لتجمعاتها في الولايات المحيطة بالعاصمة. لكن العملية الأضخم التي قصمت ظهر «الجماعة المسلحة» كانت تلك التي تمت في عين الدفلى في آذار (مارس) ١٩٩٥ حيث قصف

الطيران الجزائري في شكل متواصل تجمعات «الجماعة» في جبال المنطقة قبل ان تصعد وحدات كبيرة من الجيش لتنظيف المنطقة. وتُعطى تقديرات متفاوتة لعدد قتلى مواجهات عين الدفلى (بين مئات عدة والآف عدة). ومنذ ذلك التاريخ، لم تعد «الجماعة المسلحة» تُشكّل تهديداً يُذكر للجيش الجزائري.

٢. صدر «العقد الوطني» في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، إثر اجتماعات لسبعة أحزاب جزائرية برعاية جمعية «سانت ايجيديو» الكاثوليكية. ووقّع «العقد» الذي صدر بالفرنسية، علي يحيى عبدالنور (الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان) عبدالحميد مهري (جبهة التحرير الوطني) حسين آيت أحمد (جبهة القوى الاشتراكية) رابح كبير (الذي حضر مُمثل عنه هو عبدالكريم ولد عدة) وأنور هدام (الجبهة الاسلامية للانقاذ) وأحمد بن بلة وخالد بن اسماعيل (الحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر) وعبدالله جاب الله (حركة النهضة) ولويزة حنون (حزب العمال) وأحمد بن محمد (الجزائر المسلمة المعاصرة). وكان إجتماع تمهيدي أول لأحزاب «العقد الوطني» عُقد في روما أيضاً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، وحضره - إضافة الى الموقّعين المذكورين - حزب التجديد الجزائري (نورالدين بوكروح) وحركة «حماس» (الشيخ محفوظ نحناح).

٣. راجع كتابات الشيخ علي بن حاج بخصوص كُفر الديموقراطية مثل «الحجّة الشرعية القوية في دمغ الديموقراطية».

٤. مثّل هدام الجبهة وكذلك عبدالكريم ولدعدة بعد رفض ألمانيا السماح لرابح كبير بحضور اجتماعات روما. وقد أثار بعض الأحزاب، في الإجتماع، مسألة حضور هدام الإجتماع نيابة عن «الإنقاذ» على رغم تأييده الوحدة في إطار «الجماعة المسلحة»، لكنهم تبلغوا أن الشيخ عباسي مدني هو من أبلغه بالخطوط العريضة التي يجب ان تسعى الجبهة الإسلامية الى تحقيقها من لقاءات روما.

٥. راجع «الحياة» في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

٦. لقاءات خاصة مع مسؤولين جزائريين.

٧. راجع رسالة بن حاج، «من وراء القضبان: الرد على الناطق الرسمي باسم الحكومة»، التي أصدرها من الإقامة الجبرية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥. وقد استخدم بن حاج في رسالته عبارات قاسية في حق الناطق باسم الحكومة أحمد أويحيى الذي كان هاجم بعنف في ندوة صحافية المشاركين في «العقد الوطني». وقال بن حاج عن أويحيي: «انا لا أنظر الى الناطق الرسمي ولكن انظر الى الخيوط التي تحركه، فما هو إلا دمية في يد الطغمة الارهابية العسكرية شأنه شأن رئيس الدولة والحكومة وسائر الوزراء ورجالات الدولة».

٨. راجع نداء مدني مزراق المؤلف من ٢١ صفحة والذي وزعته «الهيئة التنفيذية» لـ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في كتيّب بعنوان «كلمات حق لمن يهمه الأمر» في نيسان (أبريل) ١٩٩٥. ولا يحمل النداء تاريخاً محدداً، لكن المؤكد انه صدر قبل منتصف آذار (مارس) في الفترة التي عيّن فيها مدني مزراق «أميراً وطنياً» على «جيش الإنقاذ». وسُلّم النداء الى رئاسة الجمهورية قبل فترة من توزيعه، ونشرت وكالة «رويترز» مقتطفات منه في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٩٥.

٩. يحمل النداء الثاني لمدني مزراق تاريخ الأول من نيسان (أبريل) ١٩٩٥، لكنه لم

يُنشر سوى في التاسع من نيسان.

١٠. وزّعت وكالة الأنباء الجزائرية نص رسالة الشيخ عباسي مدني الى الرئيس اليمين زروال في ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٥.

١١. وزّعت وكالة الأنباء الجزائرية النص النهائي لـ «وثيقة المبادئ» التي توصلت اليها مع الشيخ عباسي مدني. راجع الوكالة الجزائرية في ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٥.

١٢. وزّعت وكالة الأنباء الجزائرية وثيقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٥.

١٣. راجع البيان الذي أصدرته «الهيئة التنفيذية» لـ «الانقاذ» عن تفاصيل الاتصالات التي تمت بين شيوخ الجبهة في الداخل والسلطة. ونشرت «الحياة» بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٩٥ مقتطفات من البيان.

١٤. تفيد الأرقام الرسمية في الجزائر ان نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية بلغت ٧٤,٩٢ في المئة (١١,٩٦٥,٢٨٠ ناخباً) من مجموع العدد الإجمالي للناخبين المسجلين وهو ١٥,٩٦٩,٩٠٤. وفاز اليمين زروال بنسبة ٦١,٣٤ في المئة من أصوات المقترعين (٧,٢٨٠,١١٨ ناخباً)، وتلاه محفوظ النحناح بـ ٢,٩٠٧,٨٥٧ ناخباً (٢٥,٣٨ في المئة)، فسعيد سعدي بـ ١,٠٦٤,٥٣٢ (٩,٢٩ في المئة)، فنورالدين بوكروح بـ ٤٣٣,٥٢٧ (٣,٧٨ في المئة). راجع «الحياة» في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥.

١٥. أرسل السيد رابح كبير رسالته الى الرئيس اليمين زروال بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥. وجاء في الرسالة: «بعد انتخابكم رئيساً للجمهورية، ولا نريد ان نقف عند الظروف التي اجريت فيها هذه الانتخابات والنتائج التي أسفرت عنها لأنكم أعلم بها، فإن رسالة الشعب الجزائري من خلال المقاطعة لا تختلف عن رسالته من خلال المشاركة سوى في إسلوب التعبير، إذ هدف الجميع هو السلم والديموقراطية والانعتاق من القهر والفقر ونسأل الله تعالى ان يجعل هذا الحدث البعيد الأثر فاتحة خير وبركة على الجزائر بجميع ابنائها وربوعها». ودعا كبير زروال الى العمل من أجل استئناف الحوار بهدف إخراج الجزائر من أزمتها.

١٦. لقاء خاص مع قيادي في «الهيئة التنفيذية». لكن قياديين آخرين في «الهيئة» يقولون ان التشاور لم يكن شاملاً داخلها، قبل إرسال الرسالة. ويقول السيد قمرالدين خربان، في هذا الإطار، انه لم يُشاور في الرسالة قبل إرسالها.

١٧. راجع بيان أعضاء مجلس الشورى التأسيسي في «الحياة» بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦. مع الكاتب نُسخة من البيان الذي أرسل الى الرئيس اليمين زروال في بداية الأسبوع الثاني من كانون الثاني ١٩٩٦.

١٨. أعلن هذا الموقف مسؤولون عديدون في تيار «الجزأرة» ممن أيدوا الوحدة في إطار «الجماعة الإسلامية المسلحة».

١٩. صدر قرار فصل قمر الدين خربان من «الهيئة التنفيذية» في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧، تلاه بأيام خروج عبدالله أنس (جمّد عضويته) وموسى كراوش (فُصل).

٢٠. صدرت التشكيلة الجديدة لـ «الهيئة التنفيذية» في ٣ آذار (مارس) ١٩٩٧.

٢١. خرج عبدالقادر حشاني من سجن سركاجي صباح ٨ تموز (يوليو) بعد قرار

محكمة الجنايات في العاصمة إطلاقه مساء ٧ تموز (يوليو).

٢٢. أطلق الشيخ عباسي مدني في ١٥ تموز (يوليو)، وهو يقيم حالياً في منزل عائلته في حي بلكور.

٢٣. دعا السيد كوفي أنان في تصريح الى الصحافيين في البندقية في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٩٧، الى «الحوار والتسامح» في الجزائر، معتبراً انه «لا يمكن ترك الشعب الجزائري يستسلم لمصيره». واعتبرت الحكومة الجزائرية تصريحاته هذه «غير مقبولة لأنها تتخطى صلاحيات المسؤول الأول عن منظمة عالمية تأسست على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية». وكان أنان أدلى بتصريحه بعد مذبحة الرايس (على أبواب العاصمة) حيث قُتل ٩٨ مواطناً، بحسب حصيلة رسمية، وما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مواطن بحسب حصيلة أعدها سكّان.

٢٤. تحمل رسالة السيد عباسي مدني الى السيد كوفي أنان تاريخ ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٩٧. ويُقال انه وجهها الى أنان عبر إبنه سلمان بسبب محاولته تجاوز «جيش الإنقاذ» و«الهيئة التنفيذية» اللذين كانا يؤيدان إعلانه هدنة للعمل المسلّح.

٢٥. بثّ التلفزيون والاذاعة الجزائريان، بتوجيهات من مراجع «عليا» في الدولة، نداء مدني مزراق يوم صدوره في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧. كذلك نشرته صحف رسمية وخاصة.



المطابع التعاونية الصحفية ش م ل، بيروت، لبنان
تشرين الثاني ١٩٩٨

هذا الكتاب بحثٌ في أصول نشأة "الإنقاذ" و"الجماعة"، وفي طريقة تعاطيهما مع الأزمة الجزائرية. إنه محاولة لتأريخ مرحلة بالغة الأهمية من تاريخ الجزائر الحديث. إنه طرح يعيشه العالم الإسلاميّ اليوم، وأزمة يحاول كثيرون تجنُّبها والتظاهر بأنها غير موجودة.

المؤلّف: من مواليد ١٩٦٥ - بيروت. أتمّ دراساته الجامعية في بيروت ولندن، وهو يعمل منذ ١٩٩١ في جريدة "الحياة" - لندن حيث يتابع ملفّ الجزائر خصوصاً ومواضيع شمالي افريقيا والحركات الإسلامية عموماً.

ISBN 2-84289-100-7